كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

دوافع وظروف عمل النساء الفلسطينيات عند المشغلين الإسرائيليين...مدينة الظاهرية كحالة دراسية

Motives and working conditions of Palestinian women for Israeli Employers, al-Dhahiriya as a Case Study

رسالة ماجستير

نجوى فيصل عطا صندوقة – ياغي

إشراف: د. أميرة سلمي

"قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية والنوع الاجتماعي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين"

2023

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

دوافع وظروف عمل النساء الفلسطينيات عند المشغلين الإسرائيليين...مدينة الظاهرية كحالة دراسية

Motives and working conditions of Palestinian women for Israeli Employers, al-Dhahiriya as a Case Study

رسالة ماجستير

نجوى فيصل عطا صندوقة – ياغي

إشراف: د. أميرة سلمي

لجنة النقاش:

د. ريما حمامي **د. نداء عوّاد**

"قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية والنوع الاجتماعي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين"

2023

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في النوع الاجتماعي والتنمية

دوافع وظروف عمل النساء الفلسطينيات عند المشغلين الإسرائيليين...مدينة الظاهرية كحالة دراسية

Motives and working conditions of Palestinian women for Israeli Employers, al-Dhahiriya as a Case Study

نجوى فيصل عطا صندوقة – ياغي

لجنة النقاش:

الدكتورة أميرة سلمي، رئيسة اللجنة .....

الدكتورة ريما حمامي، عضواً .....

الدكتورة نداء أبو عواد، عضواً .....

تاريخ المناقشة:4 آذار 2023

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية والنوع الاجتماعي من كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت– فلسطين.

إلى النساء عابرات الحدود....

شكر وتقدير

هذه الدراسة لم تكن لتخرج إلى النور لولا الإشراف والمتابعة من د. أميرة سلمي. فكل الشكر والتقدير لها على جهودها وتشجيعها لي على المضي قدماً في إنهاء هذه الأطروحة. فلطالما توجهت لها بالسؤال فيما إذا كانت هذه الدراسة ستحدث فرقاً في حياة هؤلاء النساء، وكانت دائما تجيبني (على الأقل يا نجوى في حدا كتب عنهن). كما أتقدم بالشكر إلى عضوتَي لجنة النقاش، د. نداء عواد ود. ريما حمامي على ما بذلتا من جهود في مراجعة الأطروحة وتزويدي بالملاحظات بشكل مستمر، وأفتخر بورود اسميهما على هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى شريك حياتي العزيز علاء ياغي على مساندته لي خلال إعداد هذه الدراسة. فعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فيما بيننا حول العديد من القضايا، إلا أن هذه النقاشات كانت سبباً في تحفيزي نحو المزيد من البحث لإثبات وجهة نظري. وحيث أنه عاش تجربة العمل في الداخل المحتل خلال سنين عمره المختلفة، فقد ساهم كذلك في تعزيز فهمي حول ظروف عمل النساء في الداخل المحتل وعلاقة المستعمِر بالمستعمَر.

كذلك أتوجه بالشكر إلى السيد كمال جبارين أبو غسان، الذي لم يبخل عليّ بالمعلومات حول مدينة الظاهرية، ولم يتوان عن تخصيص الوقت الكافي للتجول معي والبحث عن النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل.

وكل الاحترام والتقدير والشكر الجزيل للنساء الظهراويات اللواتي فتحن بيوتهن وقلوبهن لي للتحدث عن تجاربهن ومواقفهن الصعبة أثناء عملهن في المستوطنات والداخل المحتل.

وأخيراً، أتوجه بالشكر الجزيل إلى زميلاتي في مؤسسة "مفتاح" وأخص بالذكر د. ليلي فيضي، والسيدة رولا مظفر، ود. تحرير الأعرج والسيدة لميس شعيبي على تشجيعي على الالتحاق بالبرنامج وإتمام الرسالة.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ..... د

قائمة المحتويات ..... ه

الملخص التنفيذي ..... ط

Abstract ..... ك

المقدمة 1

سؤال الدراسة الرئيسي: 1

أهمية الدراسة 2

الإطار النظري للدراسة: 3

آلية الدراسة ومنهجية البحث: 6

عينة الدراسة: تضمنت عينة الدراسة مرحلتين: 9

آليات التحليل: 19

موقع الباحثة: 20

الظاهرية... مكان الدراسة الجغرافي 21

الفصل الأول 26

خلفية عامة حول الليبرالية الجديدة 26

خلفية تاريخية حول الليبرالية الجديدة: 28

الليبرالية الجديدة، الطغمة المالية، والاستعمار: 30

الليبرالية الجديدة والاستعمار الاستيطاني وجهان لعملة واحدة: 33

غياب أم حضور للدولة: 34

سياسات برنامج الاصلاحات الهيكلي:(Structural Adjustment Programs (SAP's : 35

انعكاس سياسات الليبرالية الجديدة على الأفراد دول العالم الثالث: 39

القطاع الزراعي ما بين الليبرالية الجديدة والهيمنة الاستعمارية: 48

انعكاس سياسات الليبرالية الجديدة على النساء...خلفية عامة: 54

ظروف عمل نساء العالم الثالث ضمن قطاعات محددة: 63

ظروف النساء في مصانع الأسواق العالمية: 64

الفصل الثاني 73

العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر بين الماضي والحاضر 73

الأرض والعمل ما بين الاستعمار الاستيطاني والاستغلالي... مقدمة عامة: 73

حلفاء المنظومة الرأسمالية والاقتلاع من الأرض في سياق نكبة عام 1948: 76

اليد العاملة الصهيونية فقط ... الأيدولوجية الصهيونية..... 80
الداخل المحتل بعد العام 1948، إحكام السيطرة على الأرض: 83
العمل ونزع الملكية ...بين النكبة والنكسة: 84
الانتفاضة الأولى... مأسسة أم ردود فعل؟..... 93
الأرض والعمل ضمن اتفاقيات السلام: 94
تذبذب العمالة وبحسب المصالح السياسية والاقتصادية والجغرافية لدولة الاحتلال: 97
سياسات تعزز الصمود أم سياسات ليبرالية جديدة محايدة؟..... 99
ماذا عن القطاع الزراعي؟ 103
موازنة الأمن تبلغ 35%، ماذا عن الخدمات الأساسية: 105
مشاركة النساء في القوى العاملة ما بين الاقتلاع الثاني وتوقيع اتفاقية السلام الاقتصادي:..... 107
في سياق اتفاقية السلام الاقتصادي...واقع النساء في السوق المحلي الفلسطيني: 111
النساء في السوق الفلسطيني... محدودية الفرص وغياب سياسات حمائية:..... 114
ما هي الخيارات إذن أمام النساء الفقيرات: 116
الفصل الثالث..... 118
نساء الظاهرية بين فكي الاستعمار وسياسات الليبرالية الجديدة 118
خلفية عامة عن مدينة الظاهرية 119
الموقع الجغرافي والمساحة: 120
السكان: 120
القوى العاملة والأنشطة الاقتصادية: 121
التركيبة السكانية في الظاهرية: 122
الظاهرية.. الأرض والزراعة والنساء أبّان الدولة العثمانية والانتداب البريطاني: 122
ما بين نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967 125
الشنيتر يملك أراضي الظاهرية:..... 126
الأرض والعمل... الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967: 127
بعد توقيع اتفاقية اوسلو ... استمرارية الاستعمار الاستيطاني وغياب السياسات الداعمة لقطاع الزراعة:..... 129
أدوار النساء في أواخر فترة الاستعمار العثماني والانتداب البريطاني:..... 134
أدوار النساء ما بين نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967: 136
أدوار النساء ضمن العمل المأجور لنساء الظاهرية قبل نكسة عام 1967:..... 136
مصادر العيش التقليدية عبر محطات تاريخية 138
مصادر العيش ...ماذا بعد نكبة عام 1948..... 141
الظاهرية فرص استثمار واستهلاك ما بين مدينة الخليل والداخل المحتل:..... 142
الانتفاضة الثانية: 145

الحدود والسماسرة..... 147
دوافع عمل النساء لدى المشغّل الإسرائيلي ...انطباعات المجتمع المحلي: 148
النساء الظهراويات..... 160
واقع عمل النساء في الظاهرية .... محاولات بائسة:..... 182
شبكات الدعم الاجتماعي: 196
لازم نشتغل عشان نعيش:..... 201
الفصل الرابع..... 215
العمالة النسائية الظهراوية في سياق استعماري رأسمالي استغلالي 215
نساء عابرات حدود التماس ما بين الظاهرية والداخل المحتل:..... 221
ولا بد من الإشارة هنا الأعباء الجسدية التي تتحملها النساء أثناء توجههن من بيوتهن إلى معبر ميتار: 228
ولكن ماذا عن الطرق الالتفافية: 229
النساء العابرات إلى الداخل المحتل ما بين الاستعمار الاستيطاني والثقافة الذكورية: 240
وللنساء خصوصية على الحواجز والطرق الالتفافية:..... 243
ظروف مبيت النساء العاملات الظهراويات في الداخل المحتل:..... 244
الخلاصة: 253
تهيئة: 259
ظروف عمل النساء في قطاع الخدمات:..... 260
النساء الظهراويات العاملات في خدمات المنازل:..... 264
أعباء منزلية خارج حدود منازلنا:..... 269
ظروف عمل تطحن النساء 270
مقاومات في سياق استعماري استيطاني: 278
العلاقات الاستعمارية الرأسمالية في بيوت العائلات المشغّلة اليهودية:..... 280
تناقضات في حقل العمل: 289
عملية الاستغلال من السماسرة:..... 301
العاملات في المزارع والمصانع التصديرية:..... 304
مهام النساء في الحقول النقدية:..... 307
ساعات العمل في المزارع التصديرية: 308
عشرة شواقل للصندوق الواحد...لصاحبة العوز:..... 309
السماسرة خيال الحقول...خيال المستعمِر:..... 313
وللنساء خصوصية أخرى: 316
صناديق السماسرة... كما ضمم الريحان الدامي: 318
عمل النساء في المصانع التصديرية:..... 322

نساء بين الماكنة الرأسمالية والقهر الاستعماري: 326
التعاقد من الباطن حدث ولا حرج: 332
في ظل الاستعمار... الحياة مفاوضات! 338
الفصل الخامس 350
استراتيجيات النساء في مواجهة الصور النمطية 350
تحريم اجتماعي مقابل محددات عمل النساء في الداخل المحتل: 355
ماذا عن الفتيات والنساء صغيرات السن اللواتي لم يسبق لهن الزواج؟ 359
علاقات القوة في الحيز الخاص في أسر النساء العاملات في الداخل المحتل وفي المستوطنات: 373
ولكن هل يتم تقدير هؤلاء النساء من المقربين لهن؟ 381
النصف أم الكل 385
الخاتمة 391
المصادر والمراجع: 397

الملخص التنفيذي

هذه الدراسة هي محاولة لدراسة أثر تزاوج كل من سياسات الاستعمار الاستيطاني والمنظومة الرأسمالية في خلق واقع جديد للنساء ضمن الطبقات الفقيرة في المجتمعات الريفية في فلسطين والتي تقطن المناطق الحدودية، وذلك انطلاقاً من النظريات المختلفة التي تناولت أثر التحول في نمط الانتاج بسبب تجريد الفلاحين أراضيهم بفعل الآلة الاستعمارية والتحديثية على هؤلاء النساء.

تتخذ هذه الدراسة النساء الفقيرات اللواتي يقطن مدينة الظاهرية كمنطقة حدودية تقع على حدود التماس مع الداخل المحتل عام 1948 نموذجا، وتعتمد على أساليب البحث الكيفي الذي يضمن سماع أصوات النساء والاستماع إلى تجاربهن المختلفة حول دوافع وظروف عملهن في الداخل المحتل وفي المستوطنات.

لقد بينت هذه الدراسة تأثير الحالة الاستعمارية الاستيطانية والسياسات ضمن المنظومة الرأسمالية على نمط الانتاج في مدينة الظاهرية عبر المراحل التاريخية التي مرت عليها والتي جردت فلاحيها من أراضيهم وحولتهم إلى جيش من العمالة الفائضة، وبالتالي عملت على تغيير واقع النساء ضمن طبقة صغار الفلاحين اللواتي تم إفقارهن كنتيجة لدخول سياسات التحديث وسياسات الاستعمار الاستيطاني، وتحولن إلى العمل المأجور لدى كبار ملاك الأراضي، او اضطررن لمغادرة منطقة الظاهرية إلى مدن الضفة الغربية بحثاً عن مصادر العيش لعوائلهن.

كما أظهرت الدراسة بأن الإمعان في سياسات الاستعمار الاستيطاني الممارس من الاحتلال الإسرائيلي وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لدولة الاحتلال عمل على زج النساء الفقيرات في الظاهرية للعمل في الداخل المحتل وفي المستوطنات في ظروف عمل تجلت فيها الأبوية الاستعمارية

والرأسمالية وتحالفت مع الأبوية في المجتمع الفلسطيني لتشكيل واقع تعددت فيه أشكال القمع والاستغلال الذي تعيش فيه هؤلاء النساء.

كما أوضحت الدراسة بأن تبني عقيدة السوق الحر ونقص السياسات الزراعية والتشغيلية والخدماتية ساهمت في عدم خروج هؤلاء النساء هن وعوائلهن من دائرة الفقر.

Abstract

This study is an attempt to examine the impact of the intersection between settler colonialism and the capitalist system on creating a new reality for women among the impoverished classes in rural Palestinian communities that live in border areas. This is based on various theories that have explored the impact of the transformations in modes of production resulting from settler colonialism and modernization, with their processes of dispossession on women in these communities.

This study focuses on poor women living in the town of Ad-Dhahiriya, located on the border with Palestinian lands occupied in 1948. It relies on qualitative research methods that ensure the presence and amplification of women's voices and allows us to listen to their different experiences regarding the motivations and conditions of their work inside the Green Line and in the Zionist settlements.

The study demonstrates the impact of colonial settlement policies and capitalist policies on the production patterns in Ad-Dhahiriya throughout its historical stages, which deprived its farmers of their lands and turned them into surplus labour, thus changing the reality of women within the small farmer class, who were made poor as a result of modernization and settler colonialism policies. They were either forced to work as wage labourers for large landowners or had to leave the Ad-Dhahiriya to seek sources of livelihood for their families in other West Bank cities.

The study also shows that the colonial settler policies practiced by the Israeli occupation and the dependence of the Palestinian economy on the occupying state led to the employment of poor women from Ad-Dhahiriya inside the Green Line and in the Israeli settlements in coercive working

conditions, that left the women between the hammer of capitalistic patriarchy and the anvil of neocolonialism. These conditions were aligned with patriarchal structures in Palestinian society, intertwining to shape the reality of multiple forms of oppression and exploitation experienced by these women.

The study further demonstrates that the adoption of free-market ideology and the lack of agricultural, employment, and service policies contributed to keeping these women and their families in poverty.

م

المقدمة

إن السياق الاستعماري الاستيطاني في فلسطين قد تزاوج مع سياسات الليبرالية الجديدة التي عملت على تغيير العلاقة القائمة ما بين الأرض والفلاح الذي جُرد من أرضه بفعل الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني، وقد بدأ ذلك منذ النكبة الفلسطينية عام 1948 وتفاقمت في الضفة الغربية بعد نكسة عام 1967. وتتجلى هذه الصورة في المناطق الحدودية التي صنعها الاحتلال الإسرائيلي ما بين الداخل المحتل عام 1948 ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في عملية تدفق رأسمال والعمالة لتحقيق أهداف اقتصادية فعّالة للمستعمِر. وتشكلت علاقات الإنتاج والاستهلاك على طرفي الحدود بين المستعمِر الأنا والمستعمَر الآخر. وتتخذ هذه الدراسة مدينة الظاهرية التي تقع في أقصى جنوب الضفة الغربية وعلى حدود التماس مع الأراضي المحتلة عام 1948، كحالة دراسية.

سؤال الدراسة الرئيسي:

هذه الدراسة تتمحور حول الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفع النساء الفلسطينيات من الظاهرية جنوب محافظة الخليل للعمل لدى المشغّل الاسرائيلي في الداخل المحتل، وظروف العمل التي تحيط بهن. وتتناول الدراسة ما يترتب من آثار على ذوات النساء وأفراد عوائلهن في ظل الصورة النمطية المرتبطة بعمل النساء في الداخل المحتل.

أسئلة الدراسة الفرعية:

- ما هي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تدفع النساء في مدينة الظاهرية للعمل في المستوطنات الاسرائيلية وفي الداخل المحتل عام 1948؟

- كيف تأخذ النساء هذا القرار؟
- ما هي الشبكات الاجتماعية التي تشجع النساء للتوجه للعمل عند المشغّل الاسرائيلي؟
- ما هي القطاعات التي تعمل بها النساء في الداخل المحتل؟ وما هي مهامهن ضمن هذه القطاعات؟ وهل عملهن عرضي موسمي؟ أم دائم؟ ما هي المهارات المطلوبة للعمل؟
- ما هي ظروف العمل المحيطة بعمل النساء في الداخل المحتل؛ ساعات العمل، الأجور، المبيت، آليات التوظيف، وسائل التنقل...الخ
- كيف تتعامل النساء مع الصور النمطية عن عملهن لدى المشّغل الاسرائيلي في مجتمع الظاهرية؟ وكيف ينعكس عمل النساء لدى المشغل الاسرائيلي في الداخل المحتل على مكانتهن الاجتماعية وصورهن عن ذواتهن كنساء؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليطها الضوء على الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدفع النساء الفلسطينيات القاطنات في المناطق المحاذية للداخل المحتل للعمل لدى المشغلين الإسرائيليين في القطاعات المختلفة؛ الزراعة والصناعة التصديرية بالإضافة إلى قطاع الخدمات وظروف عملهن. وبما أن مدينة الظاهرية الواقعة جنوب غربي محافظة الخليل هي منطقة محاذية للداخل المحتل وتنشط فيها الحركة العمالية عبر معبرها الرئيس من مختلف القرى والبلدات القريبة من المدينة إلى مناطق الخط الأخضر وبالعكس؛ فسوف تسلط الدراسة الضوء على النساء اللواتي يقطّن الظاهرية ويتوجهن للعمل لدى لمشغل الإسرائيلي، حيث لم تول الدراسات السابقة أو أية

تقارير اهتماماً بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تدفع النساء الفلسطينيات في المناطق المحاذية للخط الأخضر أو للمستوطنات للعمل لدى المشغل الإسرائيلي ، وتأثير العامل الجغرافي على نمط الانتاج وبالتالي على أدوار النساء. بالإضافة إلى أوجه الاستغلال والقمع التي يتعرضن لها في هذا النوع من العمل، علاوة على أن الدراسات السابقة لم تتطرق إلى انعكاس عملهن هذا على نظرتهن إلى ذواتهن في ظل الصورة النمطية في المجتمع الفلسطيني الموجهة نحو النساء اللواتي يتوجهن للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي.

الإطار النظري للدراسة:

إن تبني سياسات الليبرالية الجديدة تعمل على إحكام سيطرة الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية العنصرية، والتي تتقاطع مع عناصر السلب والاقتلاع وما يرتبط بها من عمليات الاستغلال التي تؤدي بدورها إلى خلق الطبقة الفقيرة وفائض احتياطي من الأيدي العاملة البائسة، وبالتالي، قبول ظروف العمل غير اللائقة أو تلك التي تصل بالعامل أو الموظف إلى حد الاغتراب (Clarno2017,204). حيث أن الاستعمار الاستيطاني قد يعمل على استخدام نمط وإجراءات الاستعمار الاستغلالي والاستعمار الاستيطاني في آن واحد (Veracini2011,3)؛ الاقتلاع من الأرض من خلال عقيدة غزو العمل وذلك كما حدث خلال نكبة عام 1948 حيث اقتلاع وتجريد الفلاحين الفلسطينيين من أراضيهم من خلال رفع شعار العمل العبري فقط، أو كما حصل بعد العام 1967 حين تزاوجت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في عملية استغلال الايدي العاملة الفلسطينية كأيدي عاملة رخيصة إلى جانب سياساته القمعية المتمثلة في نهب ومصادرة الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد دولة الاحتلال الرامي إلى اقتلاع وسلب الفلاحين أراضيهم وبالتالي محو الشعوب الأصلية.

لقد عملت سياسات الليبرالية الجديدة على تجريد فلاحي دول العالم الثالث من أراضيهم من خلال تبني الزراعة التصديرية وإهمال صغار الملاكين للأراضي الزراعية على حساب الزراعة الرأسمالية، التي دفعت باتجاه سلب الفلاحين أراضيهم وتحويلهم إلى جيش من العمالة الفائضة. ناهيك عن زيادة الاستقطاب ما بين الأغنياء والفقراء كنتيجة لسياسات الإصلاحات الهيكلية المتمثلة بسياسات التشغيل والخصخصة وترشيد النفقات على الخدمات الاجتماعية التي أتت على الفئات الأكثر هشاشة في هذه الدول بالمزيد من التهميش والإفقار. وتعتبر هذه السياسات أدوات رأسمالية إمبريالية تمارس على الدول النامية، ليس بنية دعم اقتصادها وتنميته (Bacchus 2005, 11). وإنما الإيقاع بهذه الدول في دائرة الاستغلال لنكباتها وكوارثها الاقتصادية.

بالتالي فإن الليبرالية الجديدة تعني الاستعمار الجديد للشعوب (سلامة 2019، 31)، والتي توظف الأدوات الرأسمالية للتحكم بالأسواق ونهب الموارد والاستغلال المضاعف لاحتياط الأيدي العاملة من الدول المتقدمة (دول المركز) إلى الدول النامية (دول الأطراف) أو المحيط. حيث يقوم هذا النظام على التقسيمات الهرمية الرأسمالية حيث تقسيم العمل العالمي بناء على العرق واللون والدين والجنس، والذي تضمن تقسيم العمل القائم على الجنس داخل العائلات فالمرأة ربة المنزل المعالة والرجل هو المعيل، الأمر الذي ساهم أيضا في المضاعفة استغلال النساء في سوق العمل.

ضمن هذه الثنائية الرأسمالية لتقسيم العمل ما بين الحيز العام (المأجور) والحيز (الخاص) غير المأجور، تم تقليل قيمة عمل النساء الذي يشمل ما تقوم به من أعمال منزلية ورعائية والأعمال الأخرى إذا ما اضطرت للعمل في الحيز العام على المستوى المحلي أو في الأسواق العالمية، حيث تداخل في المرحلة المعاصرة العمل غير المنظم وما أسمته النظريات النسوية بعملية Housewifeisation، أي "فرض دور ربة المنزل"؛ والذي يتضمن التذرير atomization

وعدم التنظيم disorganization الكامل للعاملات في اقتصاد الظل، الاقتصاد الذي يتجلى به أشكال الخضوع لمنطق التراكم الرأسمالي؛ الأجور المتدنية، جزئية العمل، عدم حماية العاملين من خلال قانون ينظم علاقات العمل، ومنع التنظيم النقابي (Mies&Thomsen 2000,16).

وضمن التأثيرات المهمة لسياسات الليبرالية الجديدة هي اضطرار النساء الفقيرات في بلدان العالم الثالث إلى الهجرة من الريف إلى المدينة أو إلى دول أخرى ساعيات إلى الرزق سيما النساء الصغيرات منهن كنتيجة الفقر والعوز. حيث تتقاطع هذه السياسات مع العمر الزمني للنساء وحالتهن الاجتماعية ليشكل ذلك عبئاً أو تغييراً ما في حياة النساء يعرضها إلى اشكال مختلفة من الاستغلال أو التبعية حيث وتؤكد الدراسات الحديثة على الروابط الوثيقة بين عمليات التراكم والتغيرات في عمل المرأة وفي أشكال التبعية (Beneria and Sen 1981, 288)، حيث تحالف الرأسمالية مع أشكال النظام الأبوي القائم بأشكاله كافة وتجييره لصالح تراكم رأس المال. وقد تكون هجرة النساء والفتيات من الأرياف إلى دول الأخرى ضمن ما يعتبر هجرة غير شرعية بحيث تعمل النساء في القطاعات غير الرسمية. وقد تكون ضمن ترتيبات ما بين الدول المصدّرة والمستوردة بما يحقق المصالح الاقتصادية للطرفين؛ الأولى بما تحققه من مكاسب بسبب التحويلات النقدية التي تقوم النساء بتحويلها إلى عوائلهن في بلدانهن، والثانية من خلال استخراج الأرباح كنتيجة تشغيلهن كأيدٍ عاملة رخيصة التكلفة من حيث الأجور وظروف العمل. وإذا انتقلنا إلى قاعدة أو مقولة أن الليبرالية الجديدة تجمعها علاقة تاريخية طويلة مع الاستعمار وأنها تقدم العون والمساعدة في تعزيز هذا الاستعمار، فإن برنامج الليبرالية الجديدة الذي اعتمده المانحون في ميدان التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة قد ألحق الضرر بالفلسطينيين من خلال إسهامه في إرساء دعائم الاستعمار (سلامة 2019، 46). إن الحالة الفلسطينية فيما يتعلق بتنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة يبدو أكثر

تعقيدا وتشابكاً منها في معظم الدول النامية من حيث السياق السياسي، من منطلق أن شعب فلسطين شعبٌ لا زال تحت احتلال استيطاني إحلالي. وعلى الرغم من ذلك فإن اتفاقية السلام (أوسلو) التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية مع دولة الاحتلال الإسرائيلي عام 1993 تمت على أسس الليبرالية الجديدة التي شكلت لدولة الاحتلال مصالح ليبرالية جديدة خاصة فيما يتعلق في بروتوكول باريس الاقتصادي لسنة 1994(طبر وآخرون 2013، 5).

وتجدر الإشارة بأن البند (1) من المادة 21 من القانون الأساسي الفلسطيني الصادر عن السلطة الوطنية الفلسطينية عام 2003 نصّ على أن النظام الاقتصادي في فلسطين يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، الذي يعتبر الركيزة الأولى التي اعتمدت عليها المنظومة الاقتصادية السياسية؛ النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة، والتي تعتبر شكلاً من أشكال الاستعمار المبني على الهرمية ما بين دول المحور والمحيط، والقائمة على مبدأ : رابح/ خاسر، والتي بشكل عام تكّلف ثمناً باهظا على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، حيث التهميش والقضاء على الاقتصادات الوطنية وحيث زيادة نسبة البطالة بين الأفراد وتجريدهم/ن من الخدمات الاجتماعية التي تؤمن احتياجاتهم/ن الإنسانية.

آلية الدراسة ومنهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على منهجية البحث الكيفي؛ حيث تم العمل على عقد المقابلات المعمقة شبه المنظمة مع المستجيبات بالإضافة إلى مجموعتي نقاش مركزة. وقد أتاحت لي فرصة التعريف عن نفسي وعن أسباب اهتمامي بموضوع الدراسة بشكل ساهم في تفاعل النساء المستجيبات، وعلى تدوين مفرداتهن التي عبرت عن توصيفهن لواقعهن وتجاربهن وضمان موافقتهن على النصوص التي سيتم الأخذ بها.

كما ساعدتني أدوات البحث الكيفي كباحثة على التحدث إلى النساء وملاحظة ملامحهن وتعبيراتهن الجسدية والتي تعطي المعاني لعوالمهن الخاصة التي تعرفت عليها من خلالهن، من خلال حسن الإنصات لهن لتشخيص أوجه عدم المساواة والظلم الاجتماعي، وصياغة الحلول، حيث تفيد كل من بايبر وليفي بأن هؤلاء النساء يمتلكن القدرات التي تمكنهن من فهم توجهات أنفسهن، وتوجهات وتصرفات الفئات المسيطرة وتفاصيل حياتهم/ن مقابل تفاصيل حياتهن كفئة مهمشة (بايبر وليفي2015، 264).

لقد تم جمع المعلومات من خلال الجلسات المركزة مع النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل وفي المستوطنات لضمان التفاعل وتبادل الخبرات والمعلومات فيما بينهن وتوفير المساحة لهن للإفصاح عن تفاصيل تجاربهن اليومية في العمل لدى المشغل الإسرائيلي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي دفعت بهن إلى سوق العمل في الداخل المحتل، بشكل أتاح لي التعرف على معلومات معمقّة حول تجاربهن ومنظورهن الخاص في تأطير فهمهن لهذه التجارب. ولا بد من الإشارة هنا بأن هذا النوع من الجلسات يتيح الوصول إلى تفاصيل الحياة اليومية والجزئيات التي لا تستطيع المناهج الأخرى الوصول إليها، والكشف عن أبعاد عادة ما تظل غائبة عن الفهم لدى استخدام المناهج الأخرى كالاستبيان على سبيل المثال لا الحصر (بايبر وليفي 2015، 264).

كما تعتبر مجموعات النقاش المركزة أداة مناسبة لجمع البيانات لمجموعات سكانية مشابهة للحالات الدراسية من النساء الظهراويات اللواتي يعملن بالداخل المحتل ويشعرن بالاستبعاد والإقصاء والتهميش وعدم الأمان بسبب الصور النمطية التي يحملها المجتمع المحلي تجاههن، والتحريم الاجتماعي لعملهن. كما أنها أداة ينتج عنها ما يسمى "الحدث" والذي يشير إلى الحوار الذي رغم

إعداده المسبق و "تركيز النقاش" من قبل الباحثة، إلا أنه يبقى عملية سردية ديناميكية، حيث الرواية المتعددة الأصوات في عرض التجارب والتوجهات والمشاعر لدى الفئات المهمشة التي تتعرض للإسكات في المجتمع (بايبر وليفي 2015، 264).

لقد تمت أولى الجلسات المركزة في 23 تشرين الأول 2021 وضمت فقط اثنتين من النساء اللواتي خضن تجارب العمل في الداخل المحتل وفي أكثر من قطاع، حيث تنقلن ما بين القطاع الزراعي وقطاع الخدمات سواء الرسمي أو غير الرسمي، بالإضافة إلى تجارة الملابس. أما الجلسة المركزة الثانية فقد كانت في 12 أيار 2022 مع 8 من النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل في كل من قطاع الخدمات في الأماكن العامة ومنازل العائلات المشغلة، كما ضم النساء العاملات في الداخل المحتل في قطاعي الصناعة والزراعة التصديرية.

كما عمدت الدراسة إلى عقد المقابلات الفردية المعمّقة شبه المنظمة والتي من شأنها أن تعطي المساحة الكافية لبعض النساء للتعبير عن خصوصية تجاربهن الشخصية ومساعدتي كباحثة على الفهم المتعمق للمواقف الاجتماعية والمعاني التي ستضيفها النساء ضمن المقابلات الفردية. وتم تنظيم المقابلات الفردية مع المعمرات في الظاهرية في الفترة الواقعة ما بين نيسان – وحتى آب 2021. ولا بد من التأكيد مرة أخرى بأن اللقاءات المعمقة مع هذه الفئة جاءت بناء على نقص المعلومات الموثّقة حول تاريخ الظاهرية وخصوصية موقعها عبر المراحل التاريخية المختلفة. كما لا بد من الإشارة إلى أن الإطار النظري تم بناؤه بما يتلاءم مع متطلبات سياق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في مجتمع الظاهرية. فقد مكنتني اللقاءات مع المعمرات من الاستماع إلى روايتهن الشفوية، كأداة كانت قد وصفت بفاعليتها للربط ما بين الحياة الفردية وبين السياقات الثقافية والمؤسسية الأشمل والتي تمثل خلفية لتلك التجارب الفردية (بايبر 2015، 242).

بالإضافة إلى قدرتها على الدمج ما بين العام والخاص، بين الفردي والمجتمعي، وإتاحته المجال أمام تسييس التجربة الفردية (235). ومحاولة لفهم التاريخ من خلال خبراتهن وتجاربهن وبعيداً عن الخطاب الرسمي المهيمن. فهي أداة تستخدمها الكتابات النسوية للوصول إلى الأصوات المخفية والتجارب التي تم إقصاؤها من عملية انتاج المعرفة، وينظرن لأهميتها في عملية انتاج قاعدة معرفية أكبر حجماً وأكثر تنوعاً بشأن التجربة الإنسانية (، 243).

كما تم تنظيم المقابلات الفردية لمرة واحدة أو لأكثر من مرة لجميع النساء اللواتي شاركن في الجلسات المركزة عبر الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي. مع العلم بأن المقابلات الافتراضية كانت قد تمت بعد المقابلة وجهاً لوجه والتي أتاحت بدورها المجال لبناء جسور من الثقة ما بيني وبين المستجيبات. حيث يساهم هذا النوع من المقابلات في فتح مساحات آمنة ما بين الباحثة والمبحوثة للتحدث عن بعض المعلومات التي تحمل خصوصية معينة بالنساء، وبحيزهن الخاص حول دوافع العمل وانعكاس مشاركتهن على العلاقات الأسرية وعمليات اتخاذ القرار وتوزيع المصادر والسيطرة عليها، وحول ظروف العمل لدى المشغَل الإسرائيلي واستراتيجيات النساء في التعامل مع الصور النمطية في مجتمعهن المحلي (بايبر وليفي 2015، 264).

عينة الدراسة: تضمنت عينة الدراسة مرحلتين:

المرحلة الأولى واشتملت على عينتين:

العينة الأولى: شملت اثنتين من المعمرات اللواتي يتراوح أعمارهن ما بين 71- 91، واللواتي واكبن تاريخ الظاهرية من أواخر الاستعمار العثماني وحتى وقتنا الحالي. بما في ذلك مواكبة التغيير في نمط الانتاج الذي كان سائداً فيها والذي كان قد بدأ بالتحول من اقتصاد الكفاف إلى الزراعة النقدية. فقد عايشت هذه الفئة العمرية تحويل الأرض من المشاع إلى الملكية الفردية من جهة، كما

عايشوا/عايشن من جهة أخرى فصل أراضي الظاهرية جغرافياً عن أراضي الداخل المحتل بعد نكبة عام 1948 وما ترتب عليه من تقليص موارد العيش لأهل الظاهرية الذين/ اللواتي كانوا/ كن يعتمدون/ يعتمدن على عيون وآبار المياه في الأراضي المحاذية لحدود الظاهرية، بالإضافة إلى المراعي، ناهيك عن عدم قدرة الفلاحين على فلاحة أراضي الظاهرية المحاذية للداخل المحتل بسبب الخوف من العصابات الصهيونية. إن معمرات الظاهرية عشن تفاصيل التحول إلى العمل المأجور النقدي والعيني، وتغيّر نمط المعيشة، وبالتالي كان لهم/ن الدور في التحدث عن أدوار النساء عبر المراحل التاريخية المختلفة، والمراحل التي سبقت تقسيم العمل ما بين العام والخاص. فقد عايشوا/ عايشن تقسيم العمل الأفقي والعمودي الذي كان قائما بناء على الجنس والعمر، بالإضافة إلى التحدث عن شبكات الحماية الاجتماعية للعائلات الفقيرة في القرية.

لقد واكبت هذه الفئة العمرية دمج السوق الفلسطيني مع سوق دولة الاحتلال الإسرائيلي وفتح باب العمالة إلى الداخل المحتل عام 1967 وبعد النكسة، ودخول كل من النساء والرجال والأطفال للعمل في عدد من القطاعات منها الزراعة والخدمات والبناء. وشهدوا عملية اقتلاع وسلب الفلاحين من أراضيهم، والتغيير في استخدام الأراضي حيث توجه بعض تجار مدينة الخليل إلى شراء الأراضي وتحويطها.

وتجدر الإشارة بأن هذه الفئة العمرية قد عاصرت ولا زالت تواكب دخول فلسطينيي الداخل كزبائن في السوق التجاري إلى الظاهرية بحيث يرتادونها يومياً لشراء حاجياتهم من مواد غذائية ومطاعم ومواد منزلية وحرفية من التجارة والحدادة وغيرها، إلى جانب الخدمات الطبية والعلاجية وغيرها، حيث تحدثوا/ تحدثن عن أثر هذه الحركة النشطة على أهالي الظاهرية ولا سيما الفقراء منهم عبر

الفترات التاريخية المختلفة. ولا بد من التنويه هنا بأن المعمرات لم يسبق لهن العمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات.

العينة الثانية: كما شملت هذه المرحلة بعض الشخصيات الاعتبارية من تجار، وممثلي عن بلدية الظاهرية، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية في مدينة الظاهرية، وبعض الأقارب والمعارف في محافظة الخليل بشكل عام. وسوف نتناول منها فقط ما ساهم في تزويدنا بمعلومات أغنت الدراسة.

ولا بد هنا من التعريف بهؤلاء المعمرات:

- السيدة سميرة، فهي تبلغ من العمر 90 عاماً، تنتمي إلى العائلات الميسورة التي تحظى بمكانتها الاجتماعية بسبب وضعها الاقتصادي، فهي من ملاك الأراضي حتى وقتنا الحاضر، و تتمتع بمكانة مرموقة كون أبناؤها وأحفادها من الناشطين السياسيين. والسيدة سميرة أرملة، تعرف القراءة والكتابة، لها مكانتها المحترمة في عائلتها وفي المجتمع المحلي في الظاهرية. كانت تمارس الحياة الزراعية منذ نشأتها في مزارع العائلة، حيث كانت تساعد أباها في زراعة الدخان. تزوجت وهي ابنة 16 عام، واستمرت في العمل في الزراعة مع زوجها. تتمتع بشخصية قوية ومطّلعة. سافرت إلى عدد من البلاد العربية خلال فترات حياتها المختلفة، حيث كانت تتوجه لزيارة ابنها المبعد من قوات الاحتلال الإسرائيلي بسبب نشاطه السياسي. ويذكر أنها من النساء اللاتي صعب الالتقاء بهن، فمن جهة هي دائمة التنقل ما بين منزلها ومنازل الأبناء والأحفاد، ومن جهة أخرى، كان من الصعب اللقاء بها بصورة منفردة حيث يتجمع حولها عدداً من الأبناء والأحفاد.

- أما المعمرة لطيفة، فتبلغ من العمر 91 عاماً وتعتبر من العائلات الفقيرة والمسحوقة في الظاهرية. ولدت في الظاهرية، وتزوجت فيها، من الشخصيات المرحة، عميقة المعرفة، حاضرة الذهن، لا تعرف القراءة والكتابة، تنتمي إلى العائلات التي فقدت بعض أراضيها في الداخل المحتل، وتوقفت عن زراعة البعض الآخر منها لوقوعها على حدود التماس مع الداخل المحتل خوفاً من العصابات الصهيونية. سكنت حارات رام الله القديمة لأكثر من 20 عاماً، حيث تعتبر من العائلات التي تركت الظاهرية قسراً بسبب الفقر، عمل زوجها في أعمال متعددة في الضفة الغربية وفي الأردن قبل العام 1967. وهي الآن تسكن في بيت قديم في وسط البلدة القديمة في الظاهرية مع ابنها وزوجته وذلك بعد وفاة زوجها.

أما الشخصيات الاعتبارية، والمؤسسات التي تم اللقاء بهم/ن، فلا بد من القول بأنني طرقت باب النقابات العمالية في الظاهرية، والغرفة التجارية فيها، والمركز النسوي في الظاهرية ممثلا بالسيدة سامية الطل، إلا أن هذه الدراسة لم تحصل على معلومات إضافية من هذه الجهات ذات صلة بموضوع الدراسة، باستثناء البروفيسور أحمد حرب أستاذ الأدب الانجليزي والمقارن في جامعة بيرزيت، والذي ولد في الظاهرية عام 1951 وله عدد من الروايات كان قد كتب بعضاً منها من وحي تجربته الشخصية في الظاهرية حيث ترعرع فيها من طفولته حتى مراحل شبابه. وهو الآن يسكن في مدينة رام الله. وقد زودني د. حرب بمعلومات حول الظاهرية أثناء طفولته وسنوات شبابه، وزودني ببعض رواياته التي كتبها من وحي تجربته الشخصية في الظاهرية، الأمر الذي ساهم في زيادة معرفة الباحثة عن مدينة الظاهرية وتاريخها النضالي ضد سياسات الاحتلال الاسرائيلي، بالإضافة إلى نمط الحياة فيها عبر الفترات التاريخية الممتدة من الستينيات وحتى وقتنا الحاضر. وكذلك السيد كمال جبارين وهو: رئيس قسم الموارد البشرية في بلدية الظاهرية، في

منتصف الخمسينات من العمر، سجين سابق، ومزارع. تم التعرف عليه من أحد أقارب عائلة زوجي الذي يسكن محافظة الخليل، ومن أحد التجار في مدينة الظاهرية من معارف عائلتي. فقد وصف بقربه والتصاقه بالمجتمع المحلي وخبرته الواسعة بتاريخ الظاهرية بحكم موقعه في البلدية.

لقد عملت الباحثة على تنظيم عدد من اللقاءات الفردية المعمقة الوجاهية والافتراضية مع السيد كمال جبارين في الفترة الواقعة ما بين كانون الثاني 2021 وآذار 2022 للتعرف على مدينة الظاهرية حيث قلة الأدبيات التي تحدثت عنها وعن تطورها من قرية إلى مدينة، وعن تأثير تقاطع سياسات الاستعمار مع سياسات السوق الحر على القطاع الزراعي في الظاهرية، وقد أفادتني خبرته كمزارع في الحديث عن التحديات التي تواجه الفلاحين والمزارعين في هذا القطاع كما سنرى لاحقاً سيما في الفصل الثالث. وكان السيد كمال جبارين قد تكفل بالبحث عن الشخصيات المعمرة من النساء في الظاهرية، ورافقني في زيارتي لهن، مما عزز ثقة المعمرات وعوائلهن بي. فمعرفة الباحثة بالنساء الظهراويات في هذه الدراسة كان من خلاله بشكل مباشر أو من خلال النساء اللواتي عرفني بهن. مما منحها ثقة المبحوثات في دخول بيوتهن ومشاركتهن تفاصيل حياتهن.

المرحلة الثانية والتي اشتملت على ثلاثة عينات:

شملت هذه المرحلة مجموعة من النساء الظهراويات اللواتي عملن في الداخل المحتل أو/ والمستوطنات ضمن السياق السياسي الاقتصادي في الفترة التاريخية الممتدة من أواخر الثمانينات حتى وقتنا الحاضر. وذلك في عدد من القطاعات أهمها قطاعي الصناعة والزراعة التصديرية، وقطاع الخدمات في الأماكن العامة وفي المنازل. وممكن أن يتم تصنيفهما على النحو التالي:

1) النساء العاملات في قطاع الخدمات في الداخل المحتل: تتراوح أعمارهن ما بين 50-63 وكن قد دخلن سوق العمل عندما كانت أعمارهن تتراوح ما بين العشرينات ومنتصف

الأربعينات. ولا تقتصر هذه الفئة على النساء الأرامل، حيث أن بعضهن أرامل، فلا زال أزواج بعضهن على قيد الحياة، والبعض منفصلات عن أزواجهن. لكن لديهن جميعاً أبناء ذكور متزوجون يعيلون أسرهم من خلال العمل في الداخل المحتل. ولدى البعض أبناء غير متزوجين يعملوا في الداخل المحتل بشكل متقطع وغير رسمي لعدم قدرتهم المالية في تحمل تكلفة استصدار تصريح عمل رسمي. كما تقتصر إعالة البعض لعائلاتهن النووية بشكل رئيسي، بينما يُعِلنَ جزء منهن أحفادهن بسبب مرض أبنائهن الذكور. وهنالك من يخصصن جزءاً غير بسيط من أجورهن للصرف على بناتهن المتزوجات، وبعضهن كذلك يخصصن مبالغ خاصة لعائلة الزوج حتى في حالة الانفصال.

بعض هؤلاء النساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات كن قد عملن سابقاً في قطاع الخدمات بالأماكن العامة وبشكل رسمي ولفترة زمنية تمتد إلى حوالي 15 عاماً، حيث عملن من خلال تصاريح عمل ضمن القنوات الرسمية لدولة الاحتلال وكان هذا قبل الانتفاضة الأولى. ثم أن بعض هؤلاء النساء كن قد اختبرن العمل في المزارع التصديرية سواء قبل دخولهن قطاع الخدمات أو أثناء عملهن في هذا القطاع، ولكنهن لم يستطعن الاستمرار لصعوبة العمل. بعض هؤلاء العاملات كن قد انتقلن من قطاع الخدمات إلى العمل في بسطات الملابس بشكل دائم في البلدات العربية القريبة من مناطق التماس مع الظاهرية، حيت توقفن عن العمل في خدمة المنازل. والبعض الآخر يعملن بشكل متقطع في تجارة الشنطة لبيع الملابس في الداخل المحتل في المدن العربية المختلطة التي يسكنها فلسطيني الداخل وبعض العائلات اليهودية ولكنهن لا زلن يعتمدن في معيشتهن بشكل أساسي على العمل في خدمة المنازل.

2) النساء العاملات في قطاع الخدمات في المستوطنات: هؤلاء النساء في الأربعينات من العمر، بعضهن متزوجات من أزواج عاملين في سوق العمل في الظاهرية. ولم يسبق لهن الإنجاب. بعضهن لم يسبق لهن الزواج. بعضهن اقتصر عملهن في المستوطنات، ولكنهن تنقلن ما بين العمل في الأماكن العامة من مطبخ المطاعم في إحدى المستوطنات المقامة على أراضي الظاهرية إلى العمل في خدمة المنازل في المستوطنات الأخرى، بمعنى تنقلن من مستوطنة إلى أخرى. وبعضهن كن قد عملن في هذا القطاع في الداخل المحتل منذ طفولتهن في الأماكن العامة وتنقلن من العمل الرسمي إلى العمل غير الرسمي بعد الانتفاضة الأولى لأكثر من 14 عاماً، ومن ثم انتقلن إلى العمل في هذا القطاع في المستوطنات وهن في منتصف العشرينات من العمر.

تجدر الإشارة إلى أن العاملات في المستوطنات في هذا القطاع لم تختلف ظروف تنقلهن أو ظروف عملهن عن النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل في نفس القطاع، حيث لم يثبت أن عملية تنقلهن من مدينة الظاهرية إلى داخل المستوطنة هي عملية سهلة وخالية من التحديات، بالإضافة إلى عدم السماح لهن بالدخول والخروج من المستوطنة بدون مرافقة أحد أفراد العائلة المشغّلة البالغين/ البالغات، مما يخلق تحدياً في الدخول والمغادرة كما سنرى لاحقاً. وثبت بأن هناك الكثير من تحديات العمل في المستوطنات التي لا تؤيد تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية وترفع شعار "العمل العبري فقط" مما يعرض هؤلاء النساء للخطر. كما تشابهت ظروف عمل النساء في المستوطنات مع النساء العاملات في الداخل المحتل من حيث سوء المعاملة وظروف العمل الاستغلالية كما سنلاحظ لاحقاً من خلال الفصول المختلفة في الدراسة.

ولا بد من التنويه بأن النساء العاملات في هذا القطاع سواء في الداخل أو في المستوطنات يعملن على تشغيل أنفسهن بشكل ذاتي وبدون أي نوع من الوساطة المتمثلة بالسماسرة.

3) العاملات في الداخل المحتل في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية: هؤلاء النساء ينتمين إلى الفئة العمرية ما بين أواخر الخمسينات إلى أوائل الستينات، وقد بدأن هذا العمل منذ كانت أعمارهن في منتصف الثلاثين وأوائل الأربعين. بعضهن اقتصر عملهن في المصانع التصديرية، وبعضهن تنقلن ما بينها وبين المزارع التصديرية. جميع النساء المشاركات في الدراسة في العينة هن من الأرامل وكن قد بدأن العمل وأزواجهن على قيد الحياة ويعانون من البطالة بسبب إصابتهم بأمراض مزمنة. بعض هؤلاء النساء كان قد بدأ مؤخرا أحد أبنائهن –أثناء إعداد هذه الدراسة– بالعمل المأجور بالسوق المحلي في الظاهرية. من الأهمية الإشارة بأن واحدة من هؤلاء النساء توقفت عن العمل في هذا القطاع بعد عملها لمدة 15 عاماً وبطلب من أخيها الذي قام بإعالتها هي وأبنائها قبل وفاة زوجها. في الوقت الحالي ابنها متزوج ويعمل في الداخل المحتل. هذا ولا بد من الإشارة بأن النساء اللواتي انتقلن من هذا القطاع إلى قطاعات أخرى كن مصدراً للمعلومات المكثفة حول هذا القطاع. لا بد من التنويه بأن النساء العاملات في هذا القطاع عملن من خلال السماسرة الذكور أو السمسارات الإناث بشكل مباشر، أو عن طريق السائقين الذين كانوا ينقلون النساء من الظاهرية إلى الداخل المحتل أو إلى نقاط التماس عبر الطرق الالتفافية. والجدير ذكره بأن النساء المشاركات في الدراسة ضمن هذا القطاع كن/ ولا زلن يخرجن من الظاهرية بشكل جماعي، فمعظمهن أقارب وجارات. بعض هؤلاء النساء اللواتي يعملن في الحقول التصديرية يرافقهن طفلاتهن الإناث اللواتي يعملن بجانبهن في الحقول

التصديرية. كما أن النساء ضمن الحالات المشاركة في الدراسة اللواتي يعملن/ عملن في المصانع التصديرية كان قد رافقهن/ يرافقهن نساء صغيرات السن من الظاهرية لا تتجاوز أعمارهن 18 عام. وسنتعرف على هذه التفاصيل لاحقاً.

(للمزيد من التفاصيل حول العينة في الجدول أدناه)

الاسم	العمر	الحالة الاجتماعية	سن الزواج	عدد الابناء/ الحالة الاجتماعية	قطاع العمل	مستوى التعليم	سنوات العمل
فلسطينية	59	أرملة منذ 10 سنوات	15	4 ذكور (توفي 2، أحد المتوفين ترك ابنا يعيش مع أمه). أحد الأبناء في الوقت الحالي يعيل أسرته. أما الآخر فإن السيدة فلسطينية تعيل أسرته المكونة من 8 أفراد بسبب مرض ابنها	الخدمات بشكل رسمي 15 عاماً. بعد ذلك في قطاع الخدمات غير الرسمي حتى الوقت الحالي. عملت مرة واحدة في الزراعة	ابتدائي، ولكن تتقن القراءة والكتابة باللغتين العربية والعبرية	39
ثائرة	56	أرملة منذ 20 عاماً	24	ولد وبنت (الولد حاليا يعيل اسرته، والبنت تزوجت) السيدة ثائرة تتلقى الدعم حالياً من أخيها وابنها.	عملت في الزراعة والصناعة التصديرية. توقفت عن العمل منذ 2015	ثانوية عامة	15
مناضلة	63	أرملة مرتين. أول مرة كانت تبلغ من العمر 19 عاماً. المرة الثانية ترملت وهي تبلغ من العمر 32 عاماً. أي انها أرملة منذ 30 سنة.	17	ولد من الزواج الأول ثلاثة بنات وولد من الزواج الثاني ابناءها يعملوا وبناتها تزوجن. أحد أبنائها يعمل في الداخل المحتل. الابن الثاني يعمل مع جده	الزراعة+ الخدمات+ حالياً تمتلك بسطة في الداخل المحتل	لا تعرف القراءة والكتابة	30
صابرين	50	منفصلة عن زوجها من 15 عاماً	16	3 بنات+ ولد (ابنها الان يعمل في الداخل المحتل، وبناتها تزوجن.	الخدمات حتى الآن	لا تعرف القراءة والكتابة	7
وفية	62	أرملة منذ 17 عاماً	36	3 بنات+3 أولاد (فقدت ولد وبنت بسبب المرض) زوجت ابنتيها+ تعيل البنت العزباء مريضة بالتشنج. وابنها الكبير متزوج ويعيل اسرته، أبنها الصغير حالياً عمره 21 عام ويساعدها في	الصناعة التصديرية في الداخل المحتل	ابتدائي (تعرف الكتابة والقراءة)	19

			مصروف البيت حيث يعمل في الظاهرية في صيانة السيارات.				
أبيّة	63	متزوجة زوجها عاطل عن العمل بسبب المرض.	32	2 بنات+ ولد (ابنة واحدة متزوجة). ابنها يبلغ من العمر 23 عاما ويعمل في الداخل المحتل في مطعم بدون تصريح عمل. (عملت على تربية أولاد زوجها من زواجه الأول(2 بنت+2 ولد) تركوها وسافروا إلى أمهم في الأردن بعد ما كبروا	قطاع الخدمات في الداخل المحتل	لا تعرف القراءة والكتابة	30
ضياء	42	عزباء كانت تعيل امها التي توفيت قبل 5 سنوات. تعيش الآن هي واختها الأرملة في منزل العائلة. اثناء إعداد هذه الرسالة علمت بان السيدة ضياء وقعت على ظهرها في منزلها مما أدى إلى إصابتها بكسور. حالياً أختها تعمل بدلا منها.			قطاع الخدمات في المستوطنات. عملت في مطبخ في إحدى المستوطنات لمدة 10 سنوات. والان تعمل في خدمة المنازل.	لا تعرف القراءة والكتابة	11
هبة	46	متزوجة/ زوجها يعمل سائق لإحدى الشركات الخاصة في الظاهرية	27		قطاع الخدمات في الداخل المحتل بشكل رسمي لمدة 8 سنوات+ 6 سنوات بشكل رسمي في نفس القطاع في الداخل المحتل+ في المستوطنة في قطاع الخدمات 22 عام	أنهت الابتدائية ولا تعرف القراءة والكتابة	36

وبخصوص النساء المشاركات في البحث اللواتي يعملن في الداخل المحتل والنساء المعمرات اللواتي تمت مقابلتهن، فقد تم الاتفاق على عدم ذكر أسمائهن الحقيقية، وبالتالي سيتم ذكر أسماء وهمية لهن لحمايتهن ومن سبيل احترام خصوصيتهن. هذا وقمت باختيار الأسماء الوهمية بناء على المعاني التي شكلتها الروح الداخلية التي كنت قد لمستها لكل منهن ابتداء من السيدة فلسطينية التي حملت كل المعاني الوطنية والقيم الجميلة انتهاء بالسيدة أبية متحدية الظلم.

آليات التحليل:

بعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات من الميدان، تم تفريغ البيانات وفصل المرحلة الأولى عن بيانات المرحلة الثانية في محاولة لعدم الخلط ما بين مساهمات النساء المعمرات والشخصيات التي تم اعتمادها في التعريف عن الظاهرية وبين تجارب وخبرات النساء أنفسهن في العمل في الداخل المحتل. تمت عملية التأمل في بيانات المرحلة الأولى لرؤية خصوصية الظاهرية ضمن السياق الاقتصادي السياسي لجميع المراحل التاريخية التي مرت بها فلسطين التاريخية. وبالتالي التعرف على الفجوات التي لا بد من معالجتها في الإطار النظري، لتجنب عملية إسقاط الإطار النظري على واقع وخصوصية مدينة الظاهرية وبالتالي واقع النساء فيها عبر تلك المراحل. ثم كان البدء في تصنيف بيانات النساء بحسب أسئلة الدراسة، ومحاولة لرصد مدى التشابه والاختلاف، ومواقع التناقضات، والتأمل في المعاني المختلفة التي حاولن أن ينقلنها لي، واستحضار طريقة تحدثهن، ولغة أجسادهن وتعابير وجوههن، وطريقة تفاعلهن مع بعضهن البعض أثناء الجلسات المركزة.

وأخيراً، فقد عمدت الباحثة على استخدام الكتابة الأدبية السردية، حيث تضمين الشكل القصصي الذي يجمع بين الواقعي والمتخيل لعكس تجارب النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل

المحتل وفي المستوطنات. فهذا النوع من الكتابة قد يشجع القرّاء/ القارئات على استخدام ما لديهم/ن من "مخيلة اجتماعية" في الكشف عن المشاكل الشخصية باعتبارها قضايا عامة، وجعل من الممكن تحقيق الهوية الجمعية والحلول الجماعية (بايبر 2015، 243).

ولا بد من الإشارة في هذا الخصوص – المتعلق بتضمين النصوص السردية – من أن الباحثة قد استحضرت مقالة(ترينه **منه ها**) عن الآليات لمعالجة معضلة الكتابة عند النساء في العالم الثالث؛ اللواتي يعانين من (القيد الثلاثي) لكونهن (نساء كاتبات) ، وكونهن (نساء) وكونهن ينتمين إلى (عرق معين)، وإجابتها على السؤال الذي يتعلق بالآليات التي تمّكنها من الكتابة كمرأة كاتبة تنتمي إلى هوية عرقية ووطنية، بدون القيود التي تفرضها كل من هذه التصنيفات، وترفض أن تكون ضمن قوالب معينة يتم تأطيرها للكاتب/ة والقارئ/ة. وتقترح **(ترينه منه ها)** أسلوب الرواية القصصية كأسلوب يثور على القيود والأطر المفروضة على الكتابة كنموذج، ومعيار وضعه الرجل الأبيض للكتابة الجيدة، وطريقة ثورتها هي العمل على كسر هذه الأنماط واللوائح والأطر التي خلقها الرجل (الأبيض) من خلال الدخول إلى هذه القوالب التقليدية وتخريبها والعمل على إحداث (الفجوات) و(التكسرات) فيها حتى تعمل على انهيارها، وعدم اختبائها وراء الرجل (الأبيض)، في لوائحه وقوانين الكتابة التي صنعتها الرأسمالية وعدم التواطؤ مع هذا النظام(Trinh T 1989).

موقع الباحثة:

لا يستطيع صاحب أية قضية كانت أن يدافع عن قضيته بدون أدلة قاطعة، ولا تنفك أن تكون قضية أية امرأة في العالم تتعرض إلى الاضطهاد والاستغلال هي قضية كل إنسان يؤمن بالحرية، ويشعر بالألم لتوجيه اللوم دائما على اللواتي يتم استغلالهن واضطهادهن، ويتغنى بالخيارات والبدائل المفتوحة أمام النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يتوجهن للعمل لدى المشغلين

الإسرائيليين وكأن الأمر خياراً وطوعاً ينبع من ذواتهن الحرة غير المقيدة بالسياق الاقتصادي السياسي. انطلاقا من هذا الإطار تولدّ لدي الاهتمام بضرورة التحدث مع هؤلاء النساء والفتيات لتسليط الضوء على قضاياهن، والوقوف على الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف وراء توجههن للعمل لدى المشّغل الإسرائيلي، وتحليل العلاقات والبني السياسية والاقتصادية والاجتماعية العينية التي تُنتجهن كعاملات في الداخل المحتل، كنساء فاعلات وليس كضحايا سلبيات. ولا بد من الإشارة بأن التحاقي في تخصص النوع الاجتماعي والتنمية قد زودني بالكثير من المعارف التي تبلورت من خلال الأطر النظرية ونقاشها وربطها في الواقع الفلسطيني، لا سيما تلك المرتبطة بآثار المنظومة الرأسمالية وسياسات الليبرالية الجديدة على النساء الفقيرات في دول العالم الثالث وفي الحالة الفلسطينية، ودفعها بالنساء خارج حدود مناطق سكنهن أو خارج حدود بلادهن. أما بالنسبة لاختيار مدينة الظاهرية على وجه التحديد، فلا بد من التنويه بأن الباحثة كانت ستركز البحث على النساء اللواتي يقطن الأغوار الجنوبية ويعملن في المستوطنات المقامة على أراضيها لمعرفتي الكبيرة بواقع النساء هناك من خلال الخبرات المتراكمة في حياتي المهنية في مؤسسة "مفتاح" حيث كانت لي زيارات ميدانية مستمرة لأكثر من خمس سنوات لمحافظة أريحا والأغوار الجنوبية. ولكن المعلومات الأولية التي ظهرت أثناء مرحلة استطلاع الرأي كشفت أن موقع الظاهرية وكونها تقع على حدود التماس مع الداخل المحتل منذ نكبة عام 1948 كان سيعطي صورة أوضح كيف تتقاطع كل من سياسات السوق الحر التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات الاستعمار الاستيطاني في خلق واقع جديد للفلاحين وللنساء ضمن العائلات المسحوقة.

الظاهرية... مكان الدراسة الجغرافي

لا شك بأن الريف الفلسطيني المتمثل بالقرى والبلدات قد عاش نفس الظروف الاقتصادية والسياسية في ظل الاستعمار الاستيطاني عبر السنين، ولا زال يلقي ظلاله على الواقع المعيشي للنساء بشكل متشابه، ولكن لا بد من القول بأن هناك خصوصية لكل منها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن موقع بعض هذه القرى والبلدات كمنطقة تماس مع الأراضي المحتلة عام 1948 قد أثر على نمط الانتاج السائد، خصوصاً إذا عمل الاحتلال الإسرائيلي على بعض الإجراءات التي تخلق منها معبراً حدودياً يفصل ما بين الضفة الغربية ولا سيما المحافظات الجنوبية ويترك على أرضها المنافذ التي تتدفق من خلالها البضائع والعمال، والذي من شأنه أن يسارع في عملية تجريد الفلاحين من أراضيهم وتحويلهم إلى عمال بأجر يتنقلون عبر الحدود. تفرض المنظومة السياسية الاقتصادية واقعاً معيناً لوضع الأفراد بشكل عام ولوضع النساء بشكل خاص وبحسب الموقع الجغرافي الذي ينتمون/ ينتمين إليه ضمن المنظومة العالمية في تقسيم العمل. حيث أن الحدود من شأنها أن تعمل على تشكيل علاقات الانتاج من خلال تنظيم تدفق رأس المال، السلع والعمال (Bornstein 2001,299). وعملياً فإن حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مع الداخل المحتل مثل غيرها من الحدود، تعمل على تشكيل الانتاج والعمل. إن مدنية الظاهرية تقع في أقصى الجنوب الفلسطيني على حدود أراضي الداخل المحتل من جهة النقب وبئر السبع، كانت قد فقدت جزءا من أراضيها خلال النكبة الفلسطينية عام 1948. يحيط بالظاهرية عدد من المستوطنات مثل تينية، شمعة، ميتاريم، اشكيلوت وعدد من البؤر الاستيطانية التابعة لها، كما يحيط بالبلدة طريق التفافي يبدأ من الغرب حتى الجنوب والشرق منها، كذلك يتمركز حولها ثلاث نقاط تفتيش دائمة بالإضافة إلى الحواجز الطيارة (المتنقلة). وفي الواقع فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تعتبر حاجز الظاهرية (ميتار) (معبراً حدودياً) يفصل مدينة الخليل عن بئر السبع والداخل المحتل (الحلايبة 2020،

36)، وتفيد تقارير من عام 2009 أن الاحتلال الإسرائيلي صادر أكثر من 30.000 دونم من أراضي الظاهرية، بالإضافة إلى تطويقها بجدار الفصل العنصري من جهتين، والذي عزل على الأقل 5000 دونم أخرى خلف الجدار. وتجدر الإشارة بأن مدينة الظاهرية تقع ضمن حدود محافظة الخليل أكثر المحافظات تنوعاً في المصادر الاقتصادية، حيث تعتبر من المحافظات التي تساهم بنسبة كبيرة من الناتج القومي الإجمالي[1]. وفيما يتعلق بالظاهرية فإن الموقع المتخصص للمعلومات الحديثة بكافة القطاعات الاقتصادية –الاقتصادي– يشير بأن تقديرات الغرفة التجارية لجنوب الخليل أن حوالي 70 ألف مواطن يدخلون الظاهرية كزبائن في السوق التجاري يرتادونها يومياً لشراء حاجياتهم اليومية من مواد غذائية ومطاعم ومواد منزلية وحرفية من التجارة والحدادة، إلى جانب الخدمات الطبية والعلاجية وغيرها من الخدمات. وأن مدخول الظاهرية منهم يصل حوالي 70 مليون شيكل شهريا، حيث يشكل أهالي النقب وبئر السبع العصب الاقتصادي الأساسي للظاهرية، هذا بالإضافة إلى تدفق الحركة العمالية عبرها، سواء للمرور عبر معبر بئر السبع الذين/ اللواتي يتخذون/ يتخذن الظاهرية مكانا للعبور داخل الخط الأخضر بتصاريح أو بدون تصاريح 10000عامل أسبوعيا، مما يشكل مورداً اقتصادياً آخر للظاهرية، ولعل ازدياد عدد البنوك في الظاهرية بشكل طردي يؤكد زيادة حجم الودائع وزيادة التدفق المالي، ناهيك عن اعتبارها سوقاً مركزياً للثروة الحيوانية[2]، حيث تتميز الظاهرية تاريخياً بتربية المواشي بالإضافة إلى الزراعة التي كان أهلها يرجعون إليها في ظل الإغلاقات الطويلة مثل الانتفاضة الأولى والثانية.

عند الحديث عن موضوع الدراسة التي تتمحور حول الظروف التي تقف وراء توجه النساء الفلسطينيات من الظاهرية جنوب محافظة الخليل للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل

[1] http://www.pcp.ps/article/444/%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D9%8
[2] https://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=12e6958y19818840Y12e6958

أو في المستوطنات الإسرائيلية، فلا بد لنا من إلقاء نظرة شمولية معمقة حول تأثير كل من سياسات الاستعمار الاستيطاني على حياة الفلسطينيين/ات بشكل عام وتجريدهم/ن من الموارد الاقتصادية الرئيسية من خلال المصادرة الكاملة للأرض والمياه وفرض القيود للتخطيط واستثمار الموارد (Roy 1999,65)، وكذلك على تأثير المنظومة الرأسمالية وسياسات الليبرالية الجديدة التي أملتها المؤسسات المالية الدولية على السلطة الوطنية الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو 1993 واتفاقية باريس الاقتصادية 1994. فخصوصية مدينة الظاهرية يظهر فيها بجلاء تأثير كل من الاستعمار الاستيطاني وسياسات الليبرالية الجديدة التي تعتبر شكلا متقدما من أشكال الرأسمالية المعاصرة التي تعمل كآلية للتسجيل الاقتصادي والاجتماعي الذي يستخرج اشكالا من الريع حسب المصالح السائدة والمصالح الفرعية للمنتمين له والقائمين عليه" (طبر وآخرون 90،2013).

لقد اختارت هذه الدراسة مدينة الظاهرية كحالة دراسية لبحث الظروف التي تفرض على النساء الفلسطينيات العمل لدى المشغل الإسرائيلي في ظل الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الجديد. وتتبع معادلة الأرض والعمالة والنساء، وكيف أن تجريد الفلاحين/ات من أراضيهم/ن من خلال سياسات وإجراءات الاستعمار العثماني والبريطاني ومن ثم اقتلاعهم/ن منها أبّان نكبة عام 1948 ونكسة عام 1976 عمل على تغيير نمط الانتاج السائد وبالتالي انعكس على حياة النساء اللواتي يترأسن عوائلهن في الظاهرية، في ظل استمرار سياسة مصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، وبناء الجدار، ونشر نقاط التفتيش الدائمة منها والمؤقتة، واعتبارها بوابة الجنوب ومنفذ الأفراد والبضائع من وإلى الداخل المحتل، ومن ثم دخول سياسات الليبرالية الجديدة المفقرة والتي لعبت دورها كعامل إضافي بدفع هؤلاء النساء خارج حدود الظاهرية بحثاً عن مصدر لتأمين عيشهن.

من هنا فإن هذه الدراسة تسعى لبيان الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفع بالنساء للتوجه للعمل بالداخل الفلسطيني المحتل، وكيف يؤثر تغيير نمط الانتاج الريفي في مدنية الظاهرية على العلاقات الاجتماعية وكيف ينعكس على تقسيم الأدوار ما بين الجنسين. كما أنها تسعى لتسليط الضوء على ظروف عمل النساء ضمن القطاعات المتعددة التي يعملن بها، والتحديات التي يواجهنها ضمن المنظومة الثقافية الاجتماعية في الظاهرية؟ والآثار التي يتركها العمل عند الإسرائيليين على ظروف هؤلاء النساء الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك على علاقات النوع الاجتماعي في مجتمع الظاهرية وأخيرا، وقبل الخوض في فصول الدراسة لا بد من القول بأننا كفلسطينيين وفلسطينيات نعيش في حالة مركبة ومعقدة من البنى الثقافية والسياسية والاجتماعية والتي تنعكس على قضايا النوع الاجتماعي وتخلق حالة فريدة من الهرمية والتبعية عصية في بعض الأحيان عن خلق هذه المقاربة بينها وبين عدد كبير من القضايا المتشابهة مع قضايا دول العالم الثالث أو ما يسمى بالدول النامية والتي تلزمنا للتحليل، فقضية عمالة الفلسطينيات لدى المشغل الإسرائيلي والتي إلى حد قد تتشابه مع العمالة المهاجرة من / في دول العالم الثالث وتلتقي معها في ظروف العمل القسرية وآلية التشغيل وما تعتريها من عمليات متسلسلة من الاستغلال وأشكال من العبودية. وقد تلتقي هذه الظروف مع ظروف مناطق حدودية أخرى في العالم، ولكن لا شك أنها تحمل خصوصية معينة تتزاوج فيها سياسات السوق الحر التي تتبناها السلطة الوطنية الفلسطينية وسياسات الاحتلال الإسرائيلي الاستعمارية الإحلالية والتي تشكّل دوافع/ خيارات دافعاً/خياراً والتي سنحاول أن تمكّنا هذه الرسالة من التعرف عليها من خلال التحدّث إلى النساء أنفسهن.

الفصل الأول

خلفية عامة حول الليبرالية الجديدة

يعرض هذا الفصل تاريخ الليبرالية الجديدة وجذورها ذات الصلة بالنظريات الاقتصادية الأخرى وعلى وجه التحديد النيو– كلاسيكية. فما بين نصائح علماء الاقتصاد بموضوع تدخل الدول أو عدم تدخلها في السوق، وما بين اقتصاد حر غير مقيد بلوائح وإجراءات من الدولة، أو مقيد بلوائح وإجراءات رقابية تهدف إلى حماية الناس ولا سيما الفقراء منهم، يتحدث الفصل عن النتائج التي تم تحقيقها من وراء توظيف الليبرالية الجديدة للمؤسسات المالية الدولية وعلى وجه التحديد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعن إملاءاتها على دول بلدان العالم الثالث، الذي يقودنا للحديث عن برنامج الإصلاحات الهيكلي التي دخلت إلى بلدان العالم الثالث باسم التنمية والإصلاح حيث ترشيد النفقات على قطاع الخدمات الاجتماعية والخصخصة، وبيع كيانات الدولة التصنيعية والخدماتية للقطاع الخاص، ورفع ضوابط سوق العمل وغيرها من سياسات استعمارية رأسمالية عملت على نهب الموارد الاقتصادية وخلق طبقة من المستفيدين والمحتكرين والمتعاقدين من الباطن مع مستثمري الدول الاستعمارية. كما يتحدث هذا الفصل عن الاستعمار الجديد، التقسيم العالمي غير العادل للعمل حيث توزيع الأدوار الاقتصادية ما بين دول المركز ومناطق المحيط والتي تتراوح من عدم وجود دولة (أي حالة استعمارية) إلى حالة منخفضة من الاستقلالية (أي حالة استعمارية جديدة). وتكمن أهمية هذا النقاش في التعرف على أثر هذه المنظومة على النساء في العائلات الفقيرة في دول العالم الثالث، وبالتالي توظيف هذه المعارف في تحليل واقع النساء الظهراويات العاملات في الداخل المحتل وفي المستوطنات الإسرائيلية، وتقاطع الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في الزج بهن إلى هذا النوع من العمل.

يناقش هذا الفصل كذلك انعكاس سياسات الليبرالية الجديدة على الأرض والفلاحين، وعملها كأداة في تثبيت وإدامة الاستعمار الاستيطاني (Clarno2017,204) باعتبارهما– الاستعمار الاستيطاني والليبرالية الجديدة– وجهين لعملة واحدة، وذلك فيما يتعلق بنزع الملكية والطرد القسري للفلاحين، بالإضافة إلى تسليع قوة العمل وفق أشكال الإنتاج والاستهلاك الأصلية. ويتحدث هذا الفصل عن أهمية وجود الدولة، ككيان يعمل على إدارة العمليات المترتبة على سياسات الليبرالية الجديدة (هارفي 2013، 15).

يحاول هذا الفصل أن يربط ما بين هذه السياسات واقتلاع الفلاحين وبالتالي هجرتهم من الأرياف إلى المدن أو خارج الحدود، وانخراطهم بالعمل غير الرسمي. كما يتحدث عن واقع النساء الناتج عن سياسات الليبرالية الجديدة وتوظيفها لثنائية العام والخاص وأسطورة الرجل المعيل والنساء ربات المنازل التي خلقتها الرأسمالية في بداياتها، حيث قامت سياسات الليبرالية الجديدة على استغلال النساء في سوق العمل. ويتحدث كذلك عن النساء الفقيرات في دول العالم الثالث التي تتبنى هذا النوع من السياسات واضطرارهن إلى تجاوز الحدود للعمل خارج سياقهن الاجتماعي في المدن والبلدات المحيطة أو خارج حدود بلدانهن.

وأخيراً، يعرض هذا الفصل ظروف العمل للنساء في المصانع والمزارع التصديرية العالمية وفي قطاع الخدمات، وقطاع السياحة، ويتطرق لغياب سياسات الحماية والوقاية سواء للنساء المهاجرات اللواتي يعملن بشكل رسمي أو غير رسمي خارج حدود بلدانهن.

خلفية تاريخية حول الليبرالية الجديدة:

لقد تم صياغة عقيدة الليبرالية الجديدة في السبعينات من القرن الماضي، وأصبح متعارفا عليها باسم "إجماع واشنطن"، وتعود جذور الليبرالية الجديدة بالصلة إلى نظريات الاقتصاد الكلاسيكية التي ظهرت في القرن التاسع عشر والتي تدل على تمسك أصحاب هذا المذهب بمبادئ السوق الحر للاقتصاد، مع تمسكهم كذلك بفكر آدم سميث حول اليد الخفية ***(دعه يعمل دعه يمر)*** وهو مبدأ اقتصادي ينص على أن اقتصاديات السوق تعمل بكفاءة مثلى في غياب التنظيم الحكومي؛ ومتبنو هذا المبدأ يعارضون جميع أشكال الرقابة الحكومية وأي نوع من التشريعات أو ضرائب الشركات. انتقد الاقتصاد الكينزي هذه المبادئ القائمة على السوق الحر، وحث الدولة بعد الحرب العالمية الثانية على ضرورة التدخل في السياسات المالية والنقدية، وذلك لزيادة فرص العمل وزيادة الاستثمار. وافترض ضرورة تدخل الدولة من خلال مشاريع الصالح العام، والاستثمار بالبنية التحتية وخلق مشاريع للتوظيف، وتشغيل الناس وزيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب على الناس، وتدخل الدولة بتحديد الحد الأدنى للأجور الذي لا يجب أن يترك لسياسة العرض والطلب، بالإضافة إلى توفير خدمات الصحة والتعليم. وقد عرفت هذه السياسات آنذاك باسم الليبرالية المطوقة التي تم تطبيقها من بعد الحرب العالمية الثانية وحتى السبعينيات في أوروبا وأميركا، والتي صبت جهودها في بناء نوع من التسويات الطبقية بين رأس المال والعمالة بهدف الخروج من حالة الكساد الاقتصادي الكبير الذي هدد النظام الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية والوقوف أمام التناحرات الجيوسياسية بين الدول (هارفي 2013). وقد انهارت سياسات الليبرالية المطوقة بسب الأزمات المالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي امتدت عبر عقد السبعينيات والناتجة

عن تراجع عائدات الضرائب وزيادة النفقات الاجتماعية، وحالة الارتباك في نظام بريتون وودز Bretton Woods الخاص بأسعار الصرف الثابتة المدعومة باحتياط الذهب حتى قبل وقوع الحرب العربية الإسرائيلية وحظر تصدير نفط أوبيك عام 1973 (هارفي 2013، 21). إذ تسارعت بعد ذلك الظروف المؤدية إلى تنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة، وكانت تشيلي هي أول الدول التي عملت على إنفاذ سياسات النيوليبرالية عام 1973، ثم لاحقا تم تبني هذه السياسات في انجلترا وأمريكا في عهدي مارجريت تاتشر ورونالد ريغان (Johanna 2013, 15).

ولا بد من الإشارة بأن أزمات الديون التي لم تكن معروفة في الستينيات، أصبحت أمراً كثير الحدوث في الثمانينيات والتسعينيات، وقلما نجد دولة نامية لم تتأثر بها، لا سيما في أمريكا اللاتينية وباتت هكذا أزمات مرضاً مستوطناً. وقد أديرت هذه الأزمات وجرى التحكم بها بغية ترشيد النظام وفي الوقت نفسه لإعادة توزيع الثروات (هارفي 2013، 220)، وذلك من خلال عدد من المؤسسات الدولية المالية؛ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي تدخل الدول لإعادة الإعمار إما بعد الكوارث البيئية، أو الاقتصادية أو المالية أو السياسية، وتشجعها على تطبيق الوصفات التنموية الجاهزة متمثلة بإصلاحات إعادة الهيكلة Structural Adjustment Programs، وتوقيع الاتفاقيات مع منظمة التجارة العالمية WTO وعدد من الاتفاقيات مثل GATT (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة) واتفاقية MAI (الاتفاقية متعددة الأطراف بخصوص الاستثمار) والاتفاقيات المشابهة، وذلك لدعم لبرلة الأسواق والانفتاح على الأسواق العالمية وتحريرها من القيود والرسوم الجمركية، وتغليفها بأجواء المنافسة الحرة والتي تحت اسمها تغلق وتفتح وتتنقل الشركات عابرة القارات، والمضي في تطبيق سياسات الضبط المالي والتي جاءت بشكل أكثر حدة على الفئات المهمشة والأيدي العاملة، الناتجة عن عملية الخصخصة وسياسات التقشف وتقليص

النفقات، وزيادة تقسيم العمل، حيث التخصص والتبادل التجاري، والتجارة الحرة القائمة على التبادل، وتحويل الإنسان إلى خط بياني معزول عن الاجتماعي تحكمه المنفعة.

الليبرالية الجديدة، الطغمة المالية، والاستعمار:

لا تختلف الليبرالية المطوقة عن الليبرالية الجديدة في علاقتها مع دول الجنوب القائمة على الاستعمار بالبعدين العسكري والاقتصادي. ولكن الليبرالية الجديدة وظّفت مؤسسات لم تكن موجودة في زمن الليبرالية القديمة ألا وهي مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods (الممثلة بمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) في نهب العالم الثالث وسلب سيادة دوله (عليان،95،2019). هذه المؤسسات بدورها عملت على عولمة الليبرالية وبالتالي تعميق وتوسيع الروابط ما بين الدول التي كانت قائمة قبل القرن التاسع عشر، من خلال الأنشطة الاستعمارية وأنشطة الاستعمار الجديد. أضف إلى وجود بعض الروابط التي يقيمها الأفراد في المواقع القيادية مع أجهزة الدولة بهدف الحصول على المزايا والحماية (هارفي 2013، 52).

فمن خلال سياسات الليبرالية الجديدة تم إنفاذ المشروع الرأسمالي من خلال القائمين عليه من النخب السياسية الحاكمة ومجموعة المستثمرين الأجانب والمحليين المرتبطين بهم. ومضت الرأسمالية في ترسيخ وتعميم مبدئها القائم على الإنتاج لتحقيق الربح من خلال التقسيم العالمي للعمل، وتطوير أساليب مختلفة للسيطرة على العمل في مختلف المناطق المتخصصة، وخلق دول قوية في المركز وضعيفة في الأطراف، حيث حلت الاحتكارات الرأسمالية محل المزاحمة الحرة المباشرة من خلال تبنيها لشعار المنافسة الحرة وصولاً إلى الإمبريالية؛ الرأسمالية في مرحلة الاحتكار (لينين1917، 53). وقد نشأت الامبريالية نتيجة التطور البالغ في تمركز الإنتاج ضمن اتحادات الرأسماليين الاحتكارية، مثل الكارتيلات، والسنديكات، والتروستات (لينين1917، 74)،

حيث اندماج رأسمال البنوك ورأسمال الصناعة. فالإمبريالية هي عهد الرأسمال المالي وعهد احتكار حيازة المستعمرات وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ. وباتت السياسة الملازمة للرأسمال المالي تتلخص في الصراع بين الدول الكبرى من أجل اقتسام العالم اقتصاديا وسياسيا لخلق جملة من الأشكال الانتقالية لتبعية الدول. فما يميز هذا العهد ليس فقط الفريقين الأساسيين من البلدان: المالكة للمستعمرات والمستعمرات، بل كذلك مختلف أشكال البلدان التابعة، المستقلة رسميا من الناحية السياسية والواقعة عمليا في شباك التبعية المالية والديبلوماسية (علي 1917، 8). فقد أضحت الدول الكبرى– دول المركز– تقتسم العالم ضمن ما يسمى بالنظام العالمي الحديث، فالاقتصاد العالمي الرأسمالي مبني على التقسيم العالمي غير العادل للعمل حيث توزيع الأدوار الاقتصادية ما بين دول المركز ومناطق المحيط والتي تتراوح من عدم وجود دولة (أي حالة استعمارية) إلى حالة منخفضة من الاستقلالية (أي حالة استعمارية جديدة)، إلى دول شبه المحيط التي تقع بين دول المركز ومناطق المحيط. وتجدر الإشارة أن العلاقة ما بين هذه الدول قائمة على الهرمية بين من يمتلك جميع عناصر القوة من مال وسلاح وتكنولوجيا، وبين من تتمحور ميزته النسبية في مواده الخام والأيدي العاملة الرخيصة التي تخضع للعمل القسري، بين من يمتلك العمالة الماهرة، ويمتلك شبكة المواصلات الخارجية والداخلية للتسويق، وبين من يستهلك. فالعلاقة ما بين دول المركز والمحيط هي علاقة استغلالية، قائمة على استغلال المواد الخام، والمنتوجات الزراعية، والأيدي العاملة الرخيصة من دول المركز إلى دول المحيط، حيث أن لكل منها دوره الاقتصادي الذي يترتب عليه بنى وهياكل سياسية محددة، تساعد المجموعات المرتبطة مع بعضها البعض ضمن هذه المنظومة العالمية، بالتمتع بالخدمات اللازمة التي تمكنها من التحكم بالمصادر Wallerstein (2011:162).

إنّ ما يسمى بالنظام العالمي الاقتصادي هو اقتصاد رأسمالي يعتمد على الكولونيالية وعلى التهميش والاستغلال لدول المحيط. هذه البنية الكولونيالية الاستعمارية كانت في الأساس ما أصبح يسمى "التجارة الحرة" في الثمانينات والتسعينيات (Mies & **Thomsen 2000, 28**)، والتي استقلت من خلالها المستعمرات سياسياً ولكنها أضحت معتمدة اقتصاديا على التنمية الاستعمارية . (Development colonialism) فبالتالي، يمكن اعتبار الإصلاحات الهيكلية ضمن الليبرالية الجديدة عبارة عن أدوات رأسمالية إمبريالية تمارس على الدول النامية، ليس بنية دعم اقتصادها وتنميته (Bacchus 2005, 11) ، وإنما الإيقاع بهذه الدول في دائرة الاستغلال لنكباتها وكوارثها الاقتصادية. إذ أن النيوليبرالية تعني الاستعمار الجديد للشعوب (سلامة 31،2019)، والأهداف الرأسمالية لم تتغير، حيث التحكم بالأسواق ونهب الموارد والاستغلال المضاعف لاحتياط الأيدي العاملة من المركز للأطراف (أمين 2002)، وذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية والتي عادة ما يتم فرضها من الاقتصاد المهيمن على الاقتصادات الضعيفة باسم تنمية الدول النامية (Roy 1999).

ما ذكر أعلاه يصبغ لوناً ويرسم حداً جغرافياً، وحدوداً أخرى خارج الجغرافيا على خريطة العالم. فالليبرالية الجديدة بمفهومها الواسع الذي يعني الاستعمار الجديد عملت –ولا تزال تعمل– على تقسيم العمل العالمي بناء على العرق والجنس والدين واللون، وبناءً على كل التمايزات التي منحتها الطبيعة البشرية أو تلك التي صنعتها العنصرية الرأسمالية للبشر. إذ لم تقتصر على تقسيم "شمال" و"جنوب" بل أمعنت في ذلك حتى وصلنا إلى أن يولّد الشمال جنوبه الداخلي، ويشكل الجنوب طبقته المندمجة في اقتصاد الشمال، فعبرت كينونة المركز وكينونة الأطراف الحدود الوطنية (نخلة،232). ومن خلال فقط المشاهدة من على الشاشات الالكترونية المتنوعة، ندرك ما تحدثت

عنه ماريا ميس عن تأثر الطبقات الوسطى في دول الجنوب بشكل عام بأسلوب حياة دول الشمال، وبعودة الفقر والبطالة إلى دول الشمال كنتيجة لانسحاب المصانع منها إلى حيث الملاذ الضريبي والميزة النسبية في دول العالم النامي أو دول الجنوب، وأن الاقتصاد الرأسمالي العالمي لا يستطيع أن يحقق النماء إلا بزيادة الاستقطاب ما بين الفقراء والأغنياء وزيادة عدم المساواة على مستوى البلد الواحد وعلى مستوى العالم ككل (Mies&Thomsen 2000,38).

الليبرالية الجديدة والاستعمار الاستيطاني وجهان لعملة واحدة:

في معرض حديثها عن تراكم الثروة في السياق الرأسمالي الاستعماري، تقتبس Ponting Samantha عنDavid Harvey قوله بأن عملية التراكم من خلال نزع الملكية تتكون من: "تسليع وخصخصة الأرض والطرد القسري لسكان الفلاحين...، وتسليع قوة العمل، وقمع أشكال الإنتاج والاستهلاك (الأصلية) البديلة؛ [و] العمليات الاستعمارية والاستعمارية الجديدة والإمبريالية للاستيلاء على الأصول، بما في ذلك الموارد الطبيعية" (Ponting 2012,46). فعملية نزع الملكية كما يوضح (كلارنو) ليست فقط عملية عنصرية لتراكم رأس المال، ولكنها أيضاً استراتيجية استعمارية استيطانية (Clarno 2017,9). ويؤكد بأنها تسير جنباً إلى جنب مع نظام العمل القسري وجميع أشكال استغلال العمال. وهذا ما دعا إليه كلارنو للخروج بمصطلح جديد وهو "الرأسمالية العنصرية النيوليبرالية" وذلك في معرض حديثه عن السياق الفلسطيني بعد توقيع أوسلو والسياق في جنوب إفريقيا بعد انهيار نظام الفصل العنصري؛ إذ يوضح بدوره أن الإمعان في تنفيذ سياسات الليبرالية الجديدة يتم بإحكام سيطرة الاستعمار الاستيطاني والرأسمالية العنصرية وليس العكس، والتي تتقاطع، برأيه، مع عناصر نزع الملكية وما يرتبط بها من عمليات الاستغلال التي تؤدي بدورها إلى خلق الطبقة الفقيرة وفائض احتياطي من الأيدي العمالة البائسة، وبالتالي، قبول

ظروف العمل غير اللائقة أو تلك التي تصل بالعامل أو الموظف إلى حد الاغتراب. ويضيف كلارنو عنصر السعي نحو الأمننة securitization، حيث المجتمعات المغلقة، والسجن الجماعي، والجدران الحدودية، والترحيل الجماعي والمراقبة الالكترونية، والنمو السريع للشرطة والسجون، ودوريات الحدود، والقوات العسكرية، والاستخباراتية (Clarno2017,204)، وذلك لمجابهة الطبقات الخطرة (203)، لتأمين الأقوياء وحمايتهم من الطبقة الفقيرة والمعدمة باعتبارها تشكّل خطراً على الطبقة الوسطى والعليا المندمجة في أنظمة الرأسمالية العنصرية النيوليبرالية. وهذا عملياً يرتبط بالموضوع أعلاه حيث الحديث عن هذه الخطوط الوهمية التي رسمتها الرأسمالية العنصرية بين دول العالم، أو داخل حدود الدولة الواحدة، وهذا في الحقيقة ينسجم مع نخلة الذي عبّر بدوره عن أن الاستعمار الجديد عبارة عن تزاوج ما بين الاستعمار والليبرالية الجديدة (نخلة،2011).

غياب أم حضور للدولة:

كما النظريات الاقتصادية النيوكلاسيكية، فإن الليبرالية الجديدة ترى بأن تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر يؤدي إلى الفساد وعدم الكفاءة. وفي الوقت ذاته، هي بحاجة إلى دولة بشرط إعادة النظر بتعريف طبيعة ووظائف الدولة بدلاً من القضاء عليها بالكامل (Ganti 2014, 92). فإعادة الهيكلة النيوليبرالية من وجهة نظرها تتطلب تدخلاً نشطاً من الدولة لتعزيز المنافسة في السوق وإدارة الأزمات (Clarno2017,205)، حيث أن جميع الحالات التي فرضت فيها سياسات الليبرالية الجديدة على الدول كان الاستقلال السياسي والسيادة الجغرافية على أراضيها شرطا أساسياً لبدء تنفيذ هذه السياسات (فلفل7،2012). وهذا الشرط يعتبر عنصراً أساسياً من عناصر نظام تقسيم العمل العالمي القائم على استغلال دول المركز للأزمات والكوارث الاقتصادية لدول المحيط

والذي لم يكن مقدراً له أن يكون لولا وجود الدولة القومية الواحدة (Wallerstein 2011,127) والتي ينحصر دورها في ظل هذه المنظومة الاقتصادية السياسية بخلق الظروف التي تعمل على تيسير تراكم رأس المال المحلي والأجنبي (هارفي 2013، 15). فسياسات الليبرالية الجديدة بحاجة إلى الكيان الذي يسمى الدولة وأجهزتها الإدارية والأمنية لإنفاذ القوانين والإجراءات وإدارة العمليات المترتبة عليها، ويرتبط بشكل أو بآخر بفضاء المنظومة العالمية التي تدور رحاها طاردة من يناهضها من دائرتها. فكما يوضّح عبد الغني سلامة في مقالته حول النيوليبرالية، في السياسة الإسرائيلية؛ بأن الليبرالية الجديدة ضد أي عملية تشريعية خارجة عن إطار سيطرتها، وبأنها عبارة عن أدوات سياسية اقتصادية قائمة على أخلاقيات الثروة من أجل الثروة، تسيطر على الحياة الاجتماعية وتستبيح البشر والحجر وتجندهم كموارد ومصادر لتراكم الثروة وتركيزها بين أيدي فئة محدودة من الناس (سلامة، 34).

ويبدو هنا بأننا ندخل في تناقض ما بين مفهوم الدولة القومية ككيان مستقل قادر على حماية واستثمار موارده المادية والبشرية، وصاحب السيادة على حدوده. ولكن على أرض الواقع فإن دول العالم الثالث، وضمن منظومة العالم الجديد هي كيان لم يحظ بالاستقلال الفعلي، وما زالت كياناً تابعاً على المستوى الاقتصادي والسياسي مرتبطة بدوائر صناعة القرار في دول المركز من خلال مجموعة من المتنفذين.

سياسات برنامج الاصلاحات الهيكلي:(Structural Adjustment Programs (SAP's :

يتضمن "برنامج الإصلاحات الهيكلية" مجموعة من السياسات والإجراءات التي تشمل: الضبط المالي، إعادة توجيه النفقات العامة، إصلاح النظام الضريبي، تحرير معدلات الفائدة المصرفية، إدارة معدلات سعر صرف العملات، وتحرر التجارة وتحرر الاستثمار الأجنبي المباشر وخصخصة

المؤسسات المملوكة للدولة، تخفيف النظم الرسمية للاقتصاد، وضمان حقوق الملكية وإنفاذها (طبر وآخرون 2013)، حيث حماية الملكية الخاصة، وحماية آلية تشغيل السوق من خلال توفير البيئة القانونية التي تحمي الاستثمارات المحلية المتجلية بالقطاع الخاص والنخب الاقتصادية. فأبرز ما يميز عقيدة النيوليبرالية دمج الاقتصادات المحلية والوطنية في الاقتصاد العالمي، واعتبارها أن تحرير التجارة العالمية سيعمل على تمكين الدول من الاستخدام الأمثل للميزة النسبية Comparative Advantage التي تعتمد بالأساس على نظرية ديفيد ريكاردو، حيث تحقيق الكفاءة في الإنتاج القائمة على إنتاج البضائع في المكان الذي به الطبيعة مفضلة وتكاليف الإنتاج هي الأقل (Mies&Thomsen 2000)، نتيجة لتقسيم الأدوار بين الدول في إنتاج وإمكانية تبادل السلع، بأقل الموارد المالية، وبأرخص تكلفة لليد العاملة، حيث يتمتع المنتجون بإجراءات وسياسات التبادل التجاري الحر المتحرر من القيود، كما يتمتع المستهلك بالأسعار المتدنية للسلع وبتنوعها وكذلك بوفرتها (Schumacher 2013, 85). ولا بد من الإشارة إلى أن هذه السياسات تعمل على القضاء على المعيقات الحمائية للاستثمار والتجارة، ليس فقط في الجنوب، بل أيضا في الشرق والشمال (Mies&Thomsen 2000, 35)، مما له انعكاسات على نمط تقسيم العمل القائم على الجنس والنوع والعرق.

لقد عملت المؤسسات المالية الدولية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي على إقناع حكومات العالم الثالث بجدوى مواجهة الانفجار الاجتماعي الذي كان يطالب –في ذلك الحين– بالحد من ارتفاع نسبة البطالة وزياد كفاءة الدولة التي برأيهم استنزفت موارد الدولة المالية من خلال عدم الكفاءة في إدارتها لهذه الموارد؛ من خلال الخصخصة، التي يقع في جوهرها تقليص حجم القطاع العام وتذليل العقبات أمام استثمارات القطاع الخاص وتمكين علاقات السوق، حيث تم

وضع القواعد التشريعية والمؤسساتية لبيع كيانات الدولة التصنيعية والخدماتية بما يشمل توفير الكهرباء، والماء، إلى جانب الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، وتؤكد Nazreen Bacchus على عدم سماح البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي للدول النامية باستخدام الديون من أجل مشاريع تحسن من ظروف الصحة والتعليم، وعناصر أخرى ذات العلاقة بتحسين جودة الحياة، وذلك بصفتهم مهتمين بشكل أساسي في دفع الدين وخلق أرباح للشركات في الدول النامية (Bacchus2005, 4). وتجدر الإشارة بأن الخصخصة قد امتدت لتشمل قطاع الاتصالات، والبنوك، والعقارات، وأهمها الأراضي، إذ يوضح هنيه في معرض حديثه عن انعكاس سياسات الإصلاح الهيكلي في شمال إفريقيا بأن السياسات تضمنت تحويل الأراضي المملوكة للدولة أو الأراضي الجماعية إلى سلع، وتحويل الأنشطة الزراعية نحو أشكال الملكية الخاصة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالسوق العالمية (Hanieh2013,125).

وفي نفس السياق، يوضح هنيه بأن الخصخصة سارت جنباً إلى جنب مع رفع ضوابط سوق العمل وكأنهما وجهان لعملة واحدة؛ تآكل عام في ظروف العمل والظروف الاجتماعية لجعل القطاع الخاص يحقق أكبر الأرباح الممكنة. إذ دعت المؤسسات الإقراضية في التسعينيات وفي بداية العقد الأول من الألفية، إلى ضرورة اعتبار "رفع ضوابط سوق العمل" أولوية عليا، مع الاستهداف الصريح لقوانين الحد الأدنى للأجر، ومكافآت نهاية الخدمة، والضوابط الخاصة بالاستخدام والفصل من العمل، وضريبة الأجور، وبدلا من هذه الضوابط القانونية تمت دعوة الحكومات إلى تعزيز تخفيف ضوابط العمل، بدعوى بأنه تحول نحو "إجراءات الاستخدام والفصل الأكثر مرونة" (Hanieh 2013,87). فقد سعت السياسات إلى خفض سقف الامتيازات في القطاع العام، مثل مستحقات التقاعد، والتأمينات الصحية. وذلك من أجل "التحفيز للعمل في القطاع الخاص" وبالتالي

خفض تكاليف العمل التي من خلالها تصبح الشركات المتهيئة للخصخصة أعلى جاذبية للمستثمرين. وقد أشارت الباحثة هويدا عدلي بأن هذا الواقع يحدث في ظل سياسة خفض التوظيف في الوظائف العامة، حيث كانت أهم الإجراءات التي تبنتها برامج الإصلاح الهيكلي هي: تجميد التوظيف الحكومي أو تقليصه (عدلي، 2008)، انتشار الاستعانة في الوظائف من الخارج على المستوى الوطني والأجنبي، وزيادة نسبة العمل المؤقت والجزئي، في ظل إضفاء الطابع العرضي casualized على علاقات العمل (Bromley & Wilson 2018,7).

علاوة على ذلك، وفي معرض استكمال الحديث عن سياسات الليبرالية الجديدة، يؤكد الليبراليون الجدد على وجوب وجود إصلاحات ضريبية تشجع اللاعبين الاقتصاديين وأصحاب الدخول الأعلى من الأفراد والشركات الربحية على الادخار والاستثمار من خلال خفض رسوم الضرائب والجمارك. إذ أصبحت المنافسة على خفض الضرائب توجها مبرمجا، بحجة أن فرضها على المشاريع ورأس المال ضار (أفهيلد 2007، 58)، وأن عملية الإصلاحات ستعمل على توفير الحماية للاستثمار الأجنبي في مجال التصنيع على أراضيها، مثل المناطق الصناعية الحرة، والشركات عابرة القارات، التي تتنقل من مكان إلى آخر ضمن الدول النامية. حيث تعمد هذه الدول إلى بلورة سياسات اقتصادية تتضمن تسهيلات ضريبية وإعفاءات جمركية تصل أحياناً لمدة 20 عاما. كما قد تعمل أحياناً على توفير الدعم للنفقات التشغيلية (Bacchus 2005, 8). وفي المقابل، وبينما أباحت الليبرالية الجديدة التدخل الحكومي في خلق الظروف الملائمة للمنافسة الرأسمالية، والتشكيل الحر للأسعار عن طريق السياسات الضريبية والائتمانية (عليان 2019، 99)، تعمد الحكومات من خلال خطط الإنقاذ التي تتخذها لزيادة الإيرادات، والإصلاح الضريبي على توسيع القاعدة

الضريبية التي تدفع من خلال الضرائب الملقاة على عاتق الفقراء وذوي الدخول المنخفضة والمتوسطة (عليان 2019، 43).

لقد ولّدت هذه السياسات بيئة مواتية لخضوع دول الجنوب إلى المزيد من الاستغلال؛ فبعد التعرض إلى سنوات عديدة من الاستعمار المباشر على أراضيها، وما ترتب عليه من تأسيس هياكل تنظيمية تابعة للدول المستعمِرة، جاءت سياسات الليبرالية الجديدة لتعمل على: تمكين الاستعمار من إمعانه في نهب ثروات دول العالم الثالث، واستخراج الريع من خلال وكلائه. فالدول المتقدمة لن تسمح للدول النامية بأن تصبح مستقلة اقتصاديا لأن بضائعهم وخدماتهم أصول مهمة لتحقيق الثراء للدول المتقدمة. إذ تعرضت الشعوب إلى المزيد من الهشاشة والافقار حتى الانكشاف، كنتيجة لزيادة نسبة البطالة، وانعدام فرص تأسيس الأعمال، وانتشار المناطق الصناعية الحرة من خلال الشركات عابرة القارات، وانخفاض الأجور، وتقليص التوظيف في القطاع العام، والحرمان من الامتيازات، وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات الاجتماعية، وإضعاف النقابات العمالية من خلال خلق جيش احتياطي من العمال (عليان2019، 100)، وانتشار العمل غير الرسمي.

انعكاس سياسات الليبرالية الجديدة على الأفراد دول العالم الثالث:

تؤكد معظم الدراسات، على أن الدول التي عملت على تطبيق هذه السياسات، زادت لديها نسبة الفقر، بالإضافة إلى زيادة الاستقطاب ما بين الأغنياء والفقراء فيها. ووفق البيانات التي أطلقتها منظمة العمل الدولية في تموز 2019 فإن من مجموع 189 دولة تظهر أن حوالي 300 مليون شخص يتلقون رواتب تصل إلى حوالي 7500 دولار شهريا، في المتوسط. يقابل ذلك حوالي 1.6 مليار شخص – أي نصف مجموع العاملين في العالم – يتلقون أجرا بمتوسط 200 دولار فقط في الشهر. أما نسبة الـ 10% الأدنى في سلم الأجور، فيتلقون ما لا يزيد عن 22 دولار في

الشهر[3]، أما العدد العالمي للعاطلين عن العمل فيبلغ 188 مليون شخص، و165 مليون شخص لا يكسبون أجورا كافية، و120 مليون شخص إما يتخلون عن البحث بنشاط عن عمل أو يفتقرون إلى الوصول إلى سوق العمل [4](تقرير منظمة العمل الدولية 2020)، حيث يشير تقرير منظمة العمل الدولية بأن عدد العاملين في القطاع غير النظامي في عام 2020 أكثر من 2 بليون وهو العدد الذي يشكل 62% من عدد العاملين على المستوى العالمي، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تقرير التنمية البشرية 2019 يشير إلى أن 600 مليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع بسبب تدني الدخل (كما ورد في المصدر، أي تدني الرواتب)، وأن العدد يقفز ليصل إلى 1.3 مليار بمقياس دليل الفقر المتعدد الأبعاد. كما يشير التقرير إلى أن الأطفال المولودين في الأسر الفقيرة أكثر عرضة للاعتلال الصحي والنقص في التعليم (تقرير التنمية البشرية 2019، 7).

من هنا، نرى بأن سياسات ترشيد النفقات والضبط المالي لها انعكاسات خطيرة على الفئات المهمشة في المجتمع. إذ أن تقليص الإنفاق على مجالات الأمن الاجتماعي: صحة، وتعليم، ورعاية الأطفال والمسنين، وربطها بضرورة العمل، يعرّض العاطلين/ات عن العمل وأصحاب/صاحبات الدخول المتدنية، والعاملين/ العاملات في القطاع غير الرسمي، إلى التهميش والإقصاء من الخدمات عالية الجودة التي تضمن لهم/لهن العيش الكريم. وفي ظل انسحاب الدولة من تقديم الخدمات، أصبحت هذه الخدمات عبارة عن سلعة مدفوعة الأجر تخضع إلى السوق الحر، تتمتع مجموعات محددة من المجتمعات المختلفة في الدولة القادرون/ات على شرائها بأعلى درجات جودتها، وتحرم منها شرائح عريضة في الدول التي تتبنى هذه السياسات بشكل عام. فلا

[3] https://news.un.org/ar/story/2019/07/1036331
https://news.un.org/ar/story/2020/01/1047571
[4] https://news.un.org/ar/story/2020/01/1047571

يخلو شراء هذه الخدمات من عنصر المنافسة بين الشركات أو الجهات التي تقدمها، ومن المفروض وضمن القيم التي تطرحها هذه السياسات أن تعود هذه المنافسة بالفائدة على المستهلك، أي على الناس، ولكن ما يحدث فعلياً على الأرض أن القطاع الخاص الرأسمالي هو المستفيد.

لعل أبرز الانعكاسات السلبية لهذه السياسات ضمن برامج الإصلاح الهيكلي، هو في نزعها الأغطية الواقية التي كانت جزءاً من سياسات الليبرالية المطوقة وأهمها قضية العمالة. فناهيك عن انعكاسات عملية تقليص التوظيف الحكومي، تظهر هذه الانعكاسات السلبية بشكل جليّ في المناطق الصناعية الحرة ذات الكثافة العالية في بلدان العالم الثالث، مثل enterprise zones, maquiladoras وprocessing export (Bromley & Wilson 2018,7) التي تتنقل من مكان إلى آخر ضمن الدول النامية التي باتت تتنافس على توفير الأجر الأكثر تدنيا لصالح رأس المال العالمي. ويقع على عاتق عمال هذه المناطق التفاوض مع الشركات لنيل حقوقهم/ن الاجتماعية والاقتصادية بشكل فردي، حيث نزوع الامبريالية إلى شق صفوف العمال وإفساد الحركة العمالية (لينين1917، 64). فالانخراط في العمل النقابي قد يضع الأفراد على (القائمة) السوداء بحيث يتم رفض طلباتهم للعمل في المصانع، (Bacchus 2005, 15)، ناهيك عن أن عمال هذه المناطق يتم معاملتهم/ن كسجناء في أماكن ذات جدران عالية. وفي الحقيقة، فإن ظروف العمل ضمن المناطق الصناعية الحرة لا يتم الكشف عنها بسبب عدم خضوعها لقوانين العمل التي من شأنها أن تحمي العاملين، الأمر الذي يبيح لإدارة هذه المناطق ممارسة الانتهاكات والخروقات لقوانين العمل ضد العاملين/العاملات، والتي تتغاضى عنها الحكومات. وليس هذا فحسب، بل تغض النظر كذلك عن الانتهاكات المتعلقة برمي مخلفات تلك المصانع وتلويثها للبيئة التي تعمل على تدمير الموارد الطبيعية وانعكاسها السلبي على الصحة العامة.

وفي هذا الخصوص، تشير هويدا عدلي إلى أن حكومات الدول النامية تواجه تحدي التوفيق بين حماية حقوق العمال ومرونة سوق العمل. وتضيف بأن هذه القضية مرتبطة بمساعي المؤسسات المالية الدولية في تدويل الليبرالية الجديدة بأي ثمن، حتى لو أضر هذا بباقي أطراف العملية الإنتاجية مثل العمال أو قيّد من قدرة الدولة على القيام بأحد أدوارها الأساسية وهو الدور التنظيمي، وأن التوسع في التجارة، وانسياب وتدفق رؤوس الأموال وإعادة هيكلة الاقتصادات أدت إلى تغييرات جوهرية في سوق العمل، حيث تحركت الوظائف من اقتصادات السوق المتقدمة إلى الدول النامية ومن القطاع الرسمي إلى القطاع غير الرسمي. فكما يوضح سلامة فإن الليبرالية الجديدة جاءت كتطور سياسي للرأسمالية القائمة على الأيدولوجية السياسية والاقتصادية التي تسعى إلى زيادة حرية الأسواق من خلال إزالة جميع العقبات والقيود أمام سعي الأفراد لتجميع الثروة من أجل الثروة، (سلامة، 34). وقد مثلت كل هذه الإجراءات التي تم اعتمادها لتعزيز التنافسية بين الشركات الكبيرة في الأسواق العالمية ولجذب الاستثمار الأجنبي، بديلا عن تحسين عناصر جودة حياة الناس المتمثلة بخلق المزيد من الوظائف؛ الترشيد والابتكار؛ rationalization and innovation(Mies & Thomsen 2000)؛ المساهمة في تنمية الدول النامية؛ سياسات لتخفيض نسبة الفقر؛ أو الحد من البطالة.

وهنا لا بد من الوقوف على وضع العاملين في هذا القطاع غير الرسمي، أو اقتصاد الظل، أو غير النظامي، أو غير المحمي، حيث أشار جيسون مور أن التراكم الرأسمالي لا يستند فقط إلى استغلال البروليتاريا، ولكن أيضا إلى تخصيص appropriation ما أسماه (الأربعة الأرخص)؛ أحدهم عبارة عن عمل بشري منخفض التكلفة خارج العلاقة بين الرأسمالية والبروليتاريا، الذي يشمل كل من عمل المرأة الانجابي، وقطاع الكفاف الذي يترعرع فيه الفلاحون ويعودون إليه في

أوقات البطالة أو التقاعد. وكذلك يعمل الاقتصاد غير الرسمي كمورد للعمالة منخفضة التكلفة للشركات الرأسمالية التي قد تستخدمها في بعض الأحيان ومنطقة ملجأ يمكن العودة إليها بسبب البطالة أو كبر السن

(Bromley and Wilson 2018, 11). كما صنف العمل غير الرسمي بأنه يحمل سمات العمل غير المستقر precarious work، حيث عدم استقرار مسار التوظيف، نقص الحماية الاجتماعية، تدني الأجر والحرمان من مستحقات العمل، الافتقار إلى بيئة العمل المناسبة، وندرة حرية تنظيم الجمعيات. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الأعمال الحرة ضمن هذا القطاع تتعرض للتبعية للشركات الكبيرة من خلال عملية التعاقد من الباطن التي تقوم به الثانية معها في مراحل معينة من عملية الإنتاج للأعمال الحرة "المشاريع" الصغيرة ضمن القطاع غير الرسمي من خلال توفيرها للسلع ذات الأجور الرخيصة، علاوة على أن العاملين بهذا القطاع مرتبطون بوظائف راكدة وهشة، ويواجهون باستمرار احتمالات الفقر، والطريق الرئيسي لمنافستهم مع الشركات الكبيرة هو أن يعملوا على تقليل الأسعار والذي يتم من خلال تقليلهم للأجور والأرباح (Manning 1993, 52).

وفي سياق متصل، أشارت العديد من الدراسات إلى أنّ تبني الدول النامية لسياسات الليبرالية الجديدة قد عمل على استمرار عبء الديون على حكوماتها والتي باتت في محاولات البحث عن الآليات التي من شأنها أن تزيد من إيراداتها، وأن اقتصاد الظل كان واحداً من هذه الآليات الذي يعتبر مورداً هاماً للربح ومعززا لإيرادات الدولة. فكم من الدول عملت على تطوير بعض الإجراءات القانونية لتصدير العمالة الرخيصة إلى البلدان المتقدمة، وبشكل نظامي وقانوني، وكم من الدول المتقدمة قد أغمضت أعينها عن الهجرات غير الشرعية على أراضيها. وفي هذا

الخصوص، وبما يتعلق بهجرة قوة العمل من وإلى البلدان، وسواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، فإنه يساعد الحكومات في التعامل مع زيادة نسبة البطالة وسداد الديون التي ترتبت على عمليات الإصلاح والتنمية، إذ تستفيد الحكومات من خلال التحويلات النقدية بالعملات الأجنبية التي تدخل إلى البلاد من خلال المهاجرين/ات. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد بلغت عائدات القوى العاملة الفلبينية المهاجرة التي أرسلتها إلى البلاد بنحو (1) بليون دولار في السنة الواحدة. في المقابل، فإن الولايات المتحدة تغلبت على النقص الحاد في عدد الممرضين/ات والتكلفة العالية في إعداد كوادر مدربة منهم/ن من خلال استيرادها لهذه المهارات من الدول الفقيرة كأيدٍ عاملة رخيصة. أما بخصوص الهجرة غير الشرعية والمكاسب التي تحققها الدول بشكل غير مباشر، فإن دراسة ساسن تظهر بأن تقرير الأمم المتحدة يشير إلى أن أرباح المنظمات الإجرامية عابرة الحدود المتعلقة بالهجرة والإتجار بالبشر بلغت 3.5 بليون دولار في العام 1990(Sassen 2000, 517).

وفي الواقع، فإن الدول تلجأ إلى عدد من الإجراءات محاولة التحكم في تدفق العمالة المهاجرة سواء منها أو إليها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عمدت تايلاند على تنظيم عبور عاملات المصانع اللواتي يتوافدن من بورما من خلال تبني إجراءات خاصة وتحت مسمى (العمال غير النظاميين المسجلين)، موفرة بذلك العمالة الرخيصة لأصحاب المصانع لتقليل تكلفة الإنتاج في سياق تنافسي مع الشركات العالمية، ومستفيدة من إيرادات رسوم التسجيل، مع الإبقاء على تحكمها بعملية طرد العاملات عند انتهاء الفترة الزمنية المحدودة المتفق عليها (Kyoko& Pearson 2010, 20). ويضيف (بيرسون) و(كايكو) شكلاً آخر من أشكال الإجراءات التي تتبناها الدول فيما يتعلق بالعمالة المهاجرة، حيث تلجأ تايلاند إلى إبرام مذكرات التفاهم مع الدول المجاورة للعمل في

المصانع داخل حدودها، مما يزيد من تكلفة التسجيل على العمال/ العاملات، بالإضافة إلى تعرض أهاليهم/ن إلى المضايقات من السلطات من خلال رفعها من نسبة الضريبة المستحقة على العائلات نظراً لانضمام أفرادها إلى سوق العمل. وتضيف الدراسة بأن هناك شكاً بأن ظروف العمال والعاملات بهذه الحالة تكون أفضل من العمال النظاميين، حيث لا تضمن عملية التسجيل حصول العمال والعاملات على حقوق مساوية لحقوق العمال حاملي الجنسية التايلاندية. فعلاوة على الاستغلال في الأجور وسوء الظروف الصحية لمكان العمل والمعيشة، فإن قيود التنقل المفروضة من المنظومة الأمنية المنظمة لعمل هؤلاء من رجال الشرطة والدوائر الرسمية وأصحاب المصانع، تعرضهم/ن للملاحقة والسجن والترحيل في حالة تجاوزهم/ن لمنطقة العمل، وسواء كانوا/كن مسجلين/مسجلات ويعملون بشكل رسمي أم لا. وتصف الدراسة بأن القيود المفروضة من قبل الدولة على تنقل العمال والعاملات إلى خارج مكان العمل بالتمييزية القائمة على الجنس والعرق، والجنسية، وأن النساء قلما تتجول خارج مكان العمل خوفاً من الترحيل، وخوفاً من التحرشات الجنسية من قوات الشرطة أو من أفراد العصابات التي يقودها الشباب في البلدات المحيطة بمكان العمل (Kyoko& Pearson 2010, 23). ولا بد من الإشارة هنا بأن هذه الإجراءات ذات العلاقة بالتسجيل، أو التنقل وظروف العمل الاستغلالية، لا تقتصر على قطاع الصناعة، بل تنسحب كذلك إلى قطاع الزراعة وقطاع الخدمات والإنشاءات، ولا تقتصر على العمال النظاميين دون غيرهم/ن. وبشكل عام، فعلى الرغم من وجود تأشيرات رسمية كجزء من التوافقات بين الدول، وفق منظومة تقسيم العمل العالمي على حصة معينة من العمال/ العاملات لعبور الحدود بغرض العمل لفترة زمنية متفق عليها، تمتد من يوم إلى عدد من السنوات، إلا أن

ذلك يشكل قيداً على سهولة تدفق العمالة بحرية نظرا لوجود معايير ومواصفات يتم على أساسها اختيار العمال/ العاملات، كما أنه يضع العمال في ظروف قصرية واستغلالية.

وفي نفس السياق، وبما يتعلق بالثغرات المتاحة للعمالة المهاجرة من تخطي الحدود، فإن كراش جونوثان وبليندا دونسون، وفي معرض الحديث عن العمالة المهاجرة بعد انهيار نظام الفصل العنصري من مملكة ليسوتو إلى جنوب إفريقيا، وضحوا، بأن صعوبة الإجراءات الخاصة بالحصول على تصاريح عمل، والتي تتطلب عادة طلباً خاصاً من قبل أصحاب الأعمال والمشغلين لعدد محدد من العاملين/ات؛ تدفع المهاجرين – ولاسيما النساء منهم– إلى عبور الحدود إما من خلال الحصول على تصاريح زيارة محدودة المدة الزمنية وتصل بالحد الأقصى إلى 30 يوماً، أو الدخول من الثغرات الحدودية، وبالحالتين، فإنهن يبدأن في البحث عن العمل في القطاع غير المنظم في ظروف عمل استغلالية وقاسية، ويمكث 87% منهن لفترة زمنية تمتد إلى 11 شهراً بعيداً عن منازلهن (Jonathan&Dodson 2007,33) تحت نظام من المراقبة المستمرة والترحيل المخيف الذي يقيد هؤلاء العاملات كنتيجة الإنتاج اليومي لـ(عدم شرعيتهن) بسبب المنظومة التي تنظم عبورهن والتي وصفتها لورا جريفن بالفشل الظاهري (Griffin2010,131).

بالتالي، فإن الإجراءات التي تتبعها الدول أو تلك التي يمارسها المشغلون في تشغيل العمالة المهاجرة وتنظيم عبور الأفراد الحدود تتباين وتختلف، ولكنها بالنهاية تفرض سلسلة من القيود على العمال المهاجرين، وتشكل مورداً مالياً مهماً للدولة المستقبلة والمرسلة والمشغلين، ولا سيما العمالة المهاجرة غير النظامية. فبينما تعمل سياسات الليبرالية الجديدة على حرية تنقل رأس المال عبر الحدود الجغرافية، فإن العمالة المحلية مقيدة الحركة بسبب الحواجز والتي لا يمكن تجاوزها إلا من

خلال الهجرة غير الشرعية، مما يعرض العمال والعاملات إلى استغلال وضعهم/ن غير القانوني من المشغلين أو السماسرة، وتعريضهم/ن لظروف عمل بائسة واستبدادية في المناطق الحدودية في شتى بقاع الأرض (هارفي2013)، حيث أن الحدود تنعكس على علاقات العمل القائمة ما بين صاحب العمل والعامل/ة الذي/ التي يجتاز/ تجتاز الحدود بدون التصاريح أو الوثائق القانونية الرسمية التي تفرضها إدارة الحدود، فيمعن أصحاب العمل في عملية استغلال هؤلاء بأجرهم/ ن أو بطول يوم العمل أو حتى بتعريضهم/ ن إلى بيئة العمل الخطرة، نظراً لهشاشة وضعهم/ ن القانوني وإمكانية تعرضهم/ ن للاعتقال أو التعنيف.

في الواقع، فإن ما سبق، يوضح كيف تصنف الحدود العمالة المهاجرة وبالتالي تصنيف السياسات المتعلقة بحقوقها العمالية من أجور وظروف عمل، وسواء كانت العمالة المهاجرة رسمية، أو موثقة، أو نظامية أو غير ذلك كلياً، فإن العقيدة الأصيلة التي تبنى على تصديرها واستيرادها، أو تشغيلها بصورة غير موثقة، هي استغلال لهشاشة أوضاع الأفراد ذكوراً وإناثاً في بلادهم/ن من خلال تشغيلهم/ن بظروف أكثر هشاشةً يضطرون لقبولها لعدم وجود بدائل أخرى تساعدهم/ن على البقاء هم/ن وأسرهم/ن. وفي هذا السياق، وفي معرض مناقشتها الاقتصاد السياسي للجدران الأمنية الحدودية المعاصرة فإن الباحثة Samantha Ponting تسلط الضوء على أن المفاهيم والنظريات التي قدمها الجغرافيون الاقتصاديون الماركسيون ساهمت في عملية تحليل الجدران الأمنية والحدودية وحددت الآليات التي تعمل بها هذه الجدران في تسهيل عملية إنتاج الفضاء في تطوير العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، وكيف أن كلا من الجدران والأسوار الأمنية الحدودية بدورهما يعملان وكيلين (agents) على المستوى الإقليمي في تنظيمهما المساحة والعمالة والتنقل لتحقيق أهداف اقتصادية فعّالة وتعزيز سلطة الطبقة الحاكمة ، وتحاجج Ponting Samantha بأن القوة

الدافعة من وراء بناء الجدران تتمثل بالاستعمار الرأسمالي، وأن الدور الحاسم الذي يلعبه التاريخ في تشكيل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والذي يتجلى في التكوينات المكانية يظهر في المجتمعات الاستعمارية وما بعد الاستعمار (Ponting 2012,11–39). وفي نفس السياق، يؤكد أفرام بورنشتاين أن الحدود الجيوسياسية تشكل شكلاً هامًا من أشكال العنف الحاد، الذي غالبًا ما يكمن وراء الأشكال الهيكلية للعنف، علاوة على تشكيلها الوضع الاقتصادي الكلي، بمعنى أنها تشكّل علاقات الإنتاج والاستهلاك، وذلك من خلال تنظيم تدفق رأس المال، السلع، العمال، وفصل أصحاب العمل عن مسؤوليات الرعاية الاجتماعية مثل التأمين ضد البطالة والعجز Bornstein (200, 299).

القطاع الزراعي ما بين الليبرالية الجديدة والهيمنة الاستعمارية:

ناقش الكاتب السوداني، محمود محمد ياسين[5] بأنه وعبر التاريخ عمل كلٌ من النظام الرأسمالي والهجمة العنيفة للاستعمار على تغيير العلاقة مع الأرض؛ حيث عملت الرأسمالية ومنذ بداية القرن الخامس عشر على التغيير الجذري لملكية الأرض من خلال إلغاء النظام الاقطاعي، وفصل الأراضي الزراعية عن عملية الإنتاج الزراعي، مما أفقد الأرض دورها، من خلال ملكيتها، كمصدر لسلطة ووجاهة النبلاء الإقطاعيين، ومن ثم تلاشى الريع المستوفى من السخرة والعمل الإلزامي واستبدل بالريع النقدي. أما الاستعمار لدول العالم الثالث – أو ما أسماه ياسين بالدول المتخلفة–

[5] https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=314168

فقد نسف شكل ملكية الأراضي المشاعية، ومارس الإنتاج الزراعي في مزارع خاصة أو مملوكة للدولة في نظام شبه إقطاعي. واستمر هذا الشكل إلى ما بعد الاستعمار المباشر حيث تحولت هذه البلدان لتبعية شاملة للدول الغربية من القرن التاسع عشر حتى الآن (ياسين، 2012)، حيث الاستيلاء على أفضل أراضي دول العالم الثالث وعلى وجه التحديد في جنوب إفريقيا ضمن عملية نقل الملكية من خلال الاستعمار الجديد ومنذ سقوط السيطرة الاستعمارية بشكلها القديم المباشر. إن هذا التزاوج ما بين جميع هذه الأشكال من الاستغلال للأرض خلق واقعاً جديداً من تكثيف وتغيير استخدام الأراضي، وبالتالي تغيير العلاقة مع الأرض إلى جانب التمايز الطبقي، ناهيك عن ضغط السكان الأصليين في مساحات ضيقة من الأرض، مما أدى إلى الاكتظاظ السكاني بالنسبة لمساحة الأرض في تلك الدول كنتيجة لتجريدهم من أراضيهم (Beneria and Sen 286 ,1981). فتغيير استخدام الأراضي قد عمل على انخفاض الأراضي الزراعية، وعملت سياسة التكثيف على إفادة بعض الفئات من المجتمع دون الأخرى، وذلك عبر أدوات الرأسمالية الامبريالية المتمثلة بسياسات الليبرالية الجديدة (Richter)[6]، والتي بدورها غيرت من نمط الزراعة وممارستها، حيث حلت الزراعة التصديرية ذات القيمة العالية محل الزراعة التقليدية ذات القيمة المتدنية للتصدير، وارتفعت تكاليف مدخلات الإنتاج وانخفضت أسعار منتجات المزارع والتي تزامنت مع انخفاض الخدمات الإرشادية لأصحاب الحيازات الصغيرة التي تنتج في معظمها الأغذية للأسواق المحلية والإقليمية (lastarria 2006,17). إذ مضت حكومات العالم الثالث في عملية تحرير الأسواق الزراعية، وسمحت للشركات الخاصة بالعمل في توفير الخدمات الزراعية، وبالتالي لجوء صغار المزارعين إلى الدين أو بيع أراضيهم الزراعية للأثرياء من أصحاب الأراضي الكبيرة

[6] https://www.jstor.org/stable/41143222?seq=3#metadata_info_tab_contents

(Hanieh2013,128). ومع تضمين قطاع الزراعة في الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة GATT[7]، تم لبرلة وعولمة الغذاء والزراعةGlobalized and liberalized مما مكّن الشركات الكبيرة عابرة القارات من الاستثمار في البلدان ضمن هذه المنظومة بدون قيود، وعمل على توسيع الزراعة التصديرية. وبهذا الخصوص، توضح (Nazreen) بأن سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تعمد إلى إنفاذ قروض الإصلاح الهيكلي (Structural adjustment loans) من جانب واحد ينطوي على تدمير النشاط الاقتصادي الحقيقي، وبناء أشكال جديدة من الإنتاج (Bacchus 2005, 3). فالسياسة العامة لصندوق النقد الدولي والاحتكارات الزراعية الكبرى من وجهة نظر جبريل محمد تقوم على تغيير التركيب المحصولي في هذه البلدان استجابةً لحاجة المركز الرأسمالي وسعيا وراء الربح من خلال استراتيجية الإنتاج لأجل التصدير (محمد، 15،2010). وبالمعنى الأدق، لا بد من الإشارة إلى توضيح ميس في هذا الخصوص والتي بدورها أشارت إلى احتكار تسويق التراث الثقافي والبيولوجي لدول الجنوب، بشكل يقود إلى السيطرة والتلاعب في التنوع الجيني في البذور لهذه الدول، لتدعيم مصالحها التجارية ضد المجتمعات الزراعية Farm Population من خلال القوانين الدولية (Mies & Thomsen 2000,40)، حيث أحكمت هذه الشركات عابرة القارات العملاقة سيطرتها على عملية الإنتاج من التصنيع والتسويق بما تملكه من المال، والعمالة الرخيصة، واحتكار التطور التكنولوجي بما فيها المعرفة العلمية، ناهيك عن تمكنها من أن تكون اللاعب الوحيد في العملية الإنتاجية الزراعية الموجّهة للأسواق، ضمن الشكل الرأسمالي الصافي الذي يمنحها حق التمتع بفائض الناتج، على حساب أصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة الذين يضطرون إما لتشكيل جمعيات تعاونية قادرة على

[7] تم تضمين الزراعة بالاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة من خلال جولة الأورغوايUruguay Round (Mies&Thomsen 2000, 39)، التي بدأت في 1986 وانتهت في مراكش عام 1990.

مواجهة التحديات ذات العلاقة بالتفوق التكنولوجي أو التخلي عن العمل الزراعي المستقل عبر تأجيرها للشركات عابرة القارات. وهذا يعني التحول من منتجين مستقلين إلى عمال زراعيين، وربما في نفس ما كانوا يحوزونه من أرض (محمد، 10). وعليه؛ يتمثل الاتجاه الأكثر قوة للتراكم الرأسمالي في عملية فصل المنتجين المباشرين عن وسائل الإنتاج بحيث تصبح ظروف حياتهم أقل أمنا وأقل ملاءمة (Beneria and Sen 1981,288)، حيث أن فصل المزارعين/ات عن أراضيهم/ن ومنعهم/ن من الوصول إليها دفعهم إلى صفوف العمال المأجورين، عبر تشجيع الملكية الخاصة وتسييج وتسوير الأراضي (مويرز 2008، 18). وهذا الاتجاه يفقد الفلاحين الفقراء والعمال ممن لا يملكون الأرض، المصادر المشاع التي كانت تشكل لهم/ن مصدراً للحصول على المياه، الغذاء والوقود، (Beneria and Sen 1981,288)، أو حتى لرعي مواشيهم/ن كمصدر واحد ووحيد لتأمين سبل العيش، الأمر الذي آل إلى ظهور أشكال جديدة من التقسيم الطبقي بين الفلاحين والمزارعين الرأسماليين من جهة، والفلاحين والفقراء العمال الذي لا يملكون أرضا من جهة أخرى.

لقد أدت التغييرات التي رافقت الزراعة التصديرية إلى إحداث تغييرات جذرية في نمط تقسيم العمل القائم على الجنس والنوع والعرق حيث أن انخفاض تحقيق الأرباح من إنتاج الغذاء وانخفاض فرص تحقيق الأمن الغذائي، وتحويل جزء من العمل من دائم إلى موسمي، أدى إلى انخفاض الطلب على السلعة التي يبيعها العامل/ة لهذا النوع من سوق العمل طوال شهور العام، الأمر الذي حذا بأصحاب العمل إلى توظيف الرجال والنساء فقط بأوقات الذروة وبشكل موسمي. وفي نفس السياق فقد أدى هذا النمط من الزراعة إلى التغيير في نوعية المحاصيل الزراعية التي تزرعها النساء اللواتي قد يلجأن إلى زراعة المحاصيل الزراعية التي تحتاج إلى الوقت والجهد الأقل حتى لو

كان الثمن الحصول على محاصيل زراعية ذات قيمة غذائية منخفضة لعوائلهن (Beneria 288 and Sen 1981,)، وليس هذا فحسب بل يؤدي إلى تغيير طبيعة القوى العاملة، فإلى جانب العمل الموسمي كانت هناك الوظائف الدائمة التي اقتصرت بمعظم الأوقات على الرجال دون النساء، وعلى قوة العمل الماهرة للرجال واستبعاد الأيدي العاملة غير الماهرة من الذكور والإناث، وبالتالي شكّل ذلك عاملاً طارداً للأفراد ضمن هذا القطاع (lastarria 2006, 17). وضمن هذا السياق، وفي المناطق الريفية تقهقرت سبل البقاء على الحياة بسبب الاتجاه العالمي، حيث أن النساء والرجال معدومي الأراضي، وأولئك الذين/ اللواتي تعرضوا/ تعرضن للفقر؛ كان عليهم/ن أن يطوروا/ يطورن مجموعة من الأنشطة المدرة للدخل والتي تتضمن التجارة البسيطة، والخدمات، والمنتوجات الحرفية، لكي يستطيعوا/ يستطعن التجاوب مع زيادة تكاليف بقاء الأسر(Pearson2000, 12)، حيث أن التنمية الزراعية أفادت مالكي الأراضي الأثرياء بدلاً من الفلاحين الفقراء، الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى هجرة الفلاحين من المناطق الريفية إلى البلدات والمدن، مما أدى إلى تعطيل حياة العائلات والمجتمعات بأكملها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم استبعاد النساء من النشاطات الزراعية وإجبارهن على الهجرة في بعض مناطق أمريكا اللاتينية، بينما في بعض المناطق في إفريقيا، ترك الرجال العمل الزراعي للنساء، وانتقلوا إلى البلدات والمدن للبحث عن وظائف (Acosta & Bose,1990.304)، وهذا في حقيقة الأمر يلفت النظر إلى كيف تنعكس جل هذه السياسات وهذا الواقع على علاقات النوع الاجتماعي ضمن دول العالم الثالث، في إفريقيا وأمريكا اللاتينية على حد سواء فيما يتعلق بقضية تقسيم العمل وأنماطِ الهجرة لكلٍ من النساء والرجال بحثاً عن العمل. فاعتماد العائلة على عمل المرأة الإفريقية في زراعة محاصيل الكفاف أدى في الغالب إلى هجرة الذكور، والعكس صحيح في أمريكا

اللاتينية، حيث اعتماد الزراعة على الرجال أدى إلى هجرة الإناث للعمل في المدن أو الهجرة خارج حدود البلد. وبشكل عام، فقد انعكس التقسيم الطبقي على حياة النساء الريفيات، وعلى تقسيم العمل القائم على الجنس بين الذكور والإناث، والعمر، وعلى مستوى الطبقات الاجتماعية. فقد لا تتمكّن النساء من امتلاك الأراضي والتحكم بوسائل الإنتاج، أو قد يتضاعف حجم عملهن تبعا للطبقة التي ينتمين إليها؛ صعوبة أو سهولة الوصول الى الوقود والمياه والغذاء بسبب انتشار الملكية الخاصة ، كثافة وطول يوم العمل في إنتاج زراعة الكفاف تبعاً لعملها أو عمل زوجها في المحاصيل النقدية، فقدان السيطرة الكاملة على عملية الإنتاج التي تقوم بها النساء ومنتجاتهن وتحويلهن إلى عاملات مهمشات ومستغلات، (Beneria and Sen 1981, 288–289) أو اقتصار دورهن على الدور الإنجابي في الحيز الخاص كنتيجة لانتمائهن إلى طبقة ملاّك الأراضي (Boserup 2007, 45)، أو اضطرارهن إلى الهجرة من الريف إلى المدينة أو إلى دول أخرى ساعيات إلى الرزق سيما النساء الصغيرات منهن كنتيجة الفقر والعوز. فجميع ما تم ذكره يتقاطع مع سن النساء وحالتهن الاجتماعية ليشكل عبئاً أو تغييراً ما في حياة النساء يعرضها إلى اشكال مختلفة من الاستغلال أو التبعية، وتؤكد الدراسات الحديثة على الروابط الوثيقة بين عمليات التراكم والتغيرات في عمل المرأة وفي أشكال التبعية (Beneria and Sen 1981,288)، حيث تتحالف الأنظمة الرأسمالية مع أشكال النظام الأبوي القائمة بجميع أشكالها وتجييره لصالحها؛ لصالح تراكم رأس المال.

وعليه، فإن حكومات دول العالم الثالث وضمن عملية تبنيها لسياسات الليبرالية الجديدة، لم تعد قادرة على حماية المزارعين/ المزارعات. فقد رفعت يدها عن حماية الناس، وباتت على استعداد *لبيع* الجوانب الحيوية في بلدها (الأرض، الموارد، العمالة) لصالح السوق العالمية من خلال

الاستعانة بمصادر خارجية دولية أو التعاقدات من الباطن من خلال الشبكات الخاصة سواء كانت شركات أو أشخاص. وبالمجمل فإن مصانع السوق العالمية تنتج من خلال التعاقد من الباطن وبناء على طلب خارجي معين، خالقة بذلك وضعاً تستشري فيه التبعية للشركات العالمية في دول العالم الثالث، بغض النظر عن نتائج وانعكاس هذه السياسات على العلاقة المتبادلة ما بين الأرض والأفراد في المناطق الريفية، وبالتالي على علاقات النوع الاجتماعي ، ناهيك عن أن دخول قيم الرأسمالية وأهمها التسليع وتعزيز الملكيات الخاصة قد عمل على خلق واقع جديد قضى على شبكات الدعم القائمة ما بين العائلات في المجتمع الريفي والتي تشكل حماية ووقاية للأفراد من الفقر والجوع. كما قضى على تقسيم العمل الأفقي والعمودي الذي كان قائما بناء على الجنس والعمر ضمن اقتصاد الكفاف، التي كانت تتضمن كسر ثنائية العام والخاص القائمة على الجنس في المجتمع الرأسمالي، والتي تعتبر المرأة ربة منزل والرجل كمعيل.

انعكاس سياسات الليبرالية الجديدة على النساء...خلفية عامة:

ضمن السياق أعلاه، المتمثل بتنظيم علاقات الإنتاج والاستهلاك بين المستعمرات والدولة المستعمرة، وزيادة الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء في الجنوب وكذلك في الشمال؛ تم خلق واقع جديد لنساء العالم، وبشكل مختلف وكل حسب مواقعهن، حيث اعتبرت Mies بأن تقسيم العمل العالمي لم يقسم العالم إلى منتجين ومستهلكين فحسب، بل كذلك قسّم النساء على المستوى الدولي والطبقي ضمن هذه العلاقة (Mies 1998,120). إذ أن عملية نقل المصانع من الدول المتقدمة، إلى دول العالم الثالث، عمل على زيادة البطالة وانتشار الفقر في دول العالم المتقدم، مما حذا بحكومات الدول المتقدمة إلى استخدام نفس الاستراتيجيات التي تم تبنيها في دول العالم الثالث، في معالجتها الكوارث الاقتصادية والاجتماعية، والمتمثلة برفع القيود عن العمل، وإضفاء الطابع غير

الرسمي على العمل الرسمي، وزيادة العمل المنزلي، واستغلال النساء في قطاع العمالة الرخيصة، بالإضافة إلى زوال (أو ذوبان) دولة الرفاه التدريجي من خلال تبني نفس أنماط سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم تطبيقها في العالم الثالث، الأمر الذي أدى إلى عودة الفقر إلى دول العالم الأول، وعلى وجه الخصوص، فقر النساء (Mies&Thomsen 2000,38). وبالتالي؛ فهناك طبقة من النساء المنتجات في دول العالم الثالث أو بعض مناطق الدول المتقدمة تمثل أيدي عاملة رخيصة، وفي المقابل، هناك النساء ضمن طبقة الأغنياء، والتي تستهلك البضائع، وتملك القدرة على شراء هذه المنتجات وتقوم بالأعمال غير مدفوعة الأجر في الحيز الخاص، لتخفيض تكاليف تحقيق رأس المال. وبشكل عام، فالمنظومة الرأسمالية قامت بالأساس على خلق الثنائيات من خلال تقسيم العمل العالمي بين دول الأطراف ودول المحور، والأغنياء والفقراء ضمن الدولة الواحدة، وثنائية الحيز الخاص والعام، وعليه؛ انعكس ذلك على الأدوار الرئيسية التي يلعبها الأفراد ضمن هذه المنظومة.

في سياق متصل، توضح Diane Elson بأن سياسات الإصلاح الهيكلي تؤثر على النساء من خلال العديد من الطرق: التغييرات في الأسعار والدخل، والتغييرات في مستوى وتكوين الإنفاق العام، وأخيراً على مستوى ظروف العمل (Elson1987,35). إذ يأتي أثر التغييرات في الدخل بسياق تقليص أو تجميد –كما تصفه Kate Young– التوظيف في القطاع الحكومي، والذي اعتبرته الكثير من الأدبيات التي تعالج أثر سياسات إعادة الهيكلة على النساء، بأنه قطاع غير جاذب لمشاركة النساء. فعلاوة على أن انعكاس الإجراءات الخاصة بالحرمان من الامتيازات وتقليص الخدمات جاءت أشد قسوة على النساء منها على الرجال، بسبب العوامل الأيدولوجية السائدة، والخاصة بأدوار النساء والرجال، والتي تقلل من فرص النساء للمشاركة ومنافسة الذكور

في القطاع الحكومي مدفوع الأجر، فإن السياسات الخاصة بالهياكل التنظيمية والتي يترتب عليها المسمى الوظيفي وبالتالي الأجور المستحقة داخل هذه القطاع، هي سياسات هرمية تمييزية ما بين الجنسين، حيث التمييز بالأجور وعدم تكافؤ الفرص، كما وصفته عدلي (عدلي 2008، 150). وعليه، فإن نسبة مشاركة النساء في القطاع الحكومي نسبة متدنية وغالباً ما تكون محصورة ضمن النساء اللواتي يتمتعن بمستوى مقبول من التعليم وفي قطاعات تقليدية مثل قطاع الصحة، والتعليم، والزراعة، والخدمات، وفي أدنى السلم الوظيفي وبالتالي ضمن الأجور المتدنية وساعات العمل الطويلة التي تتضارب مع مسؤوليات النساء الإنجابية في الحيز الخاص، بشكل يزيد من أعباء النساء اللواتي قد يضطررن إلى ترك العمل أو إلى البحث عن عمل آخر ضمن القطاع غير المنظم. أما فيما يتعلق بالتغييرات في الأسعار، فإن ارتفاع أسعار السلع الأساسية؛ أسعار الطعام والملابس والمحروقات في ظل سياسات إعادة الهيكلة؛ فرض على النساء الخروج باستراتيجيات لمواجهة هذه التحديات، مثل ما ذكر أعلاه من البحث عن عمل إضافي، أو التغييرات في توفير الغذاء: حيث تقليل استهلاك العائلة للطعام، والبحث عن أصناف أرخص ثمناً، بالإضافة إلى أن كيت يانغ تفيد بأن هناك مؤشرات على أن هناك تمييزاً ما بين الجنسين لصالح الذكور في توزيع كمية ونوعية الغذاء داخل العائلة، كما تضيف أليسون بأن الاحتمال الأقوى كنتيجة لقطع مخصصات التعليم هو دعم العائلات لتعليم الذكور دون الإناث (Elson1987,20). وتضيف Shahra Razavi بهذا السياق، بأن أعباء النساء في الدول النامية تتضاعف بشكل متزايد كنتيجة تقليص أو قطع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والمواصلات العامة، والتخلص من النفايات، وخدمات التعليم والصحة، وذلك بسبب ضعف البنية التحتية المتصلة بهذه الخدمات بشكل عام، وعدم إمكانية وصول النساء الفقيرات إلى خدمات الرعاية اللواتي لا يستطعن

أيضا توظيف بأجر من ينوب عنهن للقيام بمهامهن ضمن الحيز الخاص (Razavi2009,21). فالنساء اللواتي يعملن بأجور منخفضة وغالباً ضمن إطار العمل غير النظامي، يضطررن إلى الاستعانة بنساء أخريات، سواء كن من الأقارب أو الجارات، لمساعدتهن في القيام بعملهن الإنجابي، كما أن النساء اللواتي يتلقين أجراً عالياً ضمن القطاع الحكومي أو القطاعات الرسمية بشكل عام، لا يتحررن من العمل الإنجابي ويضطررن إلى دفع مقابل هذه الخدمات من رواتبهن، وعلى الأغلب فإن هذه الخدمات يتم تقديمها من النساء الفقيرات اللواتي لم يتمكنّ من دخول القطاع الرسمي لانخفاض مستوى تحصيلهن العلمي، أو النساء الفقيرات المهاجرات من الريف إلى المدينة، أو المهاجرات عبر الحدود من بلد إلى آخر بشكل رسمي أو غير رسمي. وبالتالي؛ فإن سحب الدعم من قبل الدولة للنواحي الاجتماعية بهدف زيادة الكفاءة، عمل على زيادة أعباء النساء من خلال تحويل التكاليف من الاقتصاد المدفوع إلى الاقتصاد غير المدفوع. وتضيف Sparr في هذا الخصوص، بأن الحكومات ومن خلال عملية قطع النفقات عملت على الاعتماد على جيش من الزوجات، والأمهات، والبنات، والجدات، والأخوات... ليحملن أعباء ما تركته الدول. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن ترشيد الإنفاق على الخدمات الصحية التي تتخذها الدولة كواحدة من سياسات إعادة الهيكلة عمدت إلى تخفيض التكاليف من خلال الاعتماد على النساء في رعاية المرضى (Sparr 1994, 17)، إذ تأخذ النساء الفقيرات على عاتقهن في دول العالم الثالث توفير الرعاية الصحية لأطفالهن، وقضاء المزيد من الوقت في الأنشطة المدرة للدخل (Young 1993,38) والعناية بكبار السن أو بفئة المعاقين ضمن الأسر، وذلك ضمن الهرمية في بنية العائلة المبنية على أساس الجنس والعمر، والتي بناء عليها يتم عملية ترتيب المهام المنزلية لضمان الصحة الجسدية والنفسية لأفراد العائلة والمهام المرتبطة فيها، ومرة أخرى، فإن النساء في

المدن أو المراكز الحضرية، واللواتي اضطررن إلى العمل بسبب حاجتهن إلى النقد، يقمن باستغلال النساء الفقيرات من خلال العمل بأجر للقيام بهذه المهام بدلاً منهن في سياق قائم على الاستغلال ضمن المجتمع الرأسمالي.

ومن هنا، وضمن ما ورد أعلاه، نلاحظ بأن تعاظم حاجة العائلات – أو بالأحرى– حاجة النساء إلى النقد، والذي اتسع وتزامن مع توسّع عملية التسليع وتحويل العائلة من وحدة إنتاج إلى وحدة استهلاك، دفعهن إلى سوق العمل المأجور الاستغلالي، ولا سيما الفقيرات اللواتي حملن معهن مهاراتهن العالية للقيام بالأعمال التي تم تصنيفها ضمن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية "بغير الماهرة"، بغية التقليل من قيمتها، وبالتالي تقليل أجور النساء في سوق العمل. فقد تم اعتبار هذه المهارات امتداداً لعملهن غير المأجور في المنزل؛ حيث أن البستنة والزراعة والأعمال المرتبطة بها من تصنيع غذائي، وتقليم، وفرز، وتغليف، وتعشيب، والتقاط المحاصيل، والخياطة والتطريز وأعمال النسيج، ناهيك عن العمل في الخدمات المنزلية ومهام الكنس والمسح والتنظيف، ورعاية للأطفال وكبار السن... إلخ، يطلق عليها أعمال النساء، أو الأعمال "غير الماهرة " فلا زال الافتراض الوهمي الذي تقوم عليه التدخلات التنموية والمتصلة بالرجل المعيل والمرأة ربة المنزل قائماً. وفي هذا الخصوص، تؤكد Mies بأن تعريف النساء ضمن هذا الواقع لم يتغير، لا من الناحية الأيدولوجية أو القانونية؛ حيث بقيت هذه الأسطورة وهذا الوهم الذي يعتبر النساء ربات بيوت تعتمد على الرجل المعيل (Mies1998, 119)، فسواء عملت النساء في القطاع الرسمي أو غير الرسمي فإن أجورهن تعتبر أجوراً ثانوية وتكميلية في الأسرة التي تعتمد في إعالتها على الرجل. وكما تشير مقالة Elsonو Pearson، فإن منصب المعيل لا يتشكل فقط على المستوى الاقتصادي، بل يتشكّل في عملية مرتبطة بعلاقات الأسرة مع المجتمع، حيث أن المعيل هو الممثل

العام للأسرة بالنسبة للمجتمع وليس المرأة، وأن ما تنتجه النساء هو من منح الطبيعة للمجتمع وهبة مجانية لا يحتاج إلى مهارات أو يشكّل عبئاً على كاهل النساء، وهذا بالتالي، لا ينعكس فقط على واقع العمل الاستغلالي للنساء في سوق العمل، بل على نظرة المجتمع إلى هؤلاء النساء. وهذا الفكر الرأسمالي حول تقسيم الأدوار في الأسرة وضع النساء في موضع المساءلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن العاملات المهاجرات اللواتي يعملن في خدمات المنازل، وعلى الرغم من اعتبارهن بطلات نتيجة لنشل عائلاتهن من الفقر من خلال التحويلات النقدية التي يرسلنها إلى أوطانهن، إلا أن هؤلاء النساء يُنظر إليهن بأنهن هادمات للنسيج الأخلاقي والقيمي، وينظر إلى عائلاتهن بأنها محطمة، وذلك كنتيجة لتحطيمها القوالب النمطية والتقليدية لأدوار كل من النساء والرجال (Pérez&Mary2016,9). ويعود ذلك للفراغ الذي تتركه النساء عادة سيما فيما يتعلق بدورها الرعائي.

وفي سياق متصل، فإن ما تنتجه النساء من بضائع ضمن الحيز الخاص من مواد غذائية أو مواد حرفية يتم التقليل من قيمته المادية أو منافسته في إطار السوق المفتوح من خلال استيراد البديل الأقل سعراً وجودة. وفي هذا الخصوص، تضيف مقالة إلسون وبيرسون بأن الاستغلال الرأسمالي للمرأة كعاملات بأجر، هو فعل طفيلي يقتات على تبعية المرأة في المجتمع ويقوم على كونها امرأة معالة (Elson&Pearson1981,99)، بمعنى أن جوهر تقسيم العمل العالمي يقوم على تقسيم العمل ما بين الجنسين كشرط أساس لضمان سهولة عملها في استغلال شريحة عريضة من الأيدي العاملة النسائية الفقيرة، وغير المرئية في السوق العالمية.

وبشكل عام، فقد عمل تحرير الأسواق على تغيير ظروف العمل بشكل عام. وحول هذا الموضوع، تقول Beneria بأن ظروف العمل التي اقترنت بما يسمى بـ (عقد العمل القديم) واعتمدت على

نموذج الذكور معيلي الأسر المرتبط بأجر العائلة قد انتهت، إذ حلّت ظروف (عقود العمل الجديدة) – بما يتضمنها من عقود عمل فردية، وغير مستقرة، وظروف غير آمنة للعمل– محل العمل المستقر، والعقود طويلة الأمد، والرواتب العالية في الدول المتقدمة، وبعض القطاعات في الدول النامية، علاوة على الامتيازات التي يتمتع بها العاملون والموظفون بشكل عام. وضمن هذا الواقع زادت نسبة دخول النساء لسوق العمل في معظم دول العالم، والذي يشير بشكل أو بآخر لعدم قدرة العائلات على البقاء أو المحافظة على مستواهم المعيشي بأجر واحد (Beneria 2008,76)، ما دفع بهن إلى الهجرة. وقد قدرت منظمة العمل الدولية –حول العمال المهاجرين في العالم– بأن نسبة النساء العاملات المهاجرات بلغت 44.3% وبأن نسبة مشاركة المهاجرات في القوى العاملة أعلى مما هي عليه بين غير المهاجرات، حيث بلغت الأولى نسبة 67% والثانية 50.8%[8]. وضمن ما يعرف ببرنامج الهجرة الخاص guest worker، والذي يشمل جميع العمالة المهاجرة "غير الماهرة" ويوصف عادة بـ three D (العمل الصعب Difficult, وقذر Dirty وخطر Dangerous)(Pande2013,417).

ويرتبط الموضوع أعلاه بالأشكال recomposeعرضها من Elson وPearson حول التعامل مع تبعية النساء القائمة على الجنس في مجتمعات دول العالم الثالث، والتي جاءت في سياق نقاش العلاقة بين ظهور العمل في المصانع وتبعية النساء في تلك المناطق؛ حيث تعمل إدارة المصانع إما على تكثيف intensify أشكال التبعية القائمة في المجتمع، أو السعي إلى

[8] https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_436955.pdf

تفكيكها decompose، وإما العمل على اقتراح أشكال recompose جديدة من التبعية بين الجنسين

(Elson & Pearson 1981,99)، حيث عمد امتداد وتوسّع نظام التراكم الرأسمالي والقائم على تقسيم العمل الجنسي إلى المحافظة أو إعادة إنتاج النظام الأبوي القائم على وصاية الذكور على الإناث، والتحكم في خيارات النساء في تحديد مصيرهن، وامتلاكهن للموارد التي من شأنها أن تسهل وصولهن لسوق العمل، أو إلى الخدمات المتنوعة في المجتمع أو للمشاركة في رسم السياسات المستجيبة لاحتياجاتهن وأولوياتهن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، قد تفرض مصانع الأسواق العالمية أنواعاً متعددة من القوانين الصارمة المتعلقة بزي العمل، وواجبات العبادة كالصلاة، وغيرها من القوانين المعززة للسلطة الأبوية وتبعية النساء إلى الرجال، بحيث لا تخرج عن السياق التقليدي في المجتمع، ناهيك عن أشكال التبعية من الفتيات إلى رؤسائهم في العمل. وقد وصفت Mies بأن الشركات عابرة الحدود تقدم نفسها بصفة العائلة للعاملات، ومديرها بمثابة الأب، بما يؤشر إلى تعزيز الهيكلية الأبوية واستخدامها من قبل المنظومة الرأسمالية (Mies1998, 136). إذ تعمل من خلال ذلك على خلق أشكالا جديدة من التبعية في دول العالم الثالث حيث من الممكن أن تنهار الأشكال التقليدية لتبعية البنات إلى والدهن، وتظهر تبعيتهن إلى صاحب العمل، والتي بشكل أو بآخر تعمل على تكثيف أشكال تقليدية من تبعية النساء لأزواجهن، حيث تفضيل الرجال إبقاء زوجاتهم في البيوت عن العمل في المصنع والخضوع إلى سلطة آخرين من رؤسائهن من الذكور في العمل، الأمر الذي يؤدي بالنهاية –على سبيل المثال لا الحصر– إلى تدني نسبة النساء المتزوجات العاملات في المصانع في ماليزيا، أو قد تعمد بعض المصانع إلى تغيير في شكل تبعية النساء من خلال تنظيم حفلات بهدف تزويج الفتيات العاملات في

المصانع، والذي يبدو أنه "الاختيار الحر" للزواج بدلا من "الزواج المرتب اجتماعياً" والمتعارف عليه في بعض دول العالم الثالث، والذي تبدو فيه –أي النوع الأول– الفتيات بمثابة سلع تتنافس للفوز بالأزواج (Elson &Pearson 1981,99).

وفي السياق المرتبط باستغلال الرأسمالية لعلاقات النوع الاجتماعي القائمة في المجتمعات، نتناول هنا موضوع تشغيل النساء صغيرات السن، حيث تعتبر الأيديولوجيا حول النساء ربات البيوت هي السبب في توظيفهن، فهن يمتلكن متطلبات التوظيف ت دون الحاجة إلى التدريب، حيث أنهن ماهرات في التطريز والخياطة، ويمتلكن الأصابع الرشيقة والماهرة nimble fingers. وعلاوة على ذلك، فهن منصاعات docile فحيث أنهن يأتين من مناطق حضرية أو ريفية معدمة، فإنهن يقبلن ظروف العمل المرعبة مع ساعات عمل طويلة تمتد إلى (12) ساعة، وسرعة غير إنسانية في العمل، والتحرش الجنسي، والانضباط القسري للعمل، والمخاطرة الصحية وانعدام السلامة، غير المسموح بها في الشمال (Mies&**Thomsen 2000,35**)، ناهيك عن أن هؤلاء النساء الصغيرات يتركن العمل أو يتم طردهن في حالة الزواج والإنجاب، استنادا لقيم الرأسمالية التي تعتبر أن أجر النساء المتزوجات ربات البيوت هو مكمل لأجر الرجل المعيل. وبهذا الخصوص، تشير دراسة جونوثان ودونسون بأن المصانع التصديرية التي تم إنشاؤها على أراضي ليسوتو برأس مال تايواني وتصدر منتوجاتها إلى الولايات المتحدة، تصل نسبة عاملاتها من النساء حوالي 90%، باعتبارهن أكثر امتثالاً، وأكثر إنتاجية، وأكثر يأساً في البحث عن العمل من الرجال، وتوصف النساء بالنسبة إلى أصحاب رؤوس الأموال بأنهن (عمال المناجم الجدد) اللواتي يتم استغلال حاجتهن للنقد كنتيجة لتحولهن إلى معيلات بسبب عوامل كثيرة أهمها التحاق الذكور في

صفوف البطالة كنتيجة لإغلاق مناجم التعدين في جنوب إفريقيا (Jonathan & Dodson 2007,15).

ظروف عمل نساء العالم الثالث ضمن قطاعات محددة:

في معرض حديثها عن إعادة اكتشاف الرأسمالية العالمية لنساء العالم الثالث، تستعرض Mies القطاعات التي تعمل بها هؤلاء النساء في السوق الاقتصادي العالمي: في الصناعات التحويلية واسعة النطاق، التابعة إلى الشركات عبر الوطنية في المناطق الصناعية الحرة أو في مصانع السوق العالمية. تشمل هذه الصناعات بشكل رئيسي الإلكترونيات والمنسوجات والملابس ولعب الأطفال، والتي تخلق وحدات مساعدة صغيرة الحجم، إما كحلقات عمل صغيرة أو كصناعات منزلية، يتم التعاقد معها من الباطن على عمليات إنتاج معينة. أما القطاع الثاني، فهو قطاع التصنيع على نطاق صغير لمجموعة متنوعة من السلع الاستهلاكية، الذي يشار إليه عادة باسم "القطاع غير الرسمي"، إذ يتضمن الحرف اليدوية، وتجهيز الأغذية، وصناعة الملابس، وصنع بعض المواد الفنية. وينتشر في الأحياء الفقيرة الحضرية والمناطق الريفية. غالبًا ما يلجأ أصحاب العمل ضمن هذا القطاع إلى التعاقد من الباطن. وبحسب Mies، فقد تلجأ النساء إلى تشكيل التعاونيات في محاولة لتجنب استغلال الوسطاء الذين يقومون عادة بتسويق المنتجات. ومؤخرا، تبذل الجهود بشكل مدروس يعرف باسم استراتيجية زيادة الأنشطة المدرة للدخل بين نساء العالم الثالث الفقيرات لربط هذا المجال من عمل المرأة بالسوق العالمية. أما المجال الآخر الذي تخدم فيه النساء في آسيا وأوروبا الرجال الأوروبيين، والأمريكيين، واليابانيين، فهو صناعة السياحة والجنس. وفي نفس الإطار، تضيف Mies قطاع الزراعة إلى القطاعات التي يتم بها دمج النساء في السوق العالمية من خلال إنتاج المحاصيل

النقدية التصديرية، والمزارع، والعمالة العائلية غير مدفوعة الأجر في وحدات فلاحية صغيرة تنتج بشكل مستقل أو بموجب عقد لشركات الأعمال الزراعية، وعمالة النساء العائلية غير مدفوعة الأجر داخل تعاونيات تنتج للتصدير، وأخيراً، عمالة النساء العرضية والتي تعمل النساء من خلالها في الزراعة التجارية (Mies 1998,115).

ظروف النساء في مصانع الأسواق العالمية:

تستغل المصانع عابرة القارات نمو القطاع غير الرسمي، حيث تتوجه النساء اللواتي ينتمين إلى أكثر فئات المجتمع هشاشة للعمل في تلك المصانع، حيث الفقر والعوز الناتج عن عدم القدرة على الحصول على فرص العمل في القطاع الرسمي إما بسبب التضارب مع دورهن الإنجابي في الحيز الخاص أو فقدان المعيل بشكل من الأشكال سواء الموت أو الطلاق، حيث لا تدخل النساء إلى القطاع غير الرسمي بشكل طوعي أو اختياري، وإنما بسبب تعرضها للإقصاء من العمل الرسمي.

أما عن ظروف النساء في هذا القطاع، فهناك معلومات موثّقة من بعض البلدان عن ساعات العمل الطويلة والضغوطات في العمل أثناء محاولة الوصول على كمية الإنتاج المتفق عليها مع صاحب العمل التي تسبب الانهيار العصبي للنساء اللواتي يعملن في المصانع، وعدم وجود استراحات خلال اليوم. فهذا النوع من العمل يسوده الإكراه compulsion والاغتراب alienation، بالإضافة إلى التمييز القائم على الجنس، حيث وجود النساء في مناصب إدارية متدنية ضمن الهياكل الوظيفية مقارنة بتلك التي عادة ما تمنح إلى الرجال، ناهيك عن عدم إمكانية الحصول على الإجازات المرضية وعدم كفاية الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية. فتكون النساء عرضة للأمراض والمشاكل الصحية نتيجة لتعرضهن للمواد الكيماوية أو الغبار، بالإضافة إلى نقص المواصلات. فالعمالة النسائية تلبي حاجة الرأسمالية في العمالة المنضبطة وذات التكلفة المتدنية

(Baneria and Sen 1981, 88)، وهي تشكّل الغالبية العظمى من الأيدي العاملة ضمن المناطق الصناعية الحرة وفي مختلف القطاعات، والتي غالباً ما تدخل البلدان النامية كفرع من أحد المصانع الكبيرة المملوكة للزبون الأجنبي ، أو ضمن عمل مشترك ما بين الزبون الأجنبي ورجال الأعمال المحليين أو تكون خالصة الملكية للرأسماليين من السكان الأصليين.

وفي سياق وضع النساء في دول العالم الثالث وانعكاس سياسات الليبرالية الجديدة، فلا بد من الإشارة إلى أكثر القطاعات حساسية لارتباطه في موضوع توفير الأمن الغذائي، ألا وهو قطاع الزراعة، والذي يؤكد مايكل هولي في مقالته حول الإجراءات المتعلقة بالعمالة المهاجرة إلى الولايات المتحدة للعمل في قطاع الزراعة، حيث يصنف هذا القطاع من ضمن الأعمال الخطرة، مثله مثل العمل في الإنشاءات والمناجم. فناهيك عن أن هذا العمل غير مرغوب فيه، وأنه يفرض على ممارسيه ضرائب جسدية، بسبب ساعات العمل الطويلة، وحركات الجسد المتكررة من المشي والزحف والركوع والانحناء، فإن خطورته تكمن في التعرض للمبيدات التي لا تحرك الدول ساكناً للسعي إلى حماية العاملين/ات من مخاطرها الصحية، بالإضافة إلى أنه عمل متقطع وغير ثابت، وأن المهاجرين/ات من أوطانهم/ن للعمل في هذا القطاع يعيشوا/ يعشن في ملاجئ قذرة حتى انتهاء موسم العمل غير المعروف بدايته أو نهايته (Holley, 2000,575). وفيما يتعلق بالنساء، فإن الأدبيات تتفق على زيادة طلب العمالة النسائية ضمن قطاع الزراعة وعلى وجه التحديد الزراعة التصديرية، وأن ظروف النساء العاملات في هذا القطاع تتسم بانعدام الأمن، وساعات العمل الطويلة، والمخاطر الصحية البيئية، والأجور المنخفضة، وفرص التدريب وتنمية المهارات المحدودتين (Cornhiel2006,8). إذ تقوم النساء ضمن هذا القطاع بمهام شاقة تتركز في إزالة الأعشاب الضارة، والتقليم في الحقول، وعملية الاختيار للخضار أو الفواكه، والتقطيع في

عملية التصنيع، وعملية الفرز والتغليف (Cornhiel2006,5). وتفيد دراسة Anna Bee في معرض حديثها عن النساء العاملات في مزارع العنب التجارية في تشيلي بأن ظروف النساء اللواتي يعملن ضمن النظام العرضي والموسمي تتسم بالضغوطات النفسية نتيجة المخاوف الصحية، نتيجة للتعرض إلى المواد الكيماوية والمبيدات الحشرية سواء في المزارع أو في مصانع التعبئة، بالإضافة إلى الوقوف لساعات طويلة أثناء العمل بعملية التغليف أو التنظيف (Bee2000,262). كما تعمل النساء في تلك المزارع التجارية في ظروف صارمة جدا تصل إلى عدم السماح لهن بالتحدث مع بعضهن البعض سوى في الاستراحات، وأنهن يعملن ساعات طويلة ويتم محاسبتهن بشكل يومي وعلى القطعة (Bee 2000, 261). في هذا السياق، توضّح Susana Cornhiel بأن المنافسة بين الشركات الزراعية التصديرية، تلجأ إلى تقليل تكاليف الإنتاج من خلال توظيف النساء بأجور منخفضة وبدون امتيازات اجتماعية، بشكل موسمي وعرضي، ويتم تسريحهن بدون سابق إنذار (Meghani 2015,8). وفي هذا السياق المرتبط بالأجور المنخفضة والظروف غير الصحية، فإن دراسة جونوثان ودونسون تفيد بأن القلة القليلة من النساء المهاجرات من ليسوتو اللواتي يعملن في جنوب إفريقيا في قطاع المزارع التجارية، يعملن بصورة شرعية، حيث يعتبر عمل الأغلبية منهن بطريقة غير شرعية، وبأنهن يتقاضين أجوراً أقل من الرجال حتى لو أنهن قمن بنفس الأعمال، وبأنهن يعملن في ظروف بيئية خطيرة، حيث حصص الإعاشة القريبة من الجوع، والأحياء القذرة، والمياه الملوثة (Jonathan & Dodson 2007,8) ناهيك عن تعرضهن إلى العنف الجنسي من المشرفين الذكور على عملهن، ويتم إجبارهن كعاملات غير شرعيات لتقديم خدمات جنسية كشكل من أشكال الرشاوي لرجالات الشرطة لغض الطرف عن وجودهن في جنوب إفريقيا، ناهيك عن ارتفاع نسبة الاغتصاب التي تمارس

ضد هؤلاء النساء(Jonathan & Dodson 2007,20). هذا ولا بد من الإشارة هنا بأن لورا جريفن تؤكد بأن هؤلاء النساء يعملن بشكل أساسي في مزارع الهليون والكرز التي تعانق الحدود الغربية لليسوتو (Griffin2010,97).

أما بخصوص قطاع السياحة الجنسية، أو ما يطلق عليها أحياناً، الإتجار الجنسي (البغاء)، غير القانوني للنساء والأطفال، فقد ركزت Mies على هذا الجانب باعتباره الجانب الذي ارتبط وجوده بتشجيع السياحة بشكل عام، من المؤسسات المالية الدولية، بهدف زيادة موارد الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية، من خلال جذبها السياح الذكور من اليابان والولايات المتحدة وأوروبا، وتقديم نسائها كجزء من حزمة السياحة. وما يهمنا بشكل أساسي هنا، ما أفادت به Mies، وهو أن معظم هؤلاء الفتيات – غالبا ما يكن طفلات– لعائلات من فقراء الفلاحين في أرياف بلدان العالم الثالث، الذين فقدوا أراضيهم في سياق الخطط الوطنية التنموية والتحديثية، حيث يعطي هؤلاء الفلاحين الآباء المدينين بناتهم للوكلاء ليعملن في السخرة مقابل مبلغ من المال، حتى يتم سداد الدين (Mies 1998,139). وفي سياق متصل، فإن العمالة المهاجرة، والإتجار الجنسي (البغاء) غير القانوني للنساء والأطفال هو شكل من أشكال اقتصاد الظل والذي يقع ضمن اقتصاد الجريمة حيث الإتجار بالبشر، أو شكل من أشكال العمل غير الرسمي حيث التعاقد من الباطن (سلمان 2006،2). ويقع أيضاً ضمن الممارسات التي تتغاضى عنها بعض الحكومات –كما أسلفنا القول– حيث يترتب عليها تحويلات نقدية يرسلها/ ترسلها المهاجرون/ات لأهاليهم/ن. وهذا يشكل أحد أهم المصادر التي من شأنها زيادة إيرادات هذه الحكومات، بالإضافة إلى العائدات التي تتلقاها الحكومات نتيجة تصدير العمالة المنظمة الذي تشكل نسبة النساء فيها الأغلبية العظمى حيث

الصناعة المنظمة الموجهة من الدولة (regulated industry)، مثل التمريض أو التعليم (Sassen 2000, 506) أو الخارجة عن الأطر القانونية مثل السياحة الجنسية.

في سياق متصل، لا بد من الإشارة بأن جزءاً من النساء اللواتي يعملن في السياحة الجنسية، كن من النساء اللواتي انتهت عقودهن ضمن إطار العمالة المنظمة، سواء ضمن إطار قطاع الصناعة أو الخدمات الإنتاجية، وسواء ضمن خدمات التنظيف في الفنادق أو المنازل. وبخصوص هذه الأخيرة (خادمات المنازل)، فقد وضّحت Silvia Federici بأن عمل نساء العالم الثالث المهاجرات بطريقة غير شرعية، كعاملات منازل، يتحول يوماً بعد يوم إلى شكل من أشكال العبودية، لما تتعرض له هؤلاء النسوة من سوء المعاملة، وابتزاز، كنتيجة لقوانين الهجرة المعقدّة والتي لا تمكنهن من تجديد عقودهن للعمل في الدول المتقدمة، ناهيك عن الأجور المتدنية. وقد وصفت بدورها دراسة Amrita Pande والتي تمحورت حول النساء عاملات المنازل في لبنان، بأن إجراءات الدولة المتعلقة في هذا القطاع ساهمت بشكل كبير في العنف الممارس على هؤلاء النساء ضمن ما يعرف بإجراء الكفالة، حيث يضعهن تحت وصاية صاحبة المنزل بدلاً من حماية الدولة، والذي يترتب عليه مسؤولية الكفيل التامة عن وضع عاملات المنازل من النواحي الاقتصادية والقانونية، ولا تستطيع العاملات مغادرة لبنان بدون توقيع صاحبة العمل، أو تغيير صاحبة العمل. والأهم من ذلك بأن هؤلاء العاملات يتعرضن إلى الانتهاكات النفسية والجسدية بشكل ممنهج، حيث لا يسري عليهن قانون العمل، ويحرمن من تكوين أي شكل من أشكال النقابات التي تحمي حقهن في الأجور أو ساعات العمل، أو الإجازات. وقد أوضحت الدراسة بأن قسما كبيراً من النساء عاملات المنازل في لبنان لا يتقاضين أجورهن المتفق عليها، وأن بعضهن لا تتقاضى أجراً بتاتاً. وعلى الرغم من أن القسم الكبير يدخل البلاد قانونياً من خلال شركات رسمية،

إلا أنهن يعملن بعد ذلك بشكل غير قانوني، وذلك إما لاحتفاظ صاحبة العمل بهن بدون دفع المستحقات السنوية لتجديد عقودهن، أو لهروب العاملات بسبب سوء المعاملة وظروف العمل الاستغلالية، حيث عدم السماح لهن بالتنقل أو الخروج من البيت، وساعات العمل الطويلة.

من الأهمية تسليط الضوء على أن العاملات بشكل غير قانوني واللواتي لا يملكن أوراقهن بسبب حجزها من صاحبة العمل، يواجهن مشاكل الخوف من الاعتقال، والذي يحد من تنقلهن من مكان إلى آخر وبالتالي من إمكانية البحث عن العمل لحسابهن الخاص. وعليه؛ فهم يبحثون عن كفيل يعمل عادة على تشغيلهن في تنظيف الشركات، أو المطاعم أو الفنادق بشرط الحصول على نسبة من أجورهن. وقد وضحت الدراسة أيضا بأن أصحاب العمل يفضلون هذا النوع من التوظيف لتقليل الأجور والهروب من الضرائب، بمعنى آخر الاستفادة من هشاشة وضعهن. وقد أظهرت بدورها الدراسة بأن هذا النظام لا يقتصر فقط على لبنان، ولكن يشمل دول الخليج وجميع أنحاء العالم، ضمن ما يعرف ببرنامج الهجرة الخاص guest worker (Amrita Pande,417). وتضيف بدورها دارسة جونوثان ودونسون بأن 50% من النساء اللواتي يعبرن من ليسوتو إلى جنوب إفريقيا يعملن في قطاع خدمات المنازل في ظروف غير شرعية استغلالية

(Jonathan & Dodson 2007,33)، كتلك التي تعيشها عاملات المنازل في لبنان، ناهيك عن الأجور المنخفضة وساعات العمل الطويلة، والحرمان من الإجازات، إلى جانب حبسهن لفترة طويلة في منازل المشغلين/ات نتيجة لحجز جوازات سفرهن من صاحب/ة العمل لمنعهن من العودة إلى ليسوتو. كما أن النساء اللواتي لا يبتن لدى العائلات المشغّلة يسكنّ في جنوب إفريقيا في مستوطنات غير رسمية، ما يترتب عليه تحمل أعباء مالية إضافية تتمثل بأجرة المواصلات العامة، وتعرضهن للعنف الجنسي أثناء تنقلهن من وإلى أماكن عملهن.

أما عن العلاقة الهرمية ما بين العائلة المشغّلة وخادمة المنزل، فقد أثارت بي شيا لان هذه النقطة بحيث أوضحت بأن العلاقة الهرمية ممكن أن تظهر من خلال استراتيجية التباعد أو التقارب التي تتبعها النساء في العائلة المشغّلة مع عاملات المنازل، فقد تعمد النساء ضمن العائلة المشغّلة إلى تطوير علاقة حميمية مع عاملة المنزل لتعزيز تفوقهن الطبقي والعرقي، والتأكيد على قضية العوز والحاجة للعاملات، وبأنهن لا يتمتعن بالنضج الكافي للسيطرة على حياتهن الخاصة، وأن العائلات المشغّلة هي عائلات متفوقة بأخلاقها وكرمها (Pei-Chia 2003,533). وتضيف بدورها مقالة نانسي بيريز وماري روميرو التي تحلل ديناميكات القوة والعلاقات الشخصية بين العاملات وصاحبة العمل في منزل العائلة المشغّلة في الولايات المتحدة بأن التجارب اليومية في هذه المنازل تعيد إنتاج حالة عدم المساواة القائمة على علاقات النوع الاجتماعي بسبب الاختلاف في الحالة الجنسية والدين والعمر ناهيك عن الاختلاف العرقي والطبقي ما بين النساء عاملات المنازل والأفراد في العائلات المشغّلة. كما تؤكد على أن عواقب الاستعمار طويلة المدى تتجلى في عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية داخل الدول وفيما بينها، حيث أن غالبية النساء خادمات المنازل العاملات في الولايات المتحدة هن من أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجزر المحيط الهادئ وجميع البلدان التي عانت من التدخلات الاستعمارية والاستعمارية الأمريكية (Pérez&Mary2016,5).

وفي سياق متصل وبالنسبة لنساء ليسوتو اللواتي يعملن في قطاع الخدمات في جنوب إفريقيا، فقد تحدثت مقالة لورا جريفين، عن أن معظم النساء اللواتي قابلتهن أثناء بلورتها لدراستها، هن من النساء اللواتي عملن لدى عائلات تنتمي إلى نفس العرق الأسود، حتى أن جزءاً من أرباب العمل هم بالأصل من ليسوتو، وأن هؤلاء النساء أعربن بدورهن عن تفضيلهن للعمل لدى العائلات التي

تنتمي للعرق الأبيض، حيث وصفت العائلات التي تنتمي إلى الأخير، بأنها أكثر التزاماً بالحد الأدنى من الأجر، وساعات العمل، وأكثر سعياً إلى تسجيلهن للعمل بشكل رسمي. لذلك تعتقد جريفين بأن هؤلاء، وكنساء يعشن في ظل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، أقل عرضة لصور وتجارب الاضطهاد الأبيض القائم على العرق، حيث أنهن كن قد أفدنّ بأن أصحاب العمل السود أكثر تراخيًا تجاه اللوائح القانونية للخدمة المنزلية (Griffin2010,73). وعليه فإن جريفين تؤكد على أن هؤلاء النساء يواجهن تحديات ترتبط بالجنسية وبالمواطنة، وليس تحديات ترتبط باللغة، والعرق(Griffin2010,269).

أما بخصوص المهام التي تقوم بها النساء العاملات في المنازل، فهي بالنهاية أعمال منزلية بحسب تصنيفات سوق العمل، بحيث لا زالت تصنف بالأعمال "غير الحقيقية" (Federici2002, 69). وتوضح بدورها مقالة Joaquin Gonzalez بأن الأعمال التي تقوم بها تلك النساء، ضمن خدمة المنازل، تمتد ما بين رعاية الأطفال وتدريسهم/ن، والطبخ، وتنظيف المنزل، والتسوق، والعناية بكبار السن، وتمتد ساعات عملهن إلى أكثر من 11 ساعة عمل يومية (Brenda, Huang, Gonzalez 1999,131).

يعتقد البعض أن النساء تحقق مكاسب من العمل غير الرسمي مدفوع الأجر، حيث أن العمل المأجور بالنسبة لهم يعزز قدرات النساء لممارسة حرية الاختيار ويحصلن على التحكم في مختلف مناحي حياتهن، وأن النساء ترحب بالحصول على النقد من خلال انخراطهن في التوظيف في الصناعة (Pearson 2007, 204). ويبدو أن هذا التوجه يدعمه التسليع العام لمناحي الاقتصاد المحلي المختلفة. فالنساء عليها أن تكسب النقود لكي تكون قادرة على أن تقوم بالمهام القائمة على النوع الاجتماعي والتي تتكثف من خلال أنشطتهن المدرة للدخل، والتي تغيرت وتم تحقيق الدخل

منها. في المقابل، هناك من يعتقد أنه وضمن المنظومة العالمية من "الاقتصاد النقدي" فإن عمل النساء سواء في المصنع أو في المنزل، وسواء كان ذلك على المستوى الوطني أو العالمي، والذي يوفر المال فقط للبقاء اليومي للنساء، لن يحقق التمكين للنساء، ولن يحقق المساواة، أو يقضي على الفقر، والأخير هو ما دللت عليه القراءات أعلاه.

في المحصلة، نستطيع القول بأنه كلما اتجهنا إلى السياسات التي تعمّق من السوق الحر، فإن الاحتمالية كبيرة لانعكاس هذه السياسات على حياة النساء والفتيات بشكل سلبي واسع وعميق، حيث تؤثر على صحتهن، وأمنهن، وتعليمهن، ودخلهن، وعلى سهولة وصولهن إلى الخدمات العامة، وإلى الأراضي، وظروف العمل المحيطة بهن، وقرار زواجهن، وقرار الهجرة ومكان السكن، بالإضافة إلى مدى فهمهن إلى أدوارهن ومسؤولياتهن (Sparr 1994, 20)، علاوة على انعكاس كل ذلك على شعورهن بالكرامة واعتزازهن بذواتهن. والتساؤل الأكبر هو عن مستوى الخيارات الحرة والمستقلة للنساء ضمن الفئات المهمشة والفقيرة وضمن السياقات المتعددة في دول العالم الثالث، ولا سيما في فلسطين.

الفصل الثاني

العمالة الفلسطينية داخل الخط الأخضر بين الماضي والحاضر

الأرض والعمل ما بين الاستعمار الاستيطاني والاستغلالي... مقدمة عامة:

عمل الكيان الصهيوني على تشكيل السياقات التي تساهم في تدفق العمالة وتوجيهها لتحقيق أهدافه الاقتصادية والسياسة. وتعتبر سياساته المتعلقة باستخدام الأيدي العاملة الفلسطينية هو التقاء لسياسات الأرض والعمل والدولة التي تمكّن الاحتلال الإسرائيلي من عملية مصادرة الأرض (فرسخ 43،2010). وتاريخياً فقد تم دعم الهدف الأساس للمشروع الاستيطاني الصهيوني في الاستيلاء على الأرض دون سكانها الأصليين، من خلال تلازم سياسات استغلال الأرض واليد العاملة (فرسخ 2010، 15). سوف يقف هذا الفصل على موضوع الأرض والعمل، وكيف وظّف الاستعمار الاستيطاني في فلسطين موضوع العمل المأجور في سبيل تحقيق اقتلاع الفلاح عن الأرض، وكيف تضافرت عناصر الاستعمار الاستغلالي والاستعمارية الاستيطانية وسياسات

الليبرالية الجديدة التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية على أراضي فلسطين المحتلة عام 1967 بالتزامن مع توقيع اتفاقية أوسلو 1993 في عملية تجريد المزارعين من أراضيهم.

يختلف الاستعمار الاستيطاني بالتعامل مع السكان الأصليين. فبحسب باتريك وولف، وكما ورد في مقالة خاصة للكاتب ساي إنجليرت، فإن المستعمرات الاستيطانية لم تتأسس بالدرجة الأولى بهدف استخلاص القيمة الزائدة من عمل السكان الأصليين، وإنما بهدف إزالتهم أو محوهم (Englert 2020,1650)، لذلك فإن الاستعمار الاستيطاني ومن خلال تركيزه على قضية السيطرة على الأرض، يُقصي السكان الأصليين عن العمل في مزارعه ومصانعه القائمة على تحقيق الربح. فالأرض هي هدف الاستعمار الاستيطاني، والاستعمار برأي وولف يأتي ليدمر ويحل محل الشعوب الأصلية. يتفق لويرنزو فيراسيني مع وولف فيما يتعلق بمسألة محو السكان الأصليين، ولكنه يعتبر بأن عملية استغلالهم كأيدي عاملة رخيصة، قد تكون إحدى استراتيجيات الاستعمار الاستيطاني. ويلخص ذلك بمقولة "أنت، اعمل معي بينما ننتظر حتى تختفي" (Veracini 2011,1). فالهيمنة ضمن الاستعمار الاستيطاني تنتهي بانتهاء السكان الأصليين، أما هيمنة الاستعمار الاستغلالي على الشعوب الأصلية فتنتهي في حالة استطاع المستعمِر الاستفادة من العمالة بطريقة أخرى. فاحتلال العمل قد يستخدمه الاستعمار الاستيطاني كتكتيك في مرحلة زمنية معينة في سبيل تحقيق مصالح سياسية مثل تأسيس الدولة. ويضيف فيراسيني، أنه وبالنسبة للسكان الأصليين، فقد يقرر المستعمَرون في ظل الاستعمار الاستغلالي عدم العمل لدى المستعمِر، وبالعكس، فقد يقرر المستعمَرون في ظل الاستعمار الاستيطاني الانخراط في العمل في ظل ظروف استغلالية وغير متكافئة من أجل البقاء (Veracini 2011,4). وفي سياق متصل، يعتبر غاري فيلدز بأن أدوات المنظومة الرأسمالية وتعزيز الملكية الفردية للأراضي الزراعية يقود

إلى التغيير في نمط إنتاج السكان الأصليين، من نظام المشاع إلى النمط الرأسمالي القائم على العمل المأجور، وبالتالي الدفع باتجاه هجرة الفلاحيين صغار الملاكين عن أراضيهم الزراعية للعمل في مزارع كبار الملاك، وأن العملية لا تكتمل بدون قيام كيان داعم للجهات ذات الطموحات للتوسعات الإقليمية. وتجدر الإشارة بأن الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني عمل على تحليل الواقع الفلسطيني في الفترة التاريخية التي واكبت التغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية لصالح الرأسمالية وعملية التحديث بدعم من الامبريالية وحلفائها أبّان الدولة العثمانية والانتداب البريطاني، وكيف ساهمت في عملية اقتلاع الفلاحين ومصادرة أراضيهم، ووضّح كنفاني أن مسألة احتلال العمل كانت أداة ناجعة لطرد الفلاحين وإفقارهم.

هناك نقاط التقاء ما بين الاستعمار والاستعمار الاستيطاني، فإذا كان الاستعمار الاستيطاني هو بنية وليس حدثاً (Wolfe 2006,393)، فإن البنية الاستعمارية التي تم هيكلتها في دول العالم الثالث أبّان سنوات الاستعمار، لتحقيق السيطرة على تلك الدول ونهب موارده البشرية والاقتصادية، وربطها بالمنظومة الرأسمالية الدولية؛ لا زالت قائمة، حتى بعد انسحاب الدول الاستعمارية منها. فقد خلقت الدول الاستعمارية – والتي لقبت نفسها بالمتقدمة– نمطا إنتاجيا كولونيالياً من خلال خلق طبقة من الحكام تابعة للنظام الرأسمالي العالمي، تحقق له مصالحه، ومرتبطة معه بسلسلة من الاتفاقيات الخاضعة إلى رغبات الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية في بلدانها، والتي تديم عملية السيطرة الاستعمارية على الموارد، تحت شعار ومسمى التنمية، وبالتالي إحداث التغيير الجذري في نظام الحياة الريفية القائمة في الدول المستعمَرة، ليتحول فيها الفلاح والأرض إلى سلعة خاضعة للعرض والطلب، ناهيك عن تحويل الفلاحين إلى جيش من العمالة الفائضة الفقيرة، التي تدفع بهم خارج حياة الريف. ولا زال العمل جارياً باتجاه رسملة هذه البلدان

لصالح تحقيق الأرباح للشركات الكبرى عابرة الحدود، من خلال السعي إلى تدمير الاستثمارات الفلاحية الصغيرة (محمد 2010، 17).

بعد نكبة 1948 سيطر الاحتلال الاسرائيلي على 78% من فلسطين، وسيطر بعد ذلك وفي العام 1967 على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية من خلال السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وصولاً إلى قبيل منتصف التسعينيات وتوقيع اتفاقية أوسلو ما بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطيني، وخلق واقع جديد، سيطر من خلاله الاحتلال على أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية المحتلة عام 1967، بمعنى أن الواقع على الأرض الفلسطينية يسير باتجاه عملية إحلال شاملة للمجتمع اليهودي ومن خلال استهداف الكيان الديمغرافي الكامل لها (محمد 2010، 19) عبر أدوات استيطانية رأسمالية، تذبذبت خلالها مسألة تشغيل اليد العاملة الفلسطينية لدى المشغّل الإسرائيلي، وتراوحت بين عملية الإقصاء شبه الكامل وبين عملية التشغيل الكاملة في الداخل المحتل وفي المستوطنات الإسرائيلية.

حلفاء المنظومة الرأسمالية والاقتلاع من الأرض في سياق نكبة عام 1948:

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة إلى أن الزراعة التصديرية أو الزراعة الموجهة إلى الأسواق دخلت إلى فلسطين تقريبا في العام 1838، وتجسدت بشكل فعلي عندما عملت الدولة العثمانية على سن قانون الأراضي في العام 1858، وذلك بأمر من كبار الملاك والمستوردين الأوروبيين لإحكام السيطرة على الأرض، بالإضافة إلى الضغط من الدول الأوروبية الراغبة في خلق الامتيازات لصالحها من خلال ملكية الأراضي، الأمر الذي أدى إلى سن قانون ملكية الأجانب للأموال غير المنقولة (محمد2010،21)، ولكن هذه المنظومة –وبحسب غسان كنفاني– لم تصل حد اقتلاع

الفلاحين من أراضيهم كما فعلت الحركة الصهيونية بدعم من الانتداب البريطاني (كنفاني د.ت).

فما هي العوامل التي أدت إلى هذا الاقتلاع والتي تضاف إلى المنظومة الرأسمالية؟

شكلت المزارع النقدية التي أنشأتها موجات الحركة الصهيونية الأولى في الفترة ما بين 1882-1910 النواة الأولى من المستوطنات الزراعية مثل الكيبوتس والموشاف، والتي عملت على استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية، والتي تعتبر من أهم العوامل التي تساهم في عملية اقتلاع الأيدي العاملة من الزراعة إلى العمل المأجور، كأحد الإجراءات المؤسساتية إلى جانب عمليات التسييج والإخلاء التي تحرم الفلاحين من الأراضي المشاعية، وبالتالي إلى توليد فائض من العمال المستغلين من رأس المال (فرسخ 2010، 31). وقد كانت تسير المساعي الرئيسية للمزارعين اليهود باتجاه إنشاء مزارع على غرار المزارع الفرنسية في إفريقيا (Englert 2020,1651)، بالتوازي مع السعي نحو إنشاء مشروع وطن يهودي مدعوم من الحركة الصهيونية العمالية، والتي جاء دعمها للمهاجرين اليهود بين مد وجزر إلى حين استصدار الميثاق الدولي بنقل اليهود إلى فلسطين.

يقارب غاري فيلدز الحالة الفلسطينية بحالة إنجلترا في منتصف القرن الثامن عشر، موضحاً بأن المجموعات المهيمنة تقوم بعملية السيطرة على الأرض والقيام بعمليات نقل السكان منها وإليها وتنصيب أنفسهم الملاك الشرعيين، وذلك من خلال عملية التطويق (enclosure) التي تتضمن التقسيم، ووضع الأسوار والجدران حول الأراضي، منتجة بذلك بنية اجتماعية واقتصادية جديدة مختلفة تعمل لصالحها، أي لصالح المجموعات المهيمنة. كما يوضح فيلدز أن عملية تحول المشاع إلى الملكية الفردية في إنجلترا بحجة تحسين الأراضي من خلال عملية التطويق تؤدي إلى تحويل نمط الإنتاج السائد وبالتالي الانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية والتي بالنهاية

تعيد تشكيل حياة الفلاحين، وتقضي على أصحاب المزارع الصغار، حيث يضطر الفلاحون إما للعمل بأجر في المزارع الكبيرة حديثة الإنشاء، أو في الحرف اليدوية في الأرياف، أو التوجه إلى خيار الانتقال للعمل في المناطق الحضرية. ويصف فيلدز تحركات الأفراد من مكان إلى آخر بأنها عبارة عن هجرات قسرية، كنتيجة لعملية التغيير في المركز الاجتماعي للسكان بحسب قربهم أو ابتعادهم عن المجموعات المهيمنة وتأثرهم بعلاقات القوة داخل المجتمع المصاحبة لعملية تطويق الأراضي وتغيير أنماط الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية عليها، الأمر الذي دفع البعض إلى الهجرة والبعض الآخر إلى البحث عن البدائل لسبل العيش.

ما ذكر أعلاه ينسجم مع ما جاء به الكاتب الفلسطيني غسان كنفاني في مقالته حول "ثورة 36-39 في فلسطين، خلفيات وتفاصيل وتحليل"، والتي ركّز فيها على كل من مسألة العمل والزراعة، وكيف أن دخول الرأسمالية دعمت عملية التحول في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لصالح القطاع الصهيوني على حساب البرجوازية الفلسطينية والمتوسطة والصغيرة ولا سيما الطبقة العاملة العربية، والتي جرت بسرعة مذهلة في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 1918-1948. فتحول الاقتصاد من إقطاعي إلى رأسمالي أدى إلى نماء مصالح الحركة الصهيونية البرجوازية المتوجهة نحو التصنيع، لصالح المجتمع اليهودي والحركة الصهيونية، مما أضر بمصالح البرجوازية العربية، الأمر الذي دفعها آنذاك للتسلق على البرجوازية اليهودية، والتي كانت قد باشرت بذلك الوقت في خلق وكلائها، وصولا إلى هيمنتها على البنى التحتية للاقتصاد الفلسطيني. وبحسب كنفاني، فإن هجرات اليهود تضمنت مجموعة من الرأسماليين الذين شكلوا 11% من نسبة المهاجرين في عام 1933، و12% من المهاجرين عام 1934، لدعم المشروع الصهيوني، والذي كان قد أحدث نوعا من التحالفات مع أصحاب المصالح من البرجوازية العربية، وكبار برجوازيي المدن العربية ووسطاء

الإمبريالية البريطانية (كنفاني د.ت)، بمعنى أن المجموعات المهيمنة داخل المجتمع الفلسطيني والأنظمة العربية وكلاء الإمبريالية في النظام العالمي، ساهمت بشكل فعّال كبنى اجتماعية واقتصادية في دعم الحركة الصهيونية، إلى جانب الدعم المباشر من الانتداب البريطاني الذي لعب دوراً مركزياً في تحقيق عملية الاقتلاع هذه. فلقد تمتعت الحركة الصهيونية بالإعفاءات الضريبية التي منحها الانتداب لليهود المهاجرين، بالإضافة إلى تمتعها بإجراءات خاصة فرضها الانتداب على البضائع المستوردة، في سبيل دعم الصناعة اليهودية، حيث فرضت الضرائب الجمركية العالية على المنتوجات المستوردة التي تنتج المصانع اليهودية مثلها. وليس هذا فحسب، بل أقدمت حكومة الانتداب على إعفاء المواد الخام، والمواد المصنعة بشكل أولي من الضرائب الجمركية. بالمقابل، وفي خطوات تعويضية للحكومة، فقد رزح الفلاح الفلسطيني تحت نظام العبء الضريبي، حيث ارتفعت الضرائب ضد الفلاحين في الفترة الزمنية الواقعة بين بدء الانتداب وحتى العام 1935، من 11% إلى 26%، مما أدى عملياً إلى انهيار الاقتصاد الفلسطيني.

وفي سياق متصل، يوضَح كنفاني بأنه وإلى جانب فداحة الضرائب التي فرضتها حكومة الانتداب، فإن طبقة ملاك الأراضي الإقطاعيين العرب، شكلت عاملاً ساحقاً للفلاح الفلسطيني، الذي اضطر في الانتفاضات التي تم تنظيمها في 1929 و1933 إلى أن يبيع أرضه إليهم مقابل السلاح، وأن أغلبية هذه العناصر الممثلة لهذه الطبقة عملت على بيع هذه الأراضي للرأسمال اليهودي، فالبيانات التي أدلت بها إحدى الشركات اليهودية حول مكاسبها من الأراضي خلال 1936، تفيد بأنها اشترت من كبار الملاك 52.6% من الأراضي، ومن كبار أصحاب الأراضي الغائبين حوالي 24.6%، أما ما نسبته 13.4% فكان من الحكومة والكنائس والشركات الأجنبية، و8.4% من الأفراد الفلاحين، وكحاصل تحصيل لعملية تجريد أهل الريف من أراضيهم.

اليد العاملة الصهيونية فقط ... الأيدولوجية الصهيونية

بناء على الأيدولوجية اليهودية والقائمة على بناء دولة يهودية أحادية القومية؛ رفعت الحركة الصهيونية شعار اليد العاملة الصهيونية فقط لبناء المشروع الصهيوني، وتوظيف الجانب الاقتصادي لخدمة مشروعها الاستيطاني، حيث نادت إلى عملية احتلال العمل التي تقوم على فلسفة استبدال اليد العاملة الفلسطينية باليهودية. فقد طالب اليهود بتحسين ظروف العمال لاستقطاب المزيد من المستوطنين الجدد وفي سبيل المحافظة عليهم من قبل الحركة الصهيونية الناشئة، والادعاء بأن ذلك يتطلب الفصل ما بين القطاعين اليهودي والفلسطيني، والذي عمل على تحقيق انتصارات جزئية للحركة الصهيونية، حيث تمت سيطرة المؤسسات الصهيونية العمالية على القطاعات الرئيسية مثل البناء والزراعة، وتم زيادة تمثيل اليهود في المؤسسات الاستعمارية بدعم من سلطة الانتداب البريطاني سيما في سياق الثورة 1936–1939.

وبينما كان قد فشل التوجه القاضي إلى بناء مستعمرة استيطانية نقية من العرق اليهودي ضمن الموجة الأولى من هجرة اليهود إلى فلسطين، وذلك مع العام 1909 عندما نظمت الدولة العثمانية مع الحركة الصهيونية وصول اليد العاملة اليهودية من اليمن، لتحل محل الأيدي العاملة الفلسطينية غير الماهرة (Biletzk2018,448)، فقد تمكنت الموجه الثانية من احتلال العمل ضمن عملية ممنهجة، قادت إلى إفقار الفلاحين ودفعهم إلى الهجرة من الريف إلى المدن، ضمن عملية وصفها كنفاني بالمدروسة، وبالممنهجة من الحركة الصهيونية التي سعت إلى إجلاء الفلاحين بعد الاستيلاء على أراضيهم. ويذكر بأن عدد العائلات التي طردت من أراضيها من قبل الحركة الصهيونية عام 1931 بلغ 20 ألفاً.

وعلى الرغم من أن ساي انجليرت يؤكد بأن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني لم يستطع أن يخلق فصلاً تاماً بين القطاع العمالي الفلسطيني واليهودي، إلا أنه نجح في إرساء بنية تحتية لدولة يهودية استطاعت أن تحقق الطرد الجماعي للفلسطينيين خلال النكبة من خلال العنف العسكري للميلشيات الصهيونية التي تولدت بالتزامن مع الهستدروت، والكيبوتسات التي قادت حراك "غزو العمل العبري" وذلك من خلال تنظيم الاعتصامات والإضرابات والمقاطعات ضد الشركات التي توظف أو تبيع منتجات الفلسطينية (Englert 2020,1661).

إن السياسات ذات العلاقة بالأرض والتي تمتد جذورها من الاستعمار العثماني ومن ثم الانتداب البريطاني ودعمها للوجود الصهيوني، إلى جانب سياسة غزو العمل بالإضافة إلى تبني شعار "الإنتاج العبري فقط" لدعم المنتوجات اليهودية على حساب المنتوجات العربية، أوقعت الفلسطينيين بين فكي كماشة، فعملية إقصاء اليد العاملة الفلسطينية عن العمل في المصانع والمزارع اليهودية، أفرزت تناحرا ما بين البروليتاريا العربية والبروليتاريا اليهودية، نتيجة لطرد أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين من قطاع الزراعة والبناء والصناعة، ناهيك عن التناحر بين الفلاحين والمزارعين والعمال الزراعيين اليهود، مما انعكس على الطبقة البرجوازية المتوسطة في المدن وملاك الأراضي المتوسطين الذين شعروا بأن الرأسمال اليهودي يسيطر على مصالحهم.

إن عملية احتلال العمل أدت إلى هجرة الآلاف من الفلاحين من الريف إلى المدن (كنفاني د.ت)، بهدف البحث عن العمل في قطاع الخدمات أو الصناعة، كعمالة رخيصة غير ماهرة في المدن (Wolfe 2006,403)، ضمن منظومة تتسم بفجوات الأجور ما بين العمال اليهود والعمال الفلسطينيين. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أفادت شركة السجائر والتنباك العربية في الناصرة بأن الغالبية العظمى من العاملين لديها في ذلك الوقت هم قرويون أو من أصل قروي، وأن أجرهم

الأسبوعي 29.5 قرش، في المقابل فإن أجرة العاملة اليهودية في شركات التبغ كانت تتراوح ما بين 170 و230 في اليوم الواحد. هذا إلى جانب ارتفاع نسبة البطالة؛ فقد عانت المدن كذلك من طرد العمالة الفلسطينية من مختلف قطاعاتها، وبلغ عدد العاطلين عن العمل في مدينة يافا 2270 عاملا وعاملة، وهو عدد وصفه غسان كنفاني بالكبير إذا ما قورن بعدد السكان الذي كان آنذاك 71 ألفاً فقط. كما أغلقت المصانع العربية أبوابها، حيث أغلقت 8 معامل للصابون في يافا وحدها في الفترة الممتدة من 1929 إلى 1935 (كنفاني د.ت.).

إذن هي عملية متكاملة شارك فيها عدد من الوكلاء بدءاً من الحقبة التاريخية التي كانت فيها فلسطين تحت الحكم العثماني، ولاحقاً تحت الانتداب البريطاني الذي دعم مشروع الحركة الصهيونية في استيلائها على الأرض، من خلال توظيفها، وبشكل شمولي، لكافة الوكلاء ذوي العلاقة للقضاء على السكان الأصليين، بدون الحاجة إلى دولة أو لأطرها الرسمية (Wolfe 393 2006). فالإجراءات والسياسات المتعلقة بالأرض والعمل معاً، بما فيها الإطار القانوني الذي سوغته الدولة العثمانية بالتعامل مع أراضي فلسطين والفلاحين الفلسطينيين، بالإضافة إلى التهيئة والدعم البريطاني الذي حظيت به الحركة الصهيونية، قد ساهم في عملية الإبادة الجماعية البنيوية للشعب الفلسطيني، والتي تتضمن الاقتلاع القسري والذي ظهر وكأنه طوعياً كشكل من أشكال الإبعاد المكاني، وأحد أشكال المحو، والإزالة، والإبادة للشعوب الأصلية التي تحدث عنها وولف (Wolfe 2006,403)، والتي ذللت السبل لإقصاء الفلاح الفلسطيني عن أرضه، وبالتالي تسهيل عملية الاقتلاع والتطهير العرقي عام 1948.

بالتالي، وعلى الرغم من تناقض واختلاف نمط الهيمنة بين الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الاستغلالي، إلا أنهما أنماط متشابكة بين بعضها البعض ومتناغمة في الممارسات العملية على

الأرض، حيث تعمل الأنظمة السياسية الاستعمارية الاستيطانية، بنمط وإجراءات الاستعمار الاستغلالي، والاستعمار الاستيطاني في آن واحد (Veracini2011,3). فاستخدام ما أسماه فيلدز "بالزراعة الرأسمالية" التي صاحبت "ثورة الملاك" في إنجلترا في العام 1750، والتغييرات الخاصة بحيازة الأراضي من نظام يخول المزارعين كمستأجرين يتمتعون بزراعتها كمورد مشترك إلى نظام من الملكية الخاصة أعادت بدورها تشكيلة الريف بإنجلترا إلى مشهد من الجدران والأسوار ساهم في تغيير نمط الإنتاج، بهدف استغلالهم/ن كأيدي عاملة بأجر رخيص، في واقع مشابه للحالة الفلسطينية، حيث تشابه النمط ولكن بهدف اقتلاع شعب. ويوضح فيلدز بأنه ومن العام 1936 وحتى العام 1947 تم إنشاء أكثر من 100 مستوطنة محاطة بالأسوار وأبراج المراقبة، اقتلعت النمط الزراعي والصناعي والحضري الفلسطيني (البدائي) واستبدلته بآخر متحضر ومتقدم اقتصادياً مدعوماً من الصندوق اليهودي (JNF) الذي دعم الحركة الصهيونية في عملية شراء الأراضي، وبالتالي أفضى إلى بناء ما أسماه وولف بالكفاءة الاقتصادية للمجتمع اليهودي، وتأسيس المجتمع اليهودي في فلسطين على أرض الملاك الفلسطينيين (390) والتي قامت على عقيدة غزو العمل التي لا زالت حتى الآن إحدى استراتيجيات الاحتلال المفصلية التي يستخدمها بين الحين والآخر لتحقيق مكاسبه الاستيطانية على الأرض.

الداخل المحتل بعد العام 1948، إحكام السيطرة على الأرض:

أدت عمليات القتل والطرد والتشريد إلى تقليص عدد السكان الفلسطينيين في الداخل المحتل وبالتالي تقليص طبقة الفلاحين الفلسطينية، وإخضاعهم إلى سلسلة من عمليات الاستغلال والتمييز، وتذليل السبل للسيطرة على المزيد من الأراضي، وتحويل المزارع الفلسطينية وشبكتها الإنتاجية المتكاملة بين الريف والمدن إلى المستوطنات اليهودية الزراعية والصناعية واسعة النطاق

والمهيمنة على المشهد الزراعي في الداخل المحتل في الوقت الحالي (Fields 2010,71)، وتحويل الفلسطينيين داخل الخط الأخضر إلى عمال بأجر، وبشكل أساسي في المستوطنات، وذلك من خلال عملية وصفها فيلدز، تعرف باسم "بروليتاريا المجتمعات الزراعية". فقد زال التهديد الذي تشكّله العمالة الفلسطينية على مشروع الدولة الصهيونية، من خلال طرد السكان الأصليين والسيطرة على حياتهم الاقتصادية، وظل اقتصاد دولة الاحتلال معتمدا على توفير العمال الفلسطينيين في الفترة ما بين 1948–1967 والذين شكلوا ربع القوة العاملة في قطاع البناء والزراعة (فرسخ 2010، 14).

يتحدث فيلدز عن قيام الحركة الصهيونية بصياغة قانون أملاك الغائبين 1950 للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين الذين هجروا من بيوتهم وأراضيهم أثناء النكبة الفلسطينية عام 1948، مما حال دون مطالبة الفلسطينيين بحقهم في أراضيهم، وأن هذا القانون أُلحق بقانون أملاك الدولة عام 1951، الذي مكّن عملياً دولة الاحتلال من بناء المستوطنات وتوطين المستوطنين اليهود في عملية –يصفها فيلدز– بالتفاعل ما بين القانون والبناء لرسم خريطة جديدة للمدن والقرى والبلدات الفلسطينية التي هجر أهلها والتي تم محوها وإحلالها بـ 700 مستوطنة يهودية طغى مشهدها على المشهد الأصلي لفلسطين (Fields 2010،70)، ناهيك عن استخدام ذات النهج والمبررات القانونية للاستيلاء على أراضي الجليل الأعلى الشمالي وإعادة تخصيصها للمستوطنين اليهود.

العمل ونزع الملكية ...بين النكبة والنكسة:

ضمن الأعوام 1968 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو في العام 1993، ارتبط تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية بعدد من السياقات السياسية الاقتصادية، والتي تذبذبت سياسات الاستيطان الصهيوني في استخدامها أو إقصائها في سبيل إحكام السيطرة على الأرض واكتمال عملية اقتلاع الفلسطيني

ومحوه؛ فمن آثار النكسة، إلى دخول أزمة النفط، ثم دخول سياسات الليبرالية الجديدة، إلى جانب اندلاع الانتفاضة الأولى في 1987، وصولاً إلى إبرام اتفاقية السلام الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال.

مع النكبة الفلسطينية عام 1948، كانت فلسطين قد فقدت الجزء الأكبر من أراضيها الخصبة في السهل الساحلي، والمخزون المحصولي لها ضمن أراضي مرج بن عامر، بالإضافة إلى مخزون المياه السطحية. وهذا بالطبع يضاف إلى عملية فصل الكل الفلسطيني عن بعضه البعض، وما نتج عن ذلك من آثار على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا سيما فصل الريف الفلسطيني، باعتباره المصدر الرئيسي للمنتوج الزراعي، عن المناطق الحضرية بكونها مركزاً لعملية التصنيع مثل محافظة نابلس، أو منفذاً تجارياً لتصدير المنتجات على المستوى الإقليمي والدولي مثل المدن الساحلية في أراضي 1948 والمتمثلة في يافا وحيفا، مما تسبب في كوارث اقتصادية، وتآكل سبل العيش المعتمدة على الإنتاج الزراعي، مضيفة إلى ذلك أضراراً جسيمة إلى جانب آثار التهجير القسّري لربع مليون فلسطيني إلى الضفة الغربية وقطاع غزة (أبو غوش2021، 13).

ما بين العام 1950–1967، كانت الأرض تتعرض إلى الضغط السكاني بسبب اقتلاع النكبة لمئات من الآلاف منهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الأرض، ناهيك عن عملية التنافس على العمل، لينتج عن ذلك عملية تحول اجتماعية ناتجة عن عملية الاقتلاع والتجريد لمجتمع لا زال مجتمعاً زراعياً، قد فقد عناصر بقائه من خلال الاستيلاء على الأرض وموارده المائية الرئيسية، حيث أن معظم الأراضي في الضفة الغربية هي أراض جبلية ووعرة، تعتمد على مياه الأمطار، وبالتالي، فقد تم خسارة الوطن كوحدة جغرافية واحدة

متكاملة بمواردها اللازمة لتحقيق اكتفائها الذاتي، وفقدان علاقاتها التجارية التي كانت قائمة عبر موانئها، التي سيطرت عليها بشكل كامل الحركة الصهيونية شمال فلسطين.

إن الواقع المتمثل في ارتفاع الطلب على الأراضي بغرض الإيواء للاجئين، ووجود فائض العمالة لشعب لاجئ قد فقد مصدر رزقه، ضمن بيئة زراعية بدائية، وخبرات فلاحية ضعيفة، تسود فيها الملكيات الصغيرة والمتوسطة في الضفة الغربية وقطاع غزة هو عملياً واقع يصارع البقاء، حيث أن واقع الفلاح الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يكن أفضل من واقع اللاجئ المهجّر عن أرضه. فقد كان يعاني كذلك من الفقر وانعدام القدرة على تغطية احتياجاته الأساسية، بالإضافة إلى غياب كيان سياسي من شأنه أن يدعم قطاع الزراعة أو ينهض به. وفي ظل هذا الواقع ظهر العمل المأجور في العمل الزراعي، حيث عرض اللاجئون قوة عملهم الرخيصة في سبيل توفير لقمة عيشهم، فتم استغلال أيديهم العاملة في عملية استصلاح الأراضي الزراعية الجبلية، وفي أعمال موسمية قائمة على الحاجة، حيث العمل الموسمي الذي يعتمد فيه العامل على الأجرة اليومية (محمد42,2010).

كان يبدو للعيان زيادة الاهتمام في الزراعة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الحقبتين المصرية والأردنية ما بين الأعوام 1950 و1967، وازدادت الرقعة الزراعية فبما يتعلق بالضفة الغربية. فقد زاد الطلب على العمل الزراعي بسبب ارتفاع الحاجة إلى تسويق المنتجات الزراعية من الأردن إلى دول الخليج إلى جانب سد الحاجة إلى الاستهلاك المحلي في الضفتين الشرقية والغربية، حيث شكلت الضفة الغربية السلة الغذائية للأردن (محمد41,2010)، ولكن في الحقيقة كانت الزراعة قد تعرضت للاستنزاف وعرقلة نمو الاقتصاد المحلي الفلسطيني من المملكة الهاشمية، فتوجيه الاقتصاد نحو التصدير، واستغلال الفائض لصالح استثمارات الأردن، عمل على

مضاعفة تهميش الاقتصاد في الضفة الغربية. ولعل ذلك يتضح من خلال البيانات الرقمية، حيث انخفض عدد العاملين في الزراعة من 58.2% عام 1939، ليصل إلى 37.6% في العام 1961، كما انخفضت نسبة الزراعة من الناتج المحلي من 38.9% عام 1945 إلى 27.1% عام 1966 (أبو غوش17،2021). بمعنى أنه وخلال هذه الفترة الزمنية استمرت فيها عملية الاقتلاع من الأرض من خلال استمرار الزراعة التصديرية، ومن خلال استغلال الفلاحين، وهذه المرة من قبل النظام الأردني، الأمر الذي شكّل أرضاً خصبة انطلق منها الاستعمار الصهيوني لتوطيد سيطرته على الأرض.

في سياق متصل، وبعد نكسة 1967، أبقت الإدارة العسكرية للاحتلال الإسرائيلي على سياسة الجسور المفتوحة ما بين الضفة الغربية والشرقية، لتصدير المنتجات الزراعية. وبنت استراتيجيتها على حماية النظام الأردني والنخب التابعة له في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لا بد من الإشارة هنا بأن ما نسبته 8.6% من النخب المرتبطة بالنظام الأردني كانت تملك أكثر من 100 دونم، وتسيطر عملياً على 38% من الإنتاج الزراعي، بينما زرع صغار المزارعين الذين لم يملكوا أكثر من 20 دونما ما نسبته 10%، مع أنهم كانوا شكّلوا في العام 1968 ما نسبته 48% من نسبة المزارعين. ورغم تشكيل هؤلاء نخبة مهيمنة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن الاحتلال تمكّن من ممارسة المزيد من السيطرة على مزارعي الضفة الغربية بعد1967 (أبو غوش20،2021). فسياسة الجسور المفتوحة كانت قد مكّنت دولة الاحتلال من تحقيق علاقة قائمة على التبعية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية، وبالتالي المزيد من إحكام السيطرة الأمنية والاقتصادية، فإذا كانت عملية استمرار تصدير المنتوجات الزراعية من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية هي عبارة عن هبة وليست حقاً، سيستطيع الاحتلال سحبها متى يشاء وتحت ذرائع أمنية أمام جميع العالم،

فاقتراح موشيه دايان كان مفاده في ذلك الوقت، أن يستخدم هذه السياسة كورقة ضغط على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967 في سبيل تقويض أية احتجاجات ضد الوجود الصهيوني. فأية أنشطة احتجاجية ستعني إغلاق الحدود ما بين الضفتين، وتعفن المنتوجات الزراعية على الحدود، وتحقيق الخسارة للمزارع الفلسطيني، وبالتالي تحقيق السيطرة على مصدر رزق المزارعين، والمزيد من عمليات الاقتلاع والدفع باتجاه التهجير وتسريح الفلاحين من أراضيهم. وفي الواقع فإن المنهجية أعلاه والمتعلقة بالجسور المفتوحة والإبقاء بشكل مقصود أو غير مقصود على الزراعة التصديرية والتي تساهم بشكل محوري بعملية الاقتلاع وتحويل الفلاحين إلى فائض من العمالة، سارت جنباً إلى جنب مع سياسة دايان في مسألة العمل. فطرح الموضوع الأمني كوسيلة للسيطرة على الشعب الفلسطيني كانت هي أحد الحجج التي استخدمها الصهيوني موشية دايان في عملية إقناع معارضي تشغيل عمال فلسطين المحتلة عام 1967 داخل الخط الأخضر، حيث أن الواقع كان ضمن تيارات متناقضة حتى داخل الأحزاب الصهيونية نفسها والمتمثلة في حزب الليكود وحزب تجمع العمل (المعراخ). فالتيار المتطرف ضمن حزب العمل يؤمن بوحدة أرض الميعاد وإقامة الدولة اليهودية على كل الأرض الفلسطينية بدون تجزئة، بعكس المعتدلين ضمن الحزب الذي ينادي بعدم دمج الفلسطينيين القاطنين على الأراضي المحتلة عام 1967 خشية إضعاف الهوية اليهودية للدولة الصهيونية (فرسخ 2010، 49). فقد أعلنت النقاشات حينذاك، عن تخوفات تتعلق بالتغيير الديمغرافي المخطط له من حكومة دولة الاحتلال حول توزيع السكان ما بين المستوطنات والمدن المركزية، حيث إمكانية تحرك اليهود من المستوطنات إلى مراكز المدن إذا ما تعرضوا للفقر بسبب المنافسة مع اليد العاملة الفلسطينية، بمعنى أن عملية التشغيل ستضرب برأي معارضي دايان، أهم أهداف الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي؛ احتلال

العمل والسيطرة على الأرض. فارتفاع حدة البطالة بالنسبة لهم، سيشكل عامل طرد للفلسطينيين، وبالتالي يدفعهم إلى الهجرة خارج فلسطين، وبالتالي تحقيق طموحات الاحتلال في الاستيلاء على الأرض (جابر20،2021). ولكن السيناريو الذي رسمه دايان جمع ما بين المكاسب الاقتصادية والأمنية على حد سواء وتحقيق التبعية للاقتصاد الإسرائيلي. فعملية دخول العمال الفلسطينيين للعمل ضمن إجراءات تتحكم بها المؤسسات الأمنية والخدماتية لدولة الاحتلال برأيه –دايان– ستضمن لهم البيانات والمعلومات حول الآلاف من الفلسطينيين، بالإضافة إلى كون تصريح العمل–والذي هو بالنهاية وسيلة لتحقيق القدرة على بقاء أسرة العامل الفلسطيني– ورقة رابحة لتحقيق انضباط العامل وحماية الأمن الإسرائيلي من أية حراكات تحررية يقوم بها الشعب الفلسطيني، وبالتالي ضمان أمن دولة الاحتلال، والذي هو من أهم العناصر المتوافق عليها داخل أحزاب الحركة الصهيونية والذي يجتمع عليه المتناقضون، حيث تحقيق الأمن والاستيلاء على مساحة أكبر من الأراضي بالإضافة إلى تقويض أية محاولة لبناء كيان فلسطيني مستقل. ثم إن ذلك يشمل أيضاً تحقيق المكاسب الاقتصادية، فعملية إخضاع العمل إلى قانون السوق ومنظومة العرض والطلب، سوف تضمن عملية تنظيم الأجور داخل الخط الأخضر. وزيادة الطلب سوف تعمل على زيادة الأجور، وزيادة العرض من خلال عملية إدخال العدد الكبير من الفلسطينيين للعمل داخل الخط الأخضر سوف يعمل على تخفيض الأجور وتشغيلهم كأيدي عاملة رخيصة. وفي اللحظة التي تقل بها الأجور نتيجة لزيادة العرض، سيقوم الاحتلال بمنع دخولهم دفعة واحدة، وبالتالي رفع الأجور مرة أخرى. هذا ناهيك عن المكاسب الاقتصادية التي ستحققها القطاعات الزراعية والصناعية القائمة على التصدير، من خلال زيادة الإنتاج بأقل التكاليف نتيجة لاستغلال الأيدي العاملة الفلسطينية غير المكلفة عملياً لدولة الاحتلال نتيجة لعدم الحاجة لبنية تحتية

لاستقبال العمال مثل توفير السكن على سبيل المثال لا الحصر. ضمن هذه المعادلة، نجح دايان ووكلاؤه من الوزراء وأرباب العمل بإدخال العمالة الفلسطينية إلى الداخل المحتل عام 1968، حيث ارتفع عدد العمال في الداخل المحتل في قطاع البناء، ومصانع المنسوجات والمواد الغذائية بالإضافة إلى البساتين الزراعية في العام 1969 من 5,000 عامل 19,550 عاملا، ثم إلى 30,000 عامل في العام 1970، وذلك عكس النوايا الأصلية، والتي تمحورت حول إدخال عدد محدود من العمال الفلسطينيين ولفترة زمنية محدودة للعمل في العمل اليدوي وضمن الوظائف السوداء.

إن سياسة تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية كانت جزءاً من نهج شمولي تضمن دمج الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد دولة الاحتلال الذي تم بناؤه داخل الخط الأخضر، بشكل يضمن السيطرة الكاملة للاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 والدمج الكامل لجميع الموارد من المياه والطاقة في الشبكة القومية لدولة الاحتلال، وبتحديد كمياتها المستخدمة من الفلسطينيين. وقد وصف هذا الدمج بأنه "جبري"، و"أحادي الجانب"، واستعماري (فرسخ 2010، 54). وتم توجيه الأراضي المحتلة عام 1967 لزراعة ما يحتاجه السوق في الداخل المحتل، مما أدى إلى عصرنة نمط الإنتاج الزراعي الفلسطيني الموجه نحو التصدير، وتوليد ما يشبه الزراعة من الباطن، من خلال توجيه الاحتلال لمزارعي الضفة الغربية وقطاع غزة للزراعة الكثيفة مثل الورود والتوت الأرضي، والسيطرة على وسائل إنتاجهم وتسويقهم بما يخدم مصلحته كاحتلال كولونيالي، وذلك ضمن نمط فلاحي استثماري صغير، قد يتضمن بعضاً من التكنولوجيا مثل البيوت البلاستيكية، ولكنها لا تخرج عن النطاق الذي يسمح به الاحتلال الإسرائيلي، سواء من حيث الكمية أو مكان إنتاجه وتسويقه. وفي الواقع فإنه وخلال السبعينيات،

جاء تشجيع الاحتلال للإنتاج الزراعي وتحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين لأسباب سياسية وأمنية ترمي إلى استرضاء الفلسطينيين، وأدى إلى تسريح اليد العاملة. فقد انخفض عدد المزارعين في الضفة الغربية من 34,000 إلى 25,800 عامل خلال الأعوام 1970 وحتى العام 1985، وذلك بسبب نمط الإنتاج المبني على المنافسة والمكننة، وتكثيف العمل الأسري، وتحويل العمالة إلى عمالة موسمية (فرسخ 2010، 152).

وفي نفس الوقت فإن الزراعة الموجهة قضت على التركيب المحصولي الفلسطيني، حيث حلت الزراعة التصديرية محل الحمضيات، والحبوب والخضروات. فإلى جانب السيطرة على الموارد المالية والاستيلاء على الأراضي التي عملت على تقليص الأراضي الزراعية، كان نقص السياسات الحمائية لمنتجات الفلاح الفلسطيني، الذي دفع أيضاً باتجاه تخلي الفلاحيين الفلسطينيين عن زراعة أرضهم بعد 1967، والتي وصفها جورج عبد "بالخيار العقلاني" والذي جاء بعد الخسائر الفادحة التي كان المزارع الفلسطيني يتكبدها كنتيجة للسياسات الإسرائيلية. وعلاوة على ما ذكر أعلاه، تحمل المزارع الفلسطيني الخسارات العرضية كنتيجة ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، مثل العمالة وحيوانات الحراثة، ومياه الري التي ارتفعت بحوالي 5–18 مرة ، وبسبب ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية مثل زيت الزيتون والبرتقال، التي ازدادت بمقدار 2–3 مرات، مما أدى إلى عدم التوازن في هيكل السوق بسبب دخول بضائع الاحتلال غير المقيد إلى السوق الفلسطيني، ناهيك عن مصاحبة ذلك الارتفاع الحاد في تكلفة المعيشة في كل من الريف والمدينة، والبحث عن مصادر بديلة للدخل

(Abed2015، 145). فإما العمل في دول النفط، وإما العمل في الداخل المحتل، بمعنى أن سياسة الإقصاء عن الأرض كانت تسير على قدم وساق وكما هو مخطط لها لتسهيل عملية

مصادرتها كمأرب أساسي، فهي عملية متكاملة من الاقتلاع، تشمل تفريغ الأيدي العاملة من الأراضي الزراعية من خلال عملية ممنهجة من التشغيل، ومصادرة الأراضي بالطرق "القانونية"[9] وغير "القانونية"، والسيطرة على المياه، وصولاً إلى تقليص الأراضي الزراعية بحوالي 400 ألف دونم وذلك بحسب بيانات عام 1985، أي بعد 18 سنة من نكسة عام 1967.

ولعل إشارة ليلى فرسخ إلى نتائج الدراسة التي أجراها أبو شكر في العام 1984 حول طبيعة الفئات التي تعمل في الداخل المحتل، والتي بينت بأن حوالي 48% هم من الأرياف، وأن النسبة الأكبر من الأرياف هم من الضفة الغربية (فرسخ 1998،23)، هي مؤشر بأن العاملين لدى المشغّل الإسرائيلي هم من ضمن الاقتلاع الثاني 1967، وهذا إن كان يدلل على شيء، فإنه يدلل على أن السياسات التي تتبناها دولة الاحتلال تجاه الريف الفلسطيني، دفعت باتجاه اقتلاع الفلاحين عن العمل في الأرض والتوجه للعمل في الداخل المحتل والبحث عن لقمة العيش، وتحويل الريف وكما يصفه جبارين، إلى مهجع ليلي لعمال مستلبين ومغتربين عاجزين عن ممارسة أي نشاط في الأرض التي كانت فيما مضى تشكل لهم مصدراً للعيش، بعدما تحول العمل الزراعي إلى عمل قليل الفائدة، وقطاع عاجز عن تغطية نفقات معيشة الفلاحين المتزايدة كنتيجة لتحويل الريف إلى سلعة، واعتمادها في معيشتها على السوق وذلك في ظل سياسات الاحتلال الإسرائيلي (محمد 2010، 49).

---

[9] عملية استغلال الفجوات القانونية في قوانين الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 التي تم سنها أبّان الدولة العثمانية، وذلك لإعادة تصنيفها من الاحتلال الإسرائيلي في سبيل الاستيلاء عليها وربطها بطريقة أو بأخرى مع المركز الحضري في الداخل المحتل وتغيير المشهد فيها من فلسطيني إلى يهودي، ففتح شعار "الأرض الفارغة" وغير المملوكة، سوغ لدول الاحتلال ملكيتها، تحت غطاء القانون، لما يعرف بأرض "الموات" أو "الميري، وهي الأراضي غير المستخدمة أو غير المزروعة في فلسطين، والتي مكنت الدولة العثمانية في تلك الفترة من إعادة تخصيص الأراضي غير المسجلة وفرض الضرائب عليها بعد التشجيع على زراعتها، ضمن عملية قانونية متكاملة سعى إليها العثمانيين لتأمين حيازة الأراضي للفلسطينيين من خلال عملية تسجيل الأراضي وذلك في العام 1858، وعلى الرغم من أن دولة الاحتلال لم تضمن يوماً حقوق الفلسطينيين بملكية الأرض وما عليها، حيث هدمت بيوتهم، وصادرت أراضيهم، وقلعت محاصيلهم الزراعية– ولا زالت– وتحت ذرائع أمنية وعقابية؛ إلا أنها كانت –ولا زالت– تتهرب من موضوع المصادرة العلنية وبدون مبررات قانونية، حيث استولت – ولا زالت– على الأراضي "الميري"، بالإضافة إلى الأراضي غير المسجلة، أو تلك التي لا تمتلك سندات ملكيتها، لتسخّرها في عملية بناء المستوطنات وتوطين المستوطنين اليهود من خلال عملية تسجيلها في صندوق الأراضي التابع لدولة الاحتلال، ناهيك عن مصادرة الأراضي لدعاوي البنية التحتية لوصل المستوطنات بالمناطق الحضرية في الداخل المحتل (Fields2010, 71).

في هذا السياق، كان الرابح هو الفلسطيني من قطاع كبار الملّاك للأراضي (أبو غوش 2021 ،19)، والمتعاقد من الباطن مع البرجوازية الصهيونية (محمد2010 ،45)، بمعنى أن الرابح الأكبر هو الاحتلال الإسرائيلي، سواء من خلال تأمين مصالح برجوازيته المتعاقدة من الباطن، أو من خلال استغلال فائض العمالة الفلسطينية في اقتصاده، مع سيطرته الكاملة على التجارة، وتقويض النمو المحتمل في الاقتصاد الفلسطيني من خلال مصادرة الأراضي وما صاحب ذلك من القيود الشديدة للوصول إلى الموارد المالية، أدت إلى خضوع الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الاحتلال وتعرضه إلى الركود والانحدار، وبالتالي انعكس على قطاع الزراعة (Abed 2015,96) كقطاع مركزي يحقق الصمود والاكتفاء الذاتي للشعوب، ناهيك عن بعض الأعمال ضمن القطاعات الأخرى والمتعاقدة هي الأخرى من الباطن وموجهة لسوق دولة الاحتلال. فإلى جانب الزراعة، نشأت أيضا أعمال المحاجر والطوب، ومصانع النسيج التي كانت تستغل العاملات الفلسطينيات كأيدي عاملة رخيصة، وبالتالي نستطيع القول بأنه خلال تلك الفترة كانت قد نشأت طبقة من الفلسطينيين منتفعة تنتج لصالح الاستعمار الاستيطاني الصهيوني.

الانتفاضة الأولى... مأسسة أم ردود فعل؟

أبّان انطلاق الانتفاضة الأولى 1987، كان قد انخفض عدد العمال المتوجهين للعمل إلى الداخل المحتل، بسبب القيود الأمنية التي وضعها الاحتلال الإسرائيلي على دخول العمال، وبدأ سوق الاحتلال بالانفصال تدريجياً عن سوق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبدأ تدفق العمالة بالتذبذب وذلك حتى العام 1990. وفي نفس السياق فقد انخفضت هجرة العمالة الماهرة إلى دول الخليج بسبب حرب الخليج. وتشير البيانات بأنه وخلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين 1987 حتى 1993 ارتفع حجم الاستخدام في قطاع الزراعة في الضفة الغربية (فرسخ 141،2010)، وعاد كثير من

العمال إلى حقولهم. فعلى حد تعبير جبريل محمد، فإن الجو العام لهذه الانتفاضة الشعبية التي شملت جميع القطاعات كانت قد ربطت القيمة الإنتاجية للأرض بقيمتها السياسية، وساد التوجه الإنتاجي على التوجه الاستهلاكي (محمد 2010، 52). فلا تزال هذه الفترة حاضرة في ذهني حول المشاركة الجماهيرية العريضة في القرى والبلدات لتهيئة الأراضي الزراعية وزراعة المنتجات الزراعية وقيام النساء بعمليات التصنيع الغذائي للاستهلاك المنزلي. إلا أن هذه الحالة وكما وصفها محمد كانت مؤقتة، حيث تم تغليب السياسي على الجماهيري والشعبي للانتفاضة، بسبب بدء المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب غياب الأجسام الرسمية التي كان من الممكن أن تدعم الفلاحين في مقاومتهم لسياسات الاحتلال، حيث لعبت الجمعيات التعاونية دوراً داعماً للنخب من كبار ملاك الأراضي ولم ترتق إلى تمثيل الكل الفلاحي، ناهيك عن أن الأطر الجماهيرية سرعان ما تحولت إلى مؤسسات ممولة تسيطر عليها النخب، فقدت مدها وقاعدتها الجماهيرية (محمد 2010، 56).

الأرض والعمل ضمن اتفاقيات السلام:

في محاولته لتحليل مجموعة الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، وجدت ليلى فرسخ، بأن الاعتبارات السياسية لدولة الاحتلال والمتمثلة في التوسع الاستعماري الاستيطاني شكلت البذور الأولى لتحويل الأراضي المحتلة عام 1967 إلى بانتوستانات، وأنها حددت نطاق الولاية الفلسطينية بأولويات دولة الاحتلال الجغرافية والسياسية، حيث تجنبت اتفاقية اوسلو موضوع السيادة الفلسطينية على الأرض. فاتفاقية أوسلو تحدثت عن الانسحاب من قطاع غزة فقط، أما فيما يتعلق بالضفة الغربية، فإن الاتفاقية تحدثت عن إعادة الانتشار، كما أنها أبقت على تشريعات دولة الاحتلال التي كانت سارية المفعول في الأراضي

الفلسطينية بين الأعوام 1967– 1993، كذلك لم تُحل الإدارة المدنية لدولة الاحتلال، وذهبت هذه الاتفاقيات إلى حد المنع لأية تعديلات على القوانين من السلطة الفلسطينية، حيث توضّح فرسخ، بأن دولة الاحتلال هي مصدر السلطة الفعلية على الأرض (فرسخ 2010 ، 219) وهو عملياً ما دعا إدوارد سعيد لكي يصف أوسلو بأنها أداة للاستسلام (طبر وآخرون 2013، 5).

يؤكد مقال مشترك بين وولف وديفيد لويد بأن دولة الاستعمار الاستيطاني تتوطد من خلال عملية إنهاء الحدود، أي بمعنى السيطرة على كل الأرض. ويترجم ذلك بالحديث عن دولة الاحتلال الإسرائيلي التي تعمل على توسيع حدودها بتوطيد الدولة اليهودية وبتجنب عملية استيعاب الفلسطينيين (David & Wolfe 2016,111). وفي الواقع، فإن التطورات على الأرض لا تثبت عكس ذلك؛ فاستراتيجية الاستعمار الاستيطاني التي تحدث عنها فيراسيني والمتمثلة في "أرحل من هنا"، وسياسة "انت اعمل لدي ريثما ننتظر كيف تنتهي" تتضح أكثر فأكثر مع مضي الوقت ومنذ العام 1967 حتى وقتنا الحالي، سيما بعد الحقبة التي تلت مباشرة توقيع اتفاقية أوسلو الأولى 1993، وما تلاها من توقيع برتوكول باريس الاقتصادي 1994 ومن ثم توقيع اتفاقية أوسلو الثانية 1995، والتي عملت جميعها على ترسيخ تبعية الاقتصاد الفلسطيني لاقتصاد الكيان الصهيوني. وليس هذا فحسب، بل عمل على زيادة تقسيم وتجزئة الأرض الفلسطينية، وتم العمل على تجسيد خطة ألون التي عبّر عنها في العام 1967 والتي تمحورت حول ضم الأراضي المحتلة آنذاك إلى دولة الاحتلال بدون عملية ضم من يسكنها من أفراد الشعب الفلسطيني، وتحويل الوسط من الأرض الفلسطينية في الضفة الغربية إلى جزر معزولة عن بعضها البعض، تتضمن رام الله شمالاً حتى جنين، وبيت لحم جنوباً حتى الخليل (أبو غوش 2021 ،19). فبينما أجلت الاتفاقية الأولى لأوسلو قضية السيادة والحدود، بالإضافة إلى قضية الاستيطان، وبالتالي

عدم ضمان انسحاب القوات العسكرية لدولة الاحتلال من الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة، فإن أوسلو الثانية خلقت واقعاً جديداً قسمت خلاله الضفة الغربية إلى ثلاث فئات (أ، ب، ج) وأحكمت سيطرة دولة الاحتلال على 60% من الأرض بما يسمى مناطق (ج) التي تطوق مناطق السيطرة المحدودة التي حظيت بها السلطة الوطنية وهي (أ، وب)، بشكل يمنع التواصل بين المدن والقرى والبلدات الفلسطينية ضمن محافظات الضفة الغربية ويحد من تدفق العمالة والبضائع فيما بينها كوحدة واحدة، مسهلة بذلك إنتاج ما يسمى البانتوستانات التي تنظم تدفقات العمالة الفلسطينية وفقا لاعتبارات عسكرية وليست اقتصادية، (Farsakh2002,15). فالهدف من خلق هذه البانتوستانات هو تحقيق السيطرة والسيادة على الأرض الفلسطينية بالمقام الأول (فرسخ 215،2010). فدولة الاحتلال بحكم الاتفاقيات، تتحكم بجميع القضايا ذات العلاقة بالأرض والمياه والأمن في المناطق المصنفة (ب، ج)، حيث أن الاتفاق قيّد صلاحيات السلطة الفلسطينية في المناطق المصنفة (ب) فيما يتعلق بتلك القضايا بضرورة التنسيق مع الاحتلال، أما المنطقة (ج) فللاحتلال السيطرة الكاملة عليها.

وربما ما يؤكد هذا الواقع، الذي بدوره يشير إلى هدف الحركة الصهيونية بإحكام سيطرتها على الأرض الفلسطينية، وبأن هذه السيطرة قد استحكمت حلقاتها مع توقيع اتفاقية السلام، هو التطورات المتسارعة على الأرض حتى الوقت الحاضر، فما بين الأعوام 1992 و1999 تم بناء أكثر من 49 مستوطنة جديدة ازداد بها عدد المستوطنين من 246,000 إلى 350,000 وذلك بين الأعوام 1992 و 1999. ويفيد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن عدد المستوطنات الكلي للعام 2020 هو 151 مستوطنة يسكنها 712,815 مستعمراً، وأن 4 مستوطنات من العدد الكلي للمستوطنات لم يتمكن الجهاز من معرفة عدد ساكنيها، بمعنى أن العدد الكلي للمستوطنين هو

أكبر من العدد المذكور آنفاً، وأن عدد المستوطنين قد تضاعف ما يقارب الثلاث مرات، وذلك في ظل عملية السلام. علاوة على بدء بناء جدار الفصل العنصري في العام 2002، والذي يبلغ طوله حتى العام 2017 حوالي 771 كيلو متر، والذي يعزل عند اكتماله ما يقارب 705 كيلو متر مربع من أراضي الضفة الغربية،[10] وقد فصل الجدار حتى العام 2004 المزارعين عن 121,555 دونماً من الأراضي الزراعية لا يمكنهم الوصول إليها إلا بإذن من الجيش الإسرائيلي، باعتبار أن هذه الأراضي والتي تقع بين الجدار والداخل المحتل هي مناطق عسكرية مغلقة لا يسمح للفلاحين دخولها إلا بإذن من الجيش. وبالتالي فإن هذه الأراضي هي عرضة للمصادرة، وتحت ذرائع متعددة أهمها قانون 1980 الذي يمنح دولة الاحتلال الحق بأن تعتبر هذه الأراضي، أراضي دولة كونها غير مزروعة وغير مسجلة، وتخولها من تأجيرها لأجسام رسمية أو غير رسمية بهدف بناء المستعمرات (فرسخ 2010، 79).

تذبذب العمالة وبحسب المصالح السياسية والاقتصادية والجغرافية لدولة الاحتلال:

لا بد من القول بأن توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 قد شكّل نقطة تحول بالنسبة لتدفق العمالة الفلسطينية إلى الأراضي المحتلة عام 1948. ومن حيث المبدأ، فقد أرادت دولة الاحتلال استمرار عملية تدفق العمالة الفلسطينية إلى الداخل المحتل للحيلولة دون تدهور مستوى معيشة الفلسطينيين، ولكن بشرط أن تكون عملية تشغيل محدودة من ناحية الأعداد وهوية العمال المسموح عملهم في المناطق اليهودية (فرسخ 2010،204). وهذا بالواقع ينسجم مع ما جاء به البروتوكول الاقتصادي. وبشكل عام فإن الوفد المفاوض كان قد اقترح تقليص اليد العاملة الفلسطينية وصولاً

[10] https://www.arij.org/wp-content/plugins/pdf-poster/pdfjs/web/viewer.html?file=https://www.arij.org/wp-content/uploads/2021/08/st_vio_2017.pdf&download=true&print=&openfile=false

إلى إلغائها، والدفع باتجاه توليد فرص عمل محلية من خلال الاستثمار المحلي وجذب رأس المال الأجنبي.

لقد قدّر عدد العمال الفلسطينيين بالربع الأخير من عام 1997 بنحو 70,000، بعد أن كان قد بلغ ذروته خلال العامين 1987 و1992 إلى 116,000 عامل. فقد هبط عدد العمال بنسبة 51% في الفترة الواقعة ما بين 1992–2000، وعلى الرغم من أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تستطع أن توفر العمالة الكاملة، إلا أن هذا الهبوط يعزى إلى توفير الاقتصاد الفلسطيني لعدد 162,100 وظيفة خلال هذه الفترة الزمنية، أو بسبب ارتفاع نسبة تشغيل العمالة الأجنبية في الداخل المحتل، والتي ارتفعت أكثر بأربع مرات خلال هذه الفترة، مع العلم بأنه لم يثبت بأن تشغيل الأيدي العاملة الأجنبية كانت مكملة للأيدي العاملة الفلسطينية (فرسخ 2010، 193)، أو حتى بأن تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية انعكس سلباً على توفير فرص عمل على المستوى المحلي لدولة الاحتلال (فرسخ 2010 ،167)، وذلك لأن كل منهما يتمركز في قطاعات وأسواق ومناطق جغرافية مغايرة لتلك التي تتمركز بها العمالة الفلسطينية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه وعلى الرغم من القيود القانونية التي وضعها الاحتلال على دخول العمال منذ حرب الخليج 1991 على العمال غير المسجلين في خدمات التوظيف لدى دولة الاحتلال ورغم صعوبة عملية التسجيل نفسها في مكتب العمل، إلا أن المشغل الإسرائيلي كان يتعاقد مباشرة مع العمال الفلسطينيين في الضفة والقطاع أو من خلال متعاقدين فلسطينيين خارج إطار مكتب خدمات التوظيف. وبينما مكتب خدمات التوظيف لدى دولة الاحتلال يوثق 30,000–40,000 عامل فلسطيني، فإن البيانات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء في دولة الاحتلال سجل في

العام 1991، 100,000–110,000 عامل بما فيها القدس، تشكل النساء منهم 6%–9% (Angrist 1996, 427).

واصل تدفق العمالة الفلسطينية لدى المشغّل الإسرائيلي تذبذبه، تبعاً لسياسة الاحتلال في فرض الإغلاقات. فارتفع عدد العمال في العام 2000 ليصل إلى 120,000 عامل من الضفة الغربية، يعمل منهم حوالي 53,000 عامل في المستوطنات، بما تم تقديره بثلث عمال الضفة الغربية، ليتراجع مع حلول 2004 ليصل إلى 45,600 عامل. ومع هذا التذبذب، فقد استمرت استراتيجية استيعاب العمالة الفلسطينية للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي في المستوطنات الجاثمة فوق الأراضي المحتلة عام 1967، وكذلك في الأرض المحتلة عام 1948، كما استمرار تدفق العمالة بشكل (قانوني) من خلال تصاريح العمل التي كانت قد بدأت منذ التسعينيات وبشكل (غير قانوني) أي بدون تصاريح عمل. ولا بد من الإشارة أن قضية قانونية أو عدم قانونية العمل لدى المشغّل الإسرائيلي لم ترتبط بالعمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات، حيث أن الاحتلال الإسرائيلي حتى وبعد تشييد جدار الفصل العنصري قد أبقى على بعض الطرق الالتفافية في أنحاء الضفة الغربية وفي مناطق التماس مع داخل الخط الأخضر، التي تمكّن الأيدي العاملة التي لا تملك تصاريح العمل من العبور إلى الداخل المحتل وعلى مرأى عين الجيش الإسرائيلي (Avram 2001,301).

سياسات تعزز الصمود أم سياسات ليبرالية جديدة محايدة؟

ضمن هذا الواقع، فالسؤال الذي يطرح نفسه، ما هي السياسات التي تم تبنيها داخلياً وعلى المستوى الرسمي لمواجهة هذه التحديات؟ بات واضحا وبعد البيانات أعلاه حول الأرض والعمل، بأن اتفاقيات أوسلو والبروتوكول الاقتصادي عمل على تعزيز هيمنة الاستعمار الاستيطاني في

فلسطين، وتوظيف مسألة تشغيل العمالة لتحقيق أهداف سياسة الاقتلاع عن الأرض، وتحقيق المكاسب الاقتصادية ضمن منظومة رأسمالية عالمية، تعمل دولة الاحتلال عليها من خلال هياكلها الاقتصادية والسياسية.

لقد قامت اتفاقيات أوسلو على السياسات النيوليبرالية، وعلى مبادئ السوق الحر التي ترتكز على البنود الواردة في "إجماع واشنطن" والتي بلغت من الأهمية إلى حد التقنين في المادة 21 من القانون الأساسي الفلسطيني (طبر وآخرون 2013، 6)، والصادر عن السلطة الفلسطينية عام 2003، حيث ينص البند (1) على أن النظام الاقتصادي في فلسطين يقوم على أساس مبادئ الاقتصاد الحر، الذي يعتبر الركيزة الأولى التي اعتمدت عليها المنظومة الاقتصادية السياسية؛ النيوليبرالية أو الليبرالية الجديدة.

ولا شك بأن النهج التنموي الذي تم تبينه من المؤسسة الرسمية الفلسطينية الممثلة برئاسة مجلس الوزراء ضمن الأعوام من 2008 وحتى 2013، قد اتخذت بشكل جلي نهج الليبرالية الجديدة. الأمر الذي دعا آدم هنيه لوصف خطة التنمية والإصلاح للأعوام 2008–2010 وما تشمله من خطط باتجاه تقليص فاتورة الرواتب، بأنها "تمثل أقسى هجوم على قطاع عام في الشرق الأوسط على مدى التاريخ الحديث". حيث تخطت السلطة الوطنية الفلسطينية التدابير التقشفية التي تفرضها المؤسسات الدولية المالية على أي دولة من الدول الأخرى (طبر وآخرون 2013، 6)، وذلك بأن ألزمت نفسها بتقليص وظائف القطاع العام إلى ما نسبته 21% مع حلول 2010، وبعدم رفع رواتب الموظفين ضمن هذا القطاع، بالإضافة إلى إنهاء الدعم المالي المقدم لفواتير الكهرباء والمياه حيث اشترطت على المواطنين تقديم "براءة ذمة" مقابل تلقي أي خدمات بلدية أو حكومية، بحيث يقتطع من رواتب موظفي القطاع العام ديون الخدمات العامة، أو يحرمون من الحصول

على الأوراق الرسمية التي تشمل بطاقات الهوية، وتصاريح البناء ورخص السيارات، إلى حين تسديد ديونهم، الأمر الذي أتى على الفقراء بآثار وخيمة، حيث كان الدعم المقدم لخدمات المياه والكهرباء، يعتبر سبيلاً رئيسياً لصمود ملايين الناس ضمن بيئة تنحدر باتجاه مستويات فقر عالية وبسرعة كبيرة (طبر وآخرون 2013، 41). هذا إلى جانب تركيب 300,000 من عدادات الدفع المسبق للكهرباء في الضفة الغربية والتي شملت مخيمات اللجوء والمناطق الريفية، مما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن العائلات الفقيرة (شقاقي وسبرنغر 2015، 6).

إن السوق المحايدة ضمن عقيدة الاقتصاد الحر، تخدم الفئات التي بيدها السلطة، وفي الحالة الفلسطينية فهي تشمل الشركات الإسرائيلية، إلى جانب مجموعة من النخب الفلسطينية الذين يشكلون طبقة ضيقة في المجتمع الفلسطيني، فقد أدت إلى زيادة الاستقطاب بين أبناء الشعب الفلسطيني، وتدهور مستوى المعيشة للغالبية العظمى من السكان، حيث بلغت نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 2017 ما نسبته 29.2%، ووصلت نسبة شدة الفقر إلى 42.2% ، كما بلغت نسبة البطالة في العام 2020 25.9% [11]، وذلك بحسب الإحصائيات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، علماً بأن نسبة البطالة بلغت قبل توقيع اتفاقية أوسلو 5% (SAMARA 2000,24).

وفي نفس السياق، لا بد من تسليط الضوء على المشاريع الاقتصادية الصناعية، والتجارية، المشتركة ما بين رجال الأعمال في دولة الاحتلال ونظرائهم من الفلسطينيين، والنخب السياسية والاقتصادية الفلسطينية الناشئة بعد توقيع اتفاقية أوسلو مباشرة، والتي أدت إلى مجموعة من الاحتكارات الكبرى في السوق الفلسطينية مثل الوقود والإسمنت، والتي تم تنفيذها كجزء لا يتجزأ من

[11] https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-2020-01a.html

السلام الاقتصادي، الأمر الذي دفع باتجاه ربط وتشابك مصالح النخب الفلسطينية بمصالح الاستعمار الصهيوني واقتصاده (طبر واخرون2013، 42). وفي الواقع فإن الاحتكارات لها تأثير سلبي على الاقتصاد، حيث يمنحها عدم تصنيفها بخاصة أو بعامة، القدرة على الهروب من التدقيق العام والقوانين التنظيمية. ومن خلال تلك الاحتكارات التي لا تقل عن ثلاثة عشر احتكاراً يتحكم بها حوالي 5 من الدائرة الضيقة للسلطة الفلسطينية، أصبحت السلطة منافساً للأعمال التجارية المحلية لسلع أساسية مثل الدقيق والسكر والزيوت النباتية إلى جانب المشروبات الغازية والتبغ (SAMARA 2000,25).

يناقش طارق دعنا موضوع دمج رأس المال الفلسطيني والإسرائيلي والإقليمي من خلال إنشاء المناطق الصناعية الحرة والمتحررة من الضوابط القانونية، والتي من المخطط لها أن تعفى من قوانين العمل الفلسطينية أو تلك الخاصة بدولة الاحتلال، بما في ذلك مستويات الأجور وشروط العمل الأخرى المتبعة لدى الجانبين، بالإضافة إلى حظر الانضمام إلى الاتحادات العمالية (دعنا 2014). وتعلّق ليندا طبر وآخرون، بأن هذه المناطق ستقام على الحدود التخومية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، باعتبارها مناطق للاستثمار، وذلك في قطاعات السلع التقليدية مثل المنسوجات والملابس، ذات القيمة المضافة الضئيلة، إلى جانب قطاعات التكنولوجيا المتقدمة المكملة للاقتصاد الإسرائيلي، والتي تهدف بالنهاية إلى استغلال العمالة الرخيصة (طبر واخرون2013، 59). ويؤكد بدوره عادل سمارة بأن هذه المصانع والتي صرّح البنك الدولي بأن عددها سيكون ضمن 9 مناطق على طول الخط الأخضر؛ سوف تكون كثيفة العمالة، قليلة التكنولوجيا، قائمة على التصدير، ومرفوع عنها الضوابط البيئية، ناهيك عن أنها ستعمل على إعاقة

الصناعة الفلسطينية المحلية والتي أعاقتها دولة الاحتلال تاريخياً قبل نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية (SAMARA 2000,29).

ماذا عن القطاع الزراعي؟

عاد قطاع الزراعة ليشكّل مصدراً للزرق في الفترة الزمنية التي تلت التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، مستوعباً 11,900 عامل في الضفة الغربية، وذلك في ظل وعودات بنمو هذا القطاع والتي تضمنتها اتفاقية السلام الاقتصادي، والدعم المقدم من الدول المانحة لزيادة الاستثمار في الزراعة. ولكن لم تستطع اتفاقية السلام أن تقوم بتغيير النمط البنيوي الاستعماري الذي كرسته سياسات الاحتلال منذ العام 1967، والمتمثل بالزراعة التصديرية، إلى جانب السياسات المتعلقة بالإغلاقات والتي تؤثر على عملية التسويق، ناهيك عن سيطرة دولة الاحتلال على مصادر المياه، الأمر الذي أدى إلى تحويل هذا القطاع مخزناً للعمالة الفائضة والبطالة المقنعّة، وارتبط تسريح العمالة بمعدل طلب دولة الاحتلال عليها.

ضمن الخطة الاستراتيجية لوزارة الزراعة 2021–2023، تفيد البيانات بأن الأرض المزروعة في الضفة الغربية وقطاع غزة تبلغ 1.2 مليون دونم وذلك في العام 2018 (الخطة الاستراتيجية،29)، وفي تقرير عن المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار عام 2012، عبّر بأن الموازنة السنوية المخصصة للزراعة لم تتجاوز 1% منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، وأن ما نسبته أكثر من النصف لهذه الموازنة مخصصة لرواتب الموظفين في الوزارة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، بلغت نسبة رواتب الموظفين من هذه النسبة في الأعوام 2005–2006 85% (عبد النور وآخرون). كذلك تفيد الإحصائيات الواردة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن نسبة الذين يعملون في

قطاع الزراعة قد بلغ 6.4% في العام 2020[12]، وهذا بالواقع يعبر عن إهمال هذا القطاع، ويتناقض مع ما يتغنى به أصحاب المسؤولية ضمن هذا القطاع بأنه عماد الاقتصاد الوطني، والمصدر الرئيسي للأمن الغذائي الفلسطيني، والذي يتجسد بسياسات السلطة الوطنية الفلسطينية والتي يصفها جورج كرزم بالمحبطة للاستثمار في الأرض والإنتاج الزراعي، من خلال ما تفرضه من ضرائب ورسوم مرتفعة، ناهيك عن السماح لبعض المستثمرين بشراء الأراضي الزراعية بهدف تحويلها إلى مناطق صناعية حدودية مشتركة مع الرأسمال الإسرائيلي، مثل ما حدث في مرج بن عامر بمدينة جنين، إلى جانب ما يحصل من تشييد المنشآت والمباني على الأراض الزراعية الصالحة للزراعة الأمر الذي يساهم في تهديد الأمن الغذائي (كرزم، 2015، 7).

في سياق متصل، يعبّر كرزم عن استغرابه حول إصرار الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين على المضي في الزراعة التصديرية رغم الخسائر التي تكبدها، ولا زال يتكبدها، المزارعون الفلسطينيون نتيجة هذا النمط من الزراعة (كرزم 2015، 58). زد على ذلك منافسة المنتوج المحلي بالسلع الزراعية التي تغرقها كل الشركات التابعة لدولة الاحتلال وسائر الشركات الأجنبية والاحتكارية ووكلائها في الأسواق المحلية، والتي تدمر المزارعين الصغار، الأمر الذي أدى بدوره إلى استمرار تسريح الفلاحيين من أراضيهم، واضطرارهم للبحث عن العمل في القطاع العام أو في قطاع الخدمات (الشقاقي وسبرينغر 2015، 8). وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد وضحت الباحثة إيمان عساف في دراستها المعمّقة حول الزراعة التصديرية في الأغوار الفلسطينية وأثرها على النساء، بأن الزراعة التصديرية قد تضاعفت في محافظة طوباس شمال الضفة الغربية حوالي 4 مرات خلال الفترة الزمنية الواقعة ما بين 2013–2016. فقد وصلت نسبة الأراضي المزروعة

[12] https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/employment-2015-2020-01a.html

بالزراعة التصديرية إلى ما بين 25–30% من مساحة الأراضي الزراعية الكلية في المحافظة وذلك في العام 2016، بعد أن كانت تبلغ فقط ما نسبته 1.6% في العام 2013، حيث التركيز على زراعة الأعشاب الطبية، والجزر، والخيار، وبالبهارات الخضراء، والبطاطا الصناعية وغيرها من الزراعات التصديرية (عساف 2019، 38).

في سياق متصل، فإن التوجهات الليبرالية الجديدة قد عززت الأنشطة الاقتصادية التي تتحاشى سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة بجدار الفصل العنصري، ونقاط التفتيش، والبوابات الالكترونية، واتجهت هذه الأنشطة إلى التجارة الداخلية الحرة، المتمثلة بالبيع بالتجزئة، والتي تمثل 50% من عدد المنشآت الاقتصادية، أي أن نصف الوحدات الاقتصادية في أكبر قطاع ضمن الاقتصاد الفلسطيني يتكون من المحلات التجارية المعروفة باسم "الدكاكين" ومحلات بيع الأغذية والألبسة (الشقاقي 2021، 1)، والتي تنتقل فيها البضائع تامة الصنع من اقتصاد دولة الاحتلال إلى الاقتصاد الفلسطيني، التي ضَمن استمرارها بروتوكول باريس الاقتصادي، الأمر الذي أدى إلى الابتعاد عن الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية من قبل النخب الاقتصادية، والمضي في الاستثمار في الخدمات والتمويل والاستيراد، وجني الأرباح من خلال حقوق الاستيراد الحصرية على بضائع دولة الاحتلال والسيطرة على الاحتكارات الكبيرة (الشقاقي 2021، 4). وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن البرمجيات المحملة بالشاحنات لا تتلف تحت الشمس على حواجز الاحتلال كالمنتجات الزراعية (شقاقي وسبرينغر 2015، 7).

موازنة الأمن تبلغ 35%، ماذا عن الخدمات الأساسية:

إلى جانب أهمية دعم القطاع الزراعي لتعزيز سبل الحماية للفئات الهشة فيما أطلق عليه الدول النامية، وإلى جانب كون قضية توفير المياه والكهرباء لهم/ن مجاناً أو على الأقل بأسعار رمزية

أيضاً ذات أولوية، فإن الخدمات الاجتماعية المتمثلة بالتعليم والصحة لا تقل أهمية عما سبق ولا سيما للنساء ضمن هذه الفئات الفقيرة، حيث ترتبط هذه الخدمات ارتباطاً شديداً بأدوارهن الرعائية ضمن الحيز الخاص سواء للأطفال أو لكبار السن. وبالتالي، فإن تقليص هذه الخدمات وخصخصتها سينعكس على هؤلاء النساء، فيزيد من أعبائهن أولا، وثانياً سيزج بهن إلى سوق العمل المأجور للبحث عن مصدر مالي للدفع مقابل توفير هذه الخدمات. إن سياسات الليبرالية الجديدة التي تعمل على تقليص الإنفاق على القطاعات الصناعية والخدماتية إلى جانب الخدمات الاجتماعية تنعكس سلبياً على حياة النساء الفقيرات. فكيف ستنعكس على النساء الفقيرات اللواتي يعشن في سياق استعماري استيطاني؟ لقد عبّرت النساء الفلسطينيات اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي عن أن غياب هذه الخدمات كانت من الأسباب الرئيسية التي زجت بهن للعمل في الداخل المحتل وفي المستوطنات، وبأن مناحي صرف أجورهن تتمحور حول هذه الخدمات المدفوعة. وبالتالي، فإن هذه الفئات المهمشة اللاتي يعملن في أكثر القطاعات استغلالاً يعدّن إنتاج أنفسهن، حيث تعبّر تجاربهن عن عدم خروج عوائلهن من دائرة الفقر من خلال ارتباط أبنائهن بذات السلسلة الاستغلالية من المتعاقدين من الباطن مع أرباب العمل والمشغلين الإسرائيليين.

أخذ الإنفاق على التعليم يتناقص بناء على توجيهات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة رسوم التعليم بشكل تدريجي (شقاقي وسيبرنغر 2015، 5). وتفيد نداء أبو عواد بأن السلطة الوطنية الفلسطينية تسير باتجاه تعزيز السياسات الليبرالية الجديدة فيما يتعلق بقطاع التعليم، وذلك بناء على إملاءات المؤسسات الدولية والدول المانحة، وبأن السلطة تنظر إلى التعليم كسلعة خاضعة

للسوق، وبأن نسبة الموازنة المرصودة لهذا القطاع بما يشمل التعليم العالي لا تتجاوز 18%، لا يرصد منها آليات وسبل دعم فئة الفقراء والمهمشين (عواد 2013، 87).

أما عن الخدمات الصحية، فحسب تقرير التحقيق الوطني بشأن التأمين الصحي، المعد من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، فإن الصحة بحسب المشرّع الفلسطيني لا تعتبر حقاً، حيث تم استثناؤها من رزمة الحقوق ضمن القانون الأساسي الفلسطيني، والفلسفة التي تقوم عليها الخدمات الصحية والتي تتضمن قانون الصحة العامة ونظام التأمين الصحي، تفيد بأن الخدمات الصحية التي توفرها الحكومة تقوم على مواردها وإمكانيتها المالية المتاحة فقط، مع العلم بأن الموازنة المرصودة للصحة تبلغ 11%، يصرف 48% منها على الرواتب. وتجدر الإشارة بأن توفير التأمين الصحي للأفراد مرتبط بالدور الإنتاجي أي بالعمل المأجور، لذلك يستثنى غير العاملين/ات ضمن القطاع المنظم للعمل، والذي يسري عليهم/ن قانون العمل الفلسطيني. وكذلك بالنسبة للكبار السن فوق 60 عاما، فتعتبرهم المنظومة فئة غير مستقلة، بمعنى أن تأمينهم/ن الصحي مرتبط وتابع بأبنائهم/ن وبناتهم/ن المُؤّمنين. وبما يتعلق بالكفاءة التي تتمتع بها منظومة الخدمات الصحية، يكفي بأن نقول بأن التقرير يدلي بأن نسبة ما تنفقه العائلات على صحتها هو 39.5% من دخلها الخاص، والذي يشير إلى تحول الرعاية الصحية إلى عبء اقتصادي، سيما لذوي الدخل المحدود (2021).

مشاركة النساء في القوى العاملة ما بين الاقتلاع الثاني وتوقيع اتفاقية السلام الاقتصادي:

في مقالتها حول المرأة والتنمية في سياقات العالم الثالث، تناقش إدنا أكوستا بأن وضع النساء في المجتمعات ما قبل الاستعمار ومشاركتها في الأنشطة الإنتاجية كان موازياً لمكانة الرجل، وأن العلاقات الأبوية الأوروبية قيدت الوظائف الإنتاجية والأدوار التي كانت تقوم بها النساء بالفضاء

العام، وحرمتها من الملكية والاستقلالية الشخصية. فدمج الأراضي المستعمرة في منظومة الإنتاج الرأسمالي، واستمراريته حتى بعد استقلال البلدان النامية ودخولها في العلاقات الاستعمارية الجديدة، عمل على تقويض العمل الإنتاجي للنساء (1990، 306).

وتضيف مقالة سين وبانيريا بأن عملية تراكم رأس المال، وفصل المنتجين عن وسائل إنتاجهم وعيشهم، وتحولهم إلى جيش من العمالة الاحتياطية، تزيد من أعباء النساء، حيث أن ضياع الأرض، والمصادر العامة من المياه، والوقود، والطعام، والذي كان يشكّل حماية للفلاحين الفقراء والعمال المعدمين، يحدث تغييراً جذريا في تقسيم العمل القائم على الجنس، حيث يزج الرجال إلى العمل المأجور، وغالباً خارج مناطق سكناهم، تاركين النساء يتحملن عبء البحث عن الوقود والمياه وتأمين الطعام للعائلة. وتضيف المقالة بأن دخول رأس المال التجاري يفقد المرأة السيطرة على مواردها الاقتصادية كمنتجة حرفية، وقد يدخلها في دائرة العمل المأجور المؤقت والموسمي "غير الماهر"، وذلك في أسفل التسلسل الهرمي بحجة عملها ومهامها الإنجابية، ناهيك عن دخول العلاقات الرأسمالية القائمة على العمل المأجور، وتشكّل أشكال جديدة من الأبوية الرأسمالية مثل تلك التي تمارس على الفتيات العاملات في مصانع المنسوجات والالكترونيات في جنوب شرق آسيا (Beneria and Sen 1982,161).

وبالتالي، فإن الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد القائم على العمل المأجور يولد معايير جديدة قائمة على أساس التعامل بالنقد، حيث يصنف العمل إلى قطاعات "رسمية" و"غير رسمية"، والذي يستبعد النساء من الفضاء العام ويعزلهن في الفضاء الخاص المنزلي كجيش احتياطي للعمل (Rockwell 1985,118)، ويزج بهن إلى سوق العمل غير الرسمي، سواء كان ذلك في

مناطقهن أو عبر الحدود، ضمن سلسلة استغلالية طويلة تصل في معظم الأحيان إلى درجة الإتجار بالبشر.

في السياق الفلسطيني وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، طرأت تغييرات على تقسيم العمل داخل العائلات في الريف الفلسطيني، نتيجة للتصاعد في اقتلاع اليد العاملة من قطاع الزراعة والتي كانت نسبتها الأعلى من الذكور، حيث تم تفكيك بنى تقسيم العمل القائمة كنتيجة لتوجه الذكور للعمل في الداخل المحتل، تبوأت به النساء الفلسطينيات في الريف مكاناً رئيسياً في الحقل، بعد أن كانت تقوم بالدور المساند (محمد 2010، 50).

وبشكل عام، توضح ريما حمامي، أن تدهور الزراعة عمل على ازياد الاعتماد على العمل الهامشي منخفض الأجر أو غير مدفوع الأجر، والذي انعكس بدوره على النساء (حمامي 1997، 10). فقد بينت الإحصائيات بأن نسبة الذكور العاملين في الزراعة في السبعينات كانت تتراوح ما بين 31.4%-32.4%، إلا أنها انخفضت في الثمانينات لتصل إلى ما بين 17.7%-18.5%. وتفسر ذلك حمامي بأن الفلاحين الذكور في السبعينات لم يتركوا الأرض بشكل كلي، حيث كانوا يتنقلون بين العمل في الزراعة والعمل في القطاعات الأخرى، والتي غالباً ما كانت في الداخل المحتل (23)، إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن نسبة الإناث العاملات في الزراعة في السبعينات كانت تتراوح ما بين 51.1%-57.7%. ورغم انخفاضها في عام 1989 إلى 30%، إلا أنها لم تنخفض انخفاضاً حاداً كما انخفضت نسبة الرجال. وتفسر حمامي ذلك، بعدم نمو أسواق بديلة للنساء في ذلك الوقت، فبينما وجد الرجال مجالاً للعمل المأجور في سوق العمل لدولة الاحتلال، فإن النساء بقيت تعمل في المزارع التي تملكها العائلات الفلسطينية بدون أجر، متحملات بذلك الأعباء الأكبر والإضافية لعملهن ومسؤولياتهن في كل من المنزل والحقل.

عملت النساء في العمل الزراعي التقليدي المكثف، من جرف للتربة، وبذر البذور، والتعشيب، والحصاد، بعيدات كل البعد عن العمل الذي يتطلب المعرفة والخبرات اللازمة في ظل انتشار التكنولوجيا الحديثة في الزراعة في ذلك الوقت من نظام الري بالتنقيط، والبيوت الزجاجية للزراعة، ناهيك عن اقصائهن عن التعامل والتواصل مع التجار (حمامي 1997، 24). وقد انعكس هذا الدور الذي قامت به النساء على مستوى تحصيلهن العلمي، كنتيجة لعدم قدرة أصحاب المزارع العائلية على الاستغناء عن عملهن بالحقول. وبالتالي تفيد حمامي بأن العمل الزراعي لا يجذب النساء غير المتعلمات، بل أن العمل الزراعي أدى إلى انخفاض تحصيلهن العلمي (39). أما بالنسبة للنساء اللواتي حظين بدرجة علمية جامعية، فقد أشارت سوزان روكويل بأن 70% من هؤلاء النساء المتعلمات كن يسعين إلى الهجرة خارج البلاد، وخصوصا إلى الدول العربية. وتؤكد روكويل بأن نسبة كبيرة من النساء الفلسطينيات اللواتي درسن التمريض في الضفة الغربية، هاجرن إلى دول الخليج التي كانت بحاجة إلى نساء يحملن شهادات للعمل لديهم بأجور مرتفعة (Rockwell 1985,118).

وفي إطار اهتمامها في الاقتصاد غير الرسمي، تضيف نداء عوّاد بأن النساء الريفيات الفلسطينيات عملن في تلك الفترة في أعمال التطريز إلى جانب الأعمال الزراعية مثل تربية الدواجن والحيوانات، بينما عملت النساء ذوات الدخل المنخفض اللواتي يقطنّ مخيمات اللجوء والمدن في الخدمات المنزلية (عواد 2011، 85).

حسب روكويل، فإن نتائج الدراسة التي أجراها الباحث (فان أركادي) في منتصف السبعينات أشارت بأن اقتصاد دولة الاحتلال أدرك بأن التقاليد الفلسطينية تمنع النساء من التنقل من الأراضي المحتلة عام 1967 إلى الخط الأخضر، وبالتالي لجأوا إلى التعاقد من الباطن في سبيل استغلال

النساء الفلسطينيات كأيدٍ عاملة رخيصة. وتضيف بدورها روكويل بأن أصحاب المصانع الفلسطينيين الذين تم استغلالهم من قبل الاحتلال الإسرائيلي، عملوا بدورهم على استغلال النساء كجنس ثانٍ. فقد شكلت نسبة النساء من القوى العاملة في مجال التعدين والتصنيع ما نسبته 9.9%، والتي تركزت في مصانع الخياطة الصغيرة، والصناعات التحويلية، والصناعات الغذائية الموسمية مثل تغليف الحمضيات والمثلجات، والمتعاقد على جميعها من الباطن في قطاع غزة، وذلك في العام 1980. ولا بد من الإشارة بأن دراسة روكويل، خلصت إلى أن أصحاب المصانع الفلسطينيين يفضلون تشغيل النساء بدلا من الرجال، حيث أن جذب القوى العاملة من الذكور بحاجة إلى حوافز للعمل تتضمن بالضرورة رفع سعر الأجرة إلى المستوى القريب من أجرة العامل في الداخل الأخضر، والتي كانت تزيد عن الأجرة في السوق الفلسطيني في القطاع بأكثر من خمس أو ست مرات. وقد أدلى البعض منهم بأن العمالة النسائية هي ما منعت المصانع القديمة من الانهيار في مواجهة المنافسة الإسرائيلية (Rockwell 1985,120).

في سياق اتفاقية السلام الاقتصادي...واقع النساء في السوق المحلي الفلسطيني:

إن التغييرات البنيوية للاقتصاد الفلسطيني ومنذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، كان قد دمر القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، وأضعف قدرته التشغيلية في القطاعات كافة ولاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة.

إن المضي في تبني مبدأ الاقتصاد الحر لصالح القطاع الخاص من قِبل السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام 1994، لم يمكنها من بلورة سياسات تعمل على تطوير السوق المحلي التشغيلي وبالتالي توسيع القدرة الاستيعابية التشغيلية للقوى العاملة في السوق المحلي الفلسطيني، والتي ما زالت محدودة. وبحسب الخلاصة التي خرجت بها نداء عوّاد ضمن اهتمامها بالتغييرات

البنيوية التي أحدثها الاستعمار الاستيطاني على قضايا النوع الاجتماعي في قطاع الزراعة، فإن سياسات الليبرالية الجديدة التي انتهجتها السلطة الوطنية الفلسطينية، تقاطعت مع سياسات الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، وانعكست سلباً على قطاع الزراعة، وذلك من خلال تشجيعها على نمو أصحاب رؤوس الأموال المحليين على حساب صغار المزارعين، وطبقة الفقراء المهمشة من المزارعين، والمناطق الريفية بشكل عام، مما أدى إلى تدمير هذا القطاع، مع تشديد أبو عواد على أن تأثير هذه السياسات كانت أقل من تأثير سياسات الاحتلال الإسرائيلي (أبو عواد 2016، 545).

عبّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في ملخصه التنفيذي حول دراسة إحصائية من منظور النوع الاجتماعي، التعليم، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المنشآت، التعليم العالي وسوق العمل، للعام 2021، بأن قانون العمل والعمال في فلسطين يقع خلف إضعاف مشاركة النساء في القوى العاملة، حيث يعاني القانون من الفجوات الحقوقية التي من شأنها أن تحمي وتعزز حقوق النساء في بيئة العمل، حيث يفتقر إلى مراعاة الفروق القائمة على الجنس ما بين الذكور والإناث، ويستثني العديد من شرائح القوى العاملة، وهذا ما دعا الكاتبة ريما حمامي إلى أن تصف مفهوم العمل بالقصور، لعدم احتسابه النشاطات الاقتصادية التي تمارسها النساء (حمامي 1997، 8)، حيث يضيف الملخص التنفيذي للإحصاء بأن القانون لا يتضمن كل من العاملات في العمل الموسمي، والعاملات لحسابهن الخاص، كما يستثني العاملات ضمن أسرهن بدون أجر. فعلى سبيل المثال لا الحصر، توضح عواد بأن العمل غير الرسمي للنساء الفلسطينيات يتجاوز العمالة

الفلسطينية النسوية الرسمية، والتي شكلت نصف العمالة النسوية الفلسطينية في العام 2008 (عواد 2011، 55).

كما لا بد من الإشارة إلى أن الإناث تعاني من التمييز في الأجور القائم على الجنس في السوق المحلي، حيث تتركز النساء بشكل عام في وظائف المساعدين والكتبة والفنيين والمتخصصين والذي يؤكد دورها الإنجابي والرعائي في مجتمعها، حيث أن نسبة تمثيل النساء البالغة 64% في هذه المستويات من المناصب هي مؤشر واضح على الفجوات في الأجور التي يتقاضاها كل من الذكور والإناث. فإذا علمنا بأن نسبة الذكور الحاصلين على رتبة مدير عام فأعلى بلغت 86% في القطاع المدني في العام 2021، فإن رواتبهم هي بالمحصلة أعلى من رواتب الموظفات في القطاع المدني، وبالتالي قد تصل النساء الأمهات، على سبيل المثال لا الحصر، إلى قرار بالخروج من سوق العمل، كنتيجة لتدني أجرها وزيادة تكلفة دور الحضانة والرعاية النهارية، بحيث تصبح أجورهن غير مجدية، وذلك في ظل منظومة قانونية لا تلزم أرباب العمل في القطاع الخاص أو حتى القطاع الحكومي بتوفير حضانات لأطفال الأمهات العاملات أو الآباء بالقرب من مكان العمل. ويصف شبانة وصالح بدورهما، قانون العمل بأنه طارد للنساء من سوق العمل (شبانة وصالح 2009، 28). كما يصفان بيئة العمل بأنها غير جاذبة، وتشكل مخاطرة من الناحية الاجتماعية، مما يقود إلى عدم انخراط النساء بسوق العمل إلا إذا فرضت عليها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية ذلك (شبانة وصالح 2009، 10)، مع العلم بأن نسبة النساء اللواتي يترأسن أسرهن 11% وبواقع 12% في الضفة الغربية وذلك للعام 2021 [13]، واللاتي لم يتم

[13] https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933

استيعابهن في سوق العمل، رغم إشارة الخطط الحكومية في محاربة الفقر، والعديد من الدراسات، بأن إدخال هؤلاء إلى سوق العمل سيخفف من حدة فقرهن.

النساء في السوق الفلسطيني... محدودية الفرص وغياب سياسات حمائية:

ضمن بيان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يوم الثامن من آذار 2022، يظهر بأن 30% من النساء العاملات بأجر في القطاع الخاص يتقاضين أجوراً شهرية أقل من الحد الأدنى للأجور. كما يفيد البيان الصحفي بأن 52% من النساء العاملات في القطاع الخاص يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر، بمعنى أن 48% لا يتمتعن بهذا الحق. كما أن 56% يحصلن على مكافأة نهاية الخدمة وتمويل التقاعد، أي أن ما نسبته 44% لا يحصلن على هذا الحق، علماً بأن نسبة النساء العاملات في القطاع الخاص قد بلغ ما نسبته 67.0% ، وهي نسبة عالية تتطلب الانتباه إلى منظومة السياسات والإجراءات لهذا القطاع لحماية النساء من الاستغلال، وذلك بحسب إحصائيات المرأة والرجل التي عرضها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2020 (87).

وبيد أن الإحصائيات تدلل على أن مشاركة النساء في قطاع الزراعة قد بلغت 6.8% في العام 2020 [14]، إلا أن صالح وشبانة يؤكدان بأن 67% من النساء في الريف هن عاملات في القطاع غير الرسمي، إلا أن البيانات الإحصائية الرسمية لا تشمل عملهن الإنتاجي الزراعي من تربية الحيوانات والطيور، وحرث الأرض وحصادها، وقطف الخضار والفواكه، وما يتصل به من عمليات تصنيع غذائي تقوم به النساء في الريف، إلى جانب عملها المنزلي التقليدي من طبخ،

[14] https://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/employment-2015-2020-01a.html

وكنس، وغسل، بالإضافة إلى الدور الرعائي للأطفال، الذي يندرج تحت العمل غير المنظم (شبانة وصالح 2009 ، 26).

وبالتالي، فإن غياب خطة تنموية لاستيعاب النساء كأيدي عاملة مبنية على منهج اجتماعي/اقتصادي تأخذ بالحسبان حاجات النساء وخصوصيتهن في المجتمع الفلسطيني يعمل بالتالي إلى ضعف مشاركتهن، ثم إن افتقار السلطة الوطنية الفلسطينية إلى سياسة تنموية، وإقرارها لسياسات الباب المفتوح للسلع الأجنبية الرخيصة، دفع باتجاه أغلاق الشركات المحلية أبوابها ولا سيما شركات النسيج الصغيرة، مما انعكس على عمل النساء اللواتي غالباً –وكما رأينا– يعملن في القطاع غير الرسمي الذي لا يحميه القانون. هذا بالإضافة إلى النساء عاملات المنازل، فهناك استثناء على سبيل المثال لهؤلاء النساء من قانون العمل 2000، حيث يوضح عماد الصريفي وناهد سمارة، بأن وزير العمل كان قد صرح بأنه سيتم العمل على إعداد نظام حماية خاص للعاملات في هذا المجال ولم يحصل ذلك بعد (الصريفي وسمارة 2016، 32). وبشكل عام، وبما يتعلق بموضوع عملية إنفاذ القانون، فإن عوّاد تؤكد بأن ضعف السلطة الوطنية الفلسطينية في متابعة تطبيق اللوائح ذات الصلة بالعمل مرده إلى ضعف الإرادة السياسة لديها (عواد 2011، 106). هذا ناهيك عن ضعف الإجراءات أو السياسات التي تتابع ما يتعلق بحصول النساء على الميراث، حيث أن النساء اللاتي يحصلن على ميراثهن هي نسبة قليلة جدا لا سيما في الأرياف. ولم يعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح العنف 2019 بشكل كامل بعد، ولكن وزيرة شؤون المرأة كانت قد صرحت بكلمتها الافتتاحية بأن نسبة النساء اللواتي يحصلن على حقهن

بالميراث هي 5%[15]، وبشكل عام فإن نسبة النساء اللواتي يمتلكن المنشآت في فلسطين هي 9.0%، مقارنة مع 91% ما يملكه الرجال للعام 2017.

ما هي الخيارات إذن أمام النساء الفقيرات:

إذا كانت نسبة الفقر والبطالة بازدياد، ونسبة من يعملن في العمل الرسمي أو غير الرسمي في القطاع الزراعي تتدنى بالتقادم جراء سياسات الاستعمار الاستيطاني في فلسطين، وجراء سياسات وإجراءات الاقتصاد الحر لسلطة فلسطينية لا زالت تحت الاحتلال، فإن وضع النساء ضمن فئة الفقراء يزداد هشاشة يوماً بعد يوم، ولا سيما تلك النساء اللواتي يترأسن عوائلهن، وأغلبهن نساء قد تجاوزن الأربعين عاماً. بمعنى من الصعب أن يدخلن قطاع العمل الرسمي الحكومي أو الخاص، فيلجأن للعمل المدفوع الأجر في الاقتصاد غير المنظم، والذي يندرج تحته تلك النساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي كجزء من العمالة الفلسطينية التي تنتقل عبر الحواجز الإسرائيلية يومياً إلى إسرائيل وأسواق العمل الاستيطانية الاستعمارية بدون حماية اجتماعية، وبدون إذن رسمي، ويشمل العمال غير الرسميين أو عمال المياومة، والتي شملتها نداء عوّاد في تعريفها للاقتصاد غير الرسمي في السياق الفلسطيني (Abu Awwad 2011. 36).

وفي هذا السياق ، وفيما يتعلق بالبيانات حول تدفق العمالة الفلسطينية إلى الداخل المحتل، وبحسب المعلومات الإحصائية الواردة من جهاز الإحصاء المركزي 2019، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي:2018؛ فإن نسبة العمال الذكور من الضفة الغربية الذين يعملون في اسرائيل والمستعمرات قد بلغ 21.4% مقابل 1.1% من الإناث (ص.85)، كذلك استعرض

[15] https://www.alhadath.ps/article/110546/%D8%AD%D9%85%D8%AF-3-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%82%D8%B7-%D8%AD%D8%B5%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D9%82%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AB

الجهاز في نيسان 2020 تقريراً عرض فيه أن عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات الإسرائيلية 133,300 عامل، بواقع 110,400عامل في إسرائيل و22,900 عامل في المستعمرات، منهم 300 امرأة عاملة في المستعمرات و600 عاملة في اسرائيل.

الفصل الثالث

نساء الظاهرية بين فكي الاستعمار وسياسات الليبرالية الجديدة

يتحدث هذا الفصل عن السياق السياسي الاقتصادي الذي يزج بالنساء في مدينة الظاهرية للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي. فما هي ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي رمتهن في براثن العمل الاستغلالي لدى المشغّل الإسرائيلي، وعرضتهن لأشكال العنف المركب الذي تعيشه هؤلاء النسوة بشكل يومي داخل مجتمع الظاهرية، وفي فضاءات العمل ضمن القطاعات المختلفة في سياق استعماري كان قد جردها من أرضها كفلاحة، ودفع بها إلى العمل المأجور في الداخل المحتل عام 1948 وعلى أراضيها المصادرة التي حولها إلى مستوطنات؟

لأن ما تعيشه الظاهرية في الوقت الحالي وخلال العقود الطويلة للاحتلال الإسرائيلي تمتد جذوره إلى الاستعمار العثماني ومن ثم الانتداب البريطاني، مروراً بالوصاية الأردنية على أراضيها، فإننا سنحاول خلال هذا الفصل أن نعود بتاريخ الظاهرية حول العلاقة بين الأرض وواقع النساء إلى أواخر الاستعمار العثماني وذلك من خلال الذاكرة الشفوية لبعض المعمرات. سيتطرق هذا الفصل كذلك إلى تأثر حياة النساء وواقعهن في المنطقة الحدودية التي عايشت تفاصيل احتلال أراضي الداخل المحتل عام 1948، وخلق خط الهدنة الاستعماري على أراضيها، ونزعها جزءاً من حياتها وعلى كل المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وذلك في العام 1948، حيث أن تجريد الاحتلال أهالي الظاهرية جزءاً من أراضيهم/ن قد عرضهم/ن إلى الإفقار والتوجه إلى العمل المأجور كنتيجة إلى تغيير في نمط الإنتاج وبالتالي إلى تغيير أدوار النساء، ثم احتلال أراضيها

في العام 1967 الذي ترتب عليه دمج اقتصادها في منظومة استعمارية رأسمالية استغلالية قائمة على التبعية الاقتصادية وفتح باب العمالة على مصرعيه لأهالي الظاهرية للعمل في الداخل المحتل، وإلى التسارع في عملية التغيير في نمط الحياة الاقتصادية كمنطقة لتدفق البضائع والأفراد من الظاهرية إلى الداخل المحتل وبالعكس، والذي ألحق بإبرام اتفاقية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية ودولة الاحتلال، وما نتج عنها من تبني سياسات المؤسسات المالية الدولية المتمثلة بسياسات الليبرالية الجديدة التي طال لفظ أنفاسها الأخيرة منذ بداية الألفية الثانية حتى الآن.

سيسترشد هذا الفصل ببعض الدراسات السابقة للكاتبات ريما حمامي، وبوير ومور (Boer&Moors,1995) وأمل صامد والكتابات الأدبية التي تناولت هذه الظروف الاقتصادية السياسية والاجتماعية التي زجت بالنساء للعمل لدى المشغل الإسرائيلي في ظل السياق الاستعماري الاستيطاني بشكل مباشر مثل رواية عبّاد الشمس للروائية الفلسطينية سحر خليفة، بالإضافة إلى الفيلم الوثائقي "الريحان الدامي" والتي ورغم قلتها، إلا أنها ناقشت السياق الاقتصادي السياسي والظروف الاجتماعية التي زجت بالنساء إلى سوق العمل الإسرائيلي، وعرضت الظروف الاستغلالية التي تعمل بها هؤلاء النساء ابتداء من السمسار/ة إلى المشغِّل/ة الإسرائيلي، بالإضافة إلى مقالة الكاتب سيدريك باريزوت التي سلطت الضوء على تأثير وجود الظاهرية كمنطقة حدودية بين الأراضي المحتلة عام 1948 وبين أراضي الضفة الغربية على سكان أهالي الظاهرية.

خلفية عامة عن مدينة الظاهرية [16]

تعود الظاهرية إلى الأصول الكنعانية حيث كانت من المدن الرئيسية في ذلك العهد نتيجة لموقعها الذي يربط ما بين مصر وبلاد الشام، واسمها الحالي مشتق من (دوهر) التي تعني البريد. عمر

[16] وردت هذه المعلومات من المواد المكتوبة التي زودتني بها بلدية الظاهرية.

المدينة يتجاوز 5000 سنة. وما يميز الأراضي بالظاهرية ليس كبرها، ولكن طبيعتها المفتوحة وأراضيها المطلة على الساحل، وخربها الجميلة التي تزينها الآثار الرومانية، بالإضافة إلى المباني التراثية القديمة من حصون، وجوامع، وكنائس، وقلاع، وقصور بداخل البلدة القديمة والتي تقع في قلب المدينة. فهناك ما يقارب 972 مبنى قديما تم ترميمه من البلدية وخصيصه لمقرات مؤسسات المجتمع المحلي بالإضافة إلى بيت الضيافة الذي يستثمر لصالح البلدية.

الموقع الجغرافي والمساحة:

تعتبر مدينة الظاهرية منطقة حدودية تقع في أقصى الجنوب الفلسطيني على حدود أراضي عام 1948 من جهة النقب وبئر السبع، وتبلغ مساحة الظاهرية وحسب المخطط الهيكلي 15198 دونماً، بينما تبلغ مساحة أراضيها 120845 دونماً. وتقع البلدية ضمن تصنيف B من وزارة الحكم المحلي ضمن البلديات، ويحيط بها عدد من المستوطنات مثل تينية، شمعة، ميتاريم، اشكيلوت وعدد من البؤر الاستيطانية التابعة لها. ويحيط بالبلدة طريق التفافي يبدأ من الغرب حتى الجنوب والشرق منها، كذلك يتمركز حولها ثلاث نقاط تفتيش دائمة بالإضافة إلى الحواجز الطيارة (المتنقلة). وفي الواقع فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية تعتبر حاجز الظاهرية (ميتار) (معبراً حدودياً) يفصل مدينة الخليل عن بئر السبع والداخل المحتل (الحلايبة 2020، 36)، وتفيد التقارير الصادرة 2009 أن الاحتلال الإسرائيلي صادر أكثر من 30000 دونم من أراضي الظاهرية، بالإضافة إلى تطويقها بجدار الفصل العنصري من جهتين، والذي عزل 5000 دونم أخرى خلف الجدار.

السكان:

حسب التعداد السكاني للعام 2017، فإن عدد سكان الظاهرية يبلغ ما بين 42 ألف – 44 ألف نسمة، وهو بذلك يشكل أكبر ثالث تجمع سكاني في محافظة الخليل بعد مدينتي الخليل ويطا.

القوى العاملة والأنشطة الاقتصادية:

يبلغ معدل القوى العاملة في الظاهرية حوالي 68.6% من عدد السكان، ويشكّل قطاع العمل في الداخل المحتل مصدراً رئيسياً للدخل ويحتل حوالي 52% من مصادر الدخل بحسب الإحصائيات الواردة من البلدية، تليه الوظائف الحكومية 17% وقطاع الزراعة 15% ومن ثم قطاع التجارة 11% كما يساهم قطاع الصناعة بنسبة 5% فقط من الدخل. ونظراً لاعتماد أهالي الظاهرية على العمل بالداخل المحتل فإن نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر تصل أحياناً إلى 60% بسبب الإغلاقات والحصار الذي يمنع المرور من حاجز (ميتار) إلى الداخل المحتل وبالعكس إلى الظاهرية.

بينت دراسة أريج عن الظاهرية (2009) بأن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في بلدة الظاهرية تساوي 48,500 دونم، والمزروع منها فقط 22,928 دونم، كما تبلغ مساحة المراعي المفتوحة 33,200 دونم (ص:10). ويعتبر الزيتون من أهم الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى الحبوب وأهمها الذرة البيضاء والشعير، حيث بلغت الأراضي المزروعة بالزيتون 3,335 دونماً، أما الحبوب فتبلغ الأراضي المزروعة بالحبوب حوالي 13,100 دونم (ص: 12). كما يعتمد أهالي الظاهرية على تربية المواشي، مثل تربية الأبقار، الماعز والأغنام والدواجن، وتربية النحل. كما وضحت الدراسة

بأن هناك عدة تحديات تواجه هذا القطاع منها شح ونقص المياه، وقلة رأس المال، وقلة المراعي، وصعوبة تسويق المنتجات، وعدم وجود برامج لتنمية الزراعة في البلدة.

التركيبة السكانية في الظاهرية:

أشارت المقابلات والرواية الشفوية بأن التركيبة السكانية في الظاهرية هي تركيبة عشائرية، حيث أنها مقسمة لعائلتين كبيريتين: الشويكية (6 حمايل) والمطرية (4 حمايل)، وهناك عائلات صغيرة من اللاجئين من بيت جبرين، والدوايمة. في العام 1948، تزوج جزء منهم من أهالي الظاهرية الذين منحوهم الأراضي، بينما اشترى بعضهم الآخر الأراضي. وبشكل عام فقد انخرط اللاجئون في مجتمع الظاهرية. وتجدر الإشارة أن أهالي هذه القرى كانوا على صلة قرابة مع أهالي الظاهرية وانخرطوا بالحياة مع أهلها حيث لا يوجد مخيم في الظاهرية، وعلى حد قول د. أحمد حرب، فإن (***القيسية فتحوا الباب للاجئين على قدر ما استطاعوا ولكن الأحوال كانت بالويل***)، وأكدت المعمرة سميرة بأن لاجئي 1948 (كانوا يتشغلوا بالغمارة ويحصدوا معنا). وتاريخياً فهذا يعني أن اللاجئين قد تم استخدامهم كعمال بأجر بعد الهجرة القسرية عام 1948، ولكن الرواية الشفوية تقول بأن اللاجئين لم يستقروا في الظاهرية، حيث اتجه جزء منهم إلى الأردن والجزء الآخر إلى مخيم عين السلطان في أريحا، مع العلم بأن هناك بعض العائلات قد جاءت للسكن في الظاهرية قبل النكبة، مثل عائلة البطاط. فقد أفادت السيدة لطيفة، أن أصل هذه العائلة يعود إلى قرية تل الصافي التي تطل على الساحل، وسبب هجرتهم للعيش في الظاهرية كان لتنوع المحاصيل فيها.

الظاهرية.. الأرض والزراعة والنساء أبّان الدولة العثمانية والانتداب البريطاني:

عبرت المقابلات الفردية الأولية عن تاريخ الظاهرية عبر المراحل التاريخية وذلك من خلال خبرات الرواة وتجاربهن/م عبر مراحل أعمارهن/م المختلفة، خلال الاستعمار الاستيطاني الذي مر على

فلسطين منذ العهد العثماني مروراً بالانتداب البريطاني ومن ثم الاقتلاع الأول عام النكبة 1948 والاقتلاع الثاني عام 1967 وحتى الوقت الحالي.

أفادت السيدة المعمرة لطيفة بأن الأراضي أبّان الدولة العثمانية كانت عبارة عن مشاع ***(تركيا ما قسمت الأراضي ... وين ما بدك ازرع وين ما بدك احصد، وادرس... الانكليز اللي قسّموا الأراضي... وجابوا المستوطنين والمستوطنين بنوا فيها).*** ***ولكن*** بناء على السيد كمال جبارين رئيس قسم الموارد البشرية في بلدية الظاهرية، فإن تقسيم الأراضي في الظاهرية بدأ في العام 1869، أي على زمن الدولة العثمانية، حيث اجتمعت عشيرتا الشويكية والمطرية وقررتا تقسيم الأراضي بحسب الأنفار "أي الأفراد" ***(الذكر كان يحسب نفر والانثى نصف نفر)*** وكلما زاد عدد الأنفار تزيد مساحة الأرض. وفي 1910 تم تثبيت الأراضي من قبل تركيا وإعطاء كواشين للأراضي، مع العلم بأنه حتى الآن يوجد بعض الأهالي الذين لم يعملوا على تطويب أراضيهم بسبب عدم امتلاكهم لرسوم التطويب التي تصل في الوقت الحاضر إلى 2000 دينار ***(وفي ناس ما معها المبلغ)*** وأراضيها مهددة بالضياع.

بحسب الرواية الشفوية فإنه ما قبل النكبة، أي في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينات، مروراً بالخمسينيات حتى الثمانينات من هذا القرن كان نمط الإنتاج السائد في الظاهرية زراعياً بحت بما يتضمنه من الزراعة وتربية الحيوانات، ولكن بنسب متفاوتة وغير ثابته، حيث تبدلات المناخ وافتقارها لمصادر المياه سيما بعد احتلال جزء من أراضي الظاهرية، حيث أفادت السيدة لطيفة بأن ما يسمى الآن بـ(ميتار) كانت تضم بعض الخرب التي تعتبر جزءاً من أراضي الظاهرية، وأنها وعندما كانت تبلغ من العمر 10 سنوات: **(كنا نعزب في الصوانة، وظومير، وأم صيرة، والمقرونة،**

الفوختة... كنا نحكي عنها أرض وادي الخليل... أخذوه اليهود بعد 1948) وكانت بعض هذه الأراضي يتواجد بها الآبار وبعضها قريب من آبار بئر السبع:

(كنا نملي (نعبئ) المي من آبار المقرونة، وبير خليل حسن، وسقاطي... هدول جهة السبع... ونحطب من الربعية جهة دورا)

وهذه الرواية تؤشر على أنه وقبل نكبة عام 1948 كان أهل الظاهرية يعتمدون في توفير أمنهم الغذائي على ما كانوا يسمونه (وادي الخليل) حيث المحاصيل الزراعية والمياه.

بالنسبة للرواية الشفوية من السيد كمال جبارين والدكتور أحمد حرب، فقد كان 90% من سكان الظاهرية قبل النكبة يعتمدون/يعتمدن في معيشتهم/ن على قطاع الزراعة، وذلك حتى النكسة عام 1967، حيث كان أهل الظاهرية يزرعون الذرة، والقمح، والشعير، والعدس، والكرسنة، بالإضافة إلى الخضروات الموسمية والأشجار. هذا بالإضافة إلى الثروة الحيوانية، فقد كان الفلاحون يملكون الأغنام والجمال والحصن والأبقار بالإضافة إلى الحمير والبغال التي كانت تستخدم بشكل أساسي للحراثة.

تدلل رواية السيدة سميرة على وجود الزراعة النقدية في الظاهرية في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينيات، حيث ذكرت بأنها كانت تعمل منذ زواجها وهي ابنة الستة عشر (16) عاماً في مزرعة العائلة في زراعة الدخان (***كنا نزرع الدخان أشتال، أشتال***)، وكانوا يزرعون إلى جانب الدخان العدس والكرسنة والقمح. وعن جدوى زراعة الدخان قالت السيدة سميرة (***أبوي اشترى أرض من وراء الدخان***).

وتجدر الإشارة بأنه ويبدو بسبب شح المياه فقد كانت الزراعة المروية غير مجدية لجميع أهالي الظاهرية، وأن بعض المحاصيل النقدية كانت محرمة على بعض العائلات، حيث وبحسب رواية السيدة لطيفة:

(زرعنا ملوخية وما زبطت وكوسا وما زبط.. وزرعنا خطرة شتلات دخان زبط بس قلعوه.. الانكليز.. حدا قال لهم... السكاير جابها الانكليزي اللعين)

وهذا يعطي مؤشراً على احتكار البعض لزراعة المحاصيل النقدية، ومنع البعض من زراعة الدخان لمنافسته السجائر التي جلبها الانتداب البريطاني، كما يعطي إشارة إلى حجم المنافسة على إنتاج الدخان والرغبة في الاحتكار لدرجة تبليغ سلطة استعمارية والمتمثلة بالانتداب البريطاني عن أن عائلة السيدة لطيفة تزرع الدخان.

ما بين نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967

بعد اكتمال عملية الاقتلاع التي مارسها الاستعمار الاستيطاني الصهيوني بحق الفلسطينيين عام 1948 كان جزء من أراضي العائلات في الظاهرية قد أصبح داخل الخط الأخضر ولم يعودوا يستطيعون الوصول إليها، ولا بد هنا من الإشارة إلى ما روته السيدة لطيفة عن أبيها الذي كان يتسلل مخاطراً إلى أرضه:

(أبوي في 1967 انفقد انهار كامل ... راح على الصوانة، المقرونة، أم صير، قلتله: بابا ليش تروح هناك! قال: بجب أخبط فيها وأعجج حالي منها... مِلك أبونا ابراهيم)

وقد أكدت رواية النساء المعمرات بأن أهالي الظاهرية كانوا قد هجروا الأراضي المتاخمة للداخل المحتل خوفاً من هجمات العصابات اليهودية على الفلاحين:

(الأراضي اللي كانت في حد الخط الاخضر، *بقيت بور ... العرب يكشوا[17] عنها عشانها في حدود اليهود*)

وعبرت السيدة لطيفة بأن عائلتها كانت قد خسرت الجزء الأكبر من أراضيها في الداخل المحتل عام 1948، وأن عائلاتها وبعد هذه الخسارة كانت تحاول أن تزرع فيما تبقى لها من أراضي داخل الظاهرية:

[17] يكشوا: يبتعدوا.

(بعد 48 كنا نزرع ونفلح من حوالينا... نعيش من هان[18]...يشتغلوا بأراضي الهم حوالي البلد)

وفي سياق متصل فقد أصبحت قضية المياه تشكّل تحدياً أكبر لأهالي الظاهرية حيث لا يتواجد فيها الينابيع أو أي آبار ارتوازية. وبحسب السيدة سميرة، فقد كان أهالي الظاهرية لديهم آبار لتجمع مياه الأمطار، ولكن وعندما تشح المياه يذهبون على الجمال ليحضروا المياه من العلجة الفوقا والعلجة التحتا، وموقعهما باتجاه دورا، الخليل (***يطلعوا من الصبح ويرجعوا العصر ...عشان 4 تنكات من الماء***)، بمعنى أن قضية منعهم/ن من تجاوز ما يسمى في ذلك الوقت خط الهدنة، وعملية تجريدهم من أراضيهم/ن، كانت قد انعكست بشكل سلبي على توفير الأمن الغذائي. وأكدت كذلك السيدة لطيفة بأن سكان الظاهرية كانوا قد بدأوا في ذلك الوقت يتجهون نحو حفر الآبار لتجميع المياه (***صاروا يحفروا بيار***) وقد تحدثت عن حوادث كثيرة في القرية أثناء حفر الآبار، وعن امتلائها من مياه الشتاء.

لا بد من الإشارة بأن الظاهرية تاريخياً –وبحسب رواية د. أحمد حرب– كانت تتميز أحياناً بغزارة الأمطار فتتمتع خلالها البلدة بسنوات الخصب ويكون الريع عاليا جداً (***وأنا طفل كانت الأمطار تأتي غزيرة جداً في بعض المواسم، وكان أهل القرية يضعون المحصول في أحواض كبيرة لتخزين الحبوب، ولكن وبشكل عام فالأمطار تقل عبر السنوات***). وحسب السيدة سميرة فقد كانت هناك سنوات قحط، ولكن كانت تتبعها مواسم جيدة الأمطار، وقد عبرت عن ذلك بقولها: (***سنة بتخيب وسنة بتصيب***)، وقد أكد السيد كمال بدوره على حديث السيدة سميرة حول معدل سقوط الأمطار في الظاهرية بأنها متذبذبة بين السنوات.

الشنيتر يملك أراضي الظاهرية:

[18] بالإشارة إلى المساحة المحيطة بالمنزل الذي تسكنه الآن، والذي تغير مع مرور السنوات، حيث أن منزل السيدة لطيفة الآن على الشارع الرئيسي بدون أراضي من حوله.

وعلى الرغم من أن سرد الرواة لم يفد بأن النظام الإقطاعي قد انتشر في الظاهرية، حيث أفاد د. أحمد حرب بأنه لم يكن هناك طبقة **(إقطاعيين بمعنى الإقطاع)**، ولكنه بالمقابل رأى أنه من الأهمية الإشارة بأن معظم أراضيها كانت مملوكة لشخص اسمه (الشنيتر) من الخليل وقد حصل عليها من زمن الأردنيين أي في الفترة الزمنية الواقعة ما بين 1948–1967، وقد أجمعت اللقاءات الفردية بأن (شنيتر) وهو من عائلة حجازي من مدينة الخليل قد أخذ كل أراضي عائلة الشروخ، ونظراً لما تمتع به من سلطة وجاه، فقد أخذ معظم أراضي أهل الظاهرية من خلال الاستيلاء عليها لعدم استطاعة الناس دفع الضرائب على الأرض، أو نظير خدمة معينة، أو من خلال استغلال حاجة العوز وشدة الفقر لسكان الظاهرية:

(أحيانا إذا رد زوجة حدا من الناس يأخذ مقابلها أرض)،

(يأخذ أراضيهم عشان مخلاة[19] ذرة ومخلاة قمح، بدهم يوكلوا (إشارة للفقر)... شافوا الويلات شافوا الويلات "تكرار مقصود بحسب الرواية الشفوية").

ولا بد من الإشارة هنا بأن الشنيتر بحسب هذه الروايات كان جزءاً من عملية تجريد الفلاحين واقتلاعهم/ن من أراضيهم/ن، فقد كان شنيتر يعمل على تأجير ملاك الأراضي أراضيهم بعد أن تصبح في حوزته، ويبدو بأنه لم يكن الوحيد من كبار ملاكي الأراضي في القرية، حيث ذكرت السيدة لطيفة بأن الظاهرية كانت قد شهدت هذا الاستقطاب بين الفقراء والأغنياء عبر تاريخها الطويل:

(يأجّر الناس أراضيهم بعد ما يأخذها منهم.... العامل يعمل مقابل 10 قروش)

(من زمان زمان، كان في ناس أغنياء يشتغلوا عندهم ناس من أهل البلد... مثل شنيتر كان إله صحاب ويجي على البلد، وبده حدا يخدمه... كان عنده خدم...)

الأرض والعمل... الاحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967:

[19] كيس يعلَّق على رقبة الدَّابّة يُوضع فيه عَلَفُها.

بعد العام 1967 وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، فتحت دولة الاحتلال باب العمالة في قطاعي البناء والزراعة مما أدى إلى هجران الأرض من الفلاحين من جبال جنوب الخليل للعمل بأجر في الداخل المحتل، كما هو التوجه العام لبقية المنطقة الفلسطينية في ذلك الوقت، حيث الاعتماد على سوق العمل داخل الخط الأخضر (Parizot 2005,7).

وبدوره عبّر الروائي د. أحمد حرب بأنه وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 انقلبت الأحوال في الظاهرية وتغيرت وتبدلت ظروف الناس الاقتصادية والاجتماعية وانعكس ذلك سلباً على الأراضي الزراعية والثروة الحيوانية بسبب فتح باب العمالة إلى الداخل المحتل لدى المشغّل الإسرائيلي، وتوجه جميع الفئات للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي بعد النكسة مباشرة، بما فيهم الأطفال الذين تركوا مدارسهم:

(لما رصف اليهود الشارع الطويل الذي يربط الظاهرية ببئر السبع عمل كل السكان بهذا الشارع، أكثر من 60% من أهل الظاهرية تركوا المدارس مقابل العمل في رصف الشارع)

وأضاف د. حرب بأن سكان مدينة الخليل كانوا في تلك الفترة قد بدأوا في عملية شراء الأراضي وعملوا على تسييجها، مما أدى إلى التأثير على الزراعة والرعي حتى نستطيع القول بأن تربية الأغنام قد انخفضت في الظاهرية تدريجيا منذ ذلك الوقت، إلى جانب تأثير الاحتلال الإسرائيلي من خلال التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي، فلم يكن هناك رؤية وتوازن في الحفاظ على الأراضي ما بين الزراعة والصناعة، إلى جانب ما أضيف بأنه وبعد النكسة عام 1967 بدأت عملية البناء والعمران في الظاهرية.

وقد أفاد د. أحمد حرب أن أهالي الظاهرية تركوا أراضيهم من خلال إغرائهم بالنقود لقاء عملهم في الداخل المحتل، فكان الفلاح قبل ذلك ينتظر حولاً (سنة) كاملاً لكي يبيع خروفاً (بـ 15 ديناراً أو 10 ليرات) لذلك ترك الفلاحون الأراضي ولم يعد يجد ملاك الأراضي عمالاً للزراعة أو الرعي، مما

أدى إلى بيع الأراضي لأن صاحب الأرض لا يستطيع أن يقوم بالمهام سيما إذا كان أولاده بالمدارس. وقد أكدت السيدة لطيفة على ذلك، بما يعبر عن استغلال المشغّل الإسرائيلي حاجة العامل الفلسطيني للنقود، وأضافت بأن أهالي الظاهرية لا يستحقون أراضي الظاهرية نظراً لهجرهم إياها، وأن ما كسبه الظهراوي من مال مقابل العمل في الداخل المحتل لا يعوض ما تم فقدانه من أرض وأبناء:

(الناس ملت الشغل في الأرض...اليهود طمّعتهم. العامل الفلسطيني ما بيكلفهم كتير والعامل من برا بيكلفهم بلاوي..اليهود ملاعيين، والفلسطينية عايزين ..كان في ناس تروح من غير ما حدا يعرف فيها، كانوا يطلعوا على إسرائيل... ما بيستاهلوا الأرض: الأرض بدها خدمة... اليهود أخذوا ولادنا وعبادنا وقتلوا ولادنا شو استفدنا!.. حبت مصاريهم وبس)

ولا بد من الإشارة بأن المشغّل الإسرائيلي كان يعمل على جلب الحافلات إلى داخل الظاهرية لنقل العمال من الشمال والجنوب لأن الظاهرية هي آخر قرية عند خط الهدنة، ووقد اتجه للعمل عائلاتٌ بأكملها بما فيهم البنت والولد مقابل 50 قرشاً/ اليوم،

في السبعينيات كنت وأنا صغير أطلع الصبح ويكون في نص الظاهرية 50 باص من باصات شركة ايجد لتحميل العمال والتوزيع على المناطق. باصات شركة شاهين أيضا كانت تنقل عمال على الداخل المحتل لحد ال 80)

وأضاف السيد جبارين حول تجربته، ما يشير إلى أن أهالي الظاهرية الذين تركوها بهدف العمل في مدينة رام الله، كانوا قد تركوها وتوجهوا إلى سوق العمل داخل الخط الأخضر (***ابوي كان بشتغل في البناء في رام الله والبيرة في زمن الأردن مقابل نص ليرة في الشهر، في 1967 تركوا رام الله وذهبوا بشتغلوا عند اليهود***).

بعد توقيع اتفاقية اوسلو ... استمرارية الاستعمار الاستيطاني وغياب السياسات الداعمة لقطاع الزراعة:

من التحديات التي واجهت قطاع الزراعة، وبحسب السيد كمال جبارين، جدار الفصل العنصري، حيث أفاد بأن المساحة التي ضمها الجدار حول الظاهرية تساوي 22.000 دونم، وهي الأراضي التي اعتبرها أهالي الظاهرية بأنها المتنفس الوحيد التي اعتمدوا عليها كمراعي لثروتهم الحيوانية، وبأن المستوطنات والبؤر الاستيطانية جردوا أهالي الظاهرية من الفلاحين بحوالي 10.000 دونم من أراضيهم/ن. وبدورها أضافت السيدة لطيفة بأن عائلات الظاهرية التي تملك أراض بجانب الجدار قد تركت زراعة أراضيها، **(دشروا أراضيهم من الخوف...بجنب الجدار...وكمان حطوا فيها محول كهرباء)**.

وفي نفس السياق، أفادت المقابلات بأن الظاهرية تعتمد على ينبوع في منطقة السموع الذي يغطي ما يقارب 12% من حاجة السكان لمياه الشرب وري المزروعات، ولا زال أهالي الظاهرية يعملون على حفر آبار الجمع التي يبلغ عددها ما يقارب 4500 بئر، فلا يكاد يخلو بيت من آبار الجمع. ومؤخراً هناك من السكان من يحفر على عمق 350 متر للحصول على المياه، مع العلم بأنهم لا يستطيعون الحفر على أعماق كبيرة بسبب إمكانية تعرض هذه الآبار للهدم في حال وصلت إلى عمق الآبار الارتوازية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي.

ومما لا شك فيه أن سياسة الاحتلال في استغلال الموارد الطبيعية ماضية وتتفاقم كل يوم، فعلاوة على مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، فإن الاحتلال يعمد على الإمعان في استنزاف المزيد من هذه الموارد وذلك من إنشاء الكسارات في المنطقة. وتجدر الإشارة بأنه أثناء بحثي عن هذا الموضوع فقد حصلت على معلومات إضافية من خلال اطلاعي على تقرير مركز العمل التنموي/معاً، الذي أصدره ضمن مجلته الالكترونية في 2017 [20]؛ والذي يبين أن الاحتلال

[20] https://www.maan-ctr.org/magazine/article/1471/

الإسرائيلي تمكّن من إنشاء كسارتين في منطقة الظاهرية ما بين العامين 1995- 2014 على مساحة 1300 دونم، ويستنزف شهرياً 250 ألف طن من الموارد الطبيعية، علماً بأن سعر الطن يصل إلى 35 شيكلا، ويضيف التقرير بأن الشركات الإسرائيلية حصلت على هذه الأراضي إما من خلال التسريب، "بيع الأراضي" أو من خلال التأجير، أو من خلال ما يسمى بأراضي الدولة، وأن الكسارات بصورة عامة تعمل على القضاء على التنوع الحيوي وساهمت في اختفاء العديد من الحيوانات البرية بسبب القضاء على الغطاء النباتي وتدمير المراعي الطبيعية، وبفعل التفجيرات، مما أدى إلى الرعي الجائر على حساب الأراضي الزراعية. وقد أكدت السيدة لطيفة على البيع حيث أفادت بأن إحدى قريباتها قد أخبرتها بأن (***فلان" باع الكسارة لليهود***).

وبشكل عام لا بد من الإشارة إلى أن المقابلات الفردية مع الرواة، سلطت الضوء على أن أهالي الظاهرية قد تراجعوا عن الزراعة، فقد عبّرت السيدة فلسطينية وهي إحدى النساء العاملات في الداخل المحتل وتبلغ من العمر حوالي 60 عاماً عن امتعاضها من عزوف أهالي الظاهرية عن زراعة الأرض بعد منتصف التسعينات، وهي تعزو مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات ووضع حاجز ميتار على هذه الأراضي كنتيجة حتمية لهذا العزوف:

... (أبوي والله حرث الجبال، الجبال يحرثهن! هالحين السهل لا حريثته ولا مقدمين عليه. غصب من عنهم اليهود بدهم ياخدوها.. ...الكروم اللي أبوي كان يزرعها روحي شوفيها ...ناشفة.... الاراضي اللي تحت عند المعبر، لو لقوا ناس تعتني فيها بيجوا بيحطوا هيك معبر! فش حدا يعتني فيها..)

أما عن سبب ابتعاد عائلة هذه السيدة عن الزراعة، فقد شاركتنا بمعلومة بأنه، وبعد عملية السلام ومجيء السلطة الوطنية الفلسطينية كان قد فتح الباب لزيارة الظاهرية لبعض سكانها الذين هاجروا من أراضيهم في عام نكسة 1967، والذين كانوا قد عملوا على تأجير أراضيهم لأقربائهم/ن أو سجلوها مؤقتاً بأسمائهم بعد خروجهم من فلسطين، وأنهم عملوا عند زيارتهم على بيع أراضيهم:

(... أمي كانت تشتغل بالأرض مع أبوي.. لبين ما أجى قريبنا من الأردن وبيع كلشي... إطفنطز على خاطره في الأرض، وطب فيهم بيع)

على الرغم من أن بعض العائلات الفلسطينية مالكة الأراضي في الظاهرية متواجدة الآن في الأردن، إلا أنها لا زالت تعمل على تأجير أراضيها للأقارب في الظاهرية. وقد أفاد السيد جبارين بأن مستأجري الأراضي كانوا يعملون على زراعة الأرض، وإرسال ثلث سعر المنتوج من حبوب العدس والشعير أو التبن لصاحب الأرض في الخارج، وأن هذه العملية تساهم في دعم الفلاحين. وأضاف بأن جزءاً من هذا المنتوج يتم بيعه خارج الظاهرية إلى بعض مناطق الضفة الغربية حتى الآن، حيث لا زال هناك بعض الخرب في الظاهرية تحافظ على نمط الإنتاج الزراعي بالتركيز على تربية المواشي، وتقوم ببيع إنتاجها إلى بعض الأهالي في الظاهرية أو إلى تجار الألبان والأجبان في مدينة رام الله، ومن هذه الخرب ذكر لنا السيد كمال:

(دير سعيدة، شويكة، دير اللوز، تادريد، زنوتا، كفر جول، عناب الكبيرة، خربة الرهوة)

أما عن غياب السياسات الداعمة لهذا القطاع، فإلى جانب المعلومات التي جاءت بتقرير أريج أعلاه، أفاد السيد كمال جبارين خلال المقابلة بأن القطاع الزرعي في الظاهرية بحاجة إلى دعم، وأن ***(الدولة لا يجب إعفاؤها من دورها.... لازم تدعم المزارعين)***، كما شارك بتجربته الشخصية كمزارع ***(أنا طلبت من السلطة تساعدني في زراعة نص الأرض وتأخذ نصها ولكن لم يستجيبوا).***

(... وطبعا لا زالت الضغوطات على السلطة الوطنية الفلسطينية أن تعمل على ازالة الضرائب عن الأعلاف او إرجاعها للفلاحين. موازنة السلطة لقطاع الزراعة لا تتجاوز 1% ولا يوجد دعم للفلاحين وهذا يؤثر على استمرارية الفلاحين في الزراعة)

وفي نفس السياق المتصل بدعم السلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع الزراعة في الظاهرية والتبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، أضاف السيد كمال جبارين بأن:

(الحبوب المحسنة التي يتم استيرادها لرخصها من الاحتلال لا تتلاءم مع البيئة في الظاهرية ولا مع الظروف البيئية المحيطة مما أدى إلى ضياع البذور البلدية)

وعبّر عن الامتعاض كمزارع مما ترتب من إجراءات نتيجة لبرتوكول باريس والتي ألزمت السلطة الوطنية باستيراد وإغراق الأسواق ببعض السلع من الاحتلال الإسرائيلي كما هو الحال في استيراد البيض والحد من إنتاج البيض البلدي والخضروات التي يأتي ما ينافسها من الداخل المحتل، ناهيك عن التهريب غير القانوني ل(**الخراف غير المطعمة والدجاج المغشوش**).

كما يؤكد السيد كمال جبارين حول أثر الأمطار وانعكاسها على القطاع الزراعي حتى الآن، حيث تشير الوثائق بتذبذب كمية سقوط الأمطار في الظاهرية ***ولا زالت الظاهرية في الوقت الحالي تعاني من نقص مياه الأمطار، وتشتهر في المزروعات الموسمية البعلية، ولا تستطيع الظاهرية زراعة الخضروات على مدار السنة)***، ويوضح انعكاس ذلك على صغار الفلاحين الذين آثروا العمل في الداخل المحتل بدلاً من العمل في أراضيهم لعدم كفاية مردود الإنتاج على توفير العيش الكريم لهم:

(في عام 2021 كانت قد سقطت الامطار بكمية 220 ملم وهذا يا دوب يكفي الشجر الكبير.. الأرض تعطي الفلاح صافي ربح من 2000 – 3000 شيكل شهري.. ولما العامل في اسرائيل بياخد 500 شيكل باليوم، إيش بده يختار!)

وأضاف بهذا الشأن، بأن الظاهرية منطقة بحاجة إلى دعم من السلطة بالمياه للعمل في الزراعة، وليس هذا فحسب بل تمت الشكوى حول قلة الطرق الزراعية، ووجود الكسارات (***الزيتون لا تعرف منظره من الباطون***). (***لا يوجد تعزيز صمود الناس بما يتناسب مع بيئة الظاهرية نحن أفقر منطقة بالمياه...لا يوجد ينابيع، لا يوجد مياه أمطار مما يؤدي إلى الضرر على الزراعة والثروة الحيوانية***)

وفي سياق متصل، وبالاستفسار عن معامل الباطون التي تم ملاحظتها أثناء دخولي لمنطقة الظاهرية؛ اتضح بأنها تعود ملكيتها للفلسطينيين، حيث يقام على أراضي الظاهرية 3 مصانع باطون، اثنان منهما في مناطق سكنية وعلى أراض زراعية، وآخر تم إنشاؤه حديثا في المنطقة الصناعية، والتي قامت البلدية بإنشائه في وادي الغمار على طريق بئر السبع.

وتم الحديث عن سياسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وجدوى مشروع (العناقيد) وتساءل السيد جبارين عن صندوق وقفة عز أثناء إعلان حالة الطوارئ بسبب وباء الكورونا (***وين المصاري؟؟***).

وأضاف السيد كمال جبارين بأن نسبة العاملين في قطاع الزراعة في الوقت الحالي تبلغ حوالي 15%، وأن هذه النسبة غير مستقرة، حيث –على سبيل المثال لا الحصر– ***(فقد لوحظ أنه مؤخراً أصبح هناك اهتمام في الزراعة من جيل الشباب بسبب التقييد في التصاريح)***. وهذا ينسجم مع ما أكدت عليه بعض الأدبيات التي تحدثت عن الظاهرية أو عن القرى الفلسطينية بشكل عام؛ حيث عودة الفلاحين إلى أراضيهم في ظروف إغلاقات الداخل المحتل.

أدوار النساء في أواخر فترة الاستعمار العثماني والانتداب البريطاني:

وعن أدوار النساء في تلك الفترة الزمنية من التاريخ التي تمتد من فترة الاستعمار العثماني وحتى الانتداب البريطاني، فقد شاركتنا السيدة لطيفة بأن النساء والرجال كانوا/ كن يغادرن بيوتهم/ن معاً لجلب المياه والحطب وإلى الزرع والحصاد، مما يدلل على عدم وجود هذا التقسيم الجنسي للعمل القائم على الثنائية ما بين الحيز العام والخاص، وإنما كان التقسيم قائما على العمر، حيث كانت النساء كبيرات السن يبقين في البيوت وتقمن بعملية الطبخ. وبشكل عام كانت النساء تدعم بعضها البعض في الطبخ والعناية بالأطفال، وملخص حديثها بأن الذي/التي كان/ن ي/تخرج من البيت هو/هي من يقوى على العمل:

(النسوان يسرحوا مع الرجال...النساء الكبار هم يبقوا في الدار يطبخوا... ناس تخدم ناس... بدهم اللي يشتغل، والكبير يبقى بالدار...الصغار! يبقوا في الدار عند حماتها! سلفتها!)

كما عبّرت السيدة لطيفة عن أن المرأة الحامل كانت تلد أثناء قيامها في أعمال جمع المياه والحطب، وأنها كانت تقوم بعملية فصل الحبل السري وربطه بنفسها، وتضغ ابنها في وسادة خاصة كانت تحضرها معها لهذا الغرض. وشاركتنا لطيفة بمستوى أهمية التحطيب في تلك الفترة، حيث إنها شهدت حادثة ولادة لإحدى النساء أثناء ذهابهن للتحطيب التي حرصت على ضمان وصول الحطب للمنزل، من خلال بقائها في مكان الولادة إلى حين وصول زوجها الذي طلبت من النساء ابلاغه بإحضار الحمار لإحضار الحطب وليس إحضارها، وقد أثارت مسألة الحاجة إلى مستشفيات الولادة في الوقت الحاضر، بينما كانت النساء تلدن بأنفسهن:

(كانت النسوان تولد في الحصيدة (مش زي هالحين! 70 حكيم فوق راسها) يروحوا في الجباعة[21]...مرة حطبنا، وبنت كانت معانا وأجى الطلق، ولدت وربطت الصرة، وقالت: خلي جوزي يجيب حمار وياخد الحطبات. كان الحطب أهم من الولد، بدهاش إدّشر[22] الحطبات وهي من الصبح بتحطب)

هذا وقد عبّرت الروايات عن عمل النساء في مزرعة العائلة في الزراعة النقدية، وذلك في أواخر الثلاثينات وأوائل الأربعينيات، وأن هذا النوع من الزراعة كان يؤثر على طول يوم العمل بالنسبة للنساء، فقد تضمنت رواية السيدة سميرة كيف أن عملها في زراعة الدخان إلى جانب العدس والكرسنة والقمح قد زاد من أعبائها (***كنا نزرع الدخان أشتال، أشتال... يكبر بسرعة، تغيبي عنها كم يوم تلاقيها كبيرة... بعدين نقصه...، والله في أيام أنا ما كنت أنام..أعمل زبدة ولبنة من البقر، واشتغل في الأرض، كنا نطبخ على النتش، كنا نعزب بالشهر والشهرين في الطيران(شرق الظاهرية) نأخذ الحلال ونرعى ونحصد وننتقل في المارس[23])***، ثم يأخذه زوجها للبيع، وهنا مؤشر إلى أن أدوار النساء لم تشمل بيع المحصول، حيث كان الزوج هو من يقوم بعملية بيع محصول الزراعة التصديرية.

---

[21] جباعة: وسادة من الصوف منجدة.

[22] إدّشر: تترك.

[23] المارس: عبارة عن عدة دونمات.

أدوار النساء ما بين نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967:

بعد عملية اقتلاع الفلاحين من أراضيهم/ن في العام 1948 التي صادرت أراضي بعض عائلات الظاهرية، عبّرت الرواية الشفوية للمعمرة السيدة لطيفة، بأن النساء لم تعد تشارك في عملية الزراعة، حيث لا يوجد أراضٍ **(النسوان لا حصدن، ولا زرعن (إتأندوا)... ما فيش[24])**، فقد أكدت السيدة لطيفة عدة مرات على أنها لم تعمل بالأرض بعد النكبة مستخدمة مصطلح ***(إتأندت)*** للتعبير عن ذلك، أي أنها جلست في المنزل. فتجريد الفلاحين من أراضيهم/ن عمل على إقصاء النساء عن الزراعة، وتحويل الرجال إلى العمل المأجور، حيث ذكرت في معرض حديثها عن طبيعة حياة عائلتها في تلك الفترة بأن أبيها لم يعد يعمل في الأرض بعد النكبة، وأن أحد إخوتها ***(كان الله ولدين واحد يكرى[25] عند ناس)***، بمعنى أن العائلة أصبحت تعتمد على العمل المأجور لدى أصحاب الأراضي، إلى جانب زراعة ما تبقى لهم من أراض داخل الظاهرية، والأهم هنا، أنها لم تشارك في الزراعة أو في عملية تعبئة المياه أو جلب الحطب وهو الدور الذي كانت تشارك فيه مع أترابها قبل النكبة.

أدوار النساء ضمن العمل المأجور لنساء الظاهرية قبل نكسة عام 1967:

بينت الروايات الشفوية بأن العمل المأجور في قطاع الزراعة والذي كان يطلق على مؤديه (الكروي) أي العامل الذي يتم استئجاره، كان قد اقتصر على الذكور دون الإناث، حيث أن العمل للإناث كان محرما اجتماعياً واقتصر عملها في حقول العائلة. فبحسب الروائي د. أحمد حرب، فإن النساء عملنّ في الغالب خارج عن سياقاتهن الاجتماعية؛ أي خارج الظاهرية، حيث كانت

---

[24] القصد أنه لا يوجد أراضي.

[25] عامل مستأجر.

بعض النساء تذهبن إلى رام الله للعمل في البيوت، وحياتهن كانت نضالاً وصراعاً لتأمين حياة أسرهن، وعلى الرغم من ذلك فقد وجد بعض النساء اللواتي عملن بأجر مع عائلاتهن في مزارع خارج ملكية نطاق الأسرة في الظاهرية، حيث كن يعملن خارج نطاق مزارعهن في قطف الزيتون، وذلك بحسب السيدة سميرة التي عبرت عن ذلك بقولها (***الناس كانوا جوعانين فش أكل، ولا ماله! كانوا يشتغلن***)، وكذلك أكدت على قول الدكتور حرب أن بعض العائلات تخرج من الظاهرية بسنوات القحط حيث قلة الزراعة والعشب للرعي. فقد كان الفلاحون (***يشملوا***) أي يذهبوا شمالاً إلى حيث العشب الدائم والأمطار، فكانوا يذهبون إلى مدينة رام الله أو ما بعدها. وأضاف د. حرب بأن مدينة رام الله كانت مدينة فارغة ولا يوجد بها أحد (***شارع الإرسال هادا كان طين***) وقد كانت بعض العائلات تترك الظاهرية إلى رام الله في موسم الرعي فتأخذ أغنامها ويسكنون الخيام، علماً بأن قسماً منهم كان يعود إلى الظاهرية وقسماً آخر استقر فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، جزء منهم يسكنون مقابل المقاطعة في الوقت الحالي، وقسم من أهل الظاهرية والسموع وسعير ما زال يسكن فيما يطلق عليه الآن رام الله القديمة في محيط البنك العربي، وعلى حد قول د. حرب (***بنوا وعمروا وتحسنت أوضاعهم وعلموا ولادهم***)، وأكدت على ذلك السيدة لطيفة فقد توجهت أيضا للسكن في رام الله:

(***تركنا الظاهرية لأنه كان فيه فقر... والناس كانت تشتغل وتعيش أولادها***)

وعبّرت السيدة لطيفة بأنها لم تعمل أثناء وجودها في رام الله، حيث كان زوجها عاملاً يتنقل ما بين الأردن والمحافظات الفلسطينية للعمل في قطاع البناء:

(***اشتغل في القدس ورام الله والعقبة... كان يبلط ويقصر وكلشي***)

ووصفت السيدة لطيفة حياتها مع زوجها ب(العز) لأنها لم تقم يوما في رام الله بالخروج من المنزل لتسوق احتياجات المنزل، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على تقسيم العمل بناء على الجنس،

حيث محدودية دورها واقتصاره على الحيز الخاص كربة منزل، وقيام زوجها بدور المعيل، وعلى الرغم من أن دور النساء في الحيز الخاص قد يتضمن شراء احتياجات المنزل ولكن تفسيري الخاص ومن سياق اللقاء، يبدو بأنه وبكون السيدة لطيفة غريبة عن مجتمع مدينة رام الله لم تكن ترغب بالخروج من المنزل، سيما وأن خروجها من المنزل قد يعرضها لوصمة العمل المأجور في قطاع خدمة البيوت مثل بعض النساء من الظاهرية، فقد عبّرت بنبرة قوية بأنها لم تعمل في رام الله قط:

(ولما تجوزت ورحت على رام الله مع جوزي ...كان معيشني بعز، ما كان يخليني أوقف على بسطة بندورة...كلشي يوصلني لباب الدار، يوصي اللحام والخضرجي، ولما يرجع يلف عليهم يعطيهم مصاريهم)

في المقابل أضافت السيدة لطيفة بأنها كانت تتوجه كل فترة إلى الظاهرية، لتساعد أباها، حيث تغسل له ملابسه، وتطحن له الحبوب للخبز. وتجدر الإشارة بأن والدة السيدة لطيفة كانت قد توفيت أثناء ولادتها ***(أنا ما شفت إمي ولا عرفتها)***، وأن أباها لم يتزوج قط بعد وفاة والدتها، وبالتالي فإن دور الأم انتقل إلى دور الإبنة حتى بعد زواجها ***(كنت آجي عشان أخدم أبوي، أغسّله وأطحنله).***

ولا بد هنا من الإشارة بأنه وبالرغم من أن النساء قد عبّرن أنهن كن يؤدين دوراً أساسياً في القطاع الزراعي، إلى أنهن لم يأخذن حقوقهن في الميراث، حيث تمت الإشارة في المقابلة التي أجريت مع السيدة سميرة وقد تواجد خلالها مجموعة من الرجال، أحفادها وأبناءها، بالإضافة إلى السيد كمال جبارين، بأن 20% من النساء فقط في الظاهرية قد حصلن على الميراث، وهذا على امتداد الفترات التاريخية وحتى وقتنا هذا ***(المعظم ما بتاخذ أرض، أنا (سميرة) ما أخذت، مع إنه الله يرحمه وصى عليّ بس ما أخذت)***، **وأضافت السيدة فلسطينية (... قريبنا ما أعطى ولا حدا...ما أعطاش أخته بنت أمه وأبوه وحدانية ولا اطلعلها...).**

مصادر العيش التقليدية عبر محطات تاريخية ...

ما ورد أعلاه حول نمط الإنتاج في الظاهرية خلال فترة الاستعمار العثماني والانتداب البريطاني يوضح بأن نمط الإنتاج كان زراعياً، وأن الفلاحين في هذه المنطقة كانوا قد اعتمدوا في معيشتهم/ن على منتجاتهم/ن الزراعية والحيوانية. فقد ذكرت السيدة لطيفة بأن العائلات في فترة الثلاثينات والأربعينات كانت تعتمد على زراعة الحبوب والخضروات، وكانت جميع العائلات تقتني الحيوانات الأليفة مثل الدجاج الذي يوفر لها البيض، كما كانت العائلات تعمل على تجفيف الخضروات مثل البندورة، وأشارت كذلك لطيفة إلى وجود الأسواق في الفترة التاريخية أبّان الانتداب البريطاني، والتي كان سكان الظاهرية يقايضون فيها منتجاتهم/ن مع بعضهم البعض:

(خالتي كانت تزرع وتقلع ... قمح وذرة وكوسا وبندورة، ...وكلشي، تزرع وتاكل صيف وشتاء، البندورة الطرية نسطحها ونحط عليها ملح وتا تنشف ناكلها، كانوا فيه ناس يبيعوا تبن، حبوب، يروحوا يتسوقوا في البيزار (اسم السوق على ايام الانكليز)،

(...الكل عنده بيض وجاج، كل واحد قاني لحاله، مش متل الان الكرتونة ب 40 شيكل)

وحول المقايضة مع البدو في بئر السبع ***(..إحنا نزرع. .قمح والبدو يزرعوا عدس..يحملوا من هان وينزلوا يبدلوا بالعدس)***.

كذلك أكدت السيدة سميرة على عملية المقايضة وعدم الحاجة إلى النقد، وأضافت ما يفيد حول آليات توفير الأمن الغذائي لدى المجتمع المحلي في الظاهرية بأن أهالي الظاهرية كانوا يقايضوا الطبيعي بالمصنع مع حداري الخليل، حيث مقايضة البيض والقمح ومزاهر التمر، بالبسكويت والحلاوة والحلقوم ***(كانوا يقايضوا البيض بالبسكوت.. القمح بالحلقوم وتنكات الحلاوة، ومزاهر التمر[26]..)***

[26] عبارة عن نصف تنكة يوجد بها معجون التمر.

أما عن استراتيجيات مواجهة ندرة المحاصيل أو غلائها، فقد تم ذلك من خلال استبدالها بغيرها. فعلى سبيل المثال، فإن غلاء القمح كان يؤدي إلى الاستعاضة عنه بمطحون الذرة والشعير لعمل الخبز ***(كنا نعمل الكراديش[27])***.

وعلى الرغم من أن الرواية الشفوية كانت قد أكدت أعلاه على حالة الفقر قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 وإعطاء المعلومات بأن العائلات التي تركت الظاهرية وتوجهت إلى رام الله بسبب الفقر كانت نساؤها تعمل في مجال تنظيف البيوت إلى جانب قطف الزيتون، إلا أن السيدة سميرة أكدت أن التضامن الاجتماعي ما بين العائلات والجيران شكّل حماية للعائلات الفقيرة:

(من زمان النسوان كانت دايما باب دورهن مفتوح، مش متل هلأ ما حدا بيشوف حدا والنسوان... مسكرات على حالهن البواب... الناس كانت تطعم بعض وتدير بالها على بعض)

[27] عبارة عن مطحون الذرة والشعير.

مصادر العيش ...ماذا بعد نكبة عام 1948

أما في الفترة التاريخية التي جاءت بعد النكبة، فقد تم الاستنتاج مما ورد أعلاه بأن بعض الفلاحين الذين صودرت أراضيهم، قد عملوا بأجر لدى أصحاب الأراضي في الظاهرية. وبحسب رواية د. أحمد حرب، وهو من مواليد 1951، فإن عملية المقايضة كانت لا زالت مستمرة في فترة طفولته وشبابه، أي من الخمسينات حتى السبعينات، حيث أكد أن توفر النقد والسيولة المالية جاء بعد السبعينات مع استمرار عملية تبادل الحبوب، ومنتجات الحيوانات بين الناس، وقد أشار الدكتور أحمد حرب بأنه يذكر من أيام طفولته (***الحدّارية***) أي حدّار، والأصل:(***حد الدار***) أي يأتوا التجار من مدنية الخليل إلى البيوت في الظاهرية يحملون السلال إما على الكتف، أو على الحمار ليبيعوا السكان (***حامض حلو، كعكبان، تفاح***) مقابل المنتجات الزراعية والحيوانية (***بيض، قمح***).

وأشار د. حرب بأنه قلما كان هناك عمال بأجور نقدية، حيث انتشر هذا النوع من العمل بشكل قليل في ذلك الحين عند من يملك أراض كبيرة وكثير من الأغنام، فكان هؤلاء الملاك يستأجرون الرعاة والحصادين والحراثين مقابل أجرة عينية؛ مقدار من المحصول أو مقابل صغار الأغنام. وفي بعض الأحيان تكون نقدية (***نصف دينار أو 30 قرش***... **النقد كان صعب جدا توفره، إلا من ندر**) وذلك من خلال موظفي القطاع العام كمعلمين وموظفين أو في الجيش أثناء تواجد النظام الأردني في الضفة الغربية. وفي هذا السياق فالمعلمون كانوا قلة قليلة في القرية ويأتون من الجنوب (***طبعا المعلم ممكن أن يكون خريج الصف السادس وأحيانا المترك "أي ما يطلق عليه الصف التاسع في الوقت الحالي"***) وكان المدرس يصل راتبه أحياناً إلى 5 دنانير، وقبل ذلك كان شيخ القرية يعلم ضمن نظام الكتاتيب وهو من الدوايمة وكان يأخذ أجرة عينية (***من المحاصيل الزراعية أو بيض بلدي***).

وفي سياق متصل بالأسواق والتداول النقدي – وبحسب الروايات الشفوية– فقد كان أهل مدينة الخليل في ذلك الوقت يترددون على الظاهرية، حيث يأتون لشراء المنتجات الحيوانية والنباتية بأسعار قليلة ويذهبون بها للتجارة إلى السوق الرئيسي بالخليل أو إلى التصدير، حتى أنه يمكن القول بأن صناعة الأحذية التي اشتهرت بها الخليل قامت على جلود الثروة الحيوانية لدى الفلاحين، والظاهرية كان ملتقى لسوق الحلال لجميع أهالي القرى والمدن الفلسطينية؛ السموع، دورا ومن الشمال، وليس أهل مدينة الخليل فحسب، بل كذلك سكان بئر السبع، بالإضافة إلى قطاع غزة ***(تجار غزة كانوا يرتادون الظاهرية... ولا زال سوق الحلال هذا منذ الستينيات يستقبل الأهالي حتى الآن على مدار يومي السبت والأربعاء).***

وأكد د. حرب على مستوى الرضى لدى الأفراد في المجتمع المحلي في الظاهرية بتوفر الإمكانيات القليلة للعيش:

(وبصورة عامة لم نكن نشعر بالفقر، نرضى برغيف الخبز، الشاي مع الخبز كان عبارة عن وجبة، اللحمة لا تتوفر إلا بالمناسبات كل شهر أو شهرين. كانوا الناس مبسوطين وراضيين كل حدا يطلع عنده خبيزة ومتوفرة بكثرة ونعنع بالحاكورة).

الظاهرية فرص استثمار واستهلاك ما بين مدينة الخليل والداخل المحتل:

بحسب المعلومات الواردة من المقابلات الفردية فقد عبر المشاركون بأنه تاريخياً ومنذ نكبة 1967 فإن فلسطينيي الداخل يقصدون الظاهرية من كل المناطق المحتلة منذ عام 1948. وتمت الإشارة بأن تدفق الأفراد كان على طرفي الحدود، وليس فقط من طرف واحد، حيث توجه فلسطينيو الداخل إلى الظاهرية من جميع مناطق الخط الأخضر ***(صاروا بس يجوا بعد ال 1967، فتحوا الهم الباب وصار عندهم أمان يجيوا عنا)***، وأنه لا زالت الوفود في الحافلات تأتي لزيارة الظاهرية للتسوق والعلاج من فلسطينيي الداخل، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأسعار للسلع والأراضي. فعلى حد قولهم/ن ***(إخوانا***

البدو من 48 كان لهم دور في رفع الاسعار، التجار بكافة الأنواع لا يستقبلون الظهراوي) حيث أن العائلات التي تزور الظاهرية من بئر السبع تشكّل قوة شرائية كبيرة للتجار(***مين بيجي بيحمل السيارة من عند الخضرجي ب1500 شيكل مش زي اللي بده كيلو بندورة***)، وهذا ينسحب على الملابس، (***البدو مش تعبانين في المصاري بياخدوا مخصصات، ما بتفرق عليهم المصاري...بيجوا بيحملوا ب 3000 -4000 شيكل بسياراتهم....)***، مما أدى إلى عملية إهمال للزبون من الظاهرية. وعملياً فإن (***الأسعار غالية على الظهراوي)*** الذي يفضّل التسوق من مدينة الخليل في معظم الأحيان (***سكان يوجد استياء من البدو- لا يستطيع بعض الناس ان يشتري مونة البيت. اللي في الخليل ب 50 عنا ب 100، صار غلاء فاحش ويوجد فئة مسحوقة...)***

وفي نفس السياق وبسبب القوة الشرائية العالية في الظاهرية من زوّارها ارتفع مؤخراً الاستثمار في الظاهرية من قبل أهالي مدينة الخليل الذين يعملون على استئجار الدكاكين والمكاتب في الظاهرية (***40% من التجار صاروا من الخليل)*** حيث ارتفع إيجار الدكاكين على الشارع الرئيسي من 2000 دينار ليصبح 15 ألف دينار. وبالنسبة للسيدة لطيفة فقد اعتبرت أن هذا استغلال لأهالي الظاهرية من أهالي الخليل (بدهم ***مرابح اكتر عشان هيك بيجوا هون ...مليان عنا من اذنا ومن الخليل***).

وفي نفس السياق ارتفع كذلك سعر الأراضي من خلال السماسرة، حيث ارتفع سعر الدونم من 200 دينار إلى 100 ألف دينار (***أهل البدو 48 يشترون الأراضي ويتزوجون من الخليل ويبنون الفيلات في الظاهرية***).

ويشير الموقع المتخصص للمعلومات الحديثة بكافة القطاعات الاقتصادية –الاقتصادي- بأن تقديرات الغرفة التجارية لجنوب الخليل أن حوالي 70 ألف مواطن يدخلون الظاهرية كزبائن في السوق التجاري يرتادونها يومياً لشراء حاجياتهم اليومية من مواد غذائية ومواد منزلية وحرفية من التجارة والحدادة، إلى جانب الخدمات الطبية والعلاجية وغيرها من الخدمات. وأن مدخول الظاهرية

منهم يصل إلى حوالي 70 مليون شيكل شهريا، حيث يشكل أهالي النقب وبئر السبع العصب الاقتصادي الأساسي للظاهرية، ويوضح سيدريك باريزوت بأن السبب من وراء تدفق الأفراد هذا من الداخل المحتل بما فيهم فلسطينيو الداخل والمستعمرون اليهود من المستوطنات ومن داخل الخط الأخضر، هو الأسعار الأرخص للبضائع والخدمات من الداخل المحتل، والذي بدوره دفع باتجاه نمو سوق الظاهرية إلى ما وراء احتياجات المناطق النائية من حولها وأصبح مركزاً للتبادل التجاري (Parizot 2005,7)، ناهيك عن تدفق الحركة العمالية عبرها، سواء للمرور عبر معبر بئر السبع الذين/ اللواتي يتخذون/ يتخذن الظاهرية مكانا للعبور داخل الخط الأخضر بتصاريح أو بدون تصاريح 10000عامل\اة أسبوعيا، مما يشكل مورداً اقتصادياً آخر للظاهرية. **ويوضح جبارين بأن *(الظاهرية ملتقى الجنوب ..أحيانا تغلق كل الحدود وتظل فقط منفذ الظاهرية لكل اهالي الضفة الغربية. وأهل الشمال يأتون من جميع المناطق لأنه في فتحات في الجدار فيستطيعون العبور)***، ولعل ازدياد عدد البنوك في الظاهرية بشكل طردي يؤكد زيادة حجم الودائع وزيادة التدفق المالي، ناهيك عن اعتبارها سوقاً مركزياً للثروة الحيوانية[28]، حيث تتميز الظاهرية تاريخياً بتربية المواشي بالإضافة إلى الزراعة التي كان أهلها يرجعون إليها في ظل الإغلاقات الطويلة مثل الانتفاضة الأولى والثانية.

ويقول سيدريك باريزوت بأنه وبشكل عام فإن الشعور بالحدود بين الداخل المحتل والأراضي المحتلة عام 1967 عاد مع الانتفاضة الأولى بعد منتصف الثمانينيات، حيث انتاب الخوف سكان دولة الاحتلال من تجاوز الحدود، وكذلك عاش أهل الضفة الغربية وقطاع غزة محدودية قدرتهم/ن على التنقل للمرة الأولى بعد 1967، والمرافقة لسياسة الإغلاقات ومنع التجول، وإجراءات الاحتلال الأمنية بشكل عام. وأن النية جاءت بفصل الضفة الغربية وقطاع غزة عن الداخل المحتل مع حرب

[28] https://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=12e6958y19818840Y12e6958

الخليج في بداية التسعينات، حيث فرض نظام جديد ينظم دخول الفلسطينيين إلى الدخل المحتل، ويحد من دخول العمال الفلسطينيين هناك من خلال وضع التشريعات التي تتحكم بأصحاب العمل الإسرائيليين والسماح للعمال الأجانب من آسيا وأوروبا الشرقية بالدخول للحد تدريجيا من دخول العمال الفلسطينيين.

ويضيف باريزوت أن هذه الإجراءات قد أثارت الكثير من المقاومة حيث لم يعوض استيراد العمالة الأجنبية من آسيا عن الحاجة إلى القوى العاملة في ظل الازدهار الاقتصادي لدولة الاحتلال الذي عززته ردة فعل المستثمرين الأجانب على مفاوضات السلام، والذي دفع أصحاب الأعمال في الدولة اليهودية للضغط باتجاه عدم تقييد الحركة ما بين الخط الأخضر والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث لجأ البعض منهم إلى الدخول لجلب العمال الفلسطينيين لمراوغة تحكم قوات الشرطة والجيش. ويضيف باريزوت بأن الحصار على قطاع غزة، عمل على إعادة توجيه تدفق الأفراد من الداخل المحتل نحو سفوح جبال الخليل، وتوقف اعتبار سوق قطاع غزة منافساً لسوق بئر السبع. وسيطرت بدلا من ذلك سوق الخليل ولاحقاً الظاهرية، حيث عرفت الظاهرية مع بداية التسعينات ازدهاراً لا يصدق (Parizot 2005,7).

الانتفاضة الثانية:

يضيف باريزوت ، أنه وخلال الانتفاضة الثانية، انخفضت مرة أخرى تصاريح العمل، وقامت دولة الاحتلال بتعزيز منظومة الإغلاق في جبال الخليل الجنوبية، وأصبح تجاوز الحدود بسبب إحكام السيطرة الأمنية أكثر صعوبة، حيث أعاد الاحتلال اجتياح الظاهرية وأخضعت البلدة إلى منع تجول طويل الأمد، وتم وضع التلال الترابية ونقاط التفتيش لقطع التواصل بين الظاهرية والخليل وبين مركز الضفة الغربية، مما تسبب في أزمة اقتصادية وإصابة الاقتصاد الفلسطيني بضربة قوية

كنتيجة للإغلاقات تسببت في فجوة كبيرة بينه وبين الاقتصاد الإسرائيلي. وازدادت نسبة الفقر في جنوب الخليل، وأدت سياسة الإغلاق الإسرائيلي إلى تعزيز الحاجة إلى تجاوز الحدود، في سبيل البحث عن العمل في مكان آخر، الأمر الذي أدى إلى لجوء العمال/ العاملات الفلسطينيين/ الفلسطينيات إلى عبور الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948 بشكل "غير قانوني" معرضين/ات أنفسهم/ن إلى المخاطر في سبيل تأمين نجاة عوائلهم/ن من الفقر(Parizot 2005,10).

إن ارتفاع أجرة المواصلات بحسب تفسير باريزوت من الظاهرية والقرى المحيطة بها إلى الداخل المحتل والتي بلغت في 2005، حوالي 500 شيكل وأكثر للرحلة الواحدة، دفع بعض العمال إلى المبيت في الداخل المحتل لمدة أسبوع، وفي بعض الأحيان إلى شهر واحد لتقليل تكلفة المواصلات. واستطاع الأكثر حظا والأوفر مالا من بينهم أن يستأجر في المناطق التي يقطنها فلسطينيو الداخل، إلا أن تخويف الملاكين المحليين من تأجير العمال/ العاملات أو تسكينهم/ن ، قاد بعض العمال إلى الاختباء ليلاً في أماكن تجمع النفايات في مدن الشمال الفلسطيني المحتل، وفي بئر السبع اختبأوا في المجاري، مما جعل الفلسطينيين أكثر هشاشة، وفقدوا قدرتهم على التفاوض ضمن علاقات القوة والهرمية القائمة في الداخل المحتل، فسياسات الاستيطان الاستعماري الصهيوني تجاه الفلسطينيين في الداخل المحتل، وفي الأراضي المحتلة عام 1967، ومجاورة الظاهرية كجزء من كل الهامش المتمثل بالضفة الغربية وقطاع غزة بعلاقته مع الاحتلال الإسرائيلي، مع الهامش داخل الخط الأخضر والمتمثل بفلسطيني الداخل القاطنين في منطقة بئر السبع وما يحيطها من قرى ومدن، أدى إلى ظهور أشكال متوحشة في الرأسمالية –على حد تعبير سيدريك– في جبال الخليل الجنوبية (Parizot 2005,12).

الحدود والسماسرة...

تفيد المقابلات أن السمسرة على العمالة الفلسطينية من مدينة الظاهرية قد أصبحت من مصادر العيش وتراكم الثروات، وما يهمنا في هذا المقام، هم سماسرة العمال، الذين تحسنت أوضاعهم المعيشية نتيجة للعمل في السمسرة، فالمعلومات الواردة من المقابلات تقول بأن تكلفة التصريح للعامل الواحد في الداخل المحتل تبلغ 3000 شيكل تعطى للسماسرة، والعامل الذي يعمل بالشهر 20 يوما قد يحصل على 6 آلاف شيكل، وفي هذه الحالة فإن السمسار ممكن أن يربح من التصريح الواحد 1000 شيكل. فعلى حد قول السيد كمال جبارين ***(السماسرة ربوا رأس مال كثير من وراء السمسرة على العمال)*** ويوجد بعض السماسرة من ***(يشغّل 10 عمال يخرج النص بالنص من العامل...20 عامل يأخذ عنهم 4000 شيكل...أو اليومية 100 شيكل عن كل عامل من جهد وعرق العامل).*** كما تجدر الإشارة إلى أنه في المقابل فإن بعض الذكور من الظاهرية عملوا على الاستثمار في قرى عربية، فعلى سبيل المثال ***(فتحوا كوافير لأنه هناك الوضع أحسن على الراس في الظاهرية 20 أما في الداخل 50)***، أو استثمروا في فتح الأفران الآلية لصناعة الخبز، أو بيع الملابس.

وقد وضّحت المقابلات بأن ظاهرة الغنى لأهالي الظاهرية قد ظهرت بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث تحدث كذلك السيد جبارين ***(المصاري دخلت على البلد بعد اوسلو)*** ولم يأت هذا الغنى بالتسلسل المنطقي، فالبعض تم إغناؤه من خلال العمل في مجال السيارات المسروقة، أو المخدرات بالإضافة إلى العمل في السمسرة ***(10% من الملاك مصرياتهم من الكسب غير المشروع... مخدرات وسرقة سيارات وسماسرة)***/ كما عبروا بأن الغنى ووجود النقود مع الأفراد قد عمل على تغيير المفاهيم وانتشرت السلوكيات الغريبة عن الظاهرية، ***(أصبح هناك بذخ مش طبيعي مرتبط بنمط حياة جديد جلبه معهم موضوع العائدين)***، ووصفوا هذه التغييرات بأنها مستنقع بقولهم ***(الظاهرية غرقت بالمستنقع..***

الانتعاش الاقتصادي له ثمن، الظاهرية مرتع للمخدرات والنهب والسرقات. شوفرية اللفة.... نتيجة لسياسات الاحتلال...جزء من أهل الظاهرية أصابها طفرة الغني من 15 سنة – أحد سكان الظاهرية احتفل بالمليون الثالث).

دوافع عمل النساء لدى المشغّل الإسرائيلي ...انطباعات المجتمع المحلي:

بعد عملية الاقتلاع الثاني التي عاشتها الظاهرية باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، توجهت النساء والفتيات من الظاهرية للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي، حيث كان واضحاً من خلال الرواية الشفوية أعلاه بأن الرجال والنساء والأطفال توجهوا للعمل داخل الخط الأخضر عندما فتحت دولة الاحتلال باب تشغيل الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما عن الظروف التي تزج النساء للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي، فإنني هنا سأعمل على التركيز على انطباعات المجتمع المحلي حول هذه الظروف، وضمن البيانات التي جمعتها من الرواة وقبل عملية الاستماع إلى النساء أنفسهن حول هذا المحور.

بالنسبة للذين/ اللواتي تم مقابلتهم/ن من الرواة، فإن النساء اللواتي يتوجهن للعمل لدى المشغل الإسرائيلي هن النساء اللواتي يكون أزواجهن مرضى لا يستطيعون العمل أو (***اللي جوزها عواطلي***)، أو بسبب الإدمان (***اللي جوزها مدمن***). بالإضافة إلى النساء اللواتي ليس لهن معيل مثل الأرامل والمطلقات. وقد رفض د. حرب وصفهن بذلك حيث قال: (***هن النساء اللواتي يتعرضن للظلم من الأهل؛ من الأب والأخ، حيث يحرمنّ من الميراث***). أما وبحسب معلومات السيدة سميرة، فهن النساء اللواتي يعشن ضمن العائلات الفقيرة، التي تعاني من الفقر المدقع (**المحتاجات، فقيرين جوعانين مش لاقيين ياكلوا، النسوان اللي الآن بيطلعوا ما عندهم أكل، ما عندهم يعبوا جرة الغاز**).

وقد عبّرت السيدة سميرة بأن هؤلاء النساء يعتمدن على أنفسهن، وأنهن مناضلات (***النساء هدول ب 10 زلام***) وأن العوز هو الذي يدفعهن للعمل، (***ما بدهن يحملهن حدا جميلة...***) وهن برأيها (***بتستر على***

حالها)، وأضافت (***هي بتتعب وتعرق لأنه ما حدا كمان بيطلع فيها***) إشارة إلى أن هؤلاء النساء لا يوجد لهن مصدر إعالة.

إن السيدة لطيفة، وفي معرض حديثها عن الظروف التي تدفع بالنساء للعمل في الداخل المحتل، عبرت بأنه وبسبب كثرة الناس في الظاهرية، فقد قل تواصلهم مع بعضهم البعض، وتم دخول التعامل النقدي بعلاقاتهم، وأصبح النقد هو الهدف لدى أبناء المجتمع المحلي، مما قلل الاحترام والتقدير لبعضهم البعض، فحتى العلاج أصبح بالنقود. وكانت قد عبّرت عن أنه وأثناء طفولتها، كانت النساء كبيرات السن هن اللواتي يعالجن المرضى في القرية، وذلك يعود برأيها للحضارة والتحضر، حيث تبدل الشعور الجمعي بالفردي، فقد كررت عدة مرات جملة (**بدها تتسخم... بدها تروح تشتغل**)، فعلى الرغم من أن العمل المأجور بالداخل المحتل هو أسود مثل السخام، لكن النساء يضطررن للعمل بسبب فقدان التضامن الاجتماعي:

(الناس كثرت، بطلت تتخرف...، بطلت تعرف بعضها... بطلت تحترم بعضها... الناس صارت كلها تجري على المصاري إذا بدك تحكمي سنكي ... بدك مصاري.. الدنيا مش كانت احسن!... الناس اليوم خشت عليها الحضارة وبيتبعوا الحضارات، والباقي إن شاء الله بيموت)

ولا بد من الوقوف هنا، حيث المعمرة التسعينية، والتي تختصر تجربتها في كيفية تحول القضايا من أيام صغرها في الثلاثينات وحتى وقتنا الحاضر، وكنتيجة لعملية التحديث ودخول المنظومة الرأسمالية، والتي أزاحت بدورها كماً من قيم التواصل القائم على الاحترام والتقدير للأفراد مع بعضهم البعض، بسبب عملية التسليع لمناحي الحياة المختلفة، وعملية التحضر والتي عملت على مر السنين على تقوية النزعة الفردية.

أما عند الاستفسار عن آلية مكافحة الفقر لدى العائلات المعوزة من خلال المجتمع المحلي في الظاهرية بعد التسعينيات وحتى الآن فقد تحدث السيد كمال جبارين بوجود دعم من المجتمع

المحلي في الظاهرية، ولكن هذا الدعم لا يسد حاجات الناس بشكل كامل ويخرجهم/ن من حالة الفقر (***يوجد أهل الخير ولكن غير كافي***). وأضاف بأن مؤسسات المجتمع المدني تحاول أن تقدم المعونة للعائلات الفقيرة من خلال تقديم المعونات العينية ***(هناك مساعدات لبعض التجمعات من مؤسسات المجتمع المدني نوعا ما تعمل على سد الفجوة وتعزيز صمود الناس (اتحاد لجان العمل الزراعي، الاغاثة الزراعية)*** حيث تعمل على تقديم المعونات العينية مثل ***(الحرامات والملابس) حيث توزيعها غرب الظاهرية)***، وأن هذه المعونات تمتد إلى دعم قطاع الزراعة حيث استصلاح الأراضي الزراعية لدعم تربية المواشي ***(كما عملوا على تحويط أرض على مساحة 150-200 دونم خاصة للرعي في منطقة الغماري في الظاهرية لينتفع منها الرعاة).***

وعبر السيد كمال: (***السلطة أو الدولة الناشئة لا تفكر بالوطن... السلطة لازم تعطي كل فرد حقه. تاخد من اصحاب رؤس الأموال وتعطي الناس المحتاجين ... الخليل فيها أكتر من 100 مليونير...لا يضعوا مصاريهم الخلايلة في البنك يضعونها تحت البلاط)***. وفي نفس السياق وبخصوص لجنة الزكاة، فقد تم الإفادة بأن زكاة الأموال تصرف بعيداً عن اللجنة. وبهذا الخصوص، فقد عبّرت المقابلات بأن القائمين على لجنة الزكاة قبل السلطة كانوا من الناس (***اللي عندهم ضمير***) وأن مجيء السلطة قد سيّس الموضوع، حيث عينوا (***لجان زكاة خاصة بالسلطة***) فأصبح هناك (***بلبلة***) لدى الناس الذين (***بطلوا يثقوا باللجنة لان السلطة اخدتها***) وصاروا يتعاملوا مع الفقراء بشكل مباشر. كما تم الحديث عن وجود رعاية للأيتام ولكنه غير كاف (***والنساء تعودوا يطلعوا ويشتغلوا***).

وأضاف السيد كمال جبارين ما يفيد بأثر تبني السوق الحر بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث زيادة الاستقطاب ما بين الفقراء والأغنياء في الظاهرية (***السلطة الوطنية الفلسطينية سمحت باستيراد كل شيء. فظواهر الغنى من السيارات الفخمة جاءت بعد أوسلو من الذين كان لهم علاقة مع السلطة الوطنية الفلسطينية***). وعن تضرر القطاعات المختلفة كنتيجة للسياسات الاقتصادية التي تبنتها

السلطة وانعكاسها على محافظة الخليل، تحدث السيد جبارين (***قبل اوسلو كان هناك 50 مصنع أحذية تصدر خارج البلد الان لا يوجد الا 2 او 3 مصانع، اغرقت الاسواق في البضائع الرخيصة المنافسة***).

خلاصة القول هنا، فإن فتح أي نقاش حول وضع النساء الفقيرات في الظاهرية يمتد جذوره إلى ما قبل كبار ملاّك الأراضي أمثال شنيتر. وقد رأينا تأثير كل من الاستعمار العثماني والانتداب البريطاني وبدء الزراعة التصديرية في الظاهرية بتغيير أدوار النساء والبدء في عملية اقتلاع الفلاحين من أراضيهم/ن التي أحكمت حلقاتها مع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 مروراً بالنكبة عام 1948، حيث تغيرت تدريجياً علاقة فلاحي الظاهرية بأرضهم/ن وتغَير مفهوم الأرض التي أضحت مصدراً للجاه والسلطة لأمثال شنيتر، إلى أن وصلنا إلى اعتبارها استثماراً لإقامة المشاريع الاقتصادية مثل الكسارات ومصانع الباطون، ومصانع المأكولات، أو البنايات التجارية، ناهيك عن بناء المنازل الخاصة، وكيف أثر ذلك على النساء بشكل عام، فمنهن من (تأندت[29]) كما ناقشنا أعلاه حيث الخروج القسري من العمل الزراعي في الأرض والجلوس في المنازل كربات بيوت، ومنهن من استمرت في عملها الزراعي في أراضي العائلة، ومنهن من توجهن إلى العمل المأجور في شمال الضفة الغربية، ومنهن من عملن في الظاهرية لخدمة كبار الملاك في الظاهرية، كنتيجة للفقر المدقع (**شافوا الويلات**). وربما ما ينسجم مع ما تحدثت عنه اللقاءات التحضيرية مع السيدتين لطيفة وسميرة، هو ما ذكرته النساء الظهراويات المشاركات في الدراسة اللواتي يعملن في الداخل المحتل حول عمل النساء في شمال فلسطين ولا سيما في مدينة رام الله في قطاعي الزراعة والخدمات، فإلى جانب ما تم ذكره من اللقاءات الفردية الأولية مع النساء المعمرات وبعض الرواة عن أنماط معيشة العائلات في ذلك الوقت، فإن السيدة أبيّة التي

[29] جلست في المنزل لتمارس دور ربة المنزل.

تعمل في الداخل المحتل منذ عدة سنوات، وفي معرض حديثها عن عمل النساء المأجور، كانت قد شاركتنا بأن أمها كانت قد عملت في رام الله في بداية الستينات ***(أمي طول عمرها تشتغل، كانت تشتغل في بيوت المسيحية في رام الله وتقطف زتون)*** وأنها وقبل عملها في مدينة رام الله لدى العائلات المسيحية في الزراعة وفي خدمات المنازل، كانت في الظاهرية ترعى الغنم وتقوم بجمع الحطب والتعشيب، إلى جانب قيامها بتربية أبنائها ***(تعبت وربت، وفي الظاهرية كانت تعشب وتحطب وترعى الغنم واحنا وراها...)***. وتصف السيدة أبيّة بأن أباها كان غير قادر على القيام بدور الإعالة **(وأبوي كان مش نافع)** وأنه رمى عن كاهله قضية توفير أسباب المعيشة لعائلته على أكتاف زوجته، فوصفت أباها بالكسل ***(أبوي كان كسول)***، والذي يعبر عن البطالة التي عانى منها أفراد الشعب الفلسطيني كما عانى منها العالم الثالث أثناء الاستعمار الكولونيالي والتراكم الرأسمالي الذي جاء على حساب حياة الفلاحين المعدمين الذين تم الاستيلاء على أراضيهم أو صغار الملاك منهم الذين تحولوا بالمجمل إلى جيش فائض من العمالة.

بشكل عام، وقبل التطرق إلى الحالة الفلسطينية فيما يتعلق بالنساء اللواتي يضطررن للعمل خارج حدود مجتمعهن المحلي، لا بد من الإشارة بأن نساء دول العالم الثالث اللواتي يترأسن عوائلهن يضطررن للخروج خارج حدود مناطقهن بحثاً عن العمل، وذلك لأنهن بالنهاية المكلفات بمهمة إطعام أفراد الأسرة. كما تجدر الإشارة بأنه لا يشترط أن يكون الرجل ضمن هذه العائلات مريضاً، أو متوفياً، ولا يشترط أن تكون النساء مطلقات أو منفصلات عن أزواجهن، لكي تخرج النساء بحثاً عن العمل، بل أن غياب الزوج أحياناً بسبب هجرته الداخلية من الأرياف إلى المدن الحضرية، أو الهجرة الخارجية إلى البلدان المتقدمة للبحث عن عمل في ظروف عمل استغلالية تتضمن الأجور المتدنية، والذي يتمخض عنه عدم قدرته على إرسال التحويلات النقدية لأسرته، وأحياناً بسبب

البطالة وعدم توفر فرص العمل لأرباب الأسر في الأسواق المحلية بعد تسريحهم من أراضيهم كنتيجة للمنظومة الاستعمارية الاستيطانية أو الرأسمالية هو ما يجبر النساء على البحث عن العمل المأجور.

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967 وبدء العملية الممنهجة في اقتلاع الفلاح الفلسطيني عن أرضه، من خلال استراتيجية فتح باب العمالة الفلسطينية في الداخل المحتل والشروع في عملية بناء المستوطنات والتي بدأت في الظاهرية بعد منتصف السبعينات، كانت النساء والفتيات الظهراويات قد توجهن مثلهن مثل الرجال للعمل في الداخل المحتل، ولاحقاً في المستوطنات نتيجة لعامل الفقر، والفقر المدقع، وذلك ضمن الفترة الزمنية ذاتها التي تناولتها الروائية الفلسطينية **سحر خليفة** في روايتها عبّاد الشمس (خليفة، 2008) والتي عبّرت فيها عن تردي الوضع الاقتصادي في مدينة نابلس، وارتفاع أسعار المواد التموينية، وشّح المياه وغلائها وغلاء الكهرباء، إلى جانب ارتفاع الضرائب على أصحاب الأعمال، والحركة التجارية ما بين الأراضي المحتلة عام 1967 والداخل المحتل، القائمة على التبعية والاستغلال، وعملية تسريح المزارعين من أراضيهم وانتقالهم للعمل داخل الخط الأخضر، إلى جانب لاجئي الاقتلاع الأول عام 1948 حيث تعرض الفلاحون للإفقار والتشريد في مخيمات اللجوء في فلسطين والمنفى، وتحولوا إلى عمال بأجر في قطاع الزراعة والخدمات لدى الملاكين والطبقة الغنية في مدينة نابلس، قبل شروع الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الدمج الاقتصادي للضفة الغربية وقطاع غزة مع الداخل المحتل.

ناقشت رواية عبّاد الشمس الواقع الاجتماعي للنساء اللواتي يضطررن للخروج من بيوتهن للعمل المأجور في مدينة نابلس أو لدى المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل، مثل الأرامل ضمن الطبقات الهشة والمعوزة في المجتمع المحلي، أو اللاجئات القاطنات في مخيم بلاطة المقام على أراضي مدينة

نابلس، حيث تقدم خليفة نموذجين من النساء، إحداهما الأرملة سعدية التي تعيش بإحدى حارات البلدة القديمة في مدينة نابلس، والأخرى هي خضرة، المرأة اللاجئة التي تسكن مع زوجها المريض في أحد مخيمات اللجوء في محافظة نابلس.

لقد كانت السيدة سعدية تعيش في البلدة القديمة، أرملة الشهيد، والأم لأربعة أطفال؛ "سعدية" التي أصبحت بليلة وضحاها تقوم بكل من أدوار الأب والأم، المعيل وربة البيت ضمن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية اضطرت للبحث عمًا يحقق البقاء لها ولأولادها، وسط بيئة تقليدية لسكان البلدة القديمة الذين لم يروا سعدية سوى جسداً أرملاً، طمعوا به خارج إطار الزواج من أمثال صاحب مخيطة (صاحب المقص السحري)، وأدخلتها بعزلة من أصحاب النخوة أمثال (أبي صابر) نتيجة ما حرك سؤاله عنها وعن احتياجاتها الغيرة والحسد من زوجاتهم والتي حجبت الحماية عنها وعن عائلتها. وهنا تشير هذه الحالة لدى خليفة إلى أن الحالة الاجتماعية لترمل النساء سيما صغيرات السن يدخلهن في عزلة اجتماعية كنتيجة لحالة الترمل، وبأنهن مهددات كذلك للتعرض للتحرش الجنسي، وأن هذا عامل من العوامل الأساسية التي تُدخل النساء ضمن الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع الفلسطيني إلى سوق العمل في الداخل المحتل، وذلك كما سنرى لاحقاً لدى النساء الظهراويات.

أما النموذج الثاني الذي قدمته سحر خليفة، ألا وهي خضرة، بنت المخيم، التي تتعرض للاستغلال من شحادة السمسار من خلال تشغيلها في نظام عمل مياومة في قطاعات متعددة ومنها بيع الجسد، لماذا؟ لأنها بحاجة إلى النقد في ظل هذه المنظومة لكي تؤمّن الأكل والدواء لزوجها الطاعن في السن والمريض، وهذا بدوره يطرح سؤالاً حول مستوى الرعاية الصحية التي يتلقاها كبار السن داخل المخيمات الفلسطينية التي فقد أهلها كل مقومات الحياة بعد فقدان الأرض بسبب الاستيطان

الاستعماري وتجريد الشعب الفلسطيني من أراضيه أبان الهجرة القسرية عام 1948 ودخول العائلات إلى حالة الفقر والفقر المدقع وتحويل أفرادها إلى عمال بأجر في الضفة الغربية لدى العائلات الميسورة أو اضطرارهم/ن للهجرة إلى الدول العربية للعمل هناك. إن شخصية خضرة تعبّر عن العائلات المهجرة، واللاجئة في أوطانها، التي كفرت بكل القيم وفقدت الثقة بجميع الناس. إن الحالة الممثلة بخضرة، عاشت تجربة اللجوء وفقدان الأرض والأم، وتعرضت للتعنيف كابنة ثم كزوجة وكعاملة في بيوت الأكابر، حتى وصلت لقناعة بأن الشعب الفلسطيني فقد كل شيء وأنه لضرب من الجنون أن نؤمن بكل المقدسات، بما فيها الشرف والعرض. فالحالة التي قدمتها خليفة تناقش الوضع المركب الذي تعيشه الفتاة اللاجئة التي تم تجريد عائلتها من مصادر الدخل نتيجة للهجرة القسرية، وأدخلتهم إلى حالة الفقر الذي دفع بها إلى العمل المأجور في قطاع الخدمات في السوق المحلي في مدينة نابلس، ثم زواجها كزوجة ثانية وطلاقها، وزواجها مرة أخرى من رجل دخل في حالة مرضية مزمنة أفقدته القدرة على العمل، ووقوعها في براثن استغلال السماسرة وتشغيلها في الداخل المحتل كعاملة في كل شيء منها بيع الجسد وذلك لكي تستطيع أن تقوم بإعالة نفسها وزوجها. وعلى الرغم من أنه أيٌ من النساء الظهراويات تطابقت مع هذه الحالة الدراسية التي قدمتها خليفة، حيث الهجرة القسرية خلال النكبة الفلسطينية عام 1948، فقد تحدثنا في بداية الفصل عن أن الرواة ضمن المقابلات التحضيرية تحدثوا عن أن لاجئي عام 1948 لم يستقروا بشكل عام في الظاهرية. أما بخصوص الوضع الاجتماعي للنساء الظهراويات المشاركات في هذه الدراسة، فإننا سنرى لاحقاً بأن بعضهن قد ترأسن عوائلهن كنتيجة مرض المعيل الزوج والتجرد من مصادر الدخل ودخولهن دائرة الفقر كنتيجة للسياق الاقتصادي السياسي الاستعماري في الظاهرية.

وفي هذا السياق تضيف الكاتبة **أمل صامد** في مقالتها حول بلترة النساء الفلسطينيات في الداخل المحتل بأننا لا نستطيع أن نناقش قضية تشغيل النساء لدى المشغل الإسرائيلي لصالح دولة الاحتلال، بمعزل عن تقسيم العمل العالمي، فموقع النساء الفلسطينيات بالنسبة لدولة الاحتلال هي ضمن دول المحيط التابعة لأحد دول مركز النظام الرأسمالي العالمي، شأنها بذلك شأن نساء العالم الثالث (Samed 1976,12)، ناهيك عن كونها فلسطينية تعيش ضمن سياق استعماري استيطاني إحلالي يسعى إلى محو الشعب الفلسطيني. وبالتالي، تعتبر صامد عملية بلترة النساء الفلسطينيات بعد احتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، بأنه امتداد للتحول العام للفلاحين الفلسطينيين (Samed 1976,13)، وتحويلهم/ن إلى جيش من العمالة الفائضة نتيجة لتركهم العمل الزراعي بشكل قسري كنتيجة لمصادرة الأراضي أو كنتيجة للخيار العقلاني الذي تحدثنا عنه في الفصل الثاني، كجزء من عملية الاقتلاع وعملية تسريح الأيدي العاملة الفلسطينية، والتي تزامنت مع دمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال، مما أدى إلى غلاء الأسعار، مع بقاء نسبة الأجور متدنية، وبالتالي اضطرار العائلات الفلسطينية من نساء وأطفال إلى بيع قوة عملهم/ن للحفاظ على مستواها المعيشي في ظل القضاء على اقتصاد الكفاف في الريف الفلسطيني (Samed 1976,12). وبهذا الخصوص فقد عبّرت النساء الظهراويات بأنه وإلى جانب توجه النساء اللواتي يترأسن عوائلهن للعمل في الداخل المحتل، فإن الفتيات الصغيرات أيضاً كن قد أرسلن من قبل أهاليهن في تلك الفترة للعمل في الداخل المحتل، بسبب زيادة حجم الأعباء على كاهل رب الأسرة في توفير لقمة العيش للعائلة.، كما أظهرت المقابلات عدم كفاية عائد الأرض أو تربية المواشي، فالمصاريف التشغيلية لتربية المواشي على سبيل المثال، كانت قد ازدادت بسبب غلاء أسعار الشعير والذرة والقمح، مما تطلب توجه العائلات إلى العمل المأجور

للمساعدة في إعالة الأسرة، والمساعدة في تربية المواشي في نفس الوقت. كما أضافت المقابلات بأنه وكنتيجة لمعاناة الآباء من البطالة في الوقت الحاضر، فإن الفتيات يضطررن للخروج للعمل المأجور سواء في الظاهرية أو خارجها للمساهمة في إعالة الأسرة ضمن السياق السياسي الاقتصادي في الظاهرية.

أما الفيلم الوثائقي "الريحان الدامي" الذي أنتجه **مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية** في العام 2017، فإنه يناقش انعدام خيارات النساء اللواتي يقطن منطقة الأغوار ويعملن في المستوطنات في سياق الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الجديد، حيث يعرض واقع النساء اللواتي يقطنّ منطقة الأغوار ويعملن في المستوطنات الإسرائيلية القائمة على أراضيها، المكان الذي يمارس به الاحتلال الإسرائيلي سياساته المتمثلة في السيطرة على الأرض ومصادرة مواردها، وإفقار مزارعيها وتحويلهم/ن إلى جيش احتياطي من العمالة المأجورة المستغلة للعمل في المستوطنات، مما يفرض على النساء العمل الجبري لعدم وجود بديل لعملهن في المزارع الاستيطانية.

إن فيلم الريحان الدرامي بدوره لم يعط تفاصيل حول الحالة الاجتماعية للنساء، ولكن وضمن معرفتي المتواضعة خلال حياتي المهنية في العمل مع النساء في الأغوار، فإن الاحتلال الإسرائيلي كان قد فتح باب العمالة للنساء دون الرجال، كأيدي عاملة رخيصة، فليس شرطاً أن تكون المرأة متزوجة أو عزباء، وليس شرطاً أن تكون النساء بلا معيل، حيث إن السبب الأساسي– وهو ما تم تسليط الضوء عليه من **مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية**– هو تجريد هؤلاء النساء من أراضيهن من الاحتلال الإسرائيلي الذي ابتلع معظم أراضي الأغوار. ولا بد من إضافة أن الريحان الدامي قد قام بمساءلة سياسات التنمية الفلسطينية في المناطق المصنفة بمناطق (ج) والرامية إلى تمكين الفلسطينيين، الأمر الذي ينوه إلى سياسات الليبرالية الجديدة وأثرها على القطاع الزراعي وبالتالي على

النساء. فقد أفرزت ممارسات ساهمت في مصادرة المصادر الطبيعية من مياه وأراضي وفاقمت من آثار الاستعمار الاستيطاني، حيث تحويل ما تبقى من أراضٍ زراعية إلى الزراعة التصديرية التي تضاعفت بعد توقيع عملية السلام، ناهيك عن تشجيع إقامة الأماكن السياحية، والمنازل الخاصة للعائلات الميسورة من الضفة الغربية بما فيها القدس، وبالتالي تحويل الفلاحين إلى عمال بأجر إما في السوق المحلي في مدينة أريحا ومدن الضفة الغربية وإما للعمل في المستوطنات الزراعية المقامة على أراضي الأغوار الجنوبية والشمالية، والتي استقطبت النساء للعمل كأيدي عاملة رخيصة، وهو واقع مشابه لواقع الظاهرية لتأثير كل من الاستعمار الاستيطاني والاستعمار الجديد ممثلاً بسياسات الليبرالية الجديدة على الفلاحين وبالتالي على النساء كما سنناقش لاحقاً.

ولا بد كذلك من الإشارة بأن المرصد كان قد وجه رسالة بضرورة إنفاذ قرارات مقاطعة المستوطنات والتي ما زالت حبراً على ورق، وتفعيل ما يسمى بصندوق الكرامة الذي أنشئ عام 2010 بهدف توفير فرص عمل بديلة للعاملين/ات في المستوطنات، ولم يوفر حتى إنتاج هذا الفيلم وظيفة واحدة، وذلك جزء لا يتجزأ من الأسباب التي تزج بالنساء للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي.

إن مقالة **بوير ومور**، حول "اجتياز الحدود، ورواية الحكايات، النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والنظرية ما بعد البنيوية" (Boer&Moors,1995) تناقش تشغيل كل من النساء والفتيات الفلسطينيات اللواتي يقطنّ المخيمات الفلسطينية في مدينة نابلس واللواتي تم اقتلاعهن من أراضيهن عام 1948 ليتم استغلالهن بعد ذلك كأيدي عاملة رخيصة في دولة الاحتلال بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

أما الحالات الدراسية التي عرضتها مقالة بوير ومور(Boer&Moors,1995)، فهن العاملات أم جمال ووالدتها بالإضافة إلى الآنسة فريال من مخيم بلاطة في مدينة نابلس اللواتي عملن في الداخل

المحتل. فوالدة السيدة أم جمال تعزو سبب عملها في الداخل المحتل كنتيجة لتهجيرها من أرضها في كفار سابا عام 1948، واقتلاعهم/ن من أرضهم/ن التي كانت هي وزوجها يعملان بها قبل النكبة، وقد انتقل زوجها بعد النكبة للعمل في أرض تضمنها مع عائلته في أريحا والأغوار، إلا أن العمل في الأرض لم يضمن لعائلتهما العيش الكريم، فانتقل زوجها وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967 للعمل في الداخل المحتل. إن والدة السيدة أم جمال كانت أول امرأة في العائلة تدخل سوق العمل في الداخل المحتل بعد مرض زوجها، وبعد ثلاث سنوات من فتح باب العمالة من الاحتلال الإسرائيلي أي في العام 1970، حيث بدأت العمل بمصنع للعصير، ومن ثم انتقلت للعمل في قطاع الخدمات وذلك في سبيل إعالة بناتها. أم جمال نفسها بدأت بالعمل لاحقاً بسبب حالة الترمل بعد وفاة زوجها، حيث عملت في مصنع للنسيج، ولكنها أيضاً انتقلت للعمل في قطاع الخدمات، وعملت مثل أمها كعاملة تنظيف في أحد مستشفيات الداخل المحتل. أما السيدة فريال فهي من أصول بدوية من مدينة يافا، تسكن نفس المخيم، وبدأت العمل في الداخل المحتل منذ كان عمرها فقط 11 عاماً لمساعدة عائلتها الذي مرض معيلها، وكانت هي أكبر أفراد العائلة سناً، حيث عملت في مصنع لتصنيع الأغذية ومن ثم التحقت للعمل مع أم جمال في المستشفى كعاملة نظافة. وبالتالي، فإن عامل اللجوء والهجرة القسرية الذي سلطت عليه الضوء سحر خليفة في حالة خضرة يمثل هنا جذور العوامل التي دفعت باتجاه دخول هؤلاء النساء للعمل في الداخل المحتل، حيث تقاطع كونهن تعرضن للإفقار كنتيجة حالة اللجوء وكونهن نساء فقدن الإعالة كنتيجة للترمل أو لمرض المعيل الزوج أو المعيل الأب، حيث التركيز على حالة فريال الطفلة التي وجدنا لها حالات مشابهة في الظاهرية قد توجهن منذ طفولتهن للعمل في الداخل المحتل كنتيجة للسياق السياسي الاقتصادي في الظاهرية.

في المحصلة، فإن الدراسات السابقة قد سلطت الضوء على النساء والفتيات كونهن فلسطينيات يعشن ضمن واقع استعماري استيطاني، وفقيرات يعشن في مجتمع فلسطيني قد خلفت فيه سنوات الاستعمار الطويلة بالإضافة إلى سياسات الليبرالية الجديدة بنى وهياكل اجتماعية وسياسية واقتصادية وزيادة الاستقطاب ما بين الأغنياء والفقراء وولدت فيه العلاقات الهرمية، وذابت فيه شبكات الحماية الاجتماعية بالتدريج منذ دخول العلاقات الرأسمالية قبيل انتهاء الفترة العثمانية وبداية دخول الانتداب البريطاني. وبالتالي فإن تقاطع هذا السياق مع الواقع الاجتماعي الذي وضع النساء في دور الإعالة كنتيجة الترمل أو الطلاق أو مرض المعيل الزوج، كان قد دفع بهن للتوجه للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي، ويضاف إليهن الفتيات الصغيرات اللواتي فقد معيلهن الأب القدرة على العمل، كنتيجة المرض.

إن النساء الظهراويات واللواتي سنتعرف عليهن الآن، ستضيئ روايتهن على المزيد من التفاصيل حول ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية، في ظل سياسات الليبرالية الجديدة وفي ظل الاستعمار الاستيطاني، التي زجت بهن إلى سوق العمل لدى المشغّل الإسرائيلي، كنساء ترأسن عوائلهن نتيجةً لفقدان المعيل دور الإعالة بسبب المرض أو الانفصال أو فقدان المعيل بسبب الموت والدخول في حالة الترمل، بالإضافة إلى دخول الطفلات للعمل في الداخل المحتل لدعم الآباء المزارعين الذين لم يعودوا قادرين على إعالة أسرهم مما يحققونه من منتوج عيني أو نقدي من الزراعة وتربية المواشي.

النساء الظهراويات...

على سبيل النكتة الهادفة، كانت قد عبّرت السيدة فلسطينية التي سنتعرف عليها الآن خلال الجلسة المركزة ما يتضمن بأن هؤلاء النسوة ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية قاسية من خلال استخدامها

مصطلح (شطب) أي بمعنى التجرد من المقومات التي تؤهلهن للحياة الكريمة حيث الفقر والعوز لهن ولأهاليهن وأزواجهن **(إحنا اليوم كلنا اللي جيناكي شطب، زيجانا شطب وأهالينا شطب ...)**.

إن النساء الظهراويات اللواتي تم مقابلتهن كنساء يعملن في الداخل المحتل وفي المستوطنات قد عبّرن بداية عن تعذر الخيارات أمامهن، ووصفن العمل لدى المشغّل الإسرائيلي بأنه مر، ومتعب، وظالم، وقاهر، وبأنه الموت... إلخ من المصطلحات التي لا تعبر إلا عن الاضطرار للعمل في سبيل تحقيق سبل العيش الكريم، والبديل عن سؤال الحاجة من الأقارب المقربين من الأخوة والأخوات، أو الجيران، حيث نظرن لهذا العمل بأنه السبيل الوحيد لهن في تحسين ظروف حياتهن وحياة أسرهن ونشلهن من الفقر. وهنا بعض الإشارات السريعة حول ما تحدثن به بهذا الخصوص، أقدمه للقارئين والقارئات قبل الخوض في تفاصيل أوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية بشكل معمق.

إن السيدة ثائرة عبّرت عن أنها كانت تتلقى المعونات باستمرار منذ زواجها حتى لحظة دخولها سوق العمل غير الرسمي في الزراعة والصناعة التصديرية في الداخل المحتل ***(قبل ما اشتغل، بقيت اجيب من دار ابوي، ما قطعونيش، عديات الولاد... يجبولي الخضرا واللحمة وكلشي، ما يحرمونـي من اشي)***، ولكنها في ذات الوقت كانت تجد صعوبة في طلب الدعم المالي في حال احتاجت إلى النقد ***(انا لو بدي أموت ما بقول لأهلي بدي)***. والسيدة فلسطينية عبّرت عن تخوفها أنها بدون العمل في قطاع الخدمات كانت معرضة للموت والفناء هي وأولادها معها، وأنها لولا العوز والحاجة لما اضطرت إلى العمل، وأنه لا يوجد شبكات دعم اجتماعي ممكن أن توفر الدعم لمثيلاتها ***(لولا الشغل في اسرائيل كان انحرقت أنا وولادي....لو إحنا مش بحاجة.. إحنا بنطيح ! إحنا شو دبحنا!...ما حدا مطّلع على حدا)***. وتؤكد السيدة أبيّة على ذلك، حيث تتساءل باستهجان عن إمكانية طلب الدعم المالي من أخيها،

وأنه في هذه الأوقات من الزمن لا أحد لديه الاستعداد لتوفير الدعم إلى أحد من الأقرباء ***(بدي أطلب من أخوي مصاري! اليوم ما حدا بيعطي حدا)***، حيث تؤكد فلسطينية بدورها أنه من الصعب أن يدعم الأخوة بعضهم/ن البعض في هذه الأوقات حيت الالتزامات والمسؤوليات لكل عائلة على حدة في ظل السياق الاستعماري الرأسمالي ***(احنا اخوتي وخواتي كل واحد دوبه حاله)***.

سنتعرف أدناه على الواقع الاجتماعي والاقتصادي للحالات الدراسية للنساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل وفي المستوطنات الذي زج بهن لهذا النوع من العمل وذلك ضمن السياق السياسي الاقتصادي في الفترة التاريخية الممتدة من أواخر السبعينات حتى وقتنا الحاضر. وللتذكير عما تحدثنا عنه في المقدمة، فإن الفئة العمرية لهؤلاء النساء تتراوح ما بين 40 – 60 وكن قد بدأن العمل مذ كانت أعمارهن تتراوح ما بين 11– 32. أي أنهن واكبن الفترة الزمنية قبل الانتفاضة الأولى وحتى الانتفاضة الثانية مروراً بحرب الخليج وتوقيع اتفاقية أوسلو وقدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى وقتنا الحاضر.

لقد عصفت الظروف الاقتصادية **بالسيدة فلسطينية** وزجت بها إلى العمل المأجور، فمن زوج مريض منذ بدايات حياته، تم تزويجه لفتاة لا يتجاوز عمرها 15 سنة ضمن العائلة الممتدة التي يعتمد في إطارها على توفير المأكل والمشرب له ولزوجته، حيث كان يعمل عملاً متقطعاً في العتالة، نظراً لظرفه الصحي الذي لم يؤهله للتعلم والحصول على دخل ثابت. إن هذه الفتاة الصغيرة والتي تم تزويجها زواجاً قسرياً لم تجد في العائلة الممتدة إلا الضرب والتعنيف من سلفها، بل كذلك اصطحبتها معها عمتها أخت أبيها –والتي هي حماتها كذلك– للعمل في الداخل المحتل للعمل في قطاع الخدمات، وبعد ذلك عملت على الخروج من بيت العائلة غاضبة ومقهورة ووضعت يدها على قطعة أرض لعائلة زوجها، وعملت على الاستثمار بالذهب الذي تحصل عليه

العروس كجزء من مهرها، واستطاعت من خلال دعم الجيران وبعض الأقارب أن تبني غرفتين تنأى بهما عن التعنيف وتبدأ مرحلة جديدة في تربية أولادها ورعاية زوجها المريض نفسياً:

أنا شو أخدت! ولا اشي! جوزوني جوز خربان...زوج فش منه ولا فايدة! اتصل علي أخوي من السجن وقلي اسمعي كلام أبوكي...هاي الدار! كيف فكرك أجت؟ من العذاااب اللي اتعذبته، أنا كنت عايشة بغرفة في العيلة، اختي جابلتي جوزي هي جوزتني... قلت بدي اسوي غرفيتن ..سويت غرفتين زيكنو من الناس...بعت ذهباتي، كان سلفي جوز اختي يضربني، ولما ضربوني جيت هون، وزوج اختي التانية سوالي اياهم، استقريت هون وبنيت غرفة غرفة من الناس، داري هاي سويتها قبل ما يتوفى جوزي. جيرانا عندهم شمينتو، والله منهم وفولي الدار، وزوج اختي جابلنا الحديد. ولا هي كانت زينكو. الحمام عندي لسه فاتح)

تثير رواية السيدة (فلسطينية) أعلاه نقاش الثقافة الاجتماعية التي تدخل العائلات في دائرة الفقر، فعائلة زوج فلسطينية، بالرغم من مرض ابنها وأحوالهم المعيشية الصعبة، بادروا إلى تزويج ابنهم المريض نفسياً والعاطل عن العمل بهدف تقديم الرعاية إليه والعناية به، حيث تلجأ العائلات الفلسطينية لهذا الإجراء والناتج عن تخوف الأم عادة من ضياع ابنها بعد موتها، وبهدف أن تجد من يساعدها في تقديم الرعاية له، وبالنهاية فإنه وضمن الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الفلسطيني **(الرجال لا يعيبه شيء... إلا جيبته)**، فمهما كانت حالة الرجل الصحية والعقلية نجد بأن أبويه يزوجانه كإجراء مغامر بأن يرزقه بابن يكون له معيل، إلى جانب أن تعمل زوجته على خدمته. ولكن في هذه الحالة، فإن الزوج كما وصفته زوجته (خربان)، بمعنى مريض ولا يقوى على الإعالة، مما عرضها في عدة مراحل من حياتها إلى العيش على المعونات، حيث المساعدات من أهلها عندما كان والدها على قيد الحياة وقبل 30 عاماً، ومن الجيران، حتى وفي أثناء عملها في الداخل المحتل، وذلك بسبب ثقل الأعباء الملقاة على عاتقها. فناهيك عن عدم تمكنها أحياناً من التوجه إلى العمل بسبب الأوضاع السياسية مثل في بداية الانتفاضة الأولى، وحرب الخليج، ثم الانتفاضة الثانية، فإن السيدة فلسطينية كانت بحاجة إلى استكمال عملية بناء بيتها، وتربية 4

أطفال بدون شريك مؤهل لمشاركتها أعباء تنشئة الأبناء أو تأمين مصادر العيش بسبب مرضه النفسي الذي لازمه حتى الممات والذي تمخض عنه سلوكياته التي كانت تزيد من عبء السيدة فلسطينية، فقد قام بحرق المنزل بما فيه من عفش وأثاث عدة مرات أثناء غيابها، وإحدى هذه المرات حرق ما ادخرته من مال في وسادتها (... ***كان يكسّر، يطلع ويحرق يطلع ويحرق مره حوشت 7000 شيكل، خبيتهم بالمخده، من زمان الناس كانت تخبي بالمخدات، جيت من الشغل لقيت زوجي حارق الدار وولع المخدة معاهم... ال 7000 شيكل بقوا زمان يجيبن.. انكسرنا كسرة غير شكل، وانا انطرحت بعدها قعدت 10 ايام ما أقدرتش أروح على الشغل، انصدمت..من بدك تجيبي ...*** **الناس يجيبولي من هون ومن هون..اللي يجيب مخدات وحرامات...أنا عنيت، أكثر مرة (امرأة) عنيت .)**. هذا بالإضافة إلى تشكيل مرضه النفسي خطورة على أمن أطفاله، فقد حاول مرة من المرات رميهم بالبئر، ومرة أخرى وضعهم بسيارة الجيش الإسرائيلي التي كانت أمام بيتهم **(مرة إجيت من الشغل كان بده يرميهم بالبير، ومرة حطهم بالجيب عند اليهود ..كان محسوم عنا على باب الدار)**. وقد أضافت السيدة فلسطينية ما تعاني منه معظم النساء العاملات بشكل عام، حيث أن محاولات مشاركة الزوج في المهام المنزلية مثل الطبخ على سبيل المثال، تضاعف عمل النساء المنزلي كنتيجة عدم التزام الأزواج في معايير النظافة أثناء عملية الطهي، فكيف لو كان هذا الزوج مريضاً نفسياً **(*كنت أروح عالدار الاقي الدار قايمة ...بيطبخ لحاله بيعجب على الدنيا .....أنا ذقت المرار*)**.

إن واقع السيدة فلسطينية إنما يشير إلى إهمال الجهات المختصة، والافتقار إلى سياسات الدعم والمساعدة من خلال التدخلات التي من شأنها توفير الخدمات ودعم العائلات للخروج من دائرة الفقر وعدم إعادة إنتاجه. فالسيدة فلسطينية عملت على تزويج ابنها المريض نفسياً والذي ورث المرض عن أبيه، وعند الاستفسار حول سبب تزويج ابنها، كان الرد: **(*مين راح يدير باله عليه*!)**. ومما يزيد من القهر، بأن السيدة فلسطينية تتمنى بأنها لم تنجب الأطفال الذين كبروا وأصبحوا

عالةً، هم وأبناؤهم عليها، بل وتُحمّل نفسها المسؤولية عن إنتاج هذا الواقع ***(ابني قاعد لا شغلة ولا عمله، أنا اللي بصرف على بناته، عنده 8 بنات، 6 بنات منهن مريضات نفسياً... كله مني أنا، بتخلصي من ولادك بيطلعلك ولاد ولادك... اللي بيراسها ما بتتغلبش)***.

وفي هذا السياق لا بد من الذكر بأن السيدة فلسطينية قد عملت على تزويج ابنها من عائلات فلسطينيي الداخل، كاستراتيجية للخروج من الفقر، من خلال منح ابنها هوية أو جنسية إسرائيلية تخوله العمل في الداخل المحتل، إلا أن ما خططت له السيدة فلسطينية لم يسر حسب رغبتها، حيث سارت الرياح بما لا تشتهي السفن، فابنها لم يحصل على الهوية الإسرائيلية، وأنجب 8 من الفتيات 6 منهن ورثن المرض عن أبيهن، وتكفلت برعايتهن دولة الاحتلال من خلال جنسية الأم، التي لا تستطيع أن تعيش بعيداً عن زوجها، حيث يتم رعايتهن حتى يبلغن من العمر 18 عاماً من قبل بعض العائلات المتطوعة في الداخل المحتل ضمن إجراءات وسياسات دولة الاحتلال التي تمنح العائلة التي ترعى المعاقين مبلغاً مقطوعاً من المال، وينتقلن بعد ذلك بأمر من المحكمة تحت رعاية جدتهن وبعد وصولهن سن 18.

في نفس السياق، فقد توجهت السيدة **(ثائرة)** للعمل في قطاع الزراعة، وفي مصنع الدجاج في الداخل المحتل عند إصابة زوجها بالسرطان، واستمرت بعد مماته في العمل لدى المشّغل الإسرائيلي. إن السيدة ثائرة وهي الآن في وسط الخمسينيات من العمر، يتيمة منذ الصغر، أنهت تعليمها الثانوي بتفوق وكانت ترغب بالتعليم الجامعي إلا أنها لم تتمكن من ذلك بسبب ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، حيث فقر عائلتها التي كانت تعتمد بمعيشتها على الأعمام الذين سيطروا على ممتلكات أخيهم بعد وفاته وأعلنوا وصايتهم على زوجته وأبنائه. تزوجت في أوائل التسعينيات كزوجة ثانية مذ كانت تبلغ 24 سنة من العمر لعائلة فقيرة، وبترتيب من عمها الذي كانت تربطه

مصالح تجارية مع عائلة الزوج. عاشت مع زوجها 12 سنة قبل وفاته، وذلك في غرفة في بيت العائلة. بدأت العمل بعد ما يقارب 3 سنوات من زواجها حين كانت طفلتها الثانية تبلغ من العمر 8 شهور. ولا بد من الإشارة بأن تراكم الديون عليها دفعها للعمل لدى المشغِّل الإسرائيلي بعد مضي ما يقارب 3 سنوات على زواجها، حيث اضطرت للاستدانة من الجيران لشراء احتياجاتها واحتياجات أطفالها الأساسية، وذلك عندما نصحها المدين أن تتوجه للعمل في الداخل المحتل مع إحدى النساء المتمرسات في العمل لسداد الدين.

ولا بد من الإشارة بأن ثائرة سلطت الضوء على أن أهلها كانوا يعملون على تزويدها بالمعونات النقدية والعينية إلا أن عائلة زوجها عملت على أخذ ما ادخرته من نقود دون علمها. ويمكننا القول بأن عدم قدرة زوجها على الإعالة أولا كونها الزوجة الثانية، وبسبب مرضه وعدم قدرته على العمل وبالتالي الإعالة، ومن ثم وفاته كان السبب في توجهها للعمل لدى المشغل الإسرائيلي حيث تنقلت ما بين مصنع الدجاج وقطاع الزراعة في الداخل المحتل لأكثر من 20 عاماً. ولا بد من الوقوف هنا لنقاش موضوع الوصاية على النساء والتحكم بخياراتهن ومصائرهن، حيث أن زواجها كزوجة ثانية لم يكن من اختيارها سيما وأن مكان زواجها كان قد أبعدها عن المحافظة التي ترعرعت فيها حيث كانت ناشطة على المستوى السياسي والاجتماعي لتجد نفسها زوجة ثانية وفي بيئة مختلفة تماما عن بيئتها وفي بيت فقير، ومن ثم سرقة ما ادخرت من المساعدات النقدية من عائلتها وصرفها دون علمها، ولماذا؟ لتزويج ابن زوجها ودعمه بالنقود التي سرقوها من السيدة ثائرة لعمل مشروع بسيط لا يقوى على المنافسة في ظل هذه المنظومة الاقتصادية السياسية بشكل عام في فلسطين وبشكل خاص في الظاهرية، كل ذلك وبشكل شمولي ضم السيدة (ثائرة) شيئاً فشيئاً للفئات الهشة والضعيفة التي تم استغلالها من المدين لتوجيهها للعمل في الداخل المحتل، حيث أنه السائق

الذي يعمل على نقل السيدات والفتيات من الظاهرية للسمسار على الحدود الفاصلة ما بين الأراضي المحتلة عام 1967 والخط الأخضر. أي أنه جزء من الشبكة الاستغلالية التي تعمل بدون رقابة أو محاسبة في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي يشجعها الاحتلال بسبب ما تعود عليه من مصالح استعمارية رأسمالية. وحتماً فإن زيادة عدد النساء من خلال ضم السيدة ثائرة إليهن سوف يزيد من عائد السائق الذي يساعد السمسار على الجانب الآخر من الحدود في البحث عن المزيد من النساء المعوزات وتشغيلهن في ظروف استغلالية تديرها شبكة من المستفيدين/ات قائمة على ظروف النساء الاقتصادية الصعبة، وأدناه ما ورد على لسان السيدة (ثائرة) ضمن هذا المحور:

(أنا عشت بغرفة عند حماي وحماتي 15 سنة.. هي الغرفة، وهي الحمام وهي المطبخ... كانوا فقيرين فش عندهم إلا 5 جاجات)

(والله اشتغلت وبنتي عمرها 8 شهور بس ...زوجي كان مريض، كان قاعد، يقول انه مش قادر وأنا مصدقوش ولا حدا كان يصدقه، بعدين طلع معاه من المرض هداك)

(قبل ما اشتغل، بقيت أجيب من دار ابوي، ما قطعونيش، عديات الولاد...يجبولي الخضرا واللحمة وكلشي، ما بيحرموني من اشي)

(وانا كنت أحوش المصاري من أهلي، في يوم رحت عند أهلي، ولما رجعت بدي اشتري لولادي اواعي العيد، الا ما لقيتش المصاري، الا هو بيقلي سحبناهم يوم جوزنا باسل ، وفتحنا بسطة)

(رحت عند جيرانا، وقلتلهم قرابتكم هيك هيك، اعطاني 1000 شيكل اشتري للولاد، (انا لو بدي اموت ما بقول لأهلي بدي). وأخوتي كانوا متغربين، واحد بأمريكا وواحد بدبي ... سحبت 1000، وكمان 1000، وكمان 1000، صاروا 3000

قالولي شو رأيك تنزلي مع فلانه ..تشتغلي، ونزلت)

أما **(مناضلة)** التي تبلغ الآن الستين من العمر فهي المرأة التي أضحت أرملة وهي ابنة 19 عاماً، حيث لم يمض على زواجها سنتين وكانت على وشك أن تلد طفلها الأول، لتجد نفسها بعد أقل من

سنة وقد تزوجت من هو في جيل أبيها، حيث أنه العريس الوحيد الذي قبل بشرطها الوحيد، ألا وهو الاحتفاظ بابنها معها، وبعد أن أنجبت منه 4 أطفال توفي على إثر مرض السرطان الذي لازمه لمدة سنتين، عاشت خلالها على المعونات والصدقات. وبعد ترملها للمرة الثانية، اضطرت للعمل في قطاع الزراعة ومن ثم في قطاع الخدمات، ثم حالياً في بيع ملابس الأطفال من خلال اقتناء بسطة في إحدى البلدات العربية في الداخل المحتل، وبمساعدة من المجلس البلدي الذي يدار بعضوية ورئاسة فلسطينيي الداخل، وذلك لدعمها في تأمين سبل العيش الكريم لأبنائها. وفي الوقت الذي بدأت السيدة مناضلة العمل كانت تتراوح أعمار أبنائها ما بين 2-12 سنة، فالعوز والحاجة والظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت قد تصاعدت قبل وفاة زوجها بسنتين، ووصلت إلى ذروتها مع وفاته، كانت العامل الرئيسي في توجهها للعمل في الداخل المحتل. فلا بد هنا من الإشارة بأن الزيارات التفقدية التي كانت تقوم بها العائلة لزوجها المريض كانت تشكل دعماً ولو بشكل بسيط لتأمين المأكل للعائلة، ولكن وبعد وفاة زوجها فقدت العائلة هذا المصدر الضئيل، في ظل واقع لا تستطيع العائلات أن توفر سبل المعيشة لأفرادها بدون النقود:

(إحنا غصب من عنا بنروح وبنيجي، في الليلة اللي مات فيها جوزي، ما كانش لا فوقينا ولا تحتينا، فش قرش بالدار، واحد تبرعله بالكفن وكل أغراض الميت)

(زوجي صابه من المرض الردي، وآخر سنتين كان مرمي بالفراش، كان واحد يجي يطل عليه، يرمي 20 شيكل يقول: أنا ما جبتش معي إشي هادا حق قننتين كولا.. نطبخ عدس، خبزة مع شاي ...أي اشي)

(من عمري 32 وأنا أرملة، وانا عندي 5 كلهم إسًعان[30] كانوا أول إشي في المدرسة (قصدها في المرحلة الابتدائية) أصغر واحد لما مات جوزي كان عمره سنتين)

(بدي اعيشهم ...غصب من عني كنت اتركهم... أنا غلبانه طول الوقت، وطول الحياة، لو تلمي مصاري الدنيا كلها، بتسواش خشة صاحب البيت عليكي... المصاري صارت كلشي)

[30] إسًعان: في ذلك الوقت.

لذلك مرة أخرى نستطيع القول بأن الأسباب التي دفعت بالنساء للعمل في الداخل المحتل كانت فقدان عامل إعالة الذكور كنتيجة مرض الزوج أو حالة الترمل للنساء الظهراويات المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج، غير المتعلمات ضمن العائلات الفقيرة أو اجتماع المرض والموت سوياً. وبالتالي هذا الوضع الاجتماعي قضى بترؤس النساء لعوائلهن وتوليهن دور الإعالة في ظل السياق الاستعماري الاستيطاني وسياسات الليبرالية الجديدة مما يشمله من ثنائيات تقسيم العمل العالمي بين الدول المتقدمة ودول المحيط والتي فصلناها في الفصل الأول إلى جانب تقسيم العمل القائم على الجنس ما بين الحيز الخاص والعام وتحديد أدوار كل من النساء والرجال بناء عليه والتي زادت من أعباء النساء في حيزهن الخاص إلى جانب عملن المأجور الاستغلالي، بالإضافة إلى ما تشمله سياسات الليبرالية الجديدة التي اتسمت بالسياق الفلسطيني بنقص الخدمات الاجتماعية أو السياسات التشغيلية لهذه الفئة من النساء الأرامل، أو لتقديم الخدمات الصحية للأزواج ضمن العائلات الفقيرة.

إلى جانب هذا الواقع الاجتماعي فإن الوضع الاجتماعي لنساء الظاهرية الفقيرات غير المتعلمات واللواتي انفصلن عن أزواجهن وتحملن مسؤولية تربية أولادهن وتأمين مصروفات المنزل قد يكون أحد الظروف التي دفعت بالنساء للعمل في الداخل، مثل الحالة الدراسية أدناه للسيدة صابرين.

إن السيدة **(صابرين)** امرأة قد بلغت الخمسين من العمر خلال العمل على هذه الدراسة. تزوجت منذ كانت تبلغ من العمر 16 عاما وسكنت بيت العائلة الممتدة، وكان دورها العناية بالأغنام وعمل الطابون، إلى جانب تربية أطفالها حيث رزقت بثلاث بنات وولد، وكانت تشتكي من ضيق الحال، حيث كان زوجها يعمل في الداخل المحتل، ولكنها عزت انفصالها عنه، إلى عدم قيامه بواجب الإعالة تجاه عائلته بالشكل المطلوب، حيث كان مصروفها الأسبوعي يبلغ 100 شيكل بغض

النظر عن احتياجاتها واحتياجات أبنائهم، الأمر الذي أدى إلى خروجها من بيت زوجها إلى بيت عائلتها عدة مرات قبل انفصالها التام عن زوجها، وقبل زواجه بثانية، حرمت خلالها من اصطحاب أولادها معها أو رؤيتهم/ن، حتى وصلت إلى درجة إبلاغهم/ن بأن أمهم/ن قد فارقت الحياة. فعملت لفترة طويلة بالتطريز، إلى أن أتيحت لها الفرصة للعمل في الداخل المحتل وبعد أن كبر أطفالها، حيث منعت قبل ذلك من العمل خارج المنزل. فبسبب فقدان معيل الأسرة بسبب الانفصال، وفشل فرصة العمل في السوق المحلي في الظاهرية، إلى جانب عدم تمتعها بمستوى تعليمي مناسب للانخراط بالعمل الرسمي، حاولت السيدة صابرين إن تشغّل نفسها ذاتياً في مجال التطريز أثناء تواجدها في المنزل –ولكن وكما سنرى لاحقاً– لم يوفر عائد هذا العمل تحسيناً للمستوى المعيشي الذي كان ترغب به صابرين أو حتى تأمين الغذاء الصحي لها ولأولادها. إن رغبة السيدة صابرين الملحة في تحسين وضعها المعيشي قادها للعمل في الداخل المحتل، حيث عملت في قطاع الخدمات، وحتى بعد أن كبر ابنها، وطلب منها ألا تعمل، آثرت العمل على الجلوس في المنزل سعياً للادخار للمستقبل، وتقديم الدعم والمساعدة لبناتها الثلاث، حيث أنها ترى أن استمرارها يؤمن لها الحماية سواء عند كبر سنها أو عند مرضها:

(جوزي تاركني، اتجوز علي واحدة تانية، جيبت 3 بنات وولد.. 15 سنة وانا أدور على الغنم عندهم، واجيب طابون، كان عمري 16 سنة لما تجوزت، وتركني بعد 15 سنة جواز، كان يشتغل بإسرائيل، وأهله ياخدوا مصاريه ولا أشوف اشي، كنت قايمة بكل العيلة، كان يعطيني 100 شيكل بالأسبوع ويقلي دبري حالكي...)

(ويوم أحرد، أغيب سنتين، ما أشوف ولادي، أروحلهم على المدارس، يقولولهم أمكم ماتت... بنتي أخدوها مني عمرها شهر... يوم ما اتقاتل أنا وجوزي وأحرد، أمسك ولادي تقولي حماتي حطي ولادك... لما مرة ردوني، سكنت عند سلفي فوق وهو وأمه واخوته تحت، يطبخوا جاجة ويطلعولي شقفتين أنا وولادي، وأواعي جوزي أغسلهم، مرة لقيت حالي مسكت الجاج والأواعي ورميتهم على الدرج)

(إحنا فكرك شو كنا ناكل! مجدرة، بطاطا وبندورة، يوم الجمعة كان بدي اعمل مقلوبة اجيبلهم كفاص الجاج بيبعوهن بكياس ام ال 10 شيكل، أملّي الطنجرة وأطبخلهم)

(طلعله لأبني تصريح وصار يشتغل، قلي خلص تروحيش ولا تيجي، قلت لا..انا لو انطرحت انو بده يقوم في، بناتي اتجوزن، بدي اروح وآجي، بدهم يجين علي، انو بدهم يطعمهم ..وخياطة زي الأول بطلت اقدر...لازم نشتغل عشان نعيش)

إن العلاقات الهرمية ضمن العائلة الممتدة والقائمة على الجنس والعمر والعشيرة، إلى جانب السياق الاقتصادي السياسي المتمثل بسياسات الليبرالية الجديدة المتمثل بغياب السياسات الاجتماعية والاقتصادية شكّلت حياة السيدة **(وفية)** التي تبلغ الآن الستين من العمر وأدخلتها في دائرة الفقر والعوز. تزوجت السيدة وفية بسن متأخر هي وزوجها، وكانت تكبره بسنة من العمر، حيث كانت تبلغ من العمر 36 سنة، وأنجبت 6 أطفال (3 بنات و3 أولاد) كان قد ورث منهم اثنان على الأقل مرض التشنج عن أبيهم وفارقا الحياة (ولد وبنت) نتيجة لهذا المرض، وفقدت زوجها نتيجة لعدة أمراض، منها السرطان والقلب بالإضافة إلى مرض التشنج.

إن سيطرة الحماة على قرارات وخيارات الأسرة كان له الأثر الكبير في إهدار موارد الدخل الخاصة بوفية، حيث عملت في الحياكة والتطريز قبل دخولها لقطاع الخدمات، رغبة في الانفصال عن بيت العائلة، وقد كانت تدخر ما يعطيه لها زوجها من مصروف، وتؤمن مصاريف احتياجاتها واحتياجات أولادها من إنتاجها اليدوي التقليدي، وغامرت في بيع ذهب زواجها لشراء الأرض والبناء في مكان بعيد عن عائلة زوجها، لتجد نفسها توقف عملية البناء، نزولا عند رغبة حماتها، التي أشارت ببناء منزل آخر فوق بيت العائلة، ومن ثم التآمر عليها وطردها من المنزل من حماتها وسلفها وزوجته التي تنتمي لنفس عائلة الحماة، لتضطر في النهاية للسكن في البيت قيد الإنشاء مع زوج كان قد دخل مرحلة البطالة نتيجة للمرض.

دخلت السيدة وفيّة سوق العمل المحلي في محافظة الخليل في قطاع الخدمات، ومن ثم سوق العمل لدى المشغل الإسرائيلي منذ تدهور وضع زوجها الصحي، وبسبب حاجتها إلى المصاريف الإضافية في توفير العلاج واحتياجات المنزل، فقد كان زوجها هو المعيل الرئيسي في الأسرة وذلك من خلال عمله في قطاع البناء في الداخل المحتل، وعند وفاته كان أعمار أبنائها تتراوح ما بين 3– 12 سنة. ولا بد لنا هنا من الوقوف ونقاش هذا الواقع لفقدان المعيل للعمل في الداخل المحتل بسبب المرض الذي سبب الانهيار الاقتصادي، فليس هناك سياسات داعمة لعائلات هؤلاء العمال لدى توقفهم عن العمل بسبب المرض أو حتى سياسات حماية صحية لهم كعمال في الداخل المحتل فقدوا القدرة على العمل بشكل مفاجئ، بالإضافة إلى انعدام حقوقهم كعمال مياومة في الداخل المحتل.

(هو كان يشتغل بالبلاط في اسرائيل، كان شاطر)

(الله يرحمه يقبض المصاري، يعطي لامه ويعطيني، اصرفهم اردني واضبهن، أمي بدهاش أسكن مع حماتي، تقولي يما ارميله ولاده. اقولها يما راح اظل معه لحد الموت)

(حوشت 3500 دينار، سلفي طماع.. وبزيادة شوي... صار بده المصاري، قعد يلعب براسه(لزوجها)، بده يفتح دكانة، ... طلبت ارض نبني عليها، مرضوش يعطونا ارض، معي انا 150 غرام ذهب، قلت لا بدي ذهب ولا بدي اشي، بدي أرض وابني.. خليت جوزي راح عالشغل ورحت لأخوي. ورجيته الارض، قلي هون في الخلا! عند الكلاب والوحوش، قلت لأخوي: بدي أسكرعلى حالي واريح راسي. قلي: بهدلة، وغبص تراب بالشتا... والله وبنيت حواصل ووقفنا)

(انا حوشت كمان 2000 قالت حماتي لسلفي: بيعهم نص الدونم... لما عمل عقد الأرض خلوا يوقع تنازل عن أملاكه وهو معهوش خبر، كانوا كاتبين: ما إله ملك عند أخوه، وتنازل عن حصته. لما جيت بدي ابني، قالت حماتي ابنو هون (فوق دار العيلة) تروحوش هناك في الخلا... بنينا، وبعدين عملولي مشاكل هي وسلفتي، ما هي وحماتي بنات عم وانا الغريبة)

اخدت ولادي ورحت على أهلي... المهم قلتله خلينا نكمل الدار، وبنينا غرفة وحمام، وصرنا كل سنة نبني غرفة غرفة. وظليت اخيط، لما سكنا وصار معه الورم بعد 2003، صرت اشتغل بالدور، تنظيف، في الخليل، في دورا، في الظاهرية...وين ما اجا)

وبالتالي، فإن السيدة وفيّة قد تحولت إلى معيلة لأسرتها مع دخول زوجها إلى صفوف البطالة بسبب عدة أمراض، ووجدنا بأنها كانت تحاول دعم أجرة زوجها من خلال عملها في التطريز في سبيل الادخار وتوفير المسكن اللائق قبل تعرضه للمرض ودخوله المشفى. إن عمل المياومة الذي كان يعمل به زوجها في الداخل المحتل لم يؤمن له تكلفة العلاج، وبالتالي أصبح المعيل عالة على زوجته وعائلته، ولم يكفِ عملها في مجال التطريز بأن تؤمن مصاريف العائلة ومصاريف العلاج، لذلك انتقلت إلى العمل في قطاع الخدمات في مدينة الظاهرية وفي مدينة الخليل، إلا أن قررت العمل في الداخل المحتل في نفس القطاع. وعليه، فإن عمل زوجها "غير القانوني" بدون تصاريح عمل وبدون مستحقات نهاية الخدمة وبدون تأمين صحي، إلى جانب عدم وجود سياسات لوزارتي الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية لتأمين العلاج المجاني وحماية عمل النساء في القطاع غير الرسمي في السوق المحلي من الاستغلال كما سنناقش لاحقاً، إلى جانب القهر الاجتماعي من عائلة الزوج كان ظرفاً قاسياً دفع بالسيدة وفية إلى العمل في الداخل المحتل، في نفس القطاع –أي قطاع الخدمات– غير المحمي ولكن بأجر يفوق أجرها في السوق المحلي.

مرة أخرى سنجد بالحالة أدناه من استمرت بالعمل بعد زواجها في الداخل المحتل وفي المستوطنات نتيجة تعرض زوجها للبطالة ومن ثم نتيجة السعي للمحافظة على مستوى معيشي للنساء يحفظ لهن ذواتهن من خلال ضمان استقلالهن المادي وتقديم المساعدة للأقارب بما يضمن عدم العزلة.

عبرت السيدة **(هبة)** وهي تبلغ في نهاية الأربعين من العمر بأنها توجهت للعمل في الداخل المحتل منذ نعومة أظفارها، حيث كانت تذهب بواسطة الحافلات التي كانت تقلها مع النساء ومع أقرانها من الجيران والأقارب من بيوتهن وحارتهن إلى مكان العمل، وأن السبب المباشر لقبول والدها بالذهاب للعمل كان عدم نجاحها في المدرسة، حيث أنها كانت قد طلبت من أبيها اللحاق

بأترابها للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي **(ما كان في سبب اني اشتغلت، انا ماكنتش غاد غاد في المدرسة، واغروني صاحباتي بقن يشتغلن، بنت عمي أصغر مني كانت تشتغل)**. هذا وقد تحدثت عن أبيها كمعيل ولكنه بحاجة إلى المزيد من النقد إلى جانب ما يكسبه من عمله كبائع متجول للملابس وبعض الأدوات المنزلية في الظاهرية وبئر السبع، لتوفير سبل العيش لأولاد أخيه المريض إلى جانب أولاده. فقد ارتفع مستوى الحاجة إلى النقد في الظاهرية مع السبعينيات، وتحولت العائلة رويداً رويداً من وحدة إنتاج إلى وحدة استهلاك بسبب تغير نمط الإنتاج ومع انحسار اقتصاد الكفاف وتداول النقد بدلاً من المقايضة التي كانت منتشرة في الظاهرية قبل احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وفتح باب العمالة إلى الداخل المحتل والذي عزز من هذا التحول في نمط الحياة الريفي في الظاهرية. فبالإضافة إلى اقتلاع الفلاحين من أراضيهم، فقد تم تعزيز النمط الرأسمالي في الإنتاج، والذي دخل الظاهرية مع نهاية الاستعمار العثماني وحتى وقتنا الحالي مروراً بجميع المراحل التاريخية التي مرت على الظاهرية كجزء لا يتجزأ من فلسطين. وفي هذا، فإن عائلة السيدة هبة هي حالة دراسية تبين التأثير العميق لهذا السياق، فقد أشارت السيدة هبة بأن أباها والذي كان يعتمد على الزراعة وتربية الأغنام في تأمين مصادر العيش لعائلته، تصاعدت حاجته للنقد، بسبب ارتفاع تكلفة تربية المواشي وزراعة الأرض، وعدم كفاية عائدها في تأمين مصدر معيشي مستمر للعائلات إلا في حال توفر مصدر عيش إضافي، حيث توضح الرواية أدناه، بأن تربية المواشي كانت توفر احتياجات العائلة من اللحوم، والجبنة والألبان، السمن والجميد **(اللبنة والجبنة كانت إمي واختي يعملوهن، واللحمة كان عنا غنم وبقر)**، إلى جانب زراعة القمح والعدس والذرة، حيث لم تزرع العائلة الخضروات لصالح زراعة القمح والذرة والعدس والشعير، وكانت تعمل على شرائها، أي توجيه زراعة الأرض لصالح تربية المواشي لتغطية احتياجات العائلة من إنتاجها بالإضافة إلى

بيعها **(كان عنا حوالي 150 راس غنم، هدول لما يجي الصيف بدك تطعميهم ذرة وقمح، وشعير، يجي سيارة كبيرة الهم، تدفعي 15.000 شيكل طول السنة، وتستني عبين يولدن، وتربيهم عالخلطة عشان تقدري تبيعي منهم، لما يصير وزنهم منيح)**. وتضيف السيدة هبة بأن هذا الواقع لا زال قائماً حتى الآن **(كمان لهالحين، إذا بدك تربي غنم، مثلا، مثلا أخوي ل هالحين بيربي، بدك حدا ينزل على اسرائيل، بتقدريش تربي وبس، لازم حدا يكون يشتغل، عشان يقدروا يعيشوا من وراهم، واذا مات غنم، مرض مثلا، بتقدريش تعيشي ، بتخسري)**، ولا غرابة بذلك حيث تزاوج سياسات الاستعمار الاستيطاني وسياسات الليبرالية الجديدة في إضعاف القطاع الزراعي، كنتيجة لسياسات الاحتلال في مصادرة الأراضي والسيطرة على المياه، ومضي السلطة في نمط الزراعة التصديرية وتقليص الموازنات المرصودة لهذا القطاع وزيادة الضرائب، ناهيك عن التبعية الاقتصادية مع دولة الاحتلال وما يترتب عليها من منافسة المنتج الزراعي المحلي، كما أسلفنا أعلاه.

إلى جانب هذا الواقع الاقتصادي السياسي الذي دفع بالأب للزج بابنته إلى سوق العمل المأجور في الداخل المحتل، فإن رواية السيدة هبة تضمنت الإشارة إلى العنف المركب الذي تعيشه هذه السيدة منذ طفولتها نتيجة لهذا السياق، فإلى جانب معاناتها من الاستعمار الصهيوني كفرد من عائلتها ومن أهل الظاهرية، فهي أنثى لها ما على النساء الفلسطينيات الظهراويات من العيش ضمن الثقافة الأبوية الذكورية المتحالفة مع هذا السياق الرأسمالي الاستعماري. فقد عاشت السيدة هبة طفولتها في بيئة قائمة على التمييز ما بين الذكور والإناث من قبل الأب، وقائمة كذلك على التمييز بناء على العمر، حيث تجنيد قوة عمل السيدة هبة منذ صغرها، واستثمار الأب بأجرة ابنته على مدار أكثر من 14 عاماً لتزويج أخوتها الذين يصغرونها سناً. وقد امتد هذا الدعم ليشمل أبناء أخوتها حتى الآن وبعد زواجها **(أنا اشتغلت من أنا صغيرة، والبنات إحنا أكبر من الاولاد، أبوي كان يدلع الأولاد أكتر من البنات، إحنا 3 بنات كبار، وبعدين اجوا الأخوة 3... *الحمدلله جوزنا اخوتي، وساعدتهم في الجيزة، ساعدتهم***

في البنا، ساعدت ولادهم، كتير)، ما يؤكد بأن السيدة هبة اعتبرت بأن هذا الدعم يأتي في إطار التمييز القائم على الجنس حيث كررت عدة مرات بأن أبيها (أبوي ***دلل ولاده)***، وأنها الآن تعمل لحساب أولادهم ***(وإحنا بندلل ولادهم)***.

ولا بد من الإشارة بأن مساهمة السيدة هبة في الإعالة وفي تكاليف زواج أخوتها وأولادهم من بعدهم، يقع في إطار أدوار كل من النساء والرجال ضمن التقاليد الفلسطينية بشكل عام، فالسيدة هبة كفتاة ليست مضطرة بأن تعمل على الادخار لمستقبلها في حالة زواجها كما الذكور، وليست مكلّفة بالإعالة كامرأة متزوجة، وبالتالي، فإن مردود عمل الفتيات يتم استثماره لدعم العائلة وقلّما يتم تعويضه لهن في حالة زواجهن كما يحصل في حالة الذكور.

إلى جانب هذا الواقع فلا بد من **الإشارة** بأن السيدة (هبة) لم تنجب بعد زواجها، حيث أشارت بأنها تزوجت منذ 17 عاماً، وكان عمرها آنذاك 27 عاماً من سائق السيارة الذي يعمل على توصيل العاملات إلى المستوطنة، ولكنه أصبح عاطلاً عن العمل ولمدة 6 سنوات بعد زواجهما مباشرة ***(جوزي قعد 6 سنين بعد ما تجوزنا، صاحب السيارة أخد منه السيارة)***.

وما يشير إلى استمرار حياة القهر التي تعيشها، هو اضطرارها لبناء منزل خاص لضرتها، حيث تزوج زوجها بثانية بحجة عقمها وعدم قدرتها على الإنجاب، وكأنها يجب أن تدفع ثمن هذا العقم بتذليل العقبات والتحديات أمام زوجها ليعيش بهناء على حساب عرق جبينها وقهرها. وتجدر الإشارة هنا بأن الزواج بثانية لم يدم طويلاً، فبعد 4 سنوات تم الطلاق بسبب عدم الإنجاب مرة أخرى، وهو في الواقع ما يحصل بالغالب، حيث يرفض الذكور الاعتراف بعدم قدرتهم على الإنجاب ويلجؤون إلى تعدد الزوجات، ولا يعترفون بذلك إلا بعد الخوض بتجربة الزواج من أخريات، بغض النظر عن نتائج هذه المحاولات على الزوجة الأولى وما تسببه من شعور بالنقص

والعجز، وهو ما حصل مع السيدة هبة والتي حاولت أن تنفض هذا الشعور عن جسدها وتتقمص دور المرأة القوية أمام المجتمع من خلال بناء البيت لضرتها والمضي في المحاولة لجعل زواجهما مستقراً والدفع باتجاه عدم انفصالهما.

ولا بد من القول بالنهاية، بأن السيدة هبة كانت بذلك تمتلك الشخصية القيادية القوية، شخصية المعيلة التي تترأس عائلتها وتبذل كل الجهد على استقرار أمورها الاجتماعية والاقتصادية. فقد تحدثت بأنها وبعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية قامت باستثمار معارف أبيها لتوظيف زوجها كسائق في إحدى الشركات الخدماتية التي تعود للقطاع الخاص في مدينة الظاهرية حيث كان مدير الشركة بالصدفة صديقاً لوالدها قبل وفاته. ولا بد من التنويه بأنه وعلى الرغم من عمل زوجها إلا أنها مستمرة حتى الآن في العمل في قطاع الخدمات في الداخل المحتل، والذي يشير إلى عدم كفاية راتب زوجها على الرغم من أن السيدة هبة وزوجها لم يقدر لهما الإنجاب كما أسلفت.

(بتعرفي الأغنية اللي بتقول: كتاب حياتي يا ناس...الفرح فيه يومين والباقي كل عذاب.. أنا هادي حياتي) (أبية)

أما السيدة أبية فقد تزوجت بسن 32 عاماً، وكانت قبل ذلك تعيش في منزل العائلة عند أخوتها الذين رفضوا زواجها في البداية. وعبّرت السيدة أبيّة بأن أحد أخوتها فقط دعمها بقرار زواجها، وبأن واقع وجودها كعازبة بين أخوتها المتزوجين كان يخدم مصالحهم الخاصة والمتمحورة حول مساعدة زوجاتهم في القيام بالمهام المنزلية وتربية الأطفال، (**أنا *قررت انه اتجوز، وواحد من أخوتي وقف معي، قلتلهم بدكم أتمني[31] خدامة إلكم ولنسوانكن، بديش اضل خدامة لنسوانهن*).**

[31] أتمني: أبقى.

وتجدر الإشارة بأن (أبيّة) والتي هي الآن في الستينات من العمر، هي الزوجة الثانية، حيث كانت الزوجة الأولى تسكن مع أبنائها في الأردن، وبعد سنة من زواج السيدة أبيّة في أوائل التسعينات كان زوجها قد انفصل عن زوجته الأولى، الأمر الذي اضطر السيدة أبيّة للنزول إلى الأردن وإحضار أبناء زوجها الأربعة بنفسها للعيش معهم في الظاهرية في منزل بالإيجار، ليصبح عدد أفراد الأسرة سبعة منذ السنة الأولى للزواج ويضع العائلة في ظروف اقتصادية صعبة مما دفع السيدة أبيّة لدخول سوق العمل مع زوجها في الداخل المحتل في قطاع الخدمات لمساعدته في تأمين سبل العيش، إلى أن استطاعوا فتح مشروع تجاري لبيع الأدوات الكهربائية، إلا أن هذا المشروع لم يقدر له النجاح. وقد عزت السيدة أبية فشل المشروع إلى العزلة الاجتماعية لزوجها من المجتمع المحلي في الظاهرية، حيث عاش خارج فلسطين لفترات طويلة من حياته قبل زواجه بالسيدة أبيّة. خلال 9 سنوات كان زوجها قد مر بتجربة العمل في قطاع البناء ثم التجارة في سوق العمل المحلي، ومن ثم العودة إلى الداخل المحتل للعمل في قطاع الخدمات، إلى أن توقف عن العمل بسبب إصابته بمرض القلب بعد 9 سنوات من الزواج، لتجد حينها السيدة أبيّة نفسها معيلة لعائلتها المكونة من 9 أفراد حيث كانت خلال هذا الوقت أنجبت من البنات اثنتين بالإضافة إلى الولد الأول.

لذلك فإن صعوبة الوضع الاقتصادي لعائلة السيدة أبيّة بعدم وجود مورد مالي مستقر وثابت، ومرض الزوج وضياع المبلغ الذي تم استثماره في المشروع التجاري في ظل سياق اقتصادي تابع للاحتلال الإسرائيلي وسياسات السوق الحر في السوق المحلي الفلسطيني، بالإضافة إلى كبر حجم العائلة بدون أي نوع من الحماية الاجتماعية كان قد عصف بهذه العائلة إلى حياة الفقر والعوز.

ولم تشتك (أبيّة) من سوء معاملة زوجها لها، بل شكرت بعشرته. فقد كان يقوم بالأعمال المنزلية قدر الإمكان أثناء غيابها، فكان يطبخ، ويرعى الأطفال.

(من يوم تزوجت وانا اشتغل، تجوزت على 32 سنة ال90 ... بقى عندي ولاد جوزي، كانوا ولدين وبنتين...، وجيبت ولادي ورا بعض... بعد 9 سنين من تجوزنا مرض وقعد، كان جوزي يشتغل طوبرجي 6 سنوات ...قعد فترة يشتغل في رهط ، بعدين فتح محل غسالات وثلاجات ما زبطتش معاه. جوزي كان في الأردن عايش وبعرفش الناس... بعدين صار يشتغل في قهوة في رهط يعمل شاي وقهوة 4 سنوات)

(أنا بقوم بكلشي...نام في مستشفى الميزان، حوالي 3 شهور، والله ساوا شبكيات، سوا شريان للرجلين)

(قعدت في دور الاجار ومعي 7 تنفار، ولاد جوزي 4 وولادي 3 ...انا ربيتهم، جيبتهم من الاردن ولاد جوزي، ما شفت يوم حلو، أول سنة زواج بس وبعدها ضاقت علي الدنيا، بعت تخت طقم نومي بعد سنة، كنا كلنا انام فوق بعض)

أما السيدة (**ضياء**) فهي سيدة عزباء لم يسبق لها الزواج وكانت قد توجهت للعمل المأجور في الظاهرية ومن ثم إلى الخليل، وبعد ذلك إلى المستوطنات بعد وفاة والدها (**لما مات أبوي كنت لسه بسرح بالغنم، بقى عمري 20 –24 سنة، بعد ما مات، روحنا من عند الغنم، صرت اشتغل**). وقد تم توزيع ورثة أبيها على الذكور دون الإناث، الذين بدورهم كانوا قد باعوا جزءا من الأراضي والمواشي، حيث كانت قبل وفاة أبيها تعمل في تربية الأغنام والبقر بالإضافة إلى عملها في الزراعة.

كان دور السيدة ضياء في العائلة أن تقوم بعملية التصنيع الغذائي المنزلي لمنتجات الماشية من الحليب، حيث كانت تقوم بتحضير الجبن واللبنة والجميد للاستهلاك المنزلي والبيع من قبل والدها. وقد جردت من هذا العمل، من خلال تنازلها هي وأخواتها عن ميراث أبيها، وذلك نزولاً عند رغبة أمها التي تنازلت هي بدورها عن حقها كنتيجة للثقافة الذكورية السائدة في الريف الفلسطيني بشكل عام وفي الظاهرية بشكل خاص، حيث الخوف من إشعال المشاحنات بين الأخوة والأخوات والتي يترتب عليها العزلة والقطيعة لبعضهم/ن البعض ولا سيما الإناث منهم (**لانه تقاتلوا اخوتي على**

الورته، وقالت امي انا بديش اشي، انا هاي بنتي بتعيشني... .. قالتلي أمي أنا وخواتي: انا وقعت...أنا ما بمونش عليكن؟ إحنا بدناش مشاكل خليهم يتفاهموا مع سوا لحالهم.. بَيّعوا البقر والغنم.. وشوي من الأرض...).

إن واقع ضياء أيضاً هنا يتيح نقاشنا لتأثير قضية الحرمان من الميراث للنساء اللواتي لم يحظين بمستوى تعليمي معين يخولهن من الالتحاق بسوق العمل الرسمي، ولا سيما النساء العازبات منهن اللواتي لا يتمتعن بإعالة الزوج الذكر، فإما أن يعشن في منزل العائلة لدى أحد الإخوة ويعتمدن اقتصادياً عليه، أو يدخلن إلى سوق العمل غير الرسمي كما حدث مع السيدة ضياء. إن حرمان السيدة ضياء من الميراث من خلال تنازلها القسري عن هذا الحق، وعدم التزام إخوتها بواجب الإنفاق على أختهم وكذلك على أمهم أدخل كليهما في دائرة الفقر والعوز. إن والدة السيدة ضياء قد حسمت موقفها منذ البداية بأنها لا تريد حقها في الميراث وأنها سوف تعتاش من خلال ابنتها ***(... وقالت امي انا بديش اشي،أنا هاي بنتي بتعيشني)***. إن هذا الواقع كان قد اضطر السيدة ضياء للدخول في القطاع غير الرسمي للعمل في الظاهرية في البداية ثم لاحقاً في المستوطنات. وإلا فمن أين ستقوم السيدة ضياء بتوفير العيش الكريم لها ولأمها، في ظل غياب السياسات الاجتماعية الموجهة لهذا النوع من النساء سواء لأم ضياء الأرملة، أو لضياء نفسها؟ وفي ظل غياب السياسات الرقابية لقضية الإنفاق من الذكور على الإناث سواء الأمهات أو الأخوات؟ سيما بأن والدة ضياء، كانت قد أصيبت بمرض السرطان وضياء تولت مسؤولية مصروفها الذي شمل المأكل والمشرب والملبس والعلاج.

لذلك نرى أن حالة الإفقار والعوز كانت نتيجة فقدان معيل الأسرة بسبب الموت، وعدم توفر أي مورد اقتصادي لها بعد تفتيت ملكية الأراضي وبيع الماشية وتجريدها من مصدر عيشها الذي ربت عليه، بعد حرمانها من الميراث، بالإضافة إلى نقص الخدمات الاجتماعية والاقتصادية للأرامل

والنساء العازبات والنساء المريضات الأرامل دفع بالسيدة ضياء إلى العمل المأجور في السوق المحلي ومن ثم إلى العمل في المستوطنات المقامة على أراضي الظاهرية في ظروف عمل استغلالية لدى المستعمِر.

وبالتالي فإن الحالات الدراسية التي ناقشتها الأدبيات والقراءات أو النساء المشاركات في هذه الدراسة تمت مقابلتهن في الظاهرية واللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي من النساء اللاتي عشن تجارب الاقتلاع الأول عام 1948 وتحولن للعمل المأجور كنتيجة لتجريدهن من أراضيهن وتحويلهن لجيش من العمالة الفائضة، أو من النساء اللاتي ترأسن عوائلهن كنتيجة لمرض الزوج أو الأب المعيل، أو النساء الفقيرات اللاتي عشن تجربة الترمل من زوج كان بالأصل يعمل في الداخل المحتل قبل وفاته وترك عائلته يصارعون البقاء بدون أي مصدر مالي يضمن لهم العيش الكريم، أو النساء المتزوجات اللواتي لديهن أزواج يعملون ولكن عملهم لا يدر دخلاً كافياً للأسرة.

وتجدر الإشارة بأن النساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي لم تكن من عائلات كبار ملاك الأراضي، بل كن من عائلات صغار الفلاحين وملاك الأراضي، اللواتي كن قد توجهن للعمل في الداخل المحتل منذ سن الطفولة كنتيجة عجز رب الأسرة المعيل عن الاستمرارية في الزراعة وتربية المواشي دون التوجه إلى العمل المأجور، نتيجة لارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، ونتيجة الزراعة الموجهة للنقد التي أفقدته القدرة على زراعة الكفاف. كما أن من هؤلاء النساء اللواتي يترأسن عوائلهن كنتيجة لحالة الترمل أو الانفصال عن الزوج، أو بسبب دخول الزوج إلى فئة العاطلين عن العمل نتيجة لأصابته بالأمراض المزمنة. كما أظهرت النتائج بأن من ضمن هؤلاء النساء العازبات اللواتي حرمن من حقهن بالميراث وحرمن من حقهن بالنفقة، حيث توجهن إلى العمل المأجور في سبيل تأمين عيشهن الكريم.

إن المشاركات في هذه الدراسة من النساء الظهراويات اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي أظهرن انخفاض تحصيلهن العلمي الذي قد يساهم في انخراط الأفراد في سوق العمل الرسمي كنتيجة لانخراطهن منذ الطفولة في العمل الزراعي مثل السيدة هبة والسيدة ضياء والسيدة فلسطينية اللواتي عبّرن بوضوح عن انخراطهن بهذا القطاع ضمن مزارع العائلة والذي يأتي كنتيجة اعتماد العائلات الفلاحية على قوة عمل أفرادها ولا سيما الإناث منهن للقيام بمهام الزراعة وتربية المواشي وما يقوم عليها من أدوار إنتاجية داخل الأسرة، وبالتالي حرمانهن من التحصيل العلمي كنتيجة لتخصيص أوقاتهن للقيام بأدوارهن الإنتاجية في الحقل وفي المنزل. إن واقع النساء المشاركات في هذه يؤكد بأنهن فقيرات تزوجن من عائلات فقيرة وبدأن في العمل المأجور منذ السنين الأولى من حياتهن الزوجية.

وأخيراً، فإن ما ذكر أعلاه من خلاصة يبين تزاوج الإفقار والاقتلاع الذي يسببه الاستعمار مع سياسات الليبرالية الجديدة التي أهم ما يميزها مبدأ تحرير الأسواق وعدم وجود غطاء حماية لقطاع العمل، ونقص سياسات التشغيل للعاطلين عن العمل وبرامج الحماية الاجتماعية للفقراء بما تشمله من خدمات تعليمية وصحية، بالإضافة إلى إهمال القطاع الزراعي وتعزيز صمود المزارعين في مواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي.

واقع عمل النساء في الظاهرية .... محاولات بائسة:

(الشغل مش عيب، أحسن ما نقعد نشحد على الدكاكين)

إن سياسات الليبرالية الجديدة المتبناة من الدول كان شعارها من الحكومات (ليس هناك بديل There is no alternative)، ويبدو أن ذلك شعار الأفراد الفقراء ومنهن النساء اللواتي يضطررن إلى تجاوز حدود الظاهرية والدخول إلى المستوطنات الزراعية الإسرائيلية للعمل لدى المشغّل

الإسرائيلي بصورة قسرية، حيث لا بديل لمواجهة الفاقة، ولا بديل لمواجهة الظروف الاقتصادية والسياسية في ظل الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، والاستعمار الجديد الذي استشرت به المنظومة الرأسمالية في المنطقة الحدودية الظهراوية إلا بتجاوز الحدود للبحث عن العمل كما أدلت المعلومات التي قدمتها مقالة سيدريك باريزوت أعلاه.

سنناقش خلال هذه الجزء تجارب العمل الاستغلالية التي خاضتها النساء أثناء محاولتهن العمل داخل حدود محافظة الخليل بشكل عام وفي الظاهرية بشكل خاص، حيث الأجور المتدنية والمعاملة السيئة بالإضافة إلى ساعات العمل الطويلة في ظل تشغيلهن لأنفسهن وغياب الحاضنة القانونية لحماية عملهن في قطاع الخدمات أو في قطاع النسيج والخياطة، وذلك في واقع غلاء أسعار السلع والخدمات الأساسية، في ظل خضوع السوق لسياسة العرض والطلب في الظاهرية حيث زيادة الطلب بسبب القوة الشرائية لفلسطينيي الداخل كما رأينا سابقاً.

لقد تضمنت المقابلات واقع تشغيل النساء في أماكن سكناهن في الظاهرية بشكل خاص، وفي محافظة الخليل بشكل عام، حيث عملت النساء في التطريز وفي حياكة الصوف للعائلات الميسورة من فلسطينيي الداخل وفي محافظة الخليل بشكل عام. كما عملت النساء في قطاع الخدمات في تنظيف المنازل لدى العائلات الفلسطينية في الظاهرية وفي مدينة الخليل، إلى جانب العمل في قطاع الخدمات في المستشفيات المحلية، بالإضافة إلى محاولات العمل في تجارة الملابس سواء كصاحبة عمل أو موظفة بأجر في أسواق الظاهرية. وفي هذا السياق –وكما سنناقش أدناه– فقد عبّرت النساء اللواتي عملن في مجال الخدمات عن سوء المعاملة من المشغل/ة الفلسطيني/ة إلى جانب الأجور المتدنية مقابل ساعات العمل الطويلة ومستوى الجهد المطلوب، فقد كانت السيدة ضياء ممن عملن كعاملات نظافة في أحد المستشفيات المحلية الخاصة في مدينة الخليل، كما

عملت السيدة وفيّة في مجال خدمات المنازل، وحاولت السيدة مناضلة العمل كبائعة بسطة في مجال بيع الملابس.

وقد تطرقت رواية عبّاد الشمس إلى عمل النساء في السوق المحلي الفلسطيني من خلال شخصيات سعدية وخضرة. فقد حاولت السيدة سعدية وبعد حالة الترمل أن تبحث عن عمل داخل مدينة نابلس، وفي الحي الذي ترعرعت به في البلدة القديمة، في سبيل تأمين احتياجات أسرتها بعد فقدان الزوج المعيل، حيث عملت في مخيطة المقص السحري، نظراً لأنها بالأصل تجيد عمل الخياطة. ولكنها توقفت عن العمل عندما تعرضت لمحاولات تحرش جنسي من صاحب المخيطة، الذي قام ببعض الإيحاءات اللفظية والنظرات التي خدشت كرامة السيدة سعدية. أما خضرة، النموذج الثاني، ابنة المخيم، فقد عملت في بيوت العائلات الميسورة في خدمات المنازل، ولم تتحدث الكاتبة سحر خليفة عن ظروف عمل خضرة في هذا القطاع، إلا أنها سلطت الضوء على العلاقات الهرمية ما بين ساكني مخيمات اللجوء وما بين عائلات نابلس الأصلية، وتناولت علاقات الاستغلال الطبقية ما بين المجموعتين، وأضافت بأن أجرة خضرة القليلة دفعتها لسرقة مواد تموينية من العائلة المشغّلة.

أما السيدة أم جمال، وهي الحالة التي عرضتها مقالة بوير ومور(Boer&Moors,1995)، فقد تركت العمل في مستشفى دولة الاحتلال في الداخل المحتل كنتيجة للتهديد من اللجان الشعبة أبّان الانتفاضة الأولى، واتجهت للعمل في مستشفى نابلس الحكومي، والذي تركته بعد فترة وجيزة من العمل، نتيجة للمعاملة السيئة، وفقر المستشفى للإمكانيات المناسبة والمريحة لأداء العمل، وبسبب تدني الأجور مقارنةً بالأجر الذي كانت تتلقاه لدى المشغل الإسرائيلي ، حيث بلغ الفرق أكثر من نصف المبلغ. وكانت أم جمال كذلك قد عبّرت بأنها تقدمت بطلب لتغطية مواصلات الذهاب

والعودة من العمل، حيث أنه لا جدوى اقتصادية من عملها في حال عدم توفير أجرة المواصلات، ولكن إدارة المشفى كانت قد رفضت طلبها. ولا بد من الإشارة بأن ذلك كان قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث كانت المستشفيات آنذاك تعمل تحت إدارة الشؤون المدنية العسكرية الإسرائيلية والذي بدوره يبرر قضية نقص سياسات العمل التي من شأنها أن تشكّل حماية العمال والعاملات وتوفر الحد المعقول من الأجر الذي يساهم في وقاية العائلات من الفقر، ونقص مدونات قواعد السلوك التي تتضمن أخلاقيات العمل لمحاسبة من يسيء معاملة الموظفين، وذلك بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي كانت تتعمد إهمال جميع القطاعات بلا استثناء. ولا بد من القول بأن ظروف العمل في السوق المحلي وعلى وجه التحديد في المستشفى الحكومي في مدينة نابلس دفع بالسيدة أم جمال للبحث عن عمل خارج مناطق الضفة الغربية.

والسؤال المطروح والذي ستجيب عليه تجارب النساء من الظاهرية أدناه هو: هل تغيرت هذه السياسات بعد مجيء السلطة الفلسطينية، وهل أصبحت بيئة العمل في المناطق التي تديرها بيئة جاذبة للعمل سيما لهؤلاء النساء الفقيرات اللواتي ليس لهن مناص سوى اللجوء إلى العمل غير الرسمي كنتيجة لتدني مستواهن التعليمي واضطرارهن لدخول سوق العمل في سن متقدم من العمر؟ وإذا أردنا المقاربة ما بين ما عرضته الدراسات الأدبية وما حصلنا عليه من بيانات من النساء الظهراويات، فلا بد من الإشارة إلى تجربة السيدة ضياء في العمل في المشفى الحكومي في مدينة الخليل والتي تلقي الضوء على استغلال القطاع الخاص لعمل النساء في سبيل تحقيق الأرباح، حيث عدم وجود عقود العمل، وبالتالي فقدان نيل العامل لحقه في مستحقات نهاية الخدمة، ناهيك عن تدني الأجرة الشهرية، وساعات العمل الممتدة وهي مشابهة لحد ما للحالة الدراسية (أم جمال) التي ناقشتها بوير ومور(Boer&Moors,1995). ولكن السيدة ضياء تعطي تفاصيل أكثر عن

ظروف العمل؛ فقد تحدثت عن أنها وبعد تسريحها من عملها في الظاهرية في متجر لبيع الملابس والذي سنأتي على ذكره لاحقاً، كان قد رتب لها زميلها السابق في متجر الملابس **عملاً** في مستشفى خاص في مدينة الخليل كعاملة نظافة ***(قلي طيب تروحي تشتغلي في مستشفى الميزان في التنظيف؟ قلتله: بشتغل)*** حيث عملت لمدة خمس سنوات، وعلى مدار 3 مناوبات في الليل والنهار ومن ساعات الصباح الباكر وحتى ساعات الليل المتأخرة، وتفرغها للعمل جميع أيام الأسبوع باستثناء يوم الجمعة، حيث كانت تعود إلى منزلها في الظاهرية مرة واحدة في الأسبوع. وقد تحدثت ضياء عن أن أولاد أخوتها كانوا يعملون معها في المشفى بنفس ساعات وأيام العمل، وأشارت إلى الأجور المتدنية، حيث ارتفعت أجرتها الشهرية من 800 إلى 1700 شيكل فقط بعد عملها لمدة 5 سنوات ***(اشتغلت 5 سنين، كنت أبات وأرجع على الظاهرية يوم في الأسبوع.. كنت مسؤولة عن العمال بالليل، اشتغل ليل نهار، من الساعة 6 الصبح ل 12 بالليل، واوقات الطوارئ يصحونا بالليل...*** **كانوا اول اشي يعطوني 800، بعدين لما صرت افهم بالشغل اعطوني 1000، ل، انا وولاد اخوتي كنا نشتغل 3 شفتات، لما صرت بدي اطلع كنت آخد 1700).**

تجدر الإشارة بأن السيدة ضياء قد تحدثت بما يشير إلى الوضع الاستغلالي العالي في ظل السياق السياسي الاقتصادي الذي يشكّل عاملاً طارداً للموظفين/ات والذي يظهر أدناه. فالعديد من النساء اللواتي خضن تجربة العمل في المشفى خلال فترة الخمس سنوات التي قضتها ضياء، كن قد تركن الخدمة بعد العمل لمدة شهرين متتاليين كنتيجة لعدم رضاهن بمستوى الأجور المتدنية وساعات العمل الطويلة **(كان في نسوان يجين يشتغلن، ما يعجبهنش، ويبطلوا، يشتغلن شهرين، شهرين)** والذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدل الدوران في توظيف عاملين وعاملات النظافة في المشفى خلال الفترة الزمنية لعملها، بمعنى استقالة العدد الكبير من العاملين/ العاملات بعد فترة قليلة من تشغيلهم/ن.

ولا بد من الإشارة بأن رواية السيدة ضياء تضمنت نتائج ممارسة الحق النقابي لموظفي القطاع الخاص، حيث أن انضمام ضياء للحراكات الاحتجاجية لعمال المستشفى، للمطالبة برفع الأجور المتدنية، وزيادة عدد العمال، كان قد آل إلى عدم تجاوب الإدارة لمطالبهم/ن وسهولة الاستغناء عنهم/ن ***(طلبنا زيادة مصاري، وزيادة عمال، ما رضيوش، اضربنا، ولما اضربنا وكانت الدنيا تلج، قالولنا اشتغلوا، قلنا بدناش نشتغل، قالوا بلاش...)***، وعندما لجأوا إلى القضاء لتحصيل حقوق نهاية الخدمة، أنكر صاحب العمل أنهم/ن كانوا يعملون لديه في المشفى، ولم يستطيعوا/ يستطعن أثبات عكس ذلك لعدم وجود أي وثائق رسمية تثبت عملهم/ن لسنوات في المشفى، مما أدى إلى ضياع حقوقهم/ن ***(طالبنا حقوقنا في المحكمة، أجا وأنكر إنه اشتغلنا. وضاع علينا حقنا)***.

أما بالنسبة للعاملات في مجال خدمة المنازل في مدينة الخليل، وفي مدينة الظاهرية، فقد عبّرت النساء عن انعدام سياسات الحماية من خلال نقص الإجراءات والسياسات على المستوى المحلي لهذا النوع من العمل، ناهيك عما عبّرت عنه السيدة فلسطينية والسيدة مناضلة، عن سوء المعاملة وعدم حفظ كرامتهن كعاملات وذواتهن الإنسانية أولاً وكنساء كبيرات بالسن ثانياً، واللواتي يتمتعن عادة بتقدير في المجتمع الفلسطيني ولا سيما في منطقة الأرياف. فقد تحدثن عن عدد ساعات العمل الطويلة، والأجور المتدنية مقابل مستوى الجهد المبذول، والذي دفع السيدة فلسطينية إلى التحدث عما يشير إلى مستوى الاستغلال العالي لهؤلاء النسوة اللاتي يعملن أكثر من 10 ساعات يومية مقابل 700 شيكل بالشهر:

(في الظاهرية الواحدة بشتغل 3 طوابق بتاخذ 700 شيكل بالشهر، طول اليوم.. عند محامية. لا بتخلي غسيل ولا حاجة ..يعني حرام).

ولتصوير المشهد بشكل أوضح، فإن ما ورد عن السيدة وفية التي عملت في عدد من المنازل، في الظاهرية، ودورا، والخليل، يعبر عن أن هذا العمل جزء من العمل المرن غير المحمي والمتصل

بشكل مباشر بسياسات الاقتصاد العالمي الجديد المتمثل بالليبرالية الجديدة التي لا تتحمل مسؤولية التوظيف وحماية العمال والعاملات وبالتالي يحرر المشغلين من الالتزام بالحد الأدنى من الأجور وساعات العمل المحددة، والحق في الإجازات الأسبوعية والسنوية والمرضية، ومستحقات نهاية الخدمة، ناهيك عن الطرد التعسفي. فقد تحدثت السيدة وفية عن ساعات العمل الطويلة التي تمتد من 9–10 ساعات يومية، والأجر المتدني الذي يتراوح ما بين 70 – 110 شيكل يوميا أي بمعدل 7 – 12 شيكل للساعة الواحدة، والعمل جميع أيام الأسبوع، وحرمانها من إجازتها الأسبوعية، والاضطرار أحياناً إلى قبول العمل الصعب الذي يتطلب قدرات عضلية نتيجة ظروفهن الاقتصادية الصعبة التي أجبرتهن على العمل المأجور في القطاع غير الرسمي:

(... لما سكنا، وصار معه الورم بعد 2003، صرت اشتغل بالدور، تنظيف، في الخليل، في دورا، في الظاهرية...وين ما اجا.. 7 سنين وانا اشتغل، وأنظف دور، يعطوني اول اشي، 70 شيكل، وبعدين لما شافوا وضعي صاروا يعطوني 120 شيكل، اشتغل عند واحدة، وحماتها، وبنتها، وخواتها طول الاسبوع من الصبح للساعة 5 المغرب).

كما يلاحظ أعلاه شبكة العلاقات الاستغلالية للنساء، واللواتي يتعرضن للاستغلال من عائلات تربطها صلة القرابة فيما بينها، فالمرأة العاملة هنا تتنقل طوال أيام الأسبوع لدى مجموعة من النساء الأخوات وأنسبائهن من النسوة، فالعاملة التي تتميز بجودة العمل يتم توزيعها من خلال ربات البيوت المشغلات إلى المقربين من الأصدقاء والأقارب، ويتم الاتفاق بينهن على أجرة هؤلاء النساء اليومية وساعات العمل وحتى على طريقة المعاملة لهؤلاء السيدات العاملات في خدمة المنازل.

كما عبّرت السيدة وفيّة عن تركها العمل نتيجةً لمستوى الجهد العالي المطلوب من الأسرة المشغلة مقابل المستوى الأقل من الأجر، مثل نشر الملابس وكيها، إلى جانب الغسيل وتنظيف المنزل، والعناية بالأطفال، حيث عبّرت عن استنكارها التهكمي لهذه المطالب التي اعتبرنها تشكل إساءة

لهن، وذلك في ظل عدم تلقيها المستوى اللائق من أجرة العامل التي توازي الجهد المبذول. سيما أنها كذلك لم تتلق أي تقدير أو شكر من صاحبة المنزل بغض النظر عن الجهد المبذول في تنظيف البيت:

(أحيانا الجمعة يطلبوني في الظاهرية، رحت عند واحدة قالتلي أكوي الغسيل، قلتها بعرفش أكوي، قالتلي أبو جوزكي بيطلع وقميصه مش مكوي! قلتلها أنا بلم الغسيل وهو رطب، بطوي منيح، وبحطه تحت الجنبية ، بنقعد عليها وبيصبح شوي كوي! أنا بنكت معها.. بمزح يعني.. بدها اياني اشتغل من الصبح، وتعطيني 60 شيكل واكويلها ..قلتلها باي).

(وواحدة تانية معلمة، والعصر بالجامعة بتدرس ماجستير، وجوزها أستاذ اقعدلها طول النهار . ادخل على الدار، شو الوسخ! والغبرة، الفوط على الكنباي ، والله الفوط على المجلى..انظف واخلي الدار تلمع لمع، وانيم ابنها ، احممه وانيمه، تيجي على الدار فش سلم ايديكي، تقولي انشري الغسيل، انا انشر الغسيل! انا ليش انشر الغسيلّ اقعد انشر الكليوتات على الحيطان! قلتلها باي، بنتها عمرها 14 سنة ، لما انيم الولد تروح تصحيه وغلبتني ، كانت تعطيني 100 شيكل باليوم، وانا طول النهار عندها ... أغسل الغسيل! وبدها اياني انشره!)

ولا بد من الوقوف هنا وبخصوص السيدة الأم الجامعية أعلاه التي كانت تعمل لديها وفية (***وواحدة تانية معلمة...***)، حيث أن العائلة المشغّلة تعمل في حقل التعليم، والمرأة تسعى إلى تحسين وضعها الوظيفي من خلال السعي لنيل درجة علمية أعلى، فهي إذن موظفة وطالبة وأم وزوجة، ولكنها كزوجة لم تتحرر من دورها كربة منزل وعليها أن تقوم بالأعمال المنزلية، ولم تتحرر كأم من دورها الرعائي للأطفال، مع أنها تقوم بدورها كمعيلة لأسرتها إلى جانب زوجها. ومع هذه الأدوار تقوم بدور إضافي وهو الطالبة في برنامج الماجستير. وهذا ينطبق على الكثيرين من النساء الموظفات اللواتي يضطررن إلى إهمال دورهن الإنجابي وتوظيف من ينوب عنهن من النساء اللواتي يشابه وضعهن الاجتماعي وضع السيدة أبية للقيام بهذه الأعباء ويدفعن لهن أجورهن من رواتبهن القليلة. وبالتالي فإن دائرة الاستغلال تبدأ من الدائرة الأكبر وهي سياسات وإجراءات المؤسسات الرسمية التي تخفض من رواتب الموظفين والموظفات، حيث لم تعد رواتب الذكور أو أجورهم تكفي لتأمين

مصروفات العائلة، الأمر الذي تضطر النساء بسببه للخروج إلى الحيز العام. لذلك فإن غياب سياسات وإجراءات التشغيل التي يمكن أن تؤمن الرواتب الكافية للعائلات، والخدمات الداعمة لخروج المرأة للعمل من حيث مخصصات الأطفال، ودور الحضانة والرعاية عملت على توسيع دائرة الاستغلال لتصل إلى السيدة وفيّة التي تعمل بإطار غير رسمي، حيث كان بالإمكان تحويل عمل السيدة وفيّة إلى عمل رسمي ومنظم يضمن حقوق الجهتين العاملتين؛ السيدة وفيّة والمعلمة.

كما يفتح هذا باباً لنقاش دور المعيل الزوج في ظل عمل النساء لدعم أجورهم، ففي حين تتوفر روح الشراكة لدى النساء للعمل المأجور خارج المنزل، فإن روح الشراكة لدى الرجل الزوج لا وجود لها، وأيدولوجية الرجل المعيل لا تختفي وذلك كما سنرى في مواقع كثيرة في هذه الدراسة.

وعودة إلى استكمال الحديث عن السيدة وفيّة بشكل مباشر، فلا بد من الإشارة بأن السيدة وفيّة تعرضت كذلك للعمل الشاق ضمن عملها في هذا القطاع. وقد شاركتنا أدناه عن اضطرارها للعمل في تنظيف الشقق حديثة الإنشاء، حيث أثار الدهان، والرمال والباطون ومخلفات عمل الكهرباء، وهو عادة ما تقوم بها شركات تنظيف خاصة، ولكن في الحالة أدناه يتم استغلال النساء لعمل ما يرفضه العمال الرجال (***لما دخل جوزي المستشفى بده يعمل عملية قلب، رحت اشتغل بدار، قايمة قاعدة، قالتلي المرة، العمال مش قابلين يشتغلوا فيها، كانت لسه مش مسكونة، فيها سلاك الكهربا مرميات، والطمم، الشبابيك... قعدت 3 أيام أشتغل فيها من الصبح، ، قمت الطمم، كله شلته، وأغراض الكهربا، شطفت الأرض وعملت الشبابيك، 3 أيام وجوزي بالمستشفى معيش مصاري أروحله***). وليس هذا فحسب، بل اضطرت السيدة وفيّة لأن تصحب أطفالها معها لمكان العمل لمدة ثلاثة أيام متتالية وفي شهر رمضان (***... بقت رمضان وأنا صايمة، آخد ولادي يقعدن يلعبن حوالي***)، ولا أعتقد أن هناك وصفاً يمكن أن يصف مستوى القهر الذي تشعر به النساء من خلال الأعباء التي ترمى على كاهلهن، كنتيجة الاستغلال

والعنف المركب كنتيجة لتوقعات المجتمع لأدوار النساء المترتبة على مرض أزواجهن، وملازمتهن لهم، ورعايتهم أثناء وجودهم في المستشفيات، وكيف أن عدم قيامهن بهذا الدور يعرضهن للتقولات، فلم يتذكر المجتمع المحلي في ذلك الحين قيام السيدة وفيّة بكل من دور المعيل وربة المنزل وما يرتبط به من العناية بالأطفال في وقت واحد، وإنما تذكّر تقصيرها بدورها الرعائي لزوجها المريض، الأمر الذي يشير إلى مستوى رسوخ الأيدلوجيا السائدة والنمطية عن أدوار النساء في المجتمع والتي تحصرها في دور ربة المنزل وما يتضمنه من مسؤوليات رعائية، وعدم رؤيتها كمعيلة سيما في حالة وجود زوجها المعيل، وعدم الاعتراف بعملها كونه يقع في دائرة العمل غير الرسمي، بالإضافة إلى عدم رؤية فقرها وشدة عوزها (***الناس تقول رامية جوزها بالمستشفى شو صايرلها!***).

إن النساء الظهراويات اللواتي خضن تجربة العمل في الحياكة والتطريز في السوق المحلي في الظاهرية قبل العمل في الداخل المحتل في عدد من القطاعات، كن يمارسن هذا العمل في حيزهن الخاص، لصالح النساء اللواتي لا يلجأن لطلب هذا العمل إلا بسبب ما يتميّز به العمل اليدوي التقليدي من جودة وإتقان إلى جانب العنصر الأهم وهو رخص الثمن. فيتم هذا النوع من العمل في المنزل ويعمل على مضاعفة جهود النساء وامتداد يوم عملهن، حيث يضاف العمل في التطريز إلى الأعمال المنزلية والرعائية غير مدفوعة الأجر. وبالمقابل يتم تخفيض قيمة هذا العمل نتيجة لهذه المميزات أمام ما يباع في المحلات التجارية، حيث يتم تقديم المبررات للنساء المنتجات بأنهن لا يتحملن أعباء المصاريف التشغيلية التي يتحملها التاجر من ضرائب وتكاليف استئجار المحلات. ولا بد من الإشارة إلى أن رواية عبّاد الشمس للكاتبة سحر خليفة، كانت قد ناقشت الموضوع من خلال حالة السيدة سعدية، حيث حدثتنا عن عملها لدى صاحب المقص السحري،

وانسحابها نتيجة محاولة التحرش بها جنسياً. فقد توجهت بعد ذلك لفتح مشغل للخياطة داخل منزلها لصالح إحدى الشركات الإسرائيلية ومن خلال التعاقد من الباطن مع أحد السماسرة. والقضية هنا ليست فقط السيدة سعدية، حيث أنها هنا تمثل الحلقة الثانية من سلسلة الاستغلال الرأسمالية الاستعمارية، والتي تبدأ من المشغَل الإسرائيلي، ومن ثم السمسار، وتنتهي بالفتيات اللواتي يعملن بأجر بالخياطة لصالحها ويتعرضن لظروف عمل استغلالية، من أجور متدنية وحرمان من الإجازات والعطل الرسمية، وأية مستحقات نتيجة العمل الإضافي. عبّاد الشمس إذن بحثت طبقات الاستغلال ضمن المنظومة الرأسمالية الاستعمارية؛ استغلال صاحب العمل الإسرائيلي في الداخل المحتل للسمسار ولسعدية بشكل مباشر، والاستغلال القائم ما بين السمسار وسعدية، ثم ما بين سعدية والعاملات لديها. وكذلك هو واقع النساء الظهراويات، ورغم اختلاف النمط، ولكنه يخضع لنفس الواقع الاستغلالي.

لقد عملت كل من السيدتين صابرين ووفية في هذا المجال، وتحدثتا عن مساهمتهما في تربية أولادهما وفي توفير احتياجات الأسرة. فقد تحدثت وفية بأنها عملت على الحياكة والتطريز حسب الطلب (***...اشتغل في الخياطة تراث، وصوف، واصرف عالدار، انا اشتغلت بالصوف، كل طبة 50 شيكل، واشتغلت في التطريز على الطبة 5 أو 10 شيكل . النسوان يوصن من عندي، صواني، ساعات، صوف، قبات ... واشتغللهم***) وتضيف صابرين بأنها كذلك كانت تقوم بعمل المطرزات بحسب الطلب من النساء البدويات، وأنها عملت على تغطية مصاريف المأكل والملبس لبناتها من عائدات هذا العمل الذي بدأت في ممارسته منذ أن بلغت من العمر 15 ربيعاً (***وظليت اخيط على الابرة تربيت بناتي...كنت اخيط للبدو تطريز تراث، من عمري 15 سنة.. ألبس ولادي من الرابش؟؟، أشتريلهن والبسهن***). ويشار بأن عائد العمل في الخياطة أو في حياكة الصوف لم يكن ليدعم الأسرة إلا في حالة العمل المأجور لرب

الأسرة، وكان هذا واضحاً من خلال حديث السيدة وفية التي كانت تدخر أجرة زوجها وتصرف على المنزل من عائدات التطريز.

أما عن عمل النساء في تجارة الملابس، فقد تحدثت السيدة مناضلة عن ارتفاع تكلفة تجارة الملابس من خلال البسطات، حيث أن البسطات في الشوارع تابعة للمحلات التجارية، فلا غرابة بالإجابة بالنفي على سؤالي حول إذا ما كانت البلدية تفرض ضرائب على بسطات الشوارع، وذلك في معرض رغبتي بالتعرف على سياسة بلدية الظاهرية في التعامل مع البسطات التي غالباً ما تعمل الفئات الفقيرة من الرجال والنساء على إقامتها كمشاريع صغيرة لتوفير لقمة العيش لعوائلهم/ن. فقد ظننت أن عدد البسطات الهائل في الظاهرية على أرصفة الشوارع تعود لهذه الفئات من المجتمع، ولكن تبين لي بعد ذلك بأنها تمنح كترويج لبضائع المحلات التجارية التي ما زالت ترتفع في الظاهرية بسبب شدة الإقبال من كبار تجار الخليل كنتيجة لانتعاش القوة الشرائية من فلسطينيي الداخل لقربها من الحدود (**أنا بقدرش أعمل بسطة في الظاهرية ... البسطات في الظاهرية تابعات للمحلات، المحلات غالية، في رهط غير... النتفة اللي أنا فيها من المجلس البلدي وبدفعش عليها أجار**).

وقد تحدثت السيدة ضياء بأنها مرت بتجربة العمل بأجر في أحد المحلات التجارية للملابس ولمدة سنتين قبل عملها في الداخل المحتل، ورغم أن أجرتها كانت 400 شيكل بالشهر طوال فترة عملها (***أول اشي اشتغلت بمحل في الظاهرية، كنت اشتغل انا وواحد من سعير، وكان كتير منيح، بقوا يعطوني 400 شيكل بالشهر، اشتغلت سنتين***)، تم تسريحها من العمل هي وزميله بشكل عرضي ومفاجئ (***وبعدين صاحب المحل، قله: انا بدي تطلع من المحل***). وهنا لا بد من الإشارة بأن الطرد التعسفي ناتج عن عدم وجود صيغة تعاقدية بين المشغل والعامل. وعلى الرغم من أنه وضمن منظومة استراتيجية السوق الحر، وحتى في ظل وجود التعاقد، فإن ذلك لا يلغي ظروف العمل الاستغلالية التي يضطر

العامل أو الموظف لقبولها كنتيجة لوضعه الاقتصادي السيء، من ناحية الأجر، ومن ناحية ربطها بفترة زمنية لأقل من سنة والتي تعفي المشغّل من إعطاء العامل/ة حقه/ا في مستحقات نهاية الخدمة. ولكن بالنهاية العقود من شأنها أن تحمي العامل/ة من الطرد التعسفي. ولاستكمال الحديث عن السيدة ضياء، فإن زميلها بالعمل تقدم بدوره كصاحب محلات ملابس في قرية سعير القريبة من الظاهرية وعرض عليها العمل هناك، وذلك بشرط المبيت، بسبب عدم استطاعته كرب عمل أن يوفر أجرة المواصلات اليومية للعاملين/ العاملات، ولكنها رفضت ذلك (***قلي: انت منيحة وانا بدي اياكي تيجي تشتغلي معنا في سعير، عنا محلات هناك، أنا قلت: لأ، قلي بتصيري تنامي في سعير، قلتلوا بقدرش أنا أنام في سعير***). ولا بد من الإشارة بأن السيدة ضياء كانت قد وافقت على العمل والمبيت بعد ذلك في المستشفى الخاص في مدينة الخليل، حيث أن المبيت في المشفى كان يضم أولاد إخوتها الذين كانوا يعملون معها في نفس المكان، الأمر الذي لن يعرضها للتقولات من المجتمع المحلي وذلك لمرافقتها أفراد أسرتها الذكور. بالإضافة إلى أن المشفى يعتبر من الأماكن العامة الأكثر قبولاً في المجتمع المحلي من المبيت في محل تجاري خاص، أو حتى في غرفة مستقلة في قرية نائية.

ولا بد من الوقوف كذلك عند رواية السيدة ضياء حول امتلاك زميلها العامل لمحلات تجارية في بلدة سعير، ما يشير إلى القوة الشرائية التي تتمتع بها الظاهرية عما هي في القرى المحيطة بسبب موقعها كمنطقة حدودية. فصاحب محلات للملابس النسائية في قرية سعير يضطر إلى ترك العمل في محلاته الخاصة في قريته للعمل بأجر في محلات تجارية في الظاهرية، ويشير بدوره كذلك إلى أنه كصاحب عمل أراد استغلال السيدة ضياء في العمل كيد عاملة رخيصة في محلاته التجارية

في قريته، فوحدة حالهما كعمال في الظاهرية كانت ستتحول، بل أنها تحولت إلى علاقة استغلالية ما بينه وبين السيدة ضياء.

وبينت كذلك السيدة ضياء ظروف العمل الاستغلالية للنساء في الظاهرية من خلال استحضار تجربة بعض الفتيات في العمل في المطاعم في الظاهرية، حيث تدني الأجرة اليومية والتي تبلغ 10 شيكل/ ساعة، مقابل الطبخ وعمل السلطات لمدة 6 ساعات يومية. وبالتالي فقد عبّرت النساء بأن أجرة 60 شيكل في اليوم الواحد لن تكفي هؤلاء النساء لتأمين العيش الكريم لهن أو لعوائلهن ***(في مطعم جديد في الظاهرية بيشغل عنده بنات، بيعطيهم 10 شيكل على الساعة، بيعملن سلطات وبيطبخن، يعني مش حرام، اذا الوحدة بدها تشتغل 6 ساعات، يعني تاخد 60 شيكل يعني شو بده يكفيها!)***، مع العلم وبأنه بالاعتماد على مشاهداتي أثناء زياراتي المتكررة للظاهرية فإنها تتمتع بقوة شرائية مهولة، وبالذات المطاعم التي تملؤها نساء وفتيات وعائلات فلسطينيي الداخل، لذلك فإن مبلغ 10 شيكل/ الساعة للعاملة الواحدة هي بالتأكيد ظروف استغلالية لقوة عمل هؤلاء النساء مقابل أرباح المطاعم من وراء عملهن كأيدي عاملة رخيصة.

وبالتالي، فإن عدم إبصار السياسات المعمول بها لهذه الفئة من النساء الظهراويات المترئسات لأسرهن والمشاركات في هذه الدراسة واللواتي تعيشن ضمن هذه الخصوصية الاجتماعية شكل عاملاً مهماً لطرد هؤلاء النساء من العمل في السوق المحلي في الظاهرية أو حتى في مدينة الخليل، حيث تغيب هذه السياسات عن حماية العمل المصنف بغير الرسمي، الذي يتضمن التشغيل الذاتي للنساء. إن قطاع الخدمات وعلى وجه الخصوص الذي تعمل به النساء كخادمات في المنازل حتى الآن مستثنى من الحماية القانونية ضمن سياسات وزارة العمل، مما يشجع العائلات المشغّلة على استغلال قوة عملهن، ناهيك عن غياب سياسات وإجراءات الحماية

للعائلات التي تصنف بها النساء بأنهن عاملات معيلات يضطررن للعمل خارج بيوتهن بظروف غياب لشبكات الحماية الرسمية لها ولعائلتها بشكل يضمن تحررها من دورها الإنجابي وعدم تأثر عائلتها بغياب ربة المنزل.

كما أن قطاع الحياكة والتطريز ضمن القطاع غير الرسمي يقع خارج إطار الحماية والرقابة الذي يضمن حقوق النساء وعدم استغلالهن، ناهيك عن عدم الوقاية كنتيجة لسياسة السوق الحر والتي غمرت الأسواق بالسلع المنافسة رخيصة الثمن المستوردة من الخارج، والتي تنافس عمل النساء التقليدي في التطريز والحياكة. يضاف إلى هذا قضية التشغيل في القطاع الخاص من مستشفيات خاصة أو محلات تجارية التي تغيب كذلك عن مراقبة ساعات العمل والحد الأدنى من الأجور ومستحقات نهاية الخدمة والحق في توفير التأمين الصحي، ناهيك عن غياب الأجسام النقابية التي من الممكن أن توفر حماية للنساء العاملات في القطاعات كافة. إن هذا الغياب لمنظومة السياسات والإجراءات الحمائية ما هي إلا تعبير عملي وترجمة لسياسات الليبرالية الجديدة والسوق الحر الذي جرّد الشعب الفلسطيني كذلك من شبكات الدعم الاجتماعي التقليدية.

شبكات الدعم الاجتماعي:

عبّرت اللقاءات الفردية مع النساء العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي عن الحنين إلى الماضي، بما كان يحمله من الشعور الجمعي والتضامن والعلاقات المنفتحة بين أفراد المجتمع بشكل عام وبين النساء بشكل خاص، ولا تكاد تخلو مقابلة –سواء خلال اللقاءات الفردية الأولية مع النساء المعمرات، أو اللقاءات الفردية مع النساء شريكاتي في هذه الدراسة– من استحضار الماضي (**زمان كان غير**) أو (**كنا زمان غير**) أو (**ماكنش هيك زمان**)، حيث ومن خلال التعمق بالحديث معهن تحدثن عن توزيع المنتجات الزراعية والحيوانية من منتجيها للجيران والأقارب، وذلك ضمن الثقافة السائدة

في الريف الفلسطيني. فنادراً جداً ما يتم حصد محصول زراعي نباتي أو حيواني بدون التوزيع على الجيران، والذي كان يعتبر شكلا أساسيا في الدعم العيني للمساهمة في تأمين مستوى جيد من الغذاء للعائلات، وجزءاً من توطيد الروابط بين أفراد المجتمع الريفي. ونستطيع القول بأنه وبسبب دخول عملية التسليع للظاهرية الناتج عن تغيير في نمط الإنتاج وتغيير دور العائلات من وحدة إنتاج إلى وحدة استهلاك والقضاء على اقتصاد الكفاف، واقتلاع فلاحيها من أراضيهم من خلال الآليتين العسكرية الصهيونية والزراعية التحديثية، فإن أغلب منتجات الألبان والأجبان على وجه التحديد التي لا زال يتم إنتاجها في بعض الخرب المتبقية في الظاهرية ارتبطت بشبكات من التجار الذين يشترون منتجات خرب الظاهرية للتصنيع الغذائي في مدن الضفة الغربية المختلفة، والذي بدوره انعكس على توفير مستوى محدد ومقبول من الأمن الغذائي لعائلات الظاهرية، سيما تلك التي تترأسها النساء. فقد عبرت النساء عدة مرات بأنه، وفي الوقت الحاضر، تم فقدان منظومة القيم هذه التي تشكل حماية للعائلات الفقيرة، حيث لم تعد هذه العائلات التي تنتج الغذاء قادرة على توزيع منتجاتها للمعوزين من الأقارب والجيران لأن مردود تربية الأغنام –كما لمسنا من بعض النساء المشاركات في هذه الدراسة– لم يعد كافياً لبقاء هذه العائلات نفسها في مواجهة سياسات قطاع الزراعة التي تغيب عنها برامج تعزيز صمود الفلاحين بالإضافة إلى عملية تقليص المراعي كنتيجة لتطويق الأراضي التي أصبحت ملكية شخصية أو مصادرتها من الاحتلال الإسرائيلي.

(... هالحين ما حدا لحدا...هدول جيرانا كانوا عندهم غنم... كان دايما عندي جبنة ولبن طول السنة، هالحين بعد ما ماتوا إمهم وأبوهم ولا إشي بيعطوني...) فلسطينية

(... الناس كانت تطعم بعض وتدير بالها على بعض) سميرة المنسي

(زمان كان حياة الناس أحسن، كان في ود، صلة، الناس تاكل مع سوا تشرب مع سوا) ثائرة

وقد تطرقت رواية سحر خليفة بصورة غير مباشرة لغياب شبكات الدعم الاجتماعي، ومساهمة الثقافة السائدة في المجتمع المحلي حول النساء المطلقات والأرامل في غياب هذه الشبكات. فشخصية السيدة سعدية الأرملة كانت، وقبل توجهها إلى العمل في السوق المحلي وبعد استشهاد زوجها بفترة قصيرة، تتلقى الدعم المادي والمعنوي من أحد الشخصيات الاعتبارية في الحي، ولكن بعد فترة من الزمن، حاول هذا الشخص الابتعاد وتجنب الحديث أو الدعم للأرملة الشابة سعدية، خوفاً من زوجته. وكذلك لم تحاول السيدة سعدية التواصل معه نتيجة للتقولات عليها من نساء الحي، وهنا تناقش خليفة من خلال هذه الشخصية، توجهات المجتمع المحلي تجاه الأرامل، حتى لو كن أرامل شهداء الوطن، فسرعان ما تزول هذه الهالة وهذه القدسية التي تحيط زوجة الشهيد وأولاده، فتحمل هي وصمة الأرملة وأولادها وصمة اليتم، وبالتالي خلق الذوات الضعيفة في المجتمع المحلي.

وقد تطرقت النساء الظهراويات إلى هذه القضايا، ليس فقط كأرامل مثل السيدة مناضلة فحسب، بل كذلك كزوجات لمرضى وفقراء مثل فلسطينية. فمناضلة الأرملة وعندما كان زوجها مريضاً، كان الأصحاب والأقارب يرتبون للعائلة زيارة دورية ويدعمون العائلة ولو بالقليل من النقود، ولكن بعد وفاة زوجها، اشتكت من عدم زيارتها من أحد منهم (***فش حدا يجيبلي فش حدا يخش داري*** ...). أما فلسطينية فقد اشتكت من المعاملة التي كانت تتلقاها من الجيران، والتي كانت تعتبرها بأنها إهانة لكرامتها، حيث أن إعطاءها الملابس المستعملة، أو أكياس الطعام، كانت تشعرها وكأنها تمارس الشحادة (***لما وحدة تطق عليكي الباب، وتقولكي هادا كيسين أواعي للولاد، وهادا كيس تفاح للاولاد، بحس حالي أكني شحادته...***)، ولكن شعورها كان يختلف عندما يدعمها الجيران بمنتجات الألبان. وكذلك يختلف عن شعورها عند إعطائها الهدايا العينية من العائلات المشغّلة في الداخل المحتل،

حيث أرتني بعض قطع الأثاث في منزلها التي تم إعطاؤها لها من العائلة الفلسطينية المشغّلة (أنا ***لما دار العيلة اللي بشتغل عندهم يعطوني إشي ...أنا بحس إنه عشان بشتغل عندهم، يعني مش كرمه ولا شحدة.....).***

كما تشتكي صابرين من علاقة أخوتها معها، وأنها لا ترى إخوتها إلا في الأعياد الرسمية، حيث لا يرتبون لها الزيارات المنتظمة والمستمرة (***اخوتي بيعرفوا اني بشتغل ، بشفهمش الا انهار العيد، ما بيقربوني... أخوي أجا عندي العيد الماضي ملقنيش في الدار ما رجعش).*** فالسيدة صابرين هنا تؤكد بأنه وعلى الرغم من معرفة أخوتها بأنها تعمل في خدمة المنازل في الداخل المحتل إلا أنهم لم يحاولوا تقديم يد العون والمساعدة المادية أو العينية التي قد تساهم في توقفها عن هذا العمل.

وفي الواقع فإن توفير الحماية للعائلات الفقيرة لا يقتصر فقط على دعمها من خلال تقديم المعونات النقدية أو العينية، بل يمتد ليشمل أيضاً دعم النساء بعضهن البعض في القيام بأدوارهن الرعائية أثناء غيابهن في العمل المأجور، وهذا ينطبق كذلك على ما ورد في الدراسات السابقة، حيث أن أم جمال الحالة الدراسية لدى بوير ومور (Boer&Moors,1995)، كانت تترك أبناءها الأيتام لدى أختها في المخيم، والتي لم تعمل على رعايتهم/ن فقط، وإنما ساعدت أم جمال في ادخار الأموال والتوفير في إدارة المنزل.

وفي نفس السياق، عبرت كل من السيدتين فلسطينية وثائرة، بالإضافة إلى وفية ومناضلة، بأنهن كن يتركن أطفالهن لدى نساء العائلة، أو إحدى الجارات مما يدعم دورهن الإنجابي الرعائي أثناء غيابهن في العمل لدى المشغّل الإسرائيلي. ورغم أن هذا الموضوع مرتبط بسياسات الليبرالية الجديدة وبالمنظومة الرأسمالية وخلق الثنائيات، حيث تقسيم العمل بين العام والخاص، المعيل الرجل والنساء ربات البيوت، وإلقاء مهام الدولة في توفير الخدمات الاجتماعية على جيش من

النساء، إلا أن ما نناقشه من منظور هؤلاء النساء العاملات بالداخل المحتل اللواتي افتقدن خلال السنوات الأخيرة لروح ومعاني التواصل المجتمعي بين النساء، وما يتضمنه من تقديم المساعدة في رعاية الأطفال قبل أن تبدأ عملية بيعها كسلعة وكجزء من الاقتصاد مدفوع الأجر من خلال فتح حضانات الأطفال في أماكن مخصصة ورسمية أو في البيوت بشكل غير رسمي. لقد تحدثت فلسطينية، بأنها كانت تترك أولادها عند جارتها العجوز، وقبل ذلك عند أختها (***انا أول ما اشتغلت حطيت ابني عند اختي سلفتي، كنت لسه ساكنة بالعيلة. لما سكنت بالغرفتين اللي سويتهن، كانت عجوز جارتنا "ماتت الله يرحمها" كنت احط ولادي عندها...أجيبها عندي عالدار، تظل قاعدة عند ولادي للظهر***)، وأضافت بأن هذه الرعاية كانت دعما خالصاً لها ولأولادها، ولم تكن مدفوعة الأجر مثل هذه الأوقات التي أصبحت فيها استضافة الأطفال في المنازل مدفوعة الأجر حتى من الأقارب المقربين (***لا بقت الناس تاخذ مصاري ولا حاجة...تظل بإجريها تحرك السرير والولد الكبير عندها، ظلت عندي لآخر ولد***). أما ثائرة فقد حدثتني بأنها كانت تترك أولادها لدى ضرتها، وأن ضرتها كانت حنونة على الأولاد (***جوزي كان متجوز قبلي، وانا كنت احط الولاد عند مرة أبوهم، كانت حنونة عليهم***). وأضافت فلسطينية بأن أخواتها وبناتهن كن يساعدنها في أعباء المنزل (***...بنات خواتي بيساعدني، خواتي بساعدني***)، أما مناضلة فقد كانت تترك أولادها لدى والدتها التي كانت تسكن بالقرب من منزلها (***أصغر واحد لما مات جوزي كان عمره سنتين..بقت أمي موجودة، ويظل عند أمي ، أمي قريبة مني كانت ساكنة***)، بالإضافة إلى أن وفيّة، كانت تتلقى الدعم في رعاية الأولاد من بنات زوجها، والتي عملت هي على تربيتهن، ولكنها ورغم ذلك لم تشعر بأن ذلك ردٌ للجميل، وإنما اعتبرت ذلك دعماً منهن (***قبل ما يروحن بنات جوزي على الاردن... هم ربوا بنتي الصغير حرام . ربينها وهي صغيرة... بقيت اخليها في السرير عمرها شهرين***). ولا شك بأن هذا النوع من الخدمات غير مدفوعة الأجر يعتبر من شبكات الدعم الاجتماعي الذي أتاح

للنساء الفرصة في التوجه إلى العمل في الداخل المحتل والتي بدونها لما استطاعت هؤلاء النساء أن تترك أماكن سكناها لفترة طويلة مثل السيدة ثائرة التي كانت تغيب في المزارع التصديرية مدة 40 يوماً عن منزلها. فلا يكفي غياب برامج الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمعوزة وإنما يترافق هذا الغياب حتى الآن أيضاً بغياب فتح الحضانات الآمنة رخيصة الثمن لهذا النوع من النساء اللاتي يضطررن إلى ترك أطفالهن في سبيل التوجه إلى العمل المأجور في الداخل المحتل لحماية عوائلهن من الفقر والجوع.

لازم نشتغل عشان نعيش:

يتحدث هذا الجزء عن غياب جهات الاختصاص ذات العلاقة بتقديم الحماية من الفقر حيث لا زالت هؤلاء النساء العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي تعملن من أجل توفير الاحتياجات الأساسية حيث توفير لقمة العيش والملبس لعوائلهن، بالإضافة إلى سداد فواتير الكهرباء والماء. فإلى جانب غياب شبكات الدعم الاجتماعي والتي غالباً كانت –ولا زالت ولكن على وجه محدود جداً– تقوم بها النساء جارات أو قريبات النساء العاملات لدى المشغَل الإسرائيلي، فهناك غياب لسياسات وبرامج اجتماعية اقتصادية لحماية هذه العائلات من الفقر، لا تتوفر المساعدات المالية الشهرية للعائلات الفقيرة. وهناك أيضاً غياب لأية آليات لحماية المستهلك من خلال مراقبة أسعار المأكل والملبس والسلع الاستهلاكية. ثم إن هذه الفئة من العائلات الفقيرة عليها ما على العائلات الميسورة من دفع مقابل خدمات الكهرباء والمياه والجوانب الاجتماعية من صحة وتعليم. إن السلطة القائمة لم تتبنَّ سياسة السوق الحر فقط بل أن الحكومات المتعاقبة لم تفكر ببلورة سياسات تخفف من الثمن الاجتماعي لهذه السياسات ولا زالت ماضية في دعم القطاع الخاص والسياسات المالية على حساب الجوانب الاجتماعية لشعب لا زال تحت الاحتلال. لقد عبّرت النساء في معرض حديثهن

عن أوجه صرف أجورهن، عن العبء الذي يشكله الصرف على الكهرباء والمياه والغاز والتي أصحبت سلع خاضعة لسعر السوق، ناهيك عن المصاريف التي تتكبدها هذه العائلات في سبيل الحصول على الخدمات الصحية، إلى جانب الخدمات التعليمية.

إن خدمات المياه أصبحت مرتبطة بعدادات الدفع المسبق التي تم تركيبها في معظم القرى والمدن والبلدات الفلسطينية في الضفة الغربية، وذلك بقرار رسمي مركزي من وزارة الحكم المحلي، وعلى الرغم من وقوف بعض مؤسسات المجتمع المدني الحقوقية ضد تركيب هذه العدادات إلا أن خطة الحكومة تسير من عدة سنوات لتعميم هذه العدادات على جميع سكان الضفة الغربية، هذا بالإضافة إلى بعض الجهات والمصادر غير الرسمية والتي انتشرت في البلدات والقرى لبيع المياه، حيث يتم الاتصال بهذه الجهات بشكل مباشر لشراء المياه. فناهيك عن أن هذه المياه قد تكون غير صالحة للشرب، يكون بائعو هذه المياه في الغالب خارج دائرة الرقابة، ويكون سعرها أغلى من المياه التي يتم تزويدها للمشتركين بشكل رسمي، وقد عبّرت فلسطينية بدورها بأنها ولعدم سدادها للدين القديم تضطر لشراء المياه من البلدية بدون اشتراك يزودها بالمياه بشكل دوري، وأنها وأثناء الإجازات الرسمية للبلدية تشتري المياه من خارج إطار البلدية بسعر أغلى (***بشتري المي من البلدية ب 70 شيكل بالشهر، ولما تكون البلدية مسكرة بشتري من برا البلدية ب 100 شيكل... لما تشتريها مشتري بتكون أغلى عليكي..***)، وعلى الرغم من شح المياه بشكل عام في الظاهرية لأسباب طبيعية جغرافية وأسباب استعمارية، فإن تزويد السكان بالمياه يتم مرتين بالشهر فقط، وبهذا الخصوص حدثتنا السيدة ضياء، بانها تضطر إلى تعبئة بئر الماء الخاص في منزلها مما يشكّل عبئاً مالياً إضافياً عليها (**كل حارة بتجيها المي مرتين بالشهر... بنعبي بيار...الكوب ب 100 شيكل، بنشتري 4 كوب**).

أما السيدة أبية فلا تصلها خدمات المياه وتعتمد على بئر خاص في منزلها لتجمع مياه الأمطار،

حيث تعمل على شراء المياه لتعبئته عندما تنفذ مياه المطر (...**ما عنديش مي، عندي بير، بعبي مية الشتا ولما يفضى بشتري مي**).

أما خدمات الكهرباء، فعبّرت السيدة أبية بأنه لم يتم تزويد بيتها بالكهرباء لمدة 3 سنوات من الشركة حتى تم دفع مبلغ الاشتراك بالكهرباء كشرط أساسي لتركيب أعمدة الكهرباء وإيصالها إلى بيتها، وذلك نتيجة سكنها في منطقة بعيدة عن مركز المدنية (**إحنا ساكنين بالخلا، مدولنا عواميد كهرباء، قعدنا 3 سنين من غير كهرباء، جوزي كان يجي على البلدية وما رضيوش يمدولنا إلا لترخصنا**).

وقد عبّرت النساء خلال حديثهن عما يتكبدّن من مصروفات والتزامات شهرية كنتيجة نقص أو غلاء هذه الخدمات الأساسية، في نطاق ما يطلق عليه بالحيز الخاص، والذي يعني بأن التخلف عن دفعها أو عدم وجود المصادر النقدية لدفعها، يؤدي إلى قطع هذه الخدمات، ومضاعفة جهود النساء ووقتهن للقيام بالأدوار المناطة بهن ضمن هذا الحيز بشكل عام، فكيف لو كانت النساء هن من يترأسن أسرهن ويقمن بدوري الإعالة وربة البيت في آن واحد؟ فالسيدة فلسطينية تحدثت أنها تشترك في خدمة الكهرباء من خلال إجراء الدفع المسبق، وهو بالنهاية إجراء يعني بأن من يملك النقود يستطيع أن يتمتع بالكهرباء ومن لا يملكها فلا إضاءة، ولا وسيلة تدفئة أو تبريد ممكن أن تعمل في منزله لحين التعبئة، والتي تقتضي توجهه إلى شركة الكهرباء وشراء الخدمة بصورة مسبقة بقيمة 50 أو 100 شيكل. وقد حدثتنا السيدة فلسطينية بأن استخدامها متذبذب ما بين الصيف والشتاء ويرتبط بمستوى استخدام وسائل التبريد في الصيف أو التدفئة في الشتاء، أو مرتبط بتواجد الغاز في منزلها أو انقطاعه لعدم قدرتها على شرائه لطهي الطعام، الأمر الذي يضطرها إلى استخدام أدوات منزلية تعمل بالكهرباء كبديل عن الغاز (***بعبي كرت للكهربا، أوقات50 شيكل بالأسبوع***

أوقات 100 شيكل كل ثلاثة أسابيع...وبالشتا غير عن الصيف، ومرة قعدنا 3 أيام من غير غاز، كنا نعمل شاي على الكمكم [32]، والكمكم بده كهربا **).**

والدليل على أن تكلفة فواتير الكهرباء والمياه تشكل عبئاً على هذه الفئات الضعيفة في مجتمع الظاهرية، بأن هؤلاء النساء لن يتمتعن بهذه الخدمات إلا إذا خرجن للعمل وامتلكن النقود لتغطية هذه الاحتياجات الأساسية. فالسيدة صابرين على سبيل المثال، كانت قد أشارت بأن مسؤولياتها قد خفت نتيجة تغطية ابنها نفقات هذه الخدمات لمنزلها بدلا عنها وذلك بعد حصوله على تصريح للعمل في الداخل المحتل **(هالحين مسؤوليتي خفت، ابني بيدفع عني الكهربا والمي).**

كما عبّرت النساء بأن خدمات المياه والكهرباء لا يتم تزويد المشاركين بها إذا ما تخلفوا عن الدفع، والذي يعطي مؤشراً بعدم إبصار السياسات والإجراءات المعمول بها في إدارة هذه الخدمات للحالات الاجتماعية، فهي سياسات عمياء جندريا، قائمة على التمييز بين الغني والفقير. فعلى سبيل المثال لا الحصر، عبرت ضياء عن امتعاضها لإجراء البلدية خصم مبلغ 15 شيكل خدمات البلدية من بطاقة الدفع المسبق للكهرباء، **(*بعبي كرت كهربا ب 100 شيكل، بلحقش أعبي، بيخصموا منه خدمات نفايات بلدية بقيمة 15 شيكل*).** وعند استفساري عن هذا الموضوع، قيل لي بأن البلدية وجدت بأن هذا الإجراء يلزم الأفراد ضمن حدود البلدية بدفع بدل خدمات لجمع النفايات التي تقوم بها البلديات. ناهيك عن إجراء تقسيط دفع ديون الكهرباء والمياه المستحقة على الأفراد، فقد عبّرت السيدة فلسطينية بأنها لا تملك معلومات عن مبلغ هذا الدين، وأنها قد ملت موضوع التوجه للبلديات محاولة منها لعلاج هذه المسألة **(*لما أروح على البلدية بيقولولي جيبي الدين القديم، قديش الدين القديم؟***

[32] كلمة عبرية تعني سخان المياه الكهربائي.

بعرفش، اله من وقت ما مات جوزي... الجيران عندهم مي وأنا لأ..)، وبالتالي النساء الفقيرات يتكبدن ثمن غياب هذه الخدمات.

كما عبرت النساء عن غلاء أسعار الطعام في الظاهرية، من لحوم وخضروات، وهو ما تكرر عدة مرات أثناء اللقاءات الفردية الأولية التي أجريت قبل لقاء النساء العاملات في الداخل المحتل، وقد جاء غلاء هذه الأسعار نتيجةً لزيادة الطلب وخضوعاً لقانون السوق، والناتج عن زيادة الطلب بسبب زيادة القوة الشرائية في السوق المحلي الناتج عن تدفق فلسطينيي الداخل المحتل عبر حدود الخط الأخضر للتبضّع في سوق الظاهرية:

(الظاهرية غالية...في ناس يحرم عليها الاكل[33]، برمضان كرتونة البندورة ب 100... أحسن جاجة كنتي تاخديها ب 20 هالحين 3 جاجات ب 100، كيلو العجل 45، كيلوا الخروف 90 شيكل)

(طول حياتنا نصرف... كانت الخضرة رخيصة، كانوا يجيبوا من غزة، هالحين فش غزة، هالحين العامل، بيغيب 5 أيام، بيجيب 2000 شيكل بيظلش اشي منهن، بيصرفهن قبل ما يصل الدار... كلشي غالي)

(3 ايام شغل بالأسبوع بيجيبن مصروف الدار، جوزي بيدخن، والتلفون، والسيارة، مي وكهرباء، شو بدهن يكفين! كلشي مطلوب مني، ولا البلاش، والطبخة وأكل بدكيش 50 شيكل باليوم أكل؟ بدك)

وفي أكثر من موقع، تحدثت النساء عن ارتفاع تكلفة المواصلات، والذي سيظهر لاحقاً خلال الفصل الرابع حول ظروف عمل النساء لدى المشغّل الإسرائيلي، وهو ما خضع للمقارنة مع ما يتوفر في الداخل المحتل من مواصلات عامة مدعومة، بينما في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن تكلفة المواصلات تعتبر غالية وأحياناً بعيدة كل البعد عن الرقابة، سيما تلك التي تعمل بالقرب من الحواجز الأمنية الدائمة التي يضعها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بين المدن والقرى بشكل عام. فمسيرة 3 دقائق بالسيارة، وفي سبيل اختصار وقت الوقوف على الحاجز، أو

---

[33] أي لا تستطيع أن توفر الغذاء.

تجنب قوات الاحتلال قد تكّلف الركاب 10 شواكل لقطع هذه النقطة. وقد عبّرت النساء عن هذه التكلفة. نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما تكرر على لسانهن:

(والمواصلات غالية)

(... أنا بنزل على الحاجز ب 15 شيكل... ولما أوصل على الحاجز بركب باص مع كرت)

كما عبرت النساء عن المصاريف التي تخصصها في سبيل الحصول على الخدمات الصحية، سواء لهن أو لأفراد العائلة، ولا بد هنا أن ننعش الذاكرة حول ما ذكر أعلاه، بأن أحد الظروف التي زجت بالنساء في سوق العمل لدى المشغّل الإسرائيلي كان مرض الزوج لدرجة عدم القدرة على العمل، مثل الحالة الدراسية التي قدمتها الكاتبة سحر خليفة في عبّاد الشمس التي اضطرت إلى بيع جسدها لتوفير الدواء إلى زوجها، والسيدة وفية من الظاهرية التي اتجهت للعمل في خدمة المنازل لدى العائلات في مدينتي الظاهرية والخليل بسبب مرض زوجها. وفي هذا السياق فقد عبّرت هؤلاء النساء عن أن قضية تكاليف التطبّب والتداوي قضية مقلقة، فقد أثارت إحدى النساء قضية ما تعاني منه مثيلاتها من النساء اللواتي يترأسن عائلاتهن ويعملن في القطاع غير الرسمي، واللواتي يتعين عليهن دفع مبلغ نقدي للاشتراك في التأمين الصحي، حيث تبلغ رسوم الاشتراك ما يقارب 1500 شيكل، ثم دفع 600 شيكل شهريا، حيث أن السيدة (ضياء) على سبيل المثال كانت تتولى مسؤولية علاج أمها من مرض السرطان، فلكي تتمتع أمها المسنة والمريضة بتأمين صحي مجاني يشترط أن يكون لديها معيل من الأبناء يعمل في القطاع الرسمي، لذلك فإن ضياء، وبسبب عدم تواجد هذا الشرط، عملت على شراء التأمين الصحي الحكومي.

وبهذا الخصوص فقد بدا واضحا من المقابلات أن النساء تفضل التوجه إلى القطاع الخاص للحصول على خدمة العلاج **(أمي بقت مريضة سرطان وبدها دواء وعلاج... غير الأكل والمصاريف التانية...عملتلها تأمين صحي، كنت أدفع 600 شيكل بالشهر ولما سجلت أول مرة دفعت 1500 شيكل)**، أما

السيدة أبيّة فهي قد توجهت إلى القطاع الخاص لمعالجة قدميها بسبب التعب المتكرر الناتج عن العمل في خدمة المنازل، نظراً لعدم وجود خدمة طبية في الظاهرية تستطيع أن تثق بجودة خدماتها، وقد تحدثت بما يعبّر عن ارتفاع كشفية الطبيب (.. **انا بتابع مع الدكاترة هان، بتابع عند دكتور... بمستشفى الميزان، في عيادات صحية هان في الظاهرية، بس فش متل ما بديكي . .. بتابع عنده، بياخد على الكشفية 100 شيكل... هو كويس بس بياخد كشفية غالي والله**). وكذلك السيدة وفيّة التي عبّرت بأنها تصرف على علاجها، حيث وصل الأمر إلى عدم قدرتها على الوقوف والمشي كنتيجة لآلام الرجلين الناتج عن عملها كعاملة منازل (**أنا بصرف على حالي للعلاج، ما احنا مصرفين مصرفين...نصرف على حالنا، والله بقيت ازحف بالدار زحف، تيجي اختي علي تلاقيني بزحف بالدار، هالحين أحسن بمشي. كان عندي التهاب بالمفاصل تعالجت عند دكتور خاص.... دفعت 11.000 شيكل علاج**)، وذلك مثل السيدة صابرين التي اشتكت من ارتفاع فاتورة الطبيب الخاص والدواء الخاص لآلام ركبتيها (***اجعتني ركبتي، وحكالي الدكتور التهاب بسيط، واعطاني دواء ، الكشفية 50 والدواء*** **150**).

كما ولا بد من الإشارة بأن السيدة وفية كانت قد تراجعت عن زرع قوقعة لأذنيها بسبب غلاء العلاج، حيث كان سمعها قد تضرر من صوت المكيفات وصوت ماكينات التصنيع الغذائي أثناء عملها في المصانع التصديرية في الداخل المحتل (**أنا بطلت أسمع منيح...، رحت على المستشفى أزرع قوقعة، ما عملّتش غالي**).

أما فلسطينية فهي تتكبد علاج ابنها المريض نفسياً، حيث تشتري إبرة العلاج من الداخل المحتل كنتيجة لانقطاعها في السوق المحلي في الظاهرية من جهة، ومن جهة أخرى لسعرها الأرخص داخل الخط الأخضر (**إبرة هادا الولد مقطوعة من 7 شهور، أنا بشتريها من تحت (أي من الداخل المحتل) لأنه تحت أرخص، بشتريها 30 شيكل... ابن أختي بيدقوا الإبرة كل شهر..بيجي على الدار**)، والسيدة صابرين

تصرف على علاج ابن زوجها الذي انفصلت عنه منذ سنوات بسبب عدم مقدرة عائلة زوجها على علاجه **(ابن جوزي بصرف عليه عيان[34] ... وضعهم صعب)**.

كما سلطت روايات النساء الضوء على أن التعليم الجامعي للأبناء هو من أوجه صرف أجورهن. فقد استطاعت بعض النساء تعليم أبنائهن من الذكور والإناث إلى الدرجة الجامعية، حيث تحدثت ضياء عن معرفتها لإحدى النساء اللواتي عملن في الداخل المحتل لتوفير رسوم التعليم الجامعي لأبنائها الثلاثة بسبب عدم كفاية راتب الزوج لتعليم الأبناء ***(هان في الظاهرية وحدة بتنزل تحت، دلوها[35] على شغل عشان تعلم ولادها في الجامعة، راتب جوزها بكفيش، علمت ولادها الثلاثة)***، ولكن لم تستطع أخريات ذلك رغم عملهن في الداخل المحتل، وذلك بسبب تقدم الأولويات الأخرى على التعليم، مثل السيدة فلسطينية التي أحرزت حفيدتها تفوقاً في التوجيهي ولم تستطع أن تعلمها في الجامعة ***(خلصت توجيهي الها سنتين جابت معدل 93 وهيها قاعدة مين بده يعلمها مش قادر أعلمها)***، حيث عدم وجود أجر آخر مساند ضمن العائلة من جانب، ومن جانب آخر عدم كفاية أجرة السيدة فلسطينية. وهنا لا بد من الإشارة بأنه وبشكل عام فإن النساء الظهراويات قلما ذكرت التعليم كحاجة من الاحتياجات الأساسية لهن، حيث لم أشعر خلال المقابلات بأن تعليم الأبناء ذكوراً وإناثاً يعتلي سلم أولوياتهن. وكان هذا غريباً بالنسبة لي أثناء عملية تفريغ المقابلات. وبالاستناد إلى خبرتي في حياتي العملية وأثناء نقاشي مع بعض العائلات الفلسطينية في قطاع غزة، فأن مسألة الحصول على الدرجات العلمية كان يتصدر قائمة استراتيجياتها للخروج من دائرة الفقر. ولكني أعتقد أن ذلك كان مرتبطاً في بداية مجيء السلطة الفلسطينية وبداية عملية التوظيف، وكذلك بالواقع الذي كان يعيشه القطاع آنذاك حيث ترك العمل في الداخل المحتل لكثير من اللاجئين الذين اقتلعوا من

---

[34] عيّان: مريض.
[35] دلوها: عرفوها.

أراضيهم عام 1948 وتوجهوا لعملية التوظيف في المؤسسات الرسمية التي عملت السلطة الفلسطينية على إقامتها وفتح مجال التوظيف فيها أو في المؤسسات الدولية التي وسعت من برامجها لدى قيام السلطة، الأمر الذي دفع باتجاه تسابق الجميع للحصول على درجة علمية إما للتوظيف أو للترقية، في ظل ضيق الخيارات الأخرى. أما بالنسبة للظاهرية فإن تغيير نمط الحياة فيها كما لمسنا أعلاه وتغيير نمط الإنتاج الفلاحي كان قد دفع العائلات إما للعمل المأجور لدى المشغّل الإسرائيلي في المستوطنات أو الداخل المحتل أو للخيار الثاني وهو التوظيف الذي يقتضي بالضرورة الحصول على درجة علمية محددة. ولا بد لي في هذا السياق أن أشير بأنني وفي اللقاءات التحضيرية لإعداد هذه الدراسة كنت قد تواصلت مع أحد تجار الظاهرية لأخذ معلومات حول عدد النساء اللواتي يتوجهن منها للعمل في الداخل المحتل، فما كان من هذا التاجر إلا أن يقول لي (***كل الناس بتطلع تشتغل تحت، أنا ابني مخلص جامعة ومتعلم بينزل يشتغل تحت***)، مما يدلل من جهة على ارتفاع نسبة البطالة حتى بين فئة المتعلمين/ المتعلمات والمرتبطة بسياسة الليبرالية الجديدة التي تعتمد تقليص حجم التوظيف، أو المرتبطة بعدم كفاية الرواتب في عملية تأسيس حياة كريمة للشباب في ظل غلاء المعيشة. فقد بات الكثير من الشباب المتعلم ينهي تعليمه الجامعي ليلتحق بالعمل المأجور في الداخل أو في المستوطنات، مما دفع بعض الشباب لاختصار الطريق والتسرب من المدارس والدخول في هذا النوع من الأعمال، وهذا ما سنناقشه أدناه.

السيدة مناضلة اعتبرت تزويج الأبناء لا سيما الفتيات أهم من التعليم، حيث عبّرت بأن بناتها قد تزوجن ما بين سن 16– 19 عاماً، لاعتبارات أهمها الخوف على مستقبلهن، ولا يقتصر ذلك على الإناث، حيث تم تزويج ابنها كذلك في سن 17 عاماً وذلك بسبب دخوله إلى سوق العمل بسن مبكر. وهذا التوجه لدى الأمهات الفلسطينيات يظهر بشكل عام في مناطق الأرياف. فخلال حياتي

المهنية كانت قد عبّرت النساء اللواتي يقطنّ في منطقة العوجا في جلسة تمحورت حول التزويج المبكر للإناث، عن أن أحد أسباب تزويج الفتيات بأقل من 18 عاما يعود إلى سعيهن لتزويج أبنائهن في سن مبكر كنتيجة لتسربهم من المدارس وعملهم في الداخل المحتل بهدف الاستثمار بما يحصله الشاب من العمل لتزويجه خوفاً على ماله من الضياع بقنوات استهلاكية وصيانة له من الانخراط بعلاقات جنسية خارج إطار الزواج أثناء عمله في الداخل المحتل. وقد عبّرن بأن تزويجهن لأبنائهن بعمر صغير يقتضي وفق الثقافة السائدة أن تكون الزوجة إما في نفس العمر أو أقل. ولا بد من الإشارة هنا بأنهن أضفن بأن الفتيات الصغيرات اللواتي يتم خطبتهن هن من الفتيات اللواتي لا رغبة لعائلاتهن بتعلميهن نتيجة لتحصيلهن الضعيف في المدارس.

وبالتالي فإن سياسات الليبرالية الجديدة المتزاوجة مع سياسات الاستعمار الاستيطاني تنعكس على الحياة الاجتماعية بأخذ قرارات التعليم أو الزواج كاستراتيجيات في مواجهة العوز والفقر نتيجة لتأثير هذه السياسات على واقع التشغيل، وبالتالي تفضيل الشباب دخول سوق العمل الاسرائيلي بدلاً من التعليم.

أما بالنسبة لموضوع غياب البرامج الاجتماعية الاقتصادية التي تشكل حماية من الفقر، فلا بد من الإشارة بأن النساء اللواتي تمت مقابلتهن كنساء يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي لم يذكرن بأنهن قد توجهن إلى وزارة التنمية الاجتماعية، كجهة تتحمل مسؤولية الحماية للعائلات الفقيرة بشكل عام وللنساء الفقيرات أو اللواتي فقدن معيلهن، باستثناء السيدة فلسطينية والسيدة وفيّة، اللتين سنسلط الضوء من خلال حالتهما على السياسات المعمول بها في استهداف هذه الفئات.

فالسيدة فلسطينية لم يتم التجاوب لمطالبتها من وزارة التنمية الاجتماعية بالحصول على أي مساعدات مالية أو عينية كأرملة فقيرة، وعبّرت أنها اضطرت لهذا السبب الاعتماد على نفسها.

فناهيك عن عدم التجاوب معها من البلدية لموضوع توفير المياه، وأنها تشترك بخدمة الكهرباء من خلال إجراء الدفع المسبق مما يؤثر سلباً على صحة الأسرة الجسدية والنفسية ***(طيب انا بروح على البلدية عشان المي، ما حدا سامع... (بيجي مصاري للفقرا للمساكين، ليش إحنا لأ! أنا عندي اولاد وأحفاد، مي ما مدولي، الكرت بيضل طافي إلا أنا أجيب وأعبي، هويات(مرواح) بالصيف...الليلة صحيت طفيت الهوّاي ... البنات بيقولن ليش يا جدّة خلي الهوّاي! طيب ما الكهربا غالية! في الشتا لسه أكتر! ... ما حدا بيساعد***)، إلا انها أيضاً وعندما توجهت لوزارة الشؤون *الاجتماعية* لم يتم التجاوب لمطالبها في توفير علاج ابنها المريض، ولمخصصات حفيدها اليتيم الذي فقد والده منذ كان في الثالثة من العمر، بالإضافة إلى مخصصاتها هي كأرملة. وهي تبرر ذلك بأن المؤسسات الرسمية مثل البلدية، ووزارة التنمية الاجتماعية لديها معلومات بأن السيدة فلسطينية تعمل في الداخل المحتل، وبذلك فإنها تعبّر بأن عملها في الداخل المحتل قد أنقذها من الفقر الذي يعتبر الموت حرقاً لها ولأولادها ***(الشؤون الاجتماعية عشان ارمله ولا اشي بتعطيني بعرفش ليش؟ يمكن بيقولوا هاي بشتغل باسرائيل ومستغنية. بعد ما مات زوجي لو انا اركنت عليهم كان انحرقت أنا وولادي ومتنا. لولا اسرائيل! بروح وبحط وبقيم وبجيب.. انا رحت على الشؤون عشان هاظا ابني اللي مات أبوه، حكولي مش انت بتاخدي باليوم 300 شيكل باليوم؟ أعطيه 100 شيكل)***. لذلك تولد لدى فلسطينية الإيمان الشديد بانها يجب أن تعتمد فقط على نفسها في تأمين معيشة الأبناء والأحفاد من بعدهم، وهي تصف حالها بمثل شعبي (***ان مال وقتك عليك بدك تميل على سواعد ايديك)***.

أما السيدة وفيّه، فقد توجهت لوزارة التنمية الاجتماعية وتم التجاوب لمطلبها بعد مرض زوجها، حيث تم إجراء الفحص عن حالها والذي تجريه بالعادة وزارة التنمية الاجتماعية. ووصفت السيدة وفيّة بأن يوم الفحص بالذات كان منزلها يعبر عن وضعها السيء، الأمر الذي دفع باتجاه قبول طلبها (***اجت تفحص علينا، وشافت وضعنا، لما دخلت بهداك اليوم، البنت مرمية ومشنجة، الزلمة مرمي***

وعيان، والغسيل على الارض والمي مقطوعة، قالت: انا بعرفش انه وضعك هيك! من الصبح بكره تعالي عندي).

وعبّرت السيدة وفيّة أيضاً بانها لم تخبر الموظفة بأنها تعمل في منازل العائلات في الظاهرية ***(قلتلها بشتغل في الظاهرية قالتلي معلش، بتعرفش انه بشتغل باسرائيل صاروا اولها يعطونا كل شهر 750 شيكل، بعدين كل شهرين، بعدين كل 3 شهور. أخر مرة دفعولنا قبل سنة، كانوا يصرفولنا كبونة، طحين ورز وسكر وملح وزيت..كلشي)***، وكان يبدو من تعبيرها أعلاه ***(بتعرفش انه بشتغل باسرائيل)*** بأن توفر المعلومات لوزارة التنمية الاجتماعية حول عمل السيدة وفية بالداخل المحتل عمل على قطع المعونات عنها. وهنا لا بد من الإشارة بأن هناك فريق عمل لوزارة الشؤون الاجتماعية يعمل في الميدان ويحصل على معلومات من المجتمع المحلي الذي يزودنهم/ن بالمعلومات بشكل مجاني، فمجرد معرفة فريق العمل لدى الوزارة بأن أحد أفراد العائلة يعمل في الداخل المحتل فإن ذلك يؤدي إلى قطع هذه المخصصات، والتي هي بالنهاية مخصصات غير ثابتة وغير دورية ولا تدفع باتجاه مساعدة العائلات في خروجها من دائرة العوز والحاجة.

بالتالي فإن سياسات وزارة التنمية الاجتماعية التي تعمل على قطاع المعونات النقدية والعينية عن العائلات الفقيرة التي تترأسها النساء في حال تلقت معلومات حول عمل هؤلاء النساء في الداخل المحتل أو في المستوطنات، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات تحمي عاملي/ عاملات القطاع غير الرسمي مثل عاملات المنازل، ونقص سياسات التشغيل بشكل عام في السوق المحلي الفلسطيني، تساهم جميعها في الدفع بالنساء إلى العمل لدى المشغّل الإسرائيلي وخارج سياقهن الاجتماعي بحثاً عن آليات البقاء وتأمين سبل العيش لهن ولعوائلهن الممتدة من خلال عملهن في الداخل المحتل في ظروف استغلالية، سيما في ظل غلاء المعيشة. إن هذه الخدمات أو المعونات التي تقدمها التنمية الاجتماعية لهذه العائلات يجب أن تخضع لمعايير وإجراءات حساسة لقضايا

النوع الاجتماعي، بحيث تضمن ليس فقط دوريتها، ولكن عدم تباعدها، سيما لشعب لا زال يرزح تحت سياسات استعمار استيطاني ترمي إلى محوه.

بالمجمل، نستطيع القول بأن التراكمية والتقاطعية للسياق السياسي الاقتصادي عبر الحقبات التاريخية المتعاقبة على الظاهرية قد زجت بالنساء الفقيرات للعمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات، فمن سياسات الاستعمار العثماني لفلسطين ومن ثم الاستعمار البريطاني، ثم الاستعمار الاستيطاني الصهيوني ومحطة النكبة الفلسطينية عام 1948 التي اقتلعت الشعب الفلسطيني عن أرضه وجردته من مصادر عيشه من خلال الفصل الجغرافي عن الكل الفلسطيني، والإدارة الأردنية للضفة الغربية وما تمخض عنها من استنزاف الأراضي الزراعية ، كلها ساهمت في الاستمرارية في عملية تسريح الفلاحين عن أراضيهم وتحويلهم إلى عاملين بأجر سواء بأراضيهم التي جردوا منها أو في قطاع الخدمات في مدن الضفة الغربية أو في حدود الظاهرية إلى أن وصلنا للمحطات الأخيرة المتمثلة بدمج الاقتصاد الفلسطيني باقتصاد دولة الاحتلال من عام 1967 والمستمر والمتفاقم منذ توقيع اتفاقية أوسلو حتى الآن.

فاستمرار سياسات الاستعمار الاستيطاني ضمن الواقع الذي تعيشه الظاهرية، وما يشمله ذلك من استمرار عملية نزع ملكية سكان الظاهرية، وتجريد السكان من أراضيهم/ن، ووضع حاجز ميتار وبناء جدار الفصل العنصري، ناهيك عن الحواجز الطيارة على الطرق الالتفافية، وعملية الإبقاء على الثغرات الحدودية بين الأراضي المحتلة عام 1948 وبين أراضي الظاهرية في جنوب الضفة الغربية، وتزاوج ذلك مع سياسات الليبرالية الجديدة وما ترتب عليها من تغيير في نمط الحياة الفلاحية وتغيير استخدام الأرض وتحويل العائلة من دورها الإنتاجي إلى الدور الاستهلاكي، وتوجه الفلاحين إلى العمل المأجور وغياب شبكات الحماية الرسمية وغير الرسمية للفئات الفقيرة

والمهمشة في مجتمع الظاهرية وزيادة الاستقطاب ما بين الفقراء والأغنياء، وزيادة الأسعار مع استفحال البطالة وغياب سياسات التشغيل في السوق المحلي، بالنهاية عملت على تقليص خيارات نساء الظاهرية والزج بهن إلى سوق العمل في الداخل المحتل الذي يقع على حدود التماس مع أراضيهن التي حرمن من مصادرها كنتيجة لنكبة عام 1948 إلى جانب المستوطنات المقامة على أراضيهن، وذلك على الرغم من الظروف القسرية والاستغلالية التي تعاني منها هؤلاء النساء العاملات في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية وقطاع الخدمات والتي سنتعرف عليها خلال الفصل الرابع، وذلك بعد أن تعرفنا على من هم هؤلاء النساء اللواتي يتوجهن إلى الداخل المحتل، وكيف يقررن التوجه إلى هذا العمل، وكيف تتقاطع حالتهن الاجتماعية كمترئسات لعوائلهن وقيامهن بدور المعيل كنساء متزوجات أو سبق لهن الزواج، أو كونهن عازبات فقدن الأب المعيل وحملن مسؤولية إعالة أنفسهن وأمهاتهن بعد حرمانهن من الميراث، بالإضافة إلى اللواتي خرجن منذ الطفولة لدعم معيل الأسرة الأب، وكيف خلق ذلك واقعاً مركباً للنساء بين الثقافة الذكورية في المجتمع الظهراوي والمنظومة الرأسمالية الاستعمارية.

الفصل الرابع

العمالة النسائية الظهراوية في سياق استعماري رأسمالي استغلالي

"أنت، اعمل معي بينما ننتظر حتى تختفي"

سيناقش هذا الفصل طبقات الاستغلال التي تواجه نساء الظاهرية العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي، وذلك بمحاولة لتسليط الضوء على واقعهن الاستغلالي كمستعمرات فلسطينيات، وكنساء، وكفقيرات يعشن في الظاهرية التي تقع في جنوب محافظة الخليل، وذلك من خلال عرض ونقاش المعلومات التي شاركتني بها هؤلاء النساء حول ظروف العمل لدى المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل أو في المستوطنات وضمن قطاع الزراعة والصناعة التصديرية وقطاع الخدمات.

وطالما أن بعض المشاركات في هذه الدراسة للعاملات الظهراويات قد انخرطن في العمل في قطاع الخدمات لأكثر من 35 عاماً أي في الفترة الممتدة من منتصف الثمانينات وحتى وقتنا الحاضر، وكن قد خضن تجربة العمل الرسمي "القانوني" ، كما خضن تجربة العمل غير الرسمي "غير القانوني" في الداخل المحتل، وطالما أن إحداهن كانت قد خاضت تجربة العمل في هذا القطاع في الداخل المحتل وفي المستوطنات، فإن هذا الفصل سوف يركز على تجاربهن المختلفة ضمن الفترات الزمنية المختلفة التي حددنها بمحطات تاريخية متعددة شملت الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987 كما شملت حرب الخليج عام 1991 بالإضافة إلى الانتفاضة الثانية عام 2000 وفترة انتشار وباء الكورونا الذي تزامن مع إعداد هذه الدراسة. فقد تحدثن عن الاختلافات في ظروف تنقلهن ما بين هذه المراحل المختلفة، كما تحدثن عن ظروف عملهن بصورة رسمية في

القطاع العام في الخدمات، وعن ظروف العمل في هذا القطاع بصورة "غير رسمية". كما شاركننا في ظروف تنقلهن وعملهن كذلك في المستوطنات القائمة على أراضي الظاهرية عبر الفترات التاريخية المختلفة.

أما بخصوص النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل في قطاع الصناعة والزراعة التصديرية فلا بد من الإشارة بأن معظم النساء المشاركات في هذه الدراسة كن قد بدأن العمل في هذا القطاع بعد الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000، وهنالك حالة دراسية واحدة فقط كانت قد عملت مدة سنتين في المزارع التصديرية، ولم تتحدث عن ظروف تنقلها من وإلى مكان العمل أثناء مزاولتها هذا العمل، حيث ركزت بالحديث بشكل عام على الفترة التي كانت تعمل بها في قطاع الخدمات. وبالتالي فإن الحديث عن مسألة تنقل النساء في تلك الفترة الزمنية التي سبقت أو تزامنت مع الانتفاضة الأولى لن تشمل النساء اللواتي عملن في الزراعة أو الصناعة التصديرية. وسيشمل هذا الفصل الحديث عن ظروف النساء العاملات الظهراويات في الداخل المحتل في قطاع الصناعة والزراعة التصديرية بصفة غير رسمية "غير قانونية" بما يتضمن تنقلهن في الفترة الزمنية التي امتدت من الانتفاضة الثانية وحتى الوقت الحاضر، كما سيتضمن كذلك ظروف عملهن.

ولا بد من الإشارة والتوضيح وقبل الخوض بتفاصيل ظروف تنقل النساء من الظاهرية إلى أماكن عملهن في الداخل المحتل بأن عملية دخول النساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات إلى الداخل المحتل تختلف عن عملية دخول النساء اللواتي يعملن في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية، حيث أن ذلك مرتبط بآلية تشغيل هؤلاء النساء. فالنساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات في الداخل المحتل أو حتى في المستوطنات يندرجن تحت التوظيف الذاتي لأنفسهن،

لذلك فهن يتحركن بشكل فردي وبدون أي نوع من أشكال التعاقد من الباطن المتمثلة بالسماسرة. أما النساء اللواتي يعملن في قطاع الصناعة والزارعة التصديرية فقد عبّرن بأن عملهن في هذا القطاع في الداخل المحتل يتم من خلال التعاقد من الباطن ما بين السماسرة/ السمسارات وبين صاحب العمل الإسرائيلي، لذلك فإن تنقلهن –كما سنرى لاحقاً– يكون من خلال وسيلة النقل التي يتم ترتيبها ما بين السائقين والسماسرة/ السمسارات، أو بين العاملات والسماسرة/ السمسارات أنفسهم/ن، حيث تخرج العاملات مع بعضهن البعض بأعداد تتراوح بين 12 – 24 عاملة بسيارة السمسار/ السمسارة أو سائق متعاقد معه/ا من منازلهن إلى أماكن العمل مباشرة أو إلى نقاط التقاء على خط التماس مع الداخل المحتل.

لقد عبرت النساء اللواتي عملن في قطاع الخدمات في المستشفيات في الداخل المحتل –وهن السيدة فلسطينية والسيدة هبة– من خلال تصاريح العمل الرسمية ضمن قيود فرضت على إدارة المشفى الالتزام بالحقوق العمالية التي شملت كذلك تأمين عملية تنقلهن من وإلى الظاهرية ذهاباً وإياباً وذلك قبل الانتفاضة الأولى التي اندلعت عام 1987. إلا أنهن وقفن على التغيرات التي طرأت على عملية وصولهن إلى أماكن عملهن بعد اندلاع الانتفاضة. حيث تحدثت النساء العاملات في هذا القطاع عن أثر تصاعد سياسات الاحتلال الاسرائيلي في تلك الفترة الزمنية والمتمثلة في تكثيف الحواجز العسكرية على نقاط التماس ما بين الداخل المحتل أو المستوطنات مما رفع نسبة الخطورة على حياة النساء وأمنهن إما بسبب هذه السياسات أو بسبب التهديدات التي وجهتها اللجان الشعبية التي كانت تقود الانتفاضة الأولى والتي كانت قد ضغطت باتجاه مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي. وقد تحدثن بوضوح عن أثر هذا الواقع الجديد من مواقعهن كعاملات ظهراويات "شرعيات" في قطاع الخدمات بالحد من توجههن إلى العمل سيما في السنوات الأولى

من انتفاضة 1987، والذي خلق ظروفا جديدة في عملية وصولهن إلى العمل تتضمن مشاق عبور الطرق الالتفافية هروباً من الاحتلال واللجان الشعبية. كما عملت على تحويل وضعهن القانوني، حيث تحولن من عاملات بشكل رسمي في القطاع العام إلى عاملات في منازل يوظفن أنفسهن بشكل ذاتي.

كما عبّرت النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات بأن الانتفاضة الثانية التي اندلعت عام 2000 تعتبر المرحلة الزمنية الثانية التي عملت على رفع مستوى المشقة والخطورة على أمن وسلامة النساء العاملات في الداخل المحتل في التنقل من الظاهرية إلى الداخل المحتل وصولاً إلى مكان العمل، بالإضافة إلى سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في بناء جدار الفصل العنصري ووضع بوابة ميتار على حدود التماس ما بين الظاهرية أو محافظة الخليل بشكل عام وبين الداخل المحتل، والإجراءات المشددة على بوابات المستوطنات القائمة على أراضي الظاهرية. وعبّرت هؤلاء النساء عن التحديات التي تواجههن لدى مرورهن حاجز ميتار والذي يشترط دخول النساء بعد بلوغهن 50 عاماً فقط، مع العلم بأن السماح لدخول النساء اللواتي يبلغن من العمر فوق هذا السن لا يتضمن السماح لهن بالعمل. لذلك فقد تحدثت النساء العاملات في هذا القطاع بأنهن يشعرن بالتهديد من أفراد الشرطة الإسرائيلية وشبكات الاستغلال الأخرى.

كذلك فإن النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات في الداخل المحتل قد تحدثن عن ظروف عبورهن من الطرق الالتفافية إلى الداخل المحتل التي ترفع من درجة مخاطرتهن بأنفسهن، حيث تزيد إمكانية تعرضهن للحجز والاعتقال، أو التعرض للإصابة من الأعيرة النارية التي يطلقها الجيش الإسرائيلي على العمال أثناء خروجهم/ن للعمل، بالإضافة إلى المشقة التي تتكبدها هؤلاء النساء من خلال المشي في الطرق الوعرة أو القفز من فوق الأسلاك الشائكة مما قد يعرضهن

للوقوع وغيرها من المشاكل الصحية. ناهيك عما عبرت عنه هؤلاء النساء من التعرض إلى الاستغلال من السائقين على جانبي حدود التماس ما بين الظاهرية والداخل المحتل. وهنا –وكما سنرى= تتشابه ظروف النساء العاملات في قطاع الخدمات مع النساء اللواتي يعملن في قطاع الصناعة والزراعة التصديرية اللواتي قد يضطررن إلى المشي على الأقدام عند نقلهن إلى سيارة السمسار/ السمسارة التي تنتظر على الطرف الآخر داخل الخط الأخضر.

وسيتضمن هذا الفصل كذلك ظروف مبيت النساء الظهراويات في الداخل المحتل، حيث أن معظم النساء اللواتي عملن في الداخل المحتل في قطاع الخدمات كن قد اضطررن إلى المبيت في الداخل المحتل في أحياء المدن المختلطة التي يسكنها كل من فلسطينيي الداخل والعائلات اليهودية، أو تلك الأحياء التي يسكنها فلسطينيو الداخل فقط، مع العلم بأن النساء ضمن هذا القطاع لم يذكرن بأنهن يشاركن سكناهن مع أحد من النساء العاملات في الداخل المحتل، وذكرت بعضهن بأنها تبيت في غرفة لدى عائلة من فلسطينيي الداخل مقابل الاعتناء بامرأة من كبار السن، علماً بأن الفترة الزمنية التي تبيتها النساء العاملات في قطاع الخدمات في الداخل المحتل تصل أحياناً إلى أكثر من أسبوعين.

كما عبرت النساء العاملات في الزراعة والصناعة التصديرية بأنهن يبتن إما في المزارع التصديرية نفسها أو في أحياء البلدات والمدن التي يسكنها فلسطينيو الداخل المحتل، ولكنهن أفدن بأنهن إما أن يسكنّ مع بعضهن البعض كنساء يعملن في نفس المصنع أو المزرعة في نفس الشقة السكنية، أو في نفس الحي السكني، كما قد يسكنّ في غرفة لدى عائلة مقابل الاعتناء بامرأة من كبار السن. وبالنسبة لفترة مبيت هؤلاء النساء في الداخل المحتل، فقد عبرت النساء بأن الفترة قد تمتد إلى أكثر من 40 يوماً.

وبشكل عام، فإن النساء الظهراويات العاملات في الداخل المحتل ضمن جميع القطاعات تحدثن عن أن ظروف مبيتهن غير آمنة، وأن المبيت في الداخل المحتل يعرضهن لإمكانية التحرش والاستغلال والسرقات بالإضافة إلى الاعتقال، ناهيك عن درجات عالية من الاستغلال من العائلات التي تعمل على توفير المبيت لهن.

أما فيما يتعلق بظروف تنقل الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات في المستوطنات، فإن النساء المشاركات في الدراسة تتضمن حالة دراسية واحدة فقط ممن عملن قبل وخلال الانتفاضة الأولى، والتي عبرت عن التغيرات التي حصلت على عملية التنقل من وإلى العمل وعلى مستوى الوقت والجهد. كما لا بد من الإشارة بأنه وبشكل عام فيما يتعلق بهذا الخصوص فقد نفت النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات سواء قبل أو أثناء أو بعد الانتفاضة الأولى بأن عملية دخول المستوطنات عملية تسير بسهولة وبدون مشقات. وعبرت واحدة منهن –كما سنرى لاحقاً– والتي سبق وأن عملت في الداخل المحتل في قطاع الخدمات بأنه لا فرق بين العمل في قطاع الخدمات في الداخل المحتل وبين هذا العمل في المستوطنة سواء من حيث العبور أو ظروف العمل. ومن حيث مبيت هؤلاء النساء في المستوطنات، فحديث النساء العاملات في قطاع الخدمات في المستوطنات لم يتضمن شيئاً عن المبيت، ولكن تحدثت إحدى النساء المشاركات في الدراسة عن مبيتها في الداخل المحتل بصحبة العائلة اليهودية المشغلة حيث يتم استصحابها من العائلة اليهودية المشغّلة التي تقطن المستوطنات للعناية بأطفالهم/ن أثناء القيام بالرحلات داخل الخط الأخضر.

ولا بد من الإشارة بأن هذا الفصل سوف يتضمن قضية التعاقد من الباطن والتي تحدثت عنه النساء الظهراويات العاملات في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية، مع التنويه بأن السماسرة

والسمسارات هم/ن من العائلات البدوية الذين/ اللواتي يقطنون/ يقطنّ في الداخل المحتل. إن وجود هذه الوساطة ما بين العاملات والمشغل الإسرائيلي يضع النساء بين فكي كماشة متمثلة بالظروف الاستغلالية من المشغل الإسرائيلي والمتعاقدين والمتعاقدات من الباطن. فقد تحدثت النساء عن شبكات الاستغلال التي تضم السائقين والسماسرة/ السمسارات وأصحاب العمل، مع العلم بأن السائق قد يكون هو نفسه السمسار وذلك في الفترات التي سبقت وضع معبر ميتار، وقد يكون السائق مرتبطا مع السماسرة في الداخل أو يعمل لحسابه الشخصي. كذلك قد يكون السمسار/ السمسارة هو/هي المسؤول/ المسؤولة المباشر/ة عن إدارة العاملات وقد تكون إدارة العاملات من بعض الأفراد اليهود، حيث سنتعرف كيف ترى النساء هذا الوضع مختلفاً بحسب ما تراكمت لديهن من خبرات.

تجدر الإشارة بأنه وفيما يتعلق بالسماسرة فإنه لم يرد الحديث عن السماسرة أو السمسارات في قطاع الخدمات إلا في حالة واحدة فقط وهي حالة غير مثبتة تماما كما سنرى لاحقاً.

نساء عابرات حدود التماس ما بين الظاهرية والداخل المحتل:

أول ما يتبادر لأذهان بعض الأفراد في المجتمع الفلسطيني إذا ما علموا بدخول النساء إلى الداخل المحتل أو إلى المستوطنات، هو السؤال حول معدّل أجورهن، حيث تسقط جميع الأسئلة الأخرى ذات العلاقة بكيفية أخذ قرار المجازفة في تجاوز الحدود من خلال الحواجز في ساعات الصباح الباكر والعودة عند ساعات العصر أو المغرب. ولا يتبادر إلى الأذهان ماذا يعني أن تسلك هؤلاء النسوة الطرق الالتفافية مشياً على الأقدام، أو من خلال السيارات الخاصة بالعمال، وماذا يعني أن تكوني عاملة في خدمات المنازل، أو في الزراعة والصناعة التصديرية في الداخل المحتل، وماذا يعني أن تبتعد النساء عن شوارع مدينتها التي ترعرعت بها وخَبِرتها منذ نعومة أظفارها، وتعرف

أفرادها فرداً فرداً، لتعبر عالماً آخر تدرك فيه تماماً بأنه عالم ليس لها، حيث أنها وإن كانت قد عبرته بتصريح خاص يعطى لمن هن فوق سن الخمسين، فوجودها كعاملة في الداخل المحتل هو خروج عن القانون أمام سلطة الاحتلال، فتصريحها لا يضمن لها العمل أو المبيت بالداخل المحتل، مما يسخر لمشغلها/ لمشغلتها استغلالها، ويضعف موقفها في أي تفاوض معه/ا لنيل حقوقها كعاملة.

لقد أكدت النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات واللواتي عملن في الداخل المحتل قبل الانتفاضة الأولى على ما ورد في المقابلات الفردية الأولية مع بعض الشخصيات من المجتمع المحلي على أن المشغّل الإسرائيلي كان في تلك الفترة يجمع وينقل العاملين والعاملات في باصات الشركات الإسرائيلية وأحيانا بعض شركات الباصات الفلسطينية من وسط الظاهرية إلى الداخل المحتل. وقد شملت رواية نساء الظاهرية العاملات في هذا القطاع في الداخل المحتل وفي المستوطنات على عدد من المحطات التاريخية حول هذا الموضوع ، حيث ذكرن الفترة التاريخية التي سبقت الانتفاضة الأولى التي اندلعت في عام 1987، والتي كانت هؤلاء النساء تتوجه فيها إلى الداخل المحتل من خلال تصاريح عمل خاصة. فالسيدة فلسطينية كانت قد عملت كعاملة نظافة في إحدى المستشفيات الإسرائيلية في الداخل المحتل بشكل رسمي، وكانت تتنقل ذهاباً وإياباً من خلال الباص الذي توفره إدارة المشفى لجميع العاملات (***الباصات كانت تجي باب الدور***)، وكذلك هبة التي عملت في المشفى مذ كانت تبلغ من العمر 11 عاماً (***نطلع في الباص من باب الدار لباب الدار***). بمعنى أن عبور النساء بغرض العمل إلى الداخل المحتل لم يكن يتخلله أية قيود أو معيقات ترتبط بوجود أو عدم وجود تصاريح العمل من مكتب العمل لدولة الاحتلال. **وعليه؛** فإن العاملات في الداخل المحتل من النساء الظهراويات كن قد وصفن هذه المرحلة بأنها الأسهل (***من زمان كان***

أسهل) حيث انعدام وجود المشقة وتكاليف المواصلات. فلم تكن خلاله النساء تشعر بمشقة في التنقل من وإلى العمل منذ العام 1967 حتى الانتفاضة الأولى.

ولا بد من الإشارة هنا بأن توفير المواصلات وبشكل جماعي للنساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات بالأماكن العامة في تلك الفترة الزمنية من وإلى منازل هؤلاء النساء، كان يضفي معاني الحماية والوقاية التي تشجع العائلات على إرسال النساء والفتيات الطفلات والشابات إلى الداخل المحتل وإلى المستوطنات للانخراط في سوق العمل لدى المشغّل الإسرائيلي، حيث يعتبر الموضوع الأهم من توفير المشقة وتكلفة المواصلات على النساء هو عدم مواجهة أية تحديات تتعلق بمعرفة هويتهن في إطار المجتمع الريفي التقليدي الذي يحرّم عليهن العمل المأجور في الداخل المحتل كما سنرى في الفصل الخامس. وبذلك فإن الاستعمار الاستيطاني كان قد أظهر وجهه الاستغلالي الرأسمالي القائم على حاجة العائلات إلى النقد، وتحقيق مآربه السياسية والاقتصادية من خلال استغلال النساء والطفلات كأيدي عاملة رخيصة، وذلك عبر تحالفه مع ما تتضمنه الوصاية الأبوية السائدة في المجتمع المحلي الريفي في الظاهرية والثقافة المجتمعية التي تحرم عمل النساء المأجور الاستغلالي في الداخل المحتل لاعتبارات وطنية واجتماعية، سواء كان ذلك من خلال المشغّل بشكل مباشر، أو من خلال متعاقدي الاستعمار من الباطن. حيث ضمنت الرأسمالية الاستعمارية بذلك ليس فقط صمت المجتمع المحلي، بل وتشجيعه نحو خروج النساء للعمل في سبيل تحقيق مآربها.

لقد تزامنت صعوبات تنقل العمال/العاملات إلى الداخل المحتل مع الانتفاضة الأولى عام 1987 والتي بدأت خلالها النساء العاملات في قطاع الخدمات بعبور الخط الأخضر مجازفة، إما بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي المتمثلة في تكثيف الحواجز العسكرية، وفرض حظر التجوال، والحد

من التنقل عبر المحافظات أو عبور الداخل المحتل، والتي كانت قد بدأت مع بداية احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، أو بسبب اللجان الشعبية التي كانت تقود الانتفاضة الأولى وكانت قد ضغطت باتجاه مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي.

وأظهرت المقابلات مع النساء الظهراويات العاملات في هذا القطاع تفاصيل حول منعهن من التوجه للعمل في الداخل المحتل خلال الشهور الأولى من الانتفاضة الأولى، حيث رجمن بالحجارة. وبهذا الخصوص فقد عبّرت السيدة (فلسطينية) –والتي كانت في أواخر العشرينات من العمر في ذلك الوقت– بوضوح عن خوفها الشديد من التعرض للرجم بالحجارة أثناء مشيها عبر طريق التي يطلق عليها المجتمع المحلي في الظاهرية (اللفة)، (***لما صارت الانتفاضة الأولى واحنا نشتغل بالمستشفى، كانوا الملثمين يقفولنا تحت ويرجموا حجار ويرجعونا على الدور.. ونرجع***) (***أنا مرضاش أنزل، يراجموا عليهم المثلمين من الجبال يقولولهم ارجعوا***) والتي أشارت بدورها بأن الحافلات التي ترسلها إدارة المشفى كانت قد توقفت عن نقلهن من داخل الظاهرية.

أما فيما يتعلق بتنقل النساء الظهراويات العاملات في المستوطنات ضمن هذا القطاع فقد عبرت السيدة هبة بأن السيارات الخاصة بالعائلات المشغلة لهن والذين يقطنون هذه المستوطنات كانت تنقلهن من الظاهرية إلى المستوطنة ذهاباً وإياباً، وذلك حتى الأشهر الأولى من انتفاضة 1987.ف كانت سيارة المشغلة اليهودية توصلها إلى باب منزلها (***كانت توصلني قبل الانتفاضة الأولى لحد باب الدار***). وأضافت بأن هذا الواقع كان قد تغير بعد اندلاع الانتفاضة حيث أشارت بأن المشغّلة الإسرائيلية كانت قد اكتفت بتوصيلها إلى الطريق المؤدية إلى وسط الظاهرية في سبيل الابتعاد عن ظروف قد تعرضهم/ن إلى حجارة المقاومة الشعبية آنذاك، (***بعدين ضليت بالانتفاضة، بس كانت توصلني أول الطريق***).

وقد أضافت النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات وبصورة "رسمية" داخل الخط الأخضر، بأن ذلك تزامن أيضا مع تسريحهن من العمل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ذكرت السيدة هبة والسيدة فلسطينية اللواتي عملن في مستشفى سيروكا في ذلك الوقت وبشكل رسمي، أي من خلال تصريح عمل، بأنه قد تم تسريحهن بعد بدء الانتفاضة بفترة قصيرة وذلك لعدم تمكنهن من الوصول إلى مكان العمل، الأمر الذي أدى إلى دخولهن في دائرة العمل غير الرسمي حيث أصبحن بعد تسريحهن من العمل في المستشفى يتوجهن إلى الداخل المحتل بحثاً عن العمل بأنفسهن وذلك في قطاع الخدمات وعلى وجه التحديد خدمات المنازل، بمعنى أنهن أصبحن يعملن بدون تصاريح عمل تضمن حقوقهن كعاملات لدى المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل. وقد أضافت السيدة فلسطينية عن اضطرارها للتوقف عن العمل في المراحل التي كانت تشتد فيها الانتفاضة الأولى، والتي استمرت ما يقارب الثماني سنوات، سيما تلك التي ترافقت مع حرب الخليج 1990، حيث كان عملها متقطعا خلال هذه السنوات (...**وأنا كنت وقت حرب صدام اشتغل وأطيح، بس لما وترت شوي قعدت فترة...**). وعليه، فإن محطة الانتفاضة الأولى تعتبر محطة تاريخية أدت إلى بعض التغيرات في طبيعة وصول هؤلاء النساء إلى العمل، وكذلك في طبيعة ظروف هذا العمل، حيث عبرت النساء الظهراويات بأنهن أصبحن بعد تلك الفترة الزمنية يعملن خارج اللوائح القانونية الخاصة بدولة الاحتلال الخاصة بتنظيم العمالة الفلسطينية في الداخل المحتل، وبالتالي أصبحن في دائرة الخطر، سواء من اللجان الشعبية، أو من قوات الاحتلال الاسرائيلية على نقاط التماس مع الداخل المحتل، أو في داخل الظاهرية، حيث كانت تقمع المتظاهرين بالأعيرة النارية وبالغازات السامة، أو من أفراد الشرطة الاسرائيلية في الداخل المحتل إذا ما ضبطن بسبب دخولهن غير القانوني للعمل داخل الخط الأخضر. ناهيك عن تعرضهن للاستغلال من العائلات المشغّلة

الإسرائيلية، حيث يتم إعفاؤهن من القيود واللوائح القانونية التي قد تحمي النساء، في حالة تتشابه مع النساء ضمن العمالة غير الشرعية المهاجرة من دول العالم الثالث والذين/اللواتي تم تشغيلهم/ن بدون ضمان لحقوقهم/ن كعمال/ عاملات.

كذلك تعتبر محطة الانتفاضة الثانية التي اندلعت في العام 2000 من المحطات التي ركزت عليها النساء لدى المشغّل الإسرائيلي في سردهن حول آليات وصولهن إلى المستوطنات أو دخولهن إلى الداخل المحتل، حيث سياسات الاستعمار الصهيوني أثناء الانتفاضة الثانية التي بدأت في العام 2000، والتي تمثلت في وضع حاجز ميتار، وبناء الجدار، وتكثيف الاجتياحات لمدينة الظاهرية، ووضع السواتر الترابية لفصلها عن مدينة الخليل، ناهيك عن البدء في عملية بناء جدار الفصل العنصري، والذي يعني المزيد من المصادرة والاقتلاع وتدمير نمط الحياة الفلاحية في خرب الظاهرية، وبالتالي ازدياد الحاجة إلى تجاوز الحدود بسبب العوز والحاجة، مع التنويه بأن هذه الفترة التاريخية هي التي بدأت فيها النساء العاملات ضمن النساء المشاركات في الدراسة التي شملت العاملات في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية عملهن في الداخل المحتل. لذلك فإن هذه الجزئية سوف تشمل ظروف تنقّل النساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات اللواتي يعبرن حاجز ميتار في طرق الذهاب والإياب من وإلى الداخل المحتل. كما سيشمل ظروف تنقّل النساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات وقطاع الزراعة والصناعة التصديرية اللواتي يعبرن الطرق الالتفافية كذلك ذهاباً وإياباً.

في سبيل نقاش انعكاس معبر ميتار على العاملات اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل، لا بد من التنويه بداية إلى البيئة المحيطة لعبور البوابات التي تفصل الضفة الغربية عن الأراضي المحتلة عام 1948 بشكل عام، والتي تعتبر شبه نفّاذة، ففي حين تسمح

لأصحاب السيارات ذوي اللائحة الصفراء، مثل فلسطينيي الداخل المحتل بالعبور إلى الضفة الغربية بسيارتهم الخاصة، فإنها تمنع أصحاب السيارات ذات الترخيص الفلسطيني من العبور إلى داخل الخط الأخضر، ما يترتب عليه اجتياز الحاجز مشياً على الأقدام، وبالتالي تجمع الأفراد وتكدسهم/ن فوق بعضهم البعض، نتيجة لإجراءات وسياسات الاحتلال التي تتمثل بالتأخير المتعمد للعابرين وللعابرات بشكل عام.

فيما يتعلق بالعمال/ العاملات، فمن المتعارف عليه، بأن هناك فترتين تشتد خلالهما حركة العمال في ساعات النهار: الفترة الأولى، والتي تمتد من ساعات الفجر الأولى وحتى الساعة السادسة صباحاً والتي يتم فيها العبور إلى الداخل المحتل، أما الفترة الثانية، فهي التي تمتد من الساعة الرابعة عصراً وحتى السادسة مساءً، وهما الفترتان اللتان يصل عدد العمال الذكور فيها إلى الآلاف، مقابل العشرات من العاملات النساء، اللواتي يحشرن مع العمال الذكور في مكان ضيق ومحصور، سيما في طريق الذهاب إلى الداخل المحتل، وبعد التأكد من وجود ما لا يمنع عبور كل فرد منهم/ن، حيث تصاريح العمل، والبطاقة الممغنطة، إلى جانب البطاقات الشخصية، وهي عملية مشددة وبطيئة جداً. ولا بد من الإشارة بأن العمال والعاملات قلما يلجؤون/ يلجأن إلى استخدام طريق المعبر، حيث يفضلون/ يفضلن استخدام الطرق الالتفافية لعبور الداخل المحتل وذلك في حالات عدم التشديد الأمني لدخولها من قبل قوات الاحتلال، باعتبار أنهم/ن يختصرون/ يختصرن على أنفسهم/ن الوقت الذي يقضونه/ يقضينه في عملية التفتيش.

وفي كل الأحوال، وفيما يتعلق بمعبر ميتار، فقد عبّرت النساء العاملات في قطاع الخدمات في الداخل المحتل وبصورة غير رسمية، بأنهن لم يستطعن العبور إلى الداخل المحتل عبر حاجز ميتار إلا عندما بلغن سن الخمسين عاماً (***عشان تمرقي لازم تكوني فوق الجيل***)، وأنه يتطلب فقط

الحصول على البطاقة الممغنطة التي لا تمنح إلا للفلسطينيين/ الفلسطينيات الذين/ اللواتي ليس لهم/ن ملف أمني لدى سلطات الاحتلال العسكرية يمنعهم/ن من تجاوز خط الهدنة، مع التنويه بأن هذا العبور لا يعطي للنساء تصريحاً رسمياً للعمل، حيث يعتبر فقط تصريح زيارة لا أكثر ولا أقل، لذلك فإن عملهن يقع في دائرة استغلال وضعهن غير القانوني من خلال تشغيلهن كأيدٍ عاملة رخيصة بدون أي استحقاق لأيٍ من الحقوق العمالية التي تضمنها تصاريح العمل. وتجدر الإشارة بأن النساء العاملات في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية لم يتحدثن عن أنهن عبرن معبر ميتار، حيث كن يعبرن حدود الخط الأخضر من خلال الطرق الالتفافية.

ولا بد من الإشارة هنا الأعباء الجسدية التي تتحملها النساء أثناء توجههن من بيوتهن إلى معبر ميتار:

أما عن الأعباء الجسدية والاقتصادية التي تتكبدها النساء أثناء توجههن من بيوتهن إلى الداخل المحتل، فقد عبرت النساء الظهراويات المشاركات في الدراسة واللواتي يجتزن معبر ميتار للعبور إلى أماكن عملهن في الداخل المحتل في قطاع الخدمات واللواتي تتجاوز أعمارهن الخمسين عاماً بأن تنقلهن يعمل على زيادة الوقت والجهد، حيث تنقلهن السيارات من بيوتهن إلى وسط الظاهرية، ومن هناك تنقلهن سيارات خاصة إلى المعبر، وبعض النساء تضطررن إلى المشي على الأقدام من بيتها إلى وسط البلد لتستقل المركبة إلى الحاجز. وقد قالت السيدة مناضلة وهي في الستينات من العمر، ما يعبر عن زيادة الوقت والجهد الخاصة باستخدام طريق معبر ميتار (***انا بنزل من داري لنص البلد الصبح مشي، ومن هناك باخد مواصلات على تحت، من وقت لأركب لما أصل الحاجز ساعة ...***)، وبعض النساء اشتكين من تكلفة المواصلات العامة التي توصلهن إلى الحاجز، حيث عبرت السيدة وفية وهي أيضاً بالستين من العمر (.. **وانا بنزل على الحاجز ب 15 شيكل**). ولا شك بأن تكلفة

المواصلات عبر الطرق الالتفافية وفي أوقات عدم التشديد تكون أسرع وأرخص، حيث شاركتنا السيدة فلسطينية بأنها وأثناء فتح طريق اللفة، تتوجه من بيتها في الظاهرية إلى مدينة بئر السبع بتكلفة 100 شيكل، وبوقت لا يزيد عن نصف الساعة، وأن الوقت اللازم لقطع نفس الطريق في حالة وقوف سيارات جيش الاحتلال تبلغ ساعة ونصف ***(إذا الجيش واقف الطريق بتتحمل معنا ساعة ونصف...)***.

ولكن ماذا عن الطرق الالتفافية:

بداية لا بد من القول بأنه وعلى مر السنوات الماضية كانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي تبقي على الثغرات الحدودية التي تمكّن العمال/العاملات من المرور إلى الداخل المحتل، فتعمل أحياناً على تشديد الحراسة من خلال السواتر الترابية، والأسلاك الشائكة، ودوريات حرس الحدود، وأحياناً تعمد إلى سياسة التراخي. ولا شك بأن هذا مرتبط تاريخياً بالمصالح الاقتصادية لدولة الاحتلال، واستراتيجيتها في التعامل مع توجسها من أثر ارتفاع مستوى الفاقة للشعب الفلسطيني على مشاريعها السياسية مع ذوي الشأن والاختصاص في السلطة الوطنية الفلسطينية. فبينما عبَّرت النساء الظهراويات اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي بأن ظروف عبورهن للعمل إلى الداخل المحتل قد ازدادت صعوبة أبّان الانتفاضة الأولى، وذلك بسبب ما ذكرناه آنفاً حول عدم توفر المواصلات المباشرة من الظاهرية إلى الداخل المحتل، إلى جانب الوضع الأمني وموقف اللجان الشعبية، إلا أن العبور إلى داخل الخط الأخضر لم يتوقف قط.، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أشارت السيدة فلسطينية بأن أهالي الظاهرية أثناء الانتفاضة الأولى كانوا/ كن يذهبوا/ يذهبن للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي من خلال الطرق الالتفافية، عبر الحدود الممتدة بين الظاهرية وخط الهدنة، فكانوا/كن يعبروا/ يعبرن من البيارات، والكسارات، والجبال المحيطة ***(أنا بدي أقولكي كانوا***

الناس يتشرودوا يروحوا من البيارات، ومن الكسارة، ويجين طريق الجبال ويطلعوا..). وبحسب روايات كل من فلسطينية، وثائرة، وأبيّة وصابرين، فإن الوضع قد استمر على هذه الشاكلة حتى وقتنا الحاضر، وتصاعدت حالة التراخي أبان انتشار وباء الكورونا في بداية 2020، حتى عادت سياسة التشديد بعد منتصف 2022، فلا بد من التأكيد على أن إمكانية العبور إلى الداخل المحتل عبر الطرق الالتفافية وعبر المراحل التاريخية المختلفة كانت ولا زالت متذبذبة ما بين الارتفاع والانخفاض، وبحسب المصالح الاقتصادية لدولة الاحتلال وحاجة سوق العمل إلى العمالة الفلسطينية.

وعن تجارب النساء العاملات في الداخل المحتل ورحلتهن عبر الطرق الالتفافية، سنعرض أهم ما شاركتنا به النساء خلال سنوات عملهن الطويلة حتى وقتنا الحاضر، وذلك ضمن القطاعات المختلفة:

بداية لا بد من الإشارة بأن النساء اللواتي يتحدثن عن هذه التجارب كانت أعمارهن ما بين الأربعينات والستينات، ويصدف بأن التي تكتب الآن ضمن هذه الفئة العمرية، والتي تتطلع إلى الرغبة بالاستقرار النفسي والهدوء وقضاء أكبر وقت مع نفسها، بعد الانتهاء من هذه المعركة التشاركية مع زوجها في توفير العيش الكريم للعائلة، لتجد من ما زالت تخوض غمار هذه المعركة لوحدها بدون شريك بل وتصل عملها بثوب مغبرٍ ممزق وتعيش دقيقة بدقيقة تفاصيل ممارسات الاحتلال على هذه الطرق والذي يوضح مستوى القهر الذي تعيشه هذه النساء والصعوبات التي يواجهنها في الوصول إلى عملهن في الداخل المحتل.

إن الرحلات عبر الطرق الالتفافية التي تقوم بها النساء العاملات في الداخل المحتل تبدأ مع طلوع الفجر، حيث تتنقل النساء من خلال سيارات خاصة، يقودها متعاقدون من الباطن مع سماسرة داخل الخط الأخضر، والنساء ضمن هذا الواقع لا تملك خياراً في تحديد وقت الانطلاق، ومدة

الرحلة اللازمة لوصولها لعملها، أو الطريق الالتفافي الذي ستعبر من خلاله، أو عدد النساء اللواتي سيتم تكديسهن في هذه السيارة، أو حتى وقت ومكان نزولها من هذه السيارة لتكمل مشوارها مشياً على الأقدام في الطرق الوعرة، أو القفز من فوق الأسلاك الشائكة، وصولاً إلى السائق السمسار على الطرف الآخر. فجميع ذلك يتحكم به إما السائق الذي ينقل العاملات اللواتي يعملن بشكل مباشر مع المشغل/ة الإسرائيلي/ة، أو سائقو الظاهرية والسمسار على الجانب الآخر من الحدود، أو السمسار صاحب اللائحة الصفراء الذي يستطيع الدخول والخروج متى شاء ومن أينما شاء، بالإضافة إلى الجندي الذي يلعب لعبة القط والفأر مع العمال/ العاملات، والذي يتحكم بساحة ووقت اللعب.

إن النساء الظهراويات اللواتي يعبرن الطرق الالتفافية لا يرين أنفسهن في قلب الحدث، لا يرين أنفسهن في مشهد رمي الغاز السام والرصاص على العمال الذين تتعاطف معهم النساء كتعاطفها على ولدها الصغير. فقد تكررت جملة (***يا حرام العمال***) من جميع النساء ولا سيما مناضلة وأبيّة، ونسين أنهن، وهم عبارة عن طبقة وهوية واحدة، وأنهما سوياً يركضان مع الجموع بين الجبال والممرات، أحياناً جماعات، وأحياناً فرادى، يستنشقون دخان الغاز ويهربون من الأعيرة النارية، ويصلون إلى السمسار أو السائق البدوي الفلسطيني وقد خرجوا من الموت ليدفعوا ثمن الأجرة مهما بلغ الثمن. فبحسب روايات النساء، فإن اضطرارهن للمشي لمسافة أطول كان في بعض الأحيان بسبب استغلال السائقين، حيث ارتفاع أجرة الراكب الواحد، التي كانت تعتمد على نسبة الخطورة والتي يزداد فيها مستوى الحاجة، أي خضوعها لقانون السوق الحر السائد الذي يتغلغل بالواقع الاستعماري. فقد عبّرت النساء أن مسافة مشي أقل من ساعة على الأقدام تساوي فرق 30 شيكل من الأجرة المعتادة، علماً بأن الأجرة قد تصل أحيانا إلى 350 شيكل للراكب الواحد.

وفي سياق متصل، فقد تعرضت النساء اللواتي يعبرن الطرق الالتفافية في ذلك الوقت، للحجز لساعات في العراء من قبل جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، ومنذ ساعات الفجر الأولى وصولاً إلى ساعات الظهر وعند اشتداد الشعور بأشعة الشمس الحارقة، أو يتم نقلهن للحجز في نقاط خاصة للشرطة الإسرائيلية البعيدة عن مناطق سكناهن. فقد عبرت النساء بأنهن ومن خلال هذه الإجراءات كن قد دخلن مرحلة جديدة تقتضي الضغط باتجاه منعهن من تجاوز حدود بلدتهن، وملاحقتهن، وحجزهن، وإخضاعهن للتحقيق، واتهامهن بالكذب والتزوير، ومن ثم حبسهن وتحريرهن في ساعات منتصف الليل كإجراء رادع وقمعي، يترتب عليه خلق الكثير من التحديات المرتبطة بقدرتهن على الذهاب للعمل في اليوم التالي، ومرتبطة كذلك بنظرة المجتمع تجاه هؤلاء النساء، والتي سنأتي على مناقشتها في الفصل الخامس. وقد عبرت ثائرة وهي تبلغ الآن من العمر 56 عاماً، بأنها وخلال عملها بالداخل لأكثر من 15 عاما، حيث أنها كانت توقفت عن العمل في 2010، كانت قد عايشت ظروف التوقيف على الطرق الالتفافية أثناء وجودها مع النساء اللواتي كن يرافقنها للعمل في سيارة السمسار ***(كنا نطلع الساعة 5:00 أو 6:00 يقفولنا... تبقى لسه الدنيا عتمه، يقفولنا، يصلبنا الجيش لبعد الظهر والشمس فوق روسنا... اذا لبعد الظهر نرجع على الدور، إذا قبل الظهر نروح على الشغل)، (كانوا أوقات يمسكونا اليهود ياخدونا على بيت شيمش على العراك طريق البحر الميت وبعدين يفلتونا والله ظلوا حابسينا مرة للساعة 2 بالليل ...يطولوا أسامينا من الكمبيوتر ويقولولنا ليش بتكذبي !).*** هذا وقد عبّرت ثائرة أنه وقبل حرب الخليج لم تكن النساء العاملات اللواتي يتجاوزن الحدود يدفعن أية غرامات مالية نتيجة عبورهن وعملهن بشكل غير رسمي ***(ماكنش فيه غرامات لحد حرب الخليج ماكنش).***

أما صابرين التي بلغت الخمسين عاماً حديثاً خلال 2022 فقد تعرضت قبل إجراء المقابلة معها بوقت قصير إلى الحجز لساعات على الطريق الالتفافي، ومن ثم تم نقلها مع عدد كبير من العمال

في باصات خاصة إلى معبر ميتار، وذلك بعد تسليم بطاقاتهم/ن الشخصية، ومن ثم مناداتهم/ن بأسمائهم/ن والطلب منهم/ن العودة إلى الظاهرية **(... وبعدين جابوا باصات، كل باص بيسع 30 عامل، ولفوا فينا من جهة الحاجز، أخدوا هوياتنا وكل واحد ينادوا عليه ويركبوه، وبعدين قلولنا روحوا)**. وهذا يؤكد إصرار الاحتلال الإسرائيلي على استخدام سياسة قهر العمال/ات، فكان من الممكن أن يطلبوا من العمال الرجوع من الطريق الالتفافي، إلا أن جيش الاحتلال يهتم كمستعمِر أن يمعن في سياسات العقوبة وقهر الفلسطيني المستعمَر.

ولا بد من الإشارة هنا بأن الرواية أعلاه تفيد إصرار السمسار بشتى الطرق على إخراج العاملات للعمل، حيث أن صابرين والتي كانت على تواصل مع السمسار أثناء حجزها ونقلها إلى طريق المعبر ومن ثم إلى الظاهرية، عاودت الرجوع إلى الظاهرية، ومن ثم إلى الطريق الالتفافية ***(القبلان قال خليكم شوي، والله وعاودنا رجعنا على اللفة)***. كما تشير الحادثة كذلك إلى مرونة وارتخاء تطبيق إجراءات منع العمال/العاملات من الدخول إلى الداخل المحتل، ومرة أخرى وكما ذكرنا في الفصل الثاني فإن الإبقاء على هذه الثغرات الحدودية هي استراتيجية تعني الإبقاء على الوضع القائم، حيث التشديد والمنع، أو التسهيل والسماح بحسب مصالح الاستعمار الصهيوني الاقتصادية والاستعمارية الاستيطانية معاً وذلك من خلال استغلال الأيدي العاملة رخيصة الثمن واستخراج الريع نتيجة لخفض تكاليف العامل عن صاحب العمل الرأسمالي الإسرائيلي وتحقيق المزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية من خلال اقتلاع المزيد من الفلاحين وتجريدهم من أراضيهم، بالإضافة إلى ضمان وتحقيق أمن دولة الاحتلال من خلال الإبقاء على مستوى معيشي محدد للشعب الفلسطيني يمنعه من الثورة ضد الكيان الصهيوني أو حتى ضد مشروع الدولة الفلسطينية كنتيجة لحالة الفقر والعوز.

وللتعرف أكثر على تعابير النساء العاملات أنفسهن ضمن القطاعات المختلفة بما يتعلق بعبور الطرق الالتفافية نذكر على سبيل المثال لا الحصر التالي:

تروي لنا السيدة ثائرة والتي كانت تعمل في المصانع التصديرية، بأنها لا تستطيع أن تنسى حادثة إطلاق النار على السيارات التي كانت تقلها وتقل مجموعتها أثناء توجههن إلى العمل، حيث قتلت صديقتها جراء هذا الحادث، وما سببه لها من صدمة عاطفية ونفسية لا زالت تحفر ذاكرتها حتى الآن:

(مره طخوا علينا واحنا مارقين بالسيارات، والله أنا عرفت إنها تصاوبت، رحت اشوفها... السيارة كلها دم، رفعت راسها... وصرت أنا كلي دم، انتليت دم ،. وديناها على سيروكا ...والله عذاب من وقت ما شفنا اليهود واحنا في عذاب).

أما السيدة أبية والتي تعمل في قطاع الخدمات، فهي تتحدث عن المخاطرة بحياتها أثناء مرورها الطرق الالتفافية في طريق ذهابها إلى العمل، حيث تشاركنا بموقف تعرضت إليه وإحدى النساء، حيث اختبأتا بأحد الأنفاق في الأرض، والتي وقف عليه أحد الجنود وأخذ يوجه الأعيرة النارية على العمال، وبقيتا ما يقارب الساعتين بالنفق حتى غادر الجندي. بالإضافة إلى اضطرارها إلى القفز من فوق الأسلاك الشائكة أثناء مطاردة جنود الاحتلال للعمال والعاملات لعدد من الساعات قبل الوصول إلى مكان عملها:

(البدوي يناقل الضفاوي وواحد بدوي يراقب اليهود، لما يجي الجيش بنتخبى، مرة غطيت حالي بنفق، انا ووحدة، تخبينا... واليهودي وقف، واحنا تحت اجريه، وهو بيطخ على العمال، وما شافنا... بقينا قاعدين ساعتين، ولما روح الجيش طلعنا... الجندي كان يطخ على الناس من فوق راسنا... اللفة والله صعبة، والله هاي الدشداشة انها تمزعت مرتين علي، بيودونا على الفتحات على آخر الدنيا، نصل الساعة 9:00. انط زي الرجال، عن الشيك يا بنت الحلال، من 6:30– 9:00 واليهود يرموا علينا الغاز، والله عانينا، نمشي على اللفات، انط على الشياك، ونطلع شياك، وهدولة اليهود على العمال يا حرام).

فيما يتعلق بطريق العودة من الطرق الالتفافية؛ فبينما يحرص/ تحرص السمسار/ة على جمع النساء العاملات وتكديسهن في سيارات الذهاب للعمل/ وذلك لضمان نسبة التحصيل اليومي من عملهن، فإنه/ا أحياناً يلقي بهن فرادى على الطرق الالتفافية عند الانتهاء من العمل، سيما إذا عملن ساعات أطول وغادرن عملهن بوقت متأخر، حيث تكون ساعات الذروة لمغادرة العمال/

العاملات الفلسطينيين/ات قد انتهت، وبالتالي فإن السمسار/ة بعد الانتهاء من عملية الاستغلال لقوة عمل النساء العاملات، لا يتوانى/ تتوانى عن وضعهن في ظروف خطرة. وهذا ليس سلوكا استعماريا فحسب، بل هو رأسمالي بحت، حيث أن القطاع الخاص الفلسطيني الذي يشغّل الخريجات الجدد في الشركات الخاصة، لا يكترث بما يحصل لهن بعد الانتهاء من ساعات العمل التي قد تمتد إلى الساعة العاشرة ليلاً، فليس غريباً على السماسرة، كانوا ذكوراً أم كن إناثاً أن يضعوا/يضعن النساء العاملات على الطرق الالتفافية عند الحدود الفاصلة ما بين الخط الأخضر والظاهرية، ليجدن أنفسهن في مناطق خالية ومقفرة مجردة من أي نوع من الحماية من إمكانية تعرضهن للقتل أو الاعتقال من جنود الاحتلال أو التعرض للتحرش أو الابتزاز والسرقة. فها هي السيدة ثائرة تحدثنا عن أن السمسارة التي طلبت منها أن تتأخر في عملها في الداخل المحتل، قامت بتوصيلها إلى الطريق الالتفافي عند طريق الكسارات بعد ساعات الذروة التي يمر بها العمال والعاملات، لتجد السيدة ثائرة نفسها (مقطوعة) أي لا تستطيع العبور إلى الظاهرية، أو العودة إلى الداخل المحتل، ووقوفها يشكل خطراً على حياتها. ولا بد من الإشارة بأنه وبصورة عامة فإن مناطق الكسارات هي مناطق خطرة جدا، سواء في الليل أو في النهار، وهي عادة مقفرة في الليل. وعليه؛ فإن وجودها على الحدود الفاصلة ما بين الخط الأخضر والظاهرية سيشكل للمشاة ضرراً مضاعفاً ومركباً من قوات الاحتلال ومن المجتمع المحلي كنتيجة كونها فلسطينية وامرأة، وعاملة:

(مرة روحنا بعد المغرب، ونزلتني القبلانة عند طريق الكسارات، ولقيت حالي لحالي مقطوعة، وكان في نواطير عند زراعة الفقوس والبندورة عند الهوارين، اتصل الناطور على ناس، وقلهن في ست مقطوعة، ونزلت معاهن، ووصلت الدار الساعة 11:00 بالليل)

هذا وقد تضمنت رواية النساء، ما يعكس التحديات التي كانت النساء تواجهها أثناء الاجتياحات، حيث تعرض حياتهن للخطر، إلى جانب المشقة التي كن يتكبدنها، فرواية السيدة هبة، توضح بأنها

اضطرت للمشي على الأقدام من مدينة تسمى (اللقية) والتي تقع في الداخل المحتل، إلى الظاهرية، وذلك لعدم وجود المواصلات العامة في الظاهرية، خلال أحد الاجتياحات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي لمدينة الظاهرية (***في الاجتياح لما اجتاحوا الظاهرية في الانتفاضة الثانية، روحنا مشي، فش سيارات ...كنا بايتين في اللقية، اشتغلنا لعيلة، في عومر الجديدة، ومشينا مشي اكتر من 3 ساعات وإحنا حاملين البطاطا على روسنا، وفش سيارات، بقت اجتياح...***).

ولا بد من الوقوف هنا قليلاً عند هذا المشهد من المشاهد التي رسمته السيدة هبة بروايتها، حيث أنه وخلال الانتفاضة الثانية كانت مؤسسات الحماية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية قائمة، والذي يعطي مؤشرا حول نقص الخدمات/ السياسات بشكل عام لهذه الفئة من النساء، اللواتي كن قد تعرضن –ولا زلن– لإمكانية المبيت بشكل عرضي داخل الخط الأخضر، وليس هذا فحسب، بل التعرض لعنصر المفاجأة– باجتياح الظاهرية – أيضا بشكل عرضي من الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي أجبرهن بشكل قسري للمشي على الأقدام لمدة ثلاث ساعات وهن يحملن صناديق البطاطا فوق رؤوسهن، فإذا كنا قد تحدثنا عن ردع اللجان الشعبية للعاملين/والعاملات لدى المشغّل الإسرائيلي قبل الانتفاضة الأولى وخلالها، بدون وضع البدائل أمام هذه الفئات المهمشة وفي ظل غياب الأجسام الرسمية ذات الاختصاص قبل نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فإننا نتحدث خلال الانتفاضة الثانية عن وجود هذه الأجسام. فما الفرق الذي أحدثته المؤسسات الرسمية ذات الاختصاص بالحماية؟

أما عن ماذا يحصل للنساء بعد تجاوزهن الحدود الفاصلة ما بين الظاهرية والداخل المحتل، لقد عبّرت بعض النساء العاملات في الداخل المحتل في قطاع خدمات البيوت، وبعد خبرة طويلة في العمل في الداخل تزيد عن 25 عاماً، بأنهن نسجن علاقات مع ربات العمل الإسرائيليات، ويعملن

لديهن بشكل مباشر وبدون أي وسيط والمتمثل بالسماسرة، لذلك فهن إما أن يُنقلن بسيارات المشغل/ة الإسرائيلي/ة وذلك بعد تجاوزهن حاجز ميتار، أو من شققهن أثناء مبيتهن داخل الخط الأخضر، أو يتنقلن من خلال الباصات الإسرائيلية في الداخل المحتل. وفي هذا السياق فإن فلسطينية تتحدث عن أن العائلة المشغّلة تنقلها من مكان سكنها في الداخل المحتل إلى منزلهم ***(وبيجوا العيلة اللي بشتغل عندهم بياخدني)***، وأحيانا تستقل الباصات والتي تعتبرها بأنها وسيلة المواصلات الأكثر أمنا للنساء ***(أمرار بنزل لحالي بالباص، الباص أيمن اشي للنسوان)***. وبهذا الخصوص عبرت السيدة صابرين بأن مسألة الشعور بالأمان تعود سيما إلى تشابه لباسها مع لباس نساء فلسطينيي الداخل، حيث لبس الجلباب الطويل والشالة التي تغطي الرأس، فلا يتم ملاحظتهن كفلسطينيات عاملات عبرن الحدود بطريقة "غير شرعية"، ويَبدُنَ للعيان مثل فلسطينيات الداخل اللواتي يقطنّ الأراضي المحتلة عام 1948، واللواتي يخضعن لقوانين دولة الاحتلال التي تفرض عليهن الجنسية الإسرائيلية، وبالتالي لا يشك بقانونية وجودهن في الأماكن العامة ، الأمر الذي يشعرهن بالأمان من تعرضهن للمساءلة من الشرطة الإسرائيلية حول أسباب تواجدهن في الداخل المحتل **(...ولما أوصل على الحاجز بركب باص مع كرت، بروح على الشغل... مليان بيكونن لابسات زينا، مليان عرب)**.

على الرغم من ذلك فقد تعرضت فلسطينية للتعنيف اللفظي من سائق الباص، ومن التعنيف النفسي من الركاب، وذلك أثناء فترة الكورونا بسبب عدم ارتدائها الكمامة بشكل جيد، وتتعمد السيدة فلسطينية أن تواسي نفسها، بأن تنهي حديثها بأن ذلك لمصلحتها، ولكن يجب الوقوف هنا، حيث علمنا أنه وأثناء الكورونا فإن المتدينين اليهود رفضوا لبس الكمامة، فهل تعرضوا للتنمر! وفي حالة تعرضهم للتنمر، هل سيبقون صامتين! وسنلاحظ من رواية الموقف انعكاس التعنيف على صحتها

النفسية، فلا بد أن نضع أنفسنا هنا في مكانها، ونتخيل أنفسنا بأننا بهذا الموقف سنكون (الآخر) المستعمَر: الذي لا يفهم، ولا يقدر الموقف، صاحب المستوى الثقافي المتدني، وهو المستعمِر المتفوق بتحضره ومعرفته، لدرجة أننا قد نؤنب أنفسنا ونعتبر أنفسنا مصدر إزعاج وضرر للآخرين:

(سواق الباص صيح علي مرة عشان يعني مش حاطة الكمامة منيح... أوقات واحد او واحدة بالباص بيشاورولي إنه ارفعيها عند خشمك الكمامة... بشعر اني ميضاقهم، يعني بس هو لمصلحتي.. أنا بخاف من الكورونا عشان أنا معي سكري وضغط).

وعن بعض الصعوبات والتحديات التي تواجه النساء، هو دفعهن لمخالفات لعدم وضع حزام السيارة، حيث تروي السيدة صابرين كيف أن شرطة دولة الاحتلال كانت قد لمحتها أثناء إزالتها الحزام عند شعورها بالوصول وأثناء عملية تجهيز نفسها للنزول قرب الحاجز، وكيف أن قيمة المخالفة كانت عبارة عن أجرتها اليومية في موعد حساس لديها وهو قبل العيد، أي قبل دخولها إجازة العيد بـ 4 أيام:

(هداك اليوم اشرت لواحد بدوي، كنت واقفة بالشمس، قبل العيد، ب 4 ايام، ركبت بالسيارة وعمالي بقيم بالقشاط، الا شرطية وضابط شافوني، وقفوا السيارة وخالفوني 300 شيكل، اللي اشتغلت فيهن هداك اليوم اخدوهن... مواصلاتي كل يوم 50 شيكل)

أما بشكل عام، فإن الإجراء الذي يتخذه الجيش الإسرائيلي ضد النساء المتسللات للحدود خلال السنوات الأخيرة ، يكون، وبأحسن الأحوال، إرجاع النساء والعمال، وأحياناً يعمل على تغريمهن مبالغ عالية، أو يضع النقاط على أسمائهن على جهاز الحاسوب، الأمر الذي يعني منعهن من الدخول إلى الداخل المحتل، وأحياناً يعرضونهم/ن للوقوف أمام المحكمة. ففلسطينية التي تجاوز ابنها حدود الظاهرية إلى الداخل المحتل بدون تصريح عمل، تكفلته أمه السيدة فلسطينية، بصفتها تحظى بتصريح خاص للعناية بحفيداتها المريضات نفسياً، كما وضحنا سابقاً، بدفع 1000 شيكل

(أنا ابني كتبوا عليه محكمة، ومضيت عليه 10 الاف شيكل، ودفعت كفالة 1000 شيكل)، وهي مكلّفة بحسب قرار محكمة دولة الاحتلال بدفع 10 آلاف أخرى إذا ما تم تكرار هذا التجاوز من قبله، وليس هذا وحسب، بل قد تسحب منها الوصاية على حفيداتها أيضا ***(انا بيزقطوا كمان مرة، انا بدفع 10 الاف ...وممنوع أظل باسرائيل)***.

ومؤخرا تصف السيدة أبيّة غلاء أجرة مواصلات العامل الواحد إلى الداخل المحتل وبعد عمليات المقاومة داخل الخط الأخضر في 2022، حيث صعوبة التجاوز بسبب إغلاق طريق (اللفة) التي تعتبر الأرخص والأقرب إلى الداخل المحتل ***(هالحين فش ولا لفة ولا حاجة)***، الأمر الذي يترتب عليه الدخول عبر طرق التفافية أخرى ترتفع فيها مستوى المجازفة، وبالتالي ترتفع أجرة المواصلات للراكب الواحد ***(باقي في لفة واحدة بعيدة ...، بياخدوا البدو عليها 350 شيكل على الراكب)***. وليس هذا فحسب، بل ترتفع بها نسبة المشقة حيث يضطر العمال/ العاملات إلى الوقوف الطويل في عتمة الليل لاقتناص فرصة رحيل جنود الاحتلال للعبور إلى ما بعد حدود الظاهرية باتجاه الخط الأخضر ***(طول الليل بيظل واقف الواحد لما يروحوا اليهود بيمرق)***، وتضيف فلسطينية[36] بخصوص موضوع تنقل العمال والعاملات بعد أحداث أيار 2021، بأنه أصبح هناك تحديات كبيرة أمامهم/ن لعبور الداخل المحتل، حيث تم وضع الكاميرات، والأسلاك الشائكة على طريق اللفة ***(هالحين حطوا كاميرات وشيك وجيش على اللفة.. بطلوا الناس يطيحوا)***، والذي بدوره شكّل رادعاً لهم/ن من العبور للعمل أو التسوق أو الرحلات ***(هالحين زي العمى فش أمان صاروا يخافوا الناس يطيحوا بناتهن...وهي فاتحة النسوان كانن يطيحن وين ما بدهم يروحن رحلات يروحن يشتغلن...)***.

[36] رواية فلسطينية كانت خلال مقابلة عبر الهاتف في 20 ايار 2022 أي بعد حوالي سنة من حوادث المقاومة في الداخل المحتل.

وعن انعكاس هذا الواقع الجديد على العمال بشكل عام، فقد تحدثت السيدة أبيّة عن أن إغلاق الطرق الالتفافية وصعوبة اجتياز ما توفر منها، وجه العمال والعاملات إلى طلب التصاريح الخاصة للعمل، في واقع لا تتوفر بها التصاريح، حيث ومن خلال مشاهدتها اليومية تحدثت عن تدني الأعداد المتوجهة للعمل في الداخل المحتل بسبب عدم وجود تصاريح عمل (***كل الناس بدها تصاريح... المعبر ما في تصاريح، ما فيش حدا زي الأول***). أما عن انعكاس هذا الواقع على النساء بشكل خاص، فقالت فلسطينية أنه لم يعد هناك سوى النساء كبيرات السن واللواتي تتجاوز أعمارهن الخمسين عاماً ***(فش إلا احنا النسوان الكبار. ..)***، وتعبّر فلسطينية عن استيائها وحزنها لوضع النساء العاملات اللواتي كن يعبرن داخل الخط الأخضر، حيث أن وضعهن المادي في هذه الفترة سيئ جدا (**هالحين *سكروا للفات الوضع زي العمى، يعني النسوان اللي كانن يطيحن على اللفات هالحين قاعدات الله بيعلم بحالتهن، شو بدي أقولكي وضع سيء***). وتؤكد فلسطينية بأنه وقبل ذلك الوقت كانت هناك نساء صغيرات السن يعملن في الداخل المحتل ولكنهن وبعد هذه الإجراءات لم يعدن يعبرن الحدود كنتيجة للإجراءات الجديدة على طريق اللفة (***كانوا صبايا يشتغلوا معانا ..هالحين الوضع بيخوف فش صبايا..كنا زمان كثير نشتغل بنات وهاظا، هالحين فش صبايا).***

النساء العابرات إلى الداخل المحتل ما بين الاستعمار الاستيطاني والثقافة الذكورية:

كما أن النساء اللواتي يعبرن الحواجز، أو الطرق الالتفافية، عبرن عما يثير بعض القضايا الخاصة بتظهير وصاية المستعمِر على المستعمَر، والنأي بنفس جنود ومجندات الاحتلال الإسرائيلي بأنهن/ن جزء من هذا الاستعمار. فقد تتعرض النساء أثناء مرورهن من الطرق الالتفافية إلى التحقيق معهن، وتجريمهن كمخترقات للقانون، فيتم مساءلتهن حول الأسباب التي تعزى إليها عدم حيازتهن لتصاريح عمل تخولهن من الدخول إلى الداخل المحتل كعاملات بشكل رسمي، بحيث

يعفي أفراد جيش الاحتلال أنفسهم/ن كجهات تنفيذية لسياسات الاحتلال الإسرائيلي، وكأنهم/ن خارج المنظومة الاستعمارية الاستيطانية، وليسوا على دراية بالقيود التي تفرضها هذه السياسات لعبور القوى العاملة إلى الداخل المحتل، ولا يدركون/ يدركن واقع النساء ضمن القوى العاملة الفلسطينية، ويسمحون لأنفسهم/ن بتأنيب النساء بطريقة غير مباشرة لعدم وعيهن لمصلحتهن وتعريض أنفسهن للمخاطر بعدم الحصول على تصريح للعبور والعمل، متناسين أنهم/ن مستعمِرين/مستعمِرات، وأن الاستعمار هو المسؤول الأول والأخير عن واقع الفلسطينيين بشكل عام والنساء بشكل خاص. فالسيدة صابرين هنا تشاركنا بالحوار بينها وبين المجندة الإسرائيلية أثناء احتجازها مع العامل على الطريق الالتفافي: **(قالتلي إنت فهمان، انت ليش تيجي مخاطرة! قلتلها معيش تصريح.. قالت: روح إعمل تصريح وارجعي اشتغلي)**، وهذا يذكرني بموقف كنت به على حاجز إيرز بطريق عودتي إلى غزة بعد أسبوع واحد من ولادة ابني في القدس، حيث يقطن أهلي. حينها سألني أحد الجنود: (***أديش عمره؟ فأجبت: أسبوع، فقال لي: حرام عليكي تجيبيه على الحاجز، فضحكت، فسألني، لماذا تضحكين، فقلت له: حرام عليكم إنتو، فليس أنا من وضع الحاجز***). وأقول بكل صراحة، أنني تعرضت للصدمة لأول وهلة، وبشعوري بالفصام، فمن هو الذي يسألني؟ ومن أكون أنا؟ لذلك أقول بأن تذكر هذه العاملة التي شاركتني بهذه الحادثة والتي حدثت معها قبل أكثر من عام، يدلل على أنها حملت نفس مشاعري، التي شعرتها في هذا الموقف الذي واجهني قبل 26 عاماً. لذلك أقول بأنها سياسة استعمارية وليست حوادث عرضية، يطمحون من خلالها توصيل رسالة تفيد بأنهم الجهة التي تمد يد العون إلى الشعب الفلسطيني، وبأنهم شديدو الحرص على مصلحتنا، وبأننا كمستعمَرين لا ندرك مصالحنا، ونحن من يلحق الضرر بأنفسنا وبصحة أبنائنا.

وفي سياق متصل، فهناك من المواقف التي يتصرف فيها الجنود على الحواجز والتي تعلن وصايتهم على النساء، كمثل الأوامر التي تعطى للعمال الذكور على معبر ميتار بأن يمرروا النساء أولاً، مما يثير استفزاز الذكور. فقد كانت هذه الممارسات ضمن العرف والعادة لدى المجتمع الفلسطيني حول منح الأولوية للإناث على حساب الذكور بغض النظر عن العمر والمكان والزمان، ولكن المنظومة الرأسمالية الاستعمارية عملت على تفكيك هذا النوع من الوصاية الذكورية على النساء، وأعادت إنتاجها بشخصيتها الاعتبارية الممثلة بجنود الاستعمار الاستيطاني على الحدود. وبالتالي ليس غريبا على جنود الاحتلال إجراء هذه النقاشات، أو وضع إجراء قد يبدو ليس فقط لصالح النساء، بل أن النساء تعتبره لصالحها وتشيد به. فقد عبرت كل من فلسطينية ومناضلة، بأنهن وأثناء مرورهن عبر حاجز ميتار، يطلب الجنود من العمال الذكور بإفساح الطريق للنساء، إلا أن العمال الذكور يرفضون هذا الإجراء ويقاومونه. وبرأي السيدتين فلسطينية ومناضلة، بأن الرجال الذكور لا يروق لهم هذا الإجراء، حيث أنهم ووفق العادات والتقاليد في الظاهرية يعتبرون أن حق الأولوية لهم، وأن الرجال دائما في المقدمة، والنساء درجة ثانية (***حق الأولوية على المعبر للنسوان، الرجال ما بدهمش، بدهم يجاكروا، مش عاجبهم، بدهم زي البلد كلش الرجال أول وبعدين للنسوان***). لهذا نجد بأن هذا الإجراء من الاحتلال يفتح الباب أمام المقارنات لدى العاملات بين ما يعتبرنه دول القانون الممثلة بدولة الاحتلال حيث الحقوق للنساء، وبين العادات والتقاليد في الظاهرية بشكل خاص ومناطق السلطة الفلسطينية بشكل عام، حيث انعدام القوانين التي من شأنها أن تحمي الأرامل والمطلقات (***اليهود المرة عندهم مقدرة مش متل هان! الأرملة اللي مطلقة، الها حقوقها. هان المرة اللي جوزها بيموت لازم المرة تموت وراه***). ولا بد هنا من الإشارة بأن إجراءات الاحتلال على الحواجز

لا تنفك أن تفتح أبواب المقاربات لإظهار الوجه الحضاري للاستعمار ووجه المستعمَر الذي لا يرتقي إلى درجة الرقي والتحضر الذي يتحلى به المستعمِر.

وللنساء خصوصية على الحواجز والطرق الالتفافية:

وعلى حواجز الاحتلال والطرق الالتفافية فقد اختبرت النساء الوقوف تحت أشعة الشمس الحارقة لساعات طويلة، فقد تحدثت السيدة صابرين عن معانتها الإضافية من الوقوف على حاجز ميتار، والناتج عن الهبات الحارة المصاحبة للتعرق الشديد التي تتعرض لها النساء عادة بعد انقطاع الدورة الشهرية، كنتيجة للتغيرات الهرمونية في الجسم(***... وقفت استنى تحت الشمس ...وأنا قطعتني الدورة وعندي هرمونات زيادة، عندي حرارة، وبظل أعرق، بحط لفة على راسي، بحط مي، رحت على الدكتور، اعطاني دواء من هذا اللي حبته صغيرة، على الفاضي فش اله علاج. حتى مع المازكان (المكيف)، وكل ساعة وكل يوم، بيكون عرقي ينقط، كيف لما تطلقي! الطلق عند الولادة! زي هيك***).

أما فيما يتعلق بالنساء العاملات في المستوطنات وضمن هذا المحور المتعلق بعبور بوابة المستعمرات والتجول بداخلها، فقد كانت توقعاتي بأن كون المستوطنات مقامة على أراضي الظاهرية المحتلة عام 1967، فإن قرب المسافة سيسهل عملية التنقل إلى داخلها، إلا أنني وبعد سماع تجربة السيدتين العاملتين هبة وضياء، تداركت نفسي، حيث أن المستوطنات الإسرائيلية هي بالنهاية عبارة عن ثكنات عسكرية، تتشابه إلى حد ما وظروف العمل في المدن الصناعية، فكيف لا أتوقع بأن تقف النساء العاملات على بوابة المستوطنة بانتظار أن يقلها/ تقلها المشغل/ة الإسرائيلي/ة إلى مكان العمل؛ المنزل أو المتجر، أو تمنع من التنقل داخل المستوطنة بعد الانتهاء من عملها. فقد عبّرت السيدة هبة بأن ذلك يثقل كاهلها، ولا سيما عند الانتهاء من العمل في المنزل، فأحياناً تنتظر في منزل العائلات المشغّلة بعد الانتهاء من العمل لعدة ساعات بانتظار من

يقلها في طريق عودتها إلى بوابة المستعمرة، وقد تلجأ العائلة المشغّلة لأحد الجيران لإيصالها إلى بوابة المستعمرة. وسنلاحظ في الرواية أدناه صورة من الصور التي تعكس سياسة الاحتلال الإسرائيلي المتعارف عليها في تعمده رفع مستوى شعور الفلسطيني بالضغط النفسي من خلال اتخاذه سلسلة من الإجراءات التضييقية بعد أي نشاط مقاوم ومناهض لوجوده:

(في الأول كنا نفوت لحالنا جوا المستوطنة، بعدين بعد الحوادث في المستوطنات، بيجي مسؤولكي بياخدكي وبيرجعكي، هادا متعب، لأنه أوقات بيتأخروا صحاب الدار بالشغل، بدكي اتضلكي تستنيهن، أوقات بيحكوا لواحد من الجيران يوصلكي).

ظروف مبيت النساء العاملات الظهراويات في الداخل المحتل:

ستسلط هذه الجزئية الضوء على أنماط مبيت النساء الظهراويات اللواتي لا يملكن تصاريح عمل في الداخل المحتل، والتحديات التي ترتبط بهذا الموضوع. فلا تقتصر المجازفة التي تتضمن عملهن في الداخل المحتل على المرور من الطرق الالتفافية وحواجز الجيش الإسرائيلي، ولا يتوقف الأمر على ظروف عملهن التي يحددها واقع كونهن عاملات خارج إطار الشرعية، بل يمتد ليشمل موضوع مبيت هؤلاء النساء في الداخل المحتل، خارج سياقهن الاجتماعي. فأين يبتن هؤلاء النساء اللواتي يخرجن بلا تصاريح عمل، وما هي ظروف مبيتهن، وما هي التحديات التي تواجههن خلال تواجدهن "غير الشرعي" في الداخل المحتل؟

تضطر النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل ولا سيما هؤلاء اللواتي يعملن في قطاع المزارع والمصانع التصديرية للمبيت في الداخل المحتل، فإما أن يعملن على استئجار المنازل بشكل جماعي، حيث تسكن النساء اللواتي يعملن في نفس الحقول الزراعية والمصانع التصديرية مع بعضهن البعض، ومع السمسارة اللواتي تشغلهن، أو يسكنّ بشكل منفرد، وذلك في المدن السكنية

التي تسكنها الأغلبية السكانية من فلسطينيي الداخل، والتي تعتبر مناطق محيطية ضمن التقسيم العالمي للعمل، حيث أنها مناطق مهمشة بالأساس من دولة الاحتلال وتعاني من التمييز القائم على الهوية والدين والطبقة، وبالتالي تعتبر غير آمنة وتفتقر إلى آليات الحماية لساكنيها خصوصاً في ساعات الليل، وعلى وجه الخصوص للنساء والفتيات، سيما الغريبات منهن، حيث ترتفع فيها نسبة الاحتمالات لتعرضهن للمضايقات من الذكور الذين يتجولون في الأحياء ليلاً، من خلال التعرض للسرقة، أو الضرب، أو التحرشات اللفظية، والتحرشات الجنسية.

وقد تتاح فرصة للنساء بأن يسكنّ لدى قريباتهن في الداخل المحتل في نفس تلك الأحياء، حيث ترتبط بعض العائلات البدوية في بئر السبع مع عائلات الظاهرية برابطة النسب. فعلى سبيل المثال لا الحصر، إحدى النساء اللاتي كنت أتمنى أن ألتقي بها تبلغ 70 عاماً، ولا زالت تعمل في مزارع البصل التصديرية، ولكنها تسكن عند ابنتها في الداخل المحتل، وقلما تزور الظاهرية.

أما الشكل الآخر من أشكال المبيت، فهي في الحقول التصديرية نفسها حيث إن النساء المشاركات في هذه الدراسة اللواتي يعملن في هذا القطاع لم يكنّ من النساء اللواتي حصلن على تصاريح عمل، حيث كن يبتن إما في غرفة يتم بناؤها من الطوب والسقف الزينكو خصيصاً لهن، أو من خلال توفير خيمة من بيوت الشعر التي يسكنها البدو لمبيت العاملات وإقامتهن لفترة طويلة من الزمن، حيث تغادر النساء إلى الظاهرية كل 40 يوماً، لمدة أسبوع، ثم تعود للعمل والمبيت في الحقل الزراعي.

وفي بعض الحالات من تلك الأشكال، يتم إعطاء العاملات الفلسطينيات مهمة حراسة المنزل أثناء سفر العائلة خارج حدود فلسطين التاريخية، فقد أضحت حارسة نيران مشروعنا الوطني، هي حارسة بيوت العائلات الإسرائيلية المشغّلة، وهذا بالواقع يثير التساؤلات حول هذا الوضع الخطر

الذي توضع به النساء، سيما ضمن مناطق سكنية خطيرة، تتعرض لإطلاق النيران، وعمليات القتل والسطو بغرض السرقة، حيث تعاني المناطق التي يسكنها فلسطينيو الداخل من التهميش من المؤسسات الرسمية لدولة الاحتلال، وعلى المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية كافة، حيث تعتبر مناطق تعاني من الفقر، والإهمال في مستوى الخدمات، وارتفاع نسبة الجريمة. وعليه؛ فإن العائلات هنا تستغل النساء خادمات المنازل لإشعار الحي بأن سكان هذا المنزل يتواجدون في المنزل، حيث يطلبون منهن العناية بالمنزل أثناء غيابهم عنها خلال إجازاتهم خارج البلاد. فالسيدة صابرين هنا، والتي أشرنا سابقاً بأنها بلغت حديثاً الخمسين من العمر، تعود من عملها في الداخل المحتل، إلى المنزل الذي تكفلت بحمايته أثناء غياب العائلة التي تسكنه، وعلى الرغم من أنها عبرت عن أنها تشعر بأنها في منزلها، حيث تتناول وجبات الطعام، وتستحم، وتنام، إلا أنها عبرت كذلك عن خوفها الشديد عندما يحصل إطلاق نيران في الحي، وقد أكون جازمة، بأنها لو تعرضت لأي نوع من الإساءة أو المكروه ما، لكانت قد شعرت بحجم المسؤولية التي وضعت بها. **(انا أوقات لما يسافروا البدو، إن قالولي ديري بالك على الدار، وبيعطوني المفتاح... بروح بشتغل، وبرجع كأنها داري، باكل وبتحمم وبنام...لما يصير طخ بتجردم، بطلع على الطابق الثالث، بسكر الشابيك والأباجورات... كلشي)**.

وأخيراً، النمط الأكثر استغلالاً لوضع النساء الضعيف في الداخل المحتل، يتمثل بتوفير المبيت لهن في غرفة في بيوت تسكنها النساء المسنات كبيرات السن، مقابل العناية بهن، حيث تتكفل النساء العاملات داخل الخط الأخضر، برعاية هؤلاء المسنات وتنظيف بيوتهن، ويصل الأمر إلى اعتبارها الطباخة وجليسة الأحفاد، وذلك بعد عودتها من عملها. وهذا ما حصل مع كل من السيدة صابرين، والسيدة وفية، حيث تحدثت السيدة صابرين عن تجربتها بمرارة، فكانت تسكن عند عجوز

مسنة تعيش لوحدها في بيت مستقل (***بقيت انام عند بدوية، أبات عندها، وأروح اشتغل***)، ورغم أن الاتفاق بينها وبين المسنة هو فقط أن تكون ونيسة لها في ساعات المساء إلا أنها تستغلها لتنظيف المنزل (***وأرجع اشتغل عندها عشان بتنيمني عندها***)، وكان عملها لدى هذه المسنة مقابل توفير المبيت يشكّل عبئاً على السيدة صابرين أكثر مما شكله عملها المأجور لدى العائلات المشغّلة (***اشتغل عند العجوز أكتر من الشغل***). وتصف السيدة صابرين أنها وبعد عودتها من العمل ودخولها منزل المسنة، كانت تستحم وتجلس (***هالحين أصل من الشغل، أتحمم، واقعد...)***، ولكن العجوز كان من الصعب عليها تقبّل فكرة جلوس السيدة صابرين بدون عمل، حيث تطلب منها تنظيف المنزل (***...إن قالت: أومي نظفي الدار، كنسي داير الدار***)، وكانت السيدة صابرين تجالس العجوز ما بين أسبوع إلى عشرة أيام ، وتعود إلى بيتها وقد أعياها التعب (**أقعد عندها أسبوع، أو 10 أيام ما أروح إلا وأنا نهيانه**). فإلى جانب تنظيف المنزل، تحدثت السيدة صابرين عن إعداد وجبات الطعام صعبة التحضير، إلى جانب الطلب منها بأن تعمل على جمع الخبيزة من الخلاء وطبخها (**بالعشر أيام أطبخلها ورق دوالي، ملوخية، تخليني ألقط خبيزة بوقت الخبيزة من الخلا حولين الدار، وأطبخلها إياها...**) وتؤكد السيدة صابرين مستهجنة بأن ذلك فقط مقابل مبيتها في منزل هذه العجوز (**عشان بس أنام عندها، مقابل ما أبات**)، وأن هذا كان بعد عودتها من عملها المأجور لدى العائلات المشغّلة (**هادا بعد شغلي مع النسوان، بعد ما أروح**).

دراسة حالة: مبيت مقابل عمل غير مأجور...

أسير بالقرب من السور من على الرصيف الممتد، وانا أردد جملة (أنا مؤدبة، أنا مؤدبة، لا أسرق، لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم...أنا مؤدبة، أنا أسمع الكلام، اشتغلي، بشتغل، روحي، بروح...انا مؤدبة) لا يجب أن ننسى، علينا أن نتذكر نحن العاملات كيف نحافظ على أشغالنا، حتى نبني لأنفسنا سمعة جيدة، سيتصل بنا السماسرة والمشغلين/ ات، الجميع، سيحبوننا.

كنت أكاد أطير فرحاً، عندما أخبرتني إحداهن، بأنها بحاجة إلى أن أبيت عند أمها في منزلها، فقد كنت أتوق إلى توفير تكلفة المواصلات، لكي أرمم منزلي في البلدة القديمة في الظاهرية، غدا لن أضطر إلى الرجوع من طريق اللفة إلى العمل، سأبيت عشرة أيامٍ عند العجوز الأرملة، ثم أعود يومين لأرى الأولاد والأحفاد، ثم أرجع للعمل.

لا أعرف لماذا كنت مجبرة على التحمل، كنت قد سمعت أمي تقول: شو بلزك على المر إلا اللي أمر منه، ولكني وبرغم قساوة حياتي، لم أكن أفهم ما هو المر الذي يهون أمام الأمرّ منه، ولكنني الآن علمت، علمت بأن هذا التعب اليومي، الذي كسر ظهري، أهون من التنقل اليومي على اللفة، وأن أوامر العجوز لي بالطبخ والكنس، لا يختلف كثيراً عن أعبائي في منزلي الخاص، بل أن وضعي هكذا أفضل، حيث تخلصت من أعباء الطريق، ووفرت أجرة السيارات.

لقد ضحكت، عندما قابلت امرأة ظهراوية في الباص، أثناء ذهابي للعمل في تنظيف أحد المنازل، فقد كانت هي الأخرى تقضي ليلها عند عجوز مجاناً مقابل العناية بها، اخبرتني بأنهم أخبروها: بس ديري بالك على العجوز وخلي عينيك عليها، ولكن العجوز لم تكن عادية، حيث كانت تعاني من الخرف... ضحكت لأنني كنت أعتقد بأن معاناتي لا يعاني مثلها أحد، لأجد من تعاني الضعف، فقد أخبرتني، بأنها عادت مرة من المرات من العمل لتجد العجوز تركض في الشارع عارية، وعائلتها تركض وراءها، وكانت المفاجأة بأن العجوز لم ترجع إلا مع الظهراوية، فمسكت بيدها، وألبستها ثيابها، وأخذتها إلى البيت، هكذا نحن، يجب ان نكون مؤدبات، ومطيعات، وتملؤنا المحبة للعجائز والأطفال، فها أنا أركض وراء احفاد عجوزتي انا، وأطبخ لهم بالساعات، فألف ورق الدوالي، وأجهز الملوخية الخضراء وأطبخها، وتأمرني بان أجمع الخبيزة من السهل المقابل، فأجمعها وأطبخها، وها هو تعبي لو فرقته على نساء الظاهرية كلها لما نفذ هذا التعب، وها هي صديقتي الظهراوية الجديدة، تجمع الحطب، وتولعه، وتشوي البطاطا لعجوزتها. لو عرفت أمهاتنا بوضعنا لبكين، ليس حزناً علينا، ولكن حسرة لأنه لا يوجد أحد من حولهن، يخدمهن، ويسامرهن، كما نخدم أنا وصديقتي الجديدة تلك العجائز.

أما السيدة وفيّة، فكانت مهمتها الأصعب، حيث أن المسنة التي من المطلوب أن تشكّل لها ونساً تعاني من الخرف أو الزهايمر (***بعدين انتقلت لحارة فيها ختيارة عقلها خفيف حكولي، انت ديري بالك عليها بعد ما ترجعي من الشغل***)، وكان ذلك مقابل المبيت في منزلها بدون أجر (***... وبدناش منكي اجار***).

وتحدثت السيدة وفيّة بأنها كانت تجلس تراقبها عن بعد، ويبدو بأن السيدة وفيّة كانت تشعر بالخوف من المسنة، حيث كانت تجلس في غرفة مقابل غرفتها تراقبها (***انا أضلني اطّلع عليها وهي في الغرفة قبالي...بشوفها وين بتروح وين بتيجي...***). كما تحدثت السيدة وفية بأنها مرة من المرات وعند عودتها من العمل كانت العجوز تمشي بدون ملابسها، وبأنها ركضت إليها وساعدتها للعودة إلى منزلها، وقامت بتنظيفها، وإلباسها ملابسها (***مرة إجيت من الشغل إلا هي بنص الشارع عريانة...قلتلها روحي معي، أخدتها ونظفتها ولبستها وحطيت فوق راسها شالة...)*** وأنها قامت بذلك لكي تنال احترام الناس لها انطلاقاً من حاجتها الماسة إلى ذلك (***أنا عشان يظلهم يحترموني***). ووصفت السيدة وفيّة بأنها كانت تشعر بالسعادة عندما تدعو لها العجوز (***تقولي الله يرضى عليكي***)، وأضافت بأنها كانت تعمل على التحطيب ليلاً لتدفئة منزل العجوز رغم إمكانية تعرضها للمخاطر، حيث تحدثت عن أن النساء كنّ يستنكرن خروجها (***... أولعلها حطب... أروح بعيد أجيبلها حطب من عند الزلام... يقولولي وين رايحة بتخافيش! اقولهم لأ بخافش. أجيب حطب وأكسرلها وأولع النار، تقولي إشويلي بطاطا اشويلها).***

تتناقض مشاعر النساء ما بين الخوف، والحرص، والرضى والسعادة، البؤس والتعب، حول العمل بالداخل بسبب مبيتهن داخل الخط الأخضر، وذلك بحسب المواقف التي يتعرضن لها بعيداً عن الظاهرية. وعلى الرغم من أن معظم النساء ذكرن في معرض حديثهن بأن لهن أقارب من الذكور والإناث في المحيط الذي يبتن ويعملن به، إلا أن روايتهن لا تنطوي في تفاصيلها على شعورهن بالأمان، فناهيك عن كونهن نساء عاملات في إطار منظومة استعمارية رأسمالية، وبالتالي، مهددات ليلاً نهاراً بالتعرض للاعتقال والترحيل ودفع الغرامات المالية من جهاز شرطة دولة الاحتلال، فقد عبرت السيدة فلسطينية بأنها تتجنب كل التجنب الخروج والتجوال ليلاً، فتغلق بيتها

على نفسها، ولا تتجاوب مع أيّ قرع لأجراس بيتها، أو خبط على أبوابها، **(أنا مش نايمة هناك تحت! بعد الساعة 5 مستحيل اطلع من الدار، مستحيل افتح لحدا الباب، في خوف.. لو حدا يطق الباب علينا بنفتحش. ولا بالليل بنطلع).** ولو حتى احتاجت لشراء أية حاجيات، فإنها لا تخرج ليلاً **(لو نتعطل على بكيت حليب بنطلعش بالليل)** وذلك لانعدام الأمن، والخوف من تعرضها لتهجّم عليها بدافع السرقة أو الضرب أو حتى التحرش الذي لم تذكره السيدة فلسطينية بشكل مباشر **(*فش أمان... بتعرفيش واحد يضربكي، واحد يهجم عليكي، يسرق شنتتكي او جزدانكي... فش أمان*)**.

وقد قارنت السيدة فلسطينية المشاعر أعلاه، بمشاعرها أثناء وجودها في الظاهرية، فمقابل هذا الخوف والارتياب التي يعشنه في البعد عنها، هناك الشعور بالأمن فيها، فأبواب بيوتهن مفتوحة، وقد لاحظتُ ذلك من المرة الأولى التي قابلتها فيها، حيث كانت تجلس مع مجموعة كبيرة من النساء من مختلف الأعمار باب منزلها، الأمر الذي أعاد بذاكرتي بيوت قرية الرام التي نشأتُ بها، حيث جلوس العائلات على أبواب منازلهم منذ الصباح الباكر، ومناداتهم لأي عابر من أمام منازلهم لاحتساء الشاي أو القهوة. فقسم من أهل مدينة الظاهرية لا زال يعيش هذا النمط سيما الذين تبتعد بيوتهم قليلاً عن منتصف (*...هان لا (الظاهرية) بابنا مثلا زي ما انت شايفة دايما مفتوح*). وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى المعاني التي تحملها أحاديث النساء، شعورهن بالقوة في مدينتهن مقارنة ببيوتهن المستأجرة في الداخل المحتل، فإذا اجتاح جيش الاحتلال الظاهرية ليلاً وخبط على بيوتهن فإن هؤلاء النساء هن من يفتحن الباب، ويتحدثن مع الجنود بكل جرأة **(*هان بكون قوية، بيجي الجيش أنا بفتح الباب وبحكي معاهم عبراني وبخافش*)**.

وتضيف بدورها السيدة فلسطينية بأنها تشعر بانعدام الأمن عند تواجدها في الداخل حتى في وضح النهار مع العلم بأنها تعتبر من أكثر النساء خبرة في الداخل المحتل، حيث إنها تعمل منذ أكثر من 30 عاماً، ولكن في نفس الوقت يخطر ببالها بعض الأفكار والتخيلات والمخاوف بأن تتصادف

مع قوات الأمن الإسرائيلية (***الواحد بيجي على باله افكار وهو تحت، انا لحالي، يقولولي هاتي هويتك، او بيسألني مثلا: شو بتساوي هون..)*** وهي تحمد الله بأنها لم تتعرض لهذه المواقف قط طوال سنين عملها (***بس الحمدلله ما صار معي)***، وأنها باستمرار تعمل على تقوية وتشجيع نفسها، وعلى الرغم من ذلك فإن مخاوفها لا تفارقها أثناء وجودها في الداخل المحتل (***بس لازم الواحدة تقوي حالها، وإحنا النسوان، ما حدا بيسأل عنا، بس إحنا بنكون خايفين، إلا الواحد يكون حاطط حساب الخوف قدامه***).

دراسة حالة ... مصائد استغلالية شائكة: [37]:

كيف لي أنا بالذات حدث هذا؟ وأنا واحدة ممن شارفن على الدخول في الخمسينات من العمر، كنت أعتقد أن درعي الواقي والحامي هو عمري، هذا العمر الزاحف في زوايا الأحياء التي تسكن في جحور أراضينا المحتلة عام 1948. كيف له؟ وهو من دمي، وعرقي، تجمعنا الهوية، ويجمعنا الدين ووحدة الحال؟ نعم يا ابنتي ولكنه ليس من جنسك، هو من الجنس الذي صنّف نفسه كلباً ووحشاً برياً في قصصنا الشعبية، وحِكم الأجداد، ونصائح الأمهات والآباء التي تحذرنا من الذكور، ولا سيما السائقين منهم. ولكنه يشارف على السبعينات من العمر؟ لقد أخبرتها لهذه التي تتعاقد من الباطن على تشغيلي في المصانع التصديرية، بأنني لا أثق بهم، فمنذ أن سمعت صدفة بالمذياع وأنا في بيتي هناك في الظاهرية، عن مقابلة مع متحدثة عن رواية لكاتبة فلسطينية تتحدث عنا نحن النساء اللاتي يعملن هنا داخل الخط الأخضر، وبأن سعدية ضحك عليها سائق فلسطيني كان يعمل في شركة باصات إسرائيلية، وأنا أخاف من الركوب معهم، وأتجنب الحديث معهم، ولكن العتمة كانت قد بدأت بأكل النصف الأخير من الليل، وهذه السمسارة، أخبرتني بأنه أحد السائقين البدو الذي ينسج علاقات جيدة ومحترمة مع النساء، ليس لسبب سوى أنه حريص على مصدر لقمة عيشه، والتي يقتاتها من ورائهن.

لا أعرف ماذا تريد مني ابنة حماتي في هذه الساعة المتأخرة، ولماذا أنا أركض لها ولا أؤجل الأمر إلى الصباح؟ حتى هي إذا رأتني معه ستخبر أهل الظاهرية قاطبة بأنني كنت وحدي بسيارة يسوقها بدوي في

[37] القصة تعود للسيدة وفية والتي تعرضت لتحرش من سائق من فلسطيني الداخل المحتل. توضح القصة شبكات الاستغلال ما بين السماسرة والسائقين التي تقع في شباكها النساء العاملات في الداخل المحتل، حيث أن الجميع بلا استثناء يمعن في عملية استغلال وضعهن الضعيف كنتيجة وجودهن "غير الشرعي" في الداخل المحتل وعملهن "غير الرسمي". إن تعرض النساء لموقف التحرش يعرض النساء للصدمة الكبيرة حول كيف لهن أن يتعرضن للصدمة العاطفية والوجدانية حيث الشعور بالقهر نتيجة لتعرضهن لهذا المواقف من مَن هم يحملون نفس الهوية الوطنية.

الليل، لماذا إذن دعتني لزيارتها بشكل طارئ؟ وهي تعلم كل العلم بأنني لا أفهم جغرافية هذه الأحياء، لا أحفظها عن ظهر قلب كالظاهرية، وبأنني في حال استقلّيت الباص حتما سأضيع، ثم أن موعد الباص المار من الحي الذي أسكنه لن يحين إلا بعد ساعة من الآن.

كان قد بدأ السؤال عن فصلي وأصلي هناك في الظاهرية، وبدأ بنسج حكاياته المسلية عبر تاريخ عمله كسائق مع أهاليها، حتى سمحت له بأن يعطيني رقم هاتفه لكي يقلني في طريق العودة، لقد كنت حريصة بأن أحفظ الطريق وأدقق بالشوارع، ولافتات المالات التجارية والمطاعم بأضوائها الملونة، فهذه أزرق وهذه أحمر، وهذا المخبز مكتوب عليها باللغة العربية...انعطاف يمين، انعطاف يسار، إلى أن وصلنا، وكانت هي بانتظاري متلهفة على أول الشارع، وما أن ابتعدنا، حتى سألتني السؤال المتوقع، من هذا؟ ولماذا تركبين معه؟ هذا إنسان سيء، فزجرتها، ودافعت عنه، فلم يبدر منه إلا كل الاحترام.

كان لي أن أفكر قليلاً قبل أن أركب معه في طريق عودتي، فانتظاره لي كان غريباً، ثم أن ابنة حماي أكدت لي أنه سيء، فلماذا أنا عنيدة، بعد كل هذه الخبرة مع هؤلاء الناس إلا أنني لا زلت أشعر بالذنب إذا راودتني عنهم/ن أفكارا تسيء لهم، فليس كل رجال الظاهرية يتمتعون بأخلاق حميدة، وكذلك ليس كل البدو لا يتمتعون بأخلاق بها، فرغم كل المعاملة القاسية التي أتلقاها من هذه السمسارة، إلا أنني أتعاطف معها وأحزن عليها، فأخوتها يسرقون أموالها ليبتاعوا ويشربوا الخمر والحشيش، كم هي مسكينة؟ فأنا لا أتردد حتى للحظة، أن أخرج بساعات الليل المتأخر لأشتري لها السجائر وأتحوج لها بعض المسليات، وأنا بالمقابل أحتاجها، وأحتاج أمثالها، أنا مجبرة على إظهار الطاعة، ومجبرة على المهادنة. كنت قد بدأت التثاؤب معلنة بدء النعاس، حتى تفاجئت بلافتات تحمل ألوان مغايرة، ثم أين المخبز العربي الذي مررنا به، المفروض أن نسير الآن بجانبه! فأعلنت غضبي عليه، وهو يمسك برمز العجز العربي، وصرخت بأعلى صوتي: أنزلني هنا.

نزلت إلى شارع، وقفت على رصيف، تخيل لي أعمدة مصابيح الشوارع وحوشاً تريد أن تنقض عليّ، ثم قمعت نفسي، أنبتها، لعنتها، ولعنت أبنه حماتي، ألا يكفي حماتي في البلد! لأبتلي أنا بابنتها هنا! لعنت السمسارة، لعنت أولادي الذين يثبتون لي مرة بعد مرة، بأنهم لا يريدون أن يحركوا ساكناً في البحث عن مصدر العيش، لعنت مؤسسات السلطة التي قطعت المساعدات عني، ماذا يريدون مني؟ ألا يذهبون إلى الأسواق للتسوق؟ أيجهلون الأسعار؟ كيف إذاً يعتقدون بأن مبلغ 750 شيكل كل شهرين، أو ثلاثة شهور سيكفي عائلة؟ ... ماذا لو؟ ماذا لو كانت كل شهر! لما كنت أمشي الآن هائمة على وجهي هنا، حيث كنا!

*نعم كنا هنا، لولا الخيانة العربية، هكذا قالت السيدة لطيفة: **الشمس ما بتتغطى بغربال، العرب خانوا، لو ما خانوا! كان حالنا هيك!**... صدقت هذه العجوز، لو حتى هذا العربي لم يكون خواناً لما صار ما صار لي هنا هذه الليلة... ها هو المخبز، ها هو المنتزه الجميل، ها هو ملجأي... ها قد وصلت، وصلت وأعلنت التوبة من نفسي، وحلفت الطلاق على نفسي من نفسي، فيما لو وضعت ثقتي بمخلوق على وجه الأرض لأطلقها ولن أقبل لها توبة بعد الآن.*

ها هو، بعد عدة أشهر من محاولة البحث عنه من السمسارة ومواجهته بفعلته، أراه يرافق امرأتين من القطاع المحاصر، حذرتهن بلا فائدة، حيث من الصعب أن يدرك الطفل بأن الجمال الخارجي لهذه النار ستلسعه وقد تحرقه، قال لهم بأن التسول من أمام الجوامع هو أسرع وسيلة لجمع المال، وهن غريبات، كل ما هنالك سيضعن هذا الستار الأسود على وجوههن، ويقفن مع طفليهما، ويعلنَّ للمصلين، بأن الأوصال تقطعت بهن أثناء قدومهن لعلاج هذين الطفلين، وسَيغدق عليهن المصلين المال إغَداَقاً...كما أقنعهن بحقه بالنصف، فهؤلاء متمرسون بهذا النوع من عمليات الاقناع بحقوقهم، بفضل ما يتسترون به علينا، ويتبرعون بنقلنا مخاطرين بأنفسهم، ناهيك عن محاولاتهم في البحث لنا عن العمل، تارة مع السماسرة، وتارة مع المشغلين الإسرائيليين، يشترون لنا الطعام، يبحثون لنا عن مأوى، لذلك حتماً لهم الحق... سأعذر هؤلاء النساء لأنني كنت مثلهن، ولا زلت أعطيهم نصف أجرتي اليومية، ولكن ليس على قناعة بالحق، وإنما قناعتي بأن الباطل هو السائد، وليس الحق، فمن قال بأن الحق يسود، لو كان كذلك، لما صار ما صار، ولما كرر هذا السائق فعلته، ولما أخرجتني هذه السمسارة في ظلام الليل لأشتري لها هذا السم الهاري، ولما تجرأت على الصراخ بي مراراً وتكراراً ....لذلك فحتما الباطل هو السائد والحق لا زال هو الزاهق، ولكنه يمهل ولا يهمل.

الخلاصة:

إن سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي قيدت من عبور النساء الظهراويات إلى أماكن عملهن في الداخل المحتل وفي المستوطنات وذلك بعد اندلاع الانتفاضة الأولى في العام 1987، بعد أن كانت قد فتحت الطريق لتشغيل الأيدي العاملة في الداخل المحتل بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك كما تحدثنا خلال الفصل الثاني والثالث من هذه الدراسة. فقد أكدت النساء

الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات في الأماكن العامة وبصورة رسمية بأن الجهة المشغلة كانت تؤمن لهن المواصلات بشكل خاص من بيوتهن إلى مكان العمل في أحد المشافي في الداخل المحتل ذهاباً وإياباً وذلك قبل اندلاع الانتفاضة الأولى. وكنا قد تعرفنا من خلال مقالة الكاتبة أمل صامد حول "بلترة النساء الفلسطينيات بعد احتلال أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967" بأن السياق العام في الضفة الغربية في ذلك الوقت، كان قد شهد ارتخاء أيديولوجيا من جانب الصهيونية العمالية، كنتيجة للتراجع عن المواقف السابقة التي تشكلت في بدايات الحركة الصهيونية حول العمل العبري، حتى في معاقل الصهيونية الزراعية والمتمثلة بالموشاف والكيبوتس، فقد أصبح من المقبول تهريب الأيدي العاملة الفلسطينية من النساء والرجال للعمل بأجر زهيد. ولكن وبالرغم من أن النساء الظهروايات كن قد أكدن على سهولة تنقلهن في تلك الفترة، إلا أن مقالة بوير ومور حول "اجتياز الحدود، ورواية الحكايات، النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والنظرية ما بعد البنيوية" (Boer&Moors,1995)، كانت قد أكدت بأن الحالة الدراسية المتمثلة بأم جمال والتي كانت تعمل في الداخل المحتل في أحد المشافي كانت تتكبد العناء في طريقها بالذهاب والإياب من أحد المخيمات في مدينة نابلس إلى الداخل المحتل. بمعنى أن هناك نساء فلسطينيات من الضفة الغربية قد عملن في نفس الفترة الزمنية التي عملت فيها النساء الظهراويات وفي نفس القطاع ولكن كن يعملن بإطار "غير رسمي". ولا بد من التأكيد بأننا سنلمس كذلك ظروف العمل لأم جمال المختلفة عن ظروف عمل النساء الظهراويات وذلك في الجزء الثاني من هذا الفصل.

لقد عبرت النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات على الصعوبات التي كانت تتكبدها في عملية تنقلها جراء سياسات الاحتلال الإسرائيلي أثناء الأشهر الأولى لانتفاضة عام 1987 والتي

حدت من عملية تنقلهن إلى الداخل المحتل. كما تحدثت النساء عن عامل التهديدات الذي بدر من اللجان الشعبية في ذلك الوقت، والذي أكدت عليه مقالة بوير ومور (Boer&Moors,1995) حيث تعرضت إلى قضية تعرض النساء للأذى الجسدي من الناشطين على المستوى الوطني في الانتفاضة الأولى، الأمر الذي منعهن من التوجه للعمل في الداخل المحتل، حيث كانت قد وضحت بأن الحالة الدراسية التي تناولتها بوير ومور والمتمثلة بأم جمال كانت قد تعرضت لزيارة إحدى هذه المجموعات الناشطة إلى بيتها التي هددتها وطلبت منها بضرورة ترك العمل في المشافي الإسرائيلية في الداخل المحتل والبحث عن عمل بديل في الأسواق المحلية، والتي توافقت كذلك مع ما أثارته ريما حمامي في دراستها حول الاقتصاد والعمل: الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية، من تعرض هؤلاء النساء إلى العقوبات الاجتماعية نتيجة لهذا العمل (1997، 22)، والتي كانت وصفتها حمامي بالعقوبات الشديدة، ولكن دراستها لم تعط تفاصيل هذه العقوبات. إلا أننا لمسنا من خلال النساء الظهراويات بأنهن كن يتعرضن إلى الرجم بالحجارة أثناء محاولتهن المرور من الطرق الالتفافية إلى أماكن عملهن، الأمر الذي حد كذلك من توجههن إلى العمل. كما عملت الانتفاضة الأولى على تغيير الآليات التي كانت تتنقل بها النساء الظهراويات من الظاهرية إلى أماكن عملهن في المستوطنات، حيث توقفت العائلات المشغلة من نقلهن من باب المنزل إلى مكان العمل. بمعنى أن النساء الظهراويات إما قد استمرين بالعمل في المستوطنات، وإما أنهن لم يعملن بتاتاً، ولم يتحدثن عن بحثهن عن العمل في سوق الظاهرية المحلي، كما حدث مع الحالة الدراسية لأم جمال في مقالة بوير ومور التي أشارت إلى قضية انتقال النساء أبّان الانتفاضة الأولى للعمل في السوق المحلي، فقد انتقلت للعمل في مستشفى نابلس الحكومي كنتيجة لهذه التهديدات، كما أكدت مقالة الكاتبة ريما حمامي على ذلك. وعلى

الرغم من أنهن عبّرن عما يفيد بتردي أوضاعهن الاقتصادية أثناء الانتفاضة الأولى، حيث تحدثت السيدة فلسطينية عن أنها وأثناء توقفها عن العمل والذي امتد إلى حوالي ستة أشهر، كانت صديقاتها من فلسطينيي الداخل يعملن على إيصال بعض المواد العينية إليها بسبب انقطاعها عن العمل وعدم وجود مصادر مالية بديلة لعائلاتها:(***انا قلتكي مر إنه لما صارت الانتفاضة الاولى كانوا يجوا صاحباتي البدويات أغراض على طريق تينيا وكانوا يكفيني يعني، كان الوضع سيء في الظاهرية زي ما تقولي يعني بس شو بدنا نسوي! بدنا مدبر حالنا..مش كان زي هالحين الوضع، كان الواحد يطبخ من الدار، يطبخ عدس يطبخ جريشة يطبخ مش زي هالحين*** **! كنا ندبر حالنا ونسلك حالنا... كنا بصراحة ندبر حالنا وكل واحدة تعطي الثانية والوضع كان زي العمى يعني).**

لقد تشابهت إلى حد ما ظروف تنقل النساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات مع النساء اللواتي يعملن في قطاع الصناعة والزراعة التصديرية، وذلك فيما يتعلق بالمرور من خلال الطرق الالتفافية من حيث المخاطرة بأرواح هؤلاء النساء اللواتي يعبرن إلى الداخل المحتل. ولكن جزئية التشغيل الذاتي للنساء العاملات في قطاع الخدمات مقابل التشغيل من خلال التعاقد من الباطن خلق ظروفاً مختلفة لكل منها كما رأينا، ولكنها اتفقت فيما بينها بكونها ظروفاً استغلالية. فقد تعرفنا على مسألة تحديد الفئات العمرية التي يسمح لها عبور الداخل المحتل من خلال حاجز ميتار بعمر الخمسين عاما، وسياسة الإغلاقات للبوابة الحديدية الرئيسية المتمثلة بمعبر ما يسمى بميتار، بالإضافة إلى سياسة تكديس العمال والعاملات على الحواجز ووضع العراقيل لتأخيرهم/ن من الوصول إلى أماكن عملهم/ن في الداخل المحتل. كل ذلك تعرضت له النساء العاملات في قطاع الخدمات اللواتي تبلغ أعمارهن فوق الخمسين عاماً.

وفي نفس السياق شملت الجزئية الأولى في هذا الفصل ظروف الاستغلال والاضطهاد التي تتعرض لها النساء العاملات في جميع القطاعات نتيجة اضطرارهن للبحث عن الطرق البديلة

لدخول الداخل المحتل والمتمثلة بالطرق الالتفافية ذات الطبيعة الجغرافية الصعبة التي يصعب تجاوزها مشياً على الأقدام أو حتى من خلال السيارات، مما كبّد النساء مشقّة التنقل والتعب الجسدي أثناء توجههن إلى عملهن وعرّض حياتهن للخطر كنتيجة لممارسات جيش الاحتلال التي كانت تعترض العمال والعاملات وترميهم/ن بالغازات السامة أو تطلق عليهم/ن النيران، أو تعرضهن للملاحقة وللاعتقال والاستجواب من الجنود إذا ما تم ضبطهن أثناء عملية تسللهن من المناطق والثغرات الحدودية على طول الطريق الفاصل ما بين الظاهرية والداخل المحتل.

كما تحدث هذا الفصل عن قضية منع تنقل الأفراد من الظاهرية إلى الداخل المحتل في السيارات التي تحمل لوائح ترخيص الضفة الغربية والذي اقتصر على الشخصيات الفلسطينية المهمة(VIP)، ما خلق واقعاً جديداً جاء بالتدريج منذ بدء الانتفاضة الأولى التي اندلعت في الثمانيات وحتى الانتفاضة الثانية في أوائل الألفية الثانية ، حيث توقفت سياسة الاحتلال الإسرائيلي بنقل العاملات من أماكن سكناهن إلى مكان العمل وبالعكس، وتوقفت إمكانية العبور للداخل المحتل للسيارات الخاصة أو سيارات الأجرة الفلسطينية والتي ترتب عليها احتكار أصحاب السيارات ذات اللائحة الصفراء من فلسطينيي الداخل المحتل في نقل العمال والعاملات إلى الداخل المحتل وتحكمهم في تحديد تكلفة توصيل العمال من الطرق الالتفافية، الأمر الذي عرَض النساء للاستغلال المالي ورفع تكلفة الذهاب والإياب، ودفَع النساء أحياناً إلى عبور الطرق الالتفافية مشياً على الأقدام كما دفعهن إلى المبيت في الداخل المحتل في ظروف استغلالية وقهرية في سبيل توفير أجرة المواصلات عالية التكلفة.

لقد تعاظمت كذلك مسألة التعاقد من الباطن مع مرور الوقت عبر الفترات التاريخية آنفة الذكر في الظاهرية، وأصبحت التربة خصبة لتعرض العاملات إلى استغلال السماسرة والسمسارات الذين/

اللواتي يعملون/ يعملن على البحث عن عاملات جدد من خلال استغلال وضعهن الاجتماعي الضعيف لتشغيلهن في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية والذي بدوره يحقق لهم/ن المكاسب كنتيجة لتعاقدهم/ن من الباطن مع المشغّل الإسرائيلي، بمعنى أن خلق الحدود والإبقاء على الثغرات الحدودية ساهم إلى حد كبير في الحفاظ على الوضع "غير القانوني" و"غير الشرعي" لهؤلاء النساء لتحقيق المصالح الاقتصادية لدولة الاحتلال بتشغيلها الأيدي العاملة رخيصة الثمن وغياب الأجسام الرسمية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية التي من شأنها أن تشكّل حماية لهؤلاء النساء، كما أنه خلق معه شبكات الاستغلال التي كانت تشغّل النساء في ظروف استغلالية قهرية سنتعرف عليها لاحقاً.

وأخيراً فقد لمسنا سياسة القهر التي تتعرض لها النساء العاملات الظهراويات في سبيل وصولها إلى أماكن عملهن في المستوطنات المقامة على أراضي الظاهرية، حيث توقيفهن على بوابات المستوطنات إلى حين نقلهن من العائلات المشغلة، وكذلك عدم مراوحتهن لأماكن عملهن في المنازل أو في مطاعم المستوطنات بانتظار من يوصلهن إلى البوابات لمغادرة المستوطنات.

تهيئة:

لقد ناقشنا خلال الفصل الأول قضية الحدود الجيوسياسية وأنها ترمي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من خلال تحكمها بتدفق البضائع والأفراد، لا سيما اليد العاملة، وأنها تعمل على تعزيز العلاقات الاستعمارية الرأسمالية القائمة على عدم التكافؤ بين المستعمِر والمستعمَر في الفترة الاستعمارية وما بعد الاستعمار، وهي بالنهاية تعتبر شكلاً من أشكال العنف القائمة على علاقات النوع الاجتماعي، حيث العلاقات الهرمية القائمة على العرق والطبقة والجنس والهوية الوطنية. وهنا لا بد من استحضار من ناقشناه في الفصل الأول حول تحليل سامثا بونتك للجدران الأمنية والحدودية وآليات عملها في عملية إنتاج الفضاء وتطوير العلاقات الاجتماعية غير المتكافئة، باعتبارهما وكيلين (agents) في تنظيمهما المساحة والعمالة والتنقل لتحقيق أهداف اقتصادية فعّالة وتعزيز سلطة الطبقة الحاكمة، وأن الدافع من وراء بناء الجدران تتمثل بالاستعمار الرأسمالي (Ponting 2012,11-39).

وبالنسبة لموضوع العمالة المهاجرة، فأهم ما تقوم به الحدود هو عملية فصل المشغلين عن مسؤولياتهم/ن تجاه العاملين، حيث يتم إعفاؤهم من القيود واللوائح القانونية التي قد تحمي العمال المهاجرين، سيما المهاجرين غير الشرعيين، والذين/اللواتي تم تشغيلهم/ن بدون ضمان لحقوقهم/ن كعمال/ عاملات. ولعل أهم القضايا المرتبطة بهذا الموضوع هو حالة التراخي الأمني التي يتم انتهاجها من الدول للإبقاء على عدم "شرعية" العمالة المهاجرة وعدم "قانونيتها". وفي الحقيقة، إنه وبغض النظر عن طريق دخولهن إلى البلدان المشغّلة وسواء كانت من خلال القنوات الرسمية أو غير الرسمية فإن دخولهن يحقق فوائد اقتصادية للبلدان المستضيفة والبلدان المصدّرة لقوة عملهن،

حيث تستفيد الأولى من عملهن كأيدي عاملة رخيصة، وتستفيد حكومات موطنهن الأصلي من التحويلات النقدية التي يرسلونها إلى عوائلهن.

ظروف عمل النساء في قطاع الخدمات:

سوف يناقش هذا المحور ظروف عمل النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل في قطاع الخدمات، ويتمحور في خدمات المنازل بالإضافة إلى تجربتهن السابقة في الثمانينات كعاملات نظافة في مستشفى سيروكا، أما في المستوطنات فإن عمل النساء اللواتي تمت مقابلتهن قد تمحور في المنازل وفي مطابخ المطاعم. كما سيتضمن هذا المحور بعض الومضات التي لا زالت تلمع في ذاكرتهن والتي قمت بالتعبير عنها في مجموعة من القصص والمشاهد التي تحمل معاني واقعهن الاستعماري الاستغلالي، فلا يكفي بأن النساء هنّ جزء لا يتجزأ من جميع العاملين الفلسطينيين لدى المشّغل الإسرائيلي ويعملون/يعملن في ظروف استغلالية، بل أن هؤلاء النساء يقعن ضمن دائرة استغلالية أوسع قائمة على الجنس والطبقة الاجتماعية والقومية، حيث يتمتع مشغلهن بالتحرر من قيود قوانين العمل التي تفرضها دولة الاحتلال على المشغلين.

إن نساء العالم الثالث العاملات في قطاع الخدمات قد تدخل إلى البلدان من خلال ترتيبات رسمية وضمن اتفاقيات ما بين الدول المصدرة والمستوردة لقوة عمل هؤلاء النساء، ضمن نظام تقسيم العمل العالمي، حيث يعملن بشكل "شرعي" و"قانوني" داخل البلد المضيف، في المستشفيات كممرضات أو كعاملات نظافة في المشافي والمنازل، بحيث يعملن ضمن لوائح وإجراءات منظمة ترتب دخولهن وتوزيعهن على أماكن عملهن وعودتهن إلى بلدانهن. ولكن هذه الإجراءات تخلو من إجراءات الرقابة والمتابعة سيما على العائلات المشغّلة لعاملات المنازل، وبالتالي تحرير العائلات من آليات المحاسبة والمساءلة لاختراق قوانين العمل في بلدانهم والمعايير الأخلاقية والمهنية في

تشغيل هؤلاء النساء، الأمر الذي يترتب عليه لاحقاً هروب النساء من العائلات المشغّلة ليصبحن عاملات "غير شرعيات"، وملاحقات من جهاز الشرطة إلى أن يجدن وكيلاً جديداً يعملن لديه، وذلك ما ينطبق على نساء العالم الثالث العاملات في لبنان، على سبيل المثال.

وهناك أشكال أخرى قد تدخل بها النساء إلى البلدان المشغّلة، فقد يدخلن بشكل "قانوني" ولكن يعملن بشكل "غير شرعي" حيث يتم دخول هذه البلدان من خلال تصاريح زيارة لفترة زمنية محدودة، كأن تكون 30 يوماً، وبمجرد دخولهن يبدأن في البحث عن عمل في قطاع الخدمات، وإما أن يعملن على تجديد اقامتهن من خلال نظام الرشاوي في البلد المستقبل، أو يغامرن بالبقاء في البلد المشغّل من خلال عدم تجديد تصاريحهن، فيصبح وجودهن "غير شرعي" وعملهن "غير قانوني"، وذلك ينطبق على نساء ليسوتو العاملات في جنوب افريقيا كما كنا قد وضحنا خلال الفصل الأول حيث تقول الأدبيات بأن هؤلاء النساء قد يمكثن بعيداً عن موطنهن حوالي 11 شهراً (Jonathan&Dodson 2007,33).

أما الشكل الآخر الذي تعبر به النساء إلى حدود البلدان المشغّلة هو "غير القانوني" وذلك من خلال عمليات التهريب التي يقوم بها تجار البشر، الذين قد يعملون على ترتيب عملية التهريب وتشغيلهن من خلال تعاقدات من الباطن أو تعمل النساء على البحث عن عمل بشكل مباشر مع المشغلين.

ولا شك بأن شكل العبور إلى جانب أشكال الإجراءات التشغيلية تنعكس بشكل أو بآخر على ظروف العمل، فقد ناقش الفصل الأول الظروف الاستغلالية التي تعيشها نساء العالم الثالث كخادمات منازل يعبرن البلاد بطرق رسمية، حيث ضَعف إجراءات المتابعة القانونية لدى الدول المضيفة التي من شأنها أن تضمن عدم استغلالهن بعد عملية عبورهن الحدود وتشغيلهن لدى

العائلات في المنازل. وعلى سبيل المثال فإن العائلات المشغّلة لهؤلاء النساء في لبنان والخليج، لا تخضع لأطر قانونية تنظم عمالة النساء خادمات المنازل. فناهيك عن الأجور المتدنية التي تتقاضاها هؤلاء العاملات، وساعات العمل الطويلة، والحرمان من الإجازات، والرعاية الصحية، فإنهن يتعرضن للحبس في المنازل، والحرمان من التجوال ونسج العلاقات مع بعضهن البعض والانخراط بأي جسم نقابي يحمي حقوقهن وينظم ظروف عملهن، ويحرمهن بشكل تام من الحصول على أجورهن، وتُصادر أوراقهن وجوازات سفرهن. إن التعرض لهذه الظروف الاستغلالية يدفع بهؤلاء النساء إلى الهروب من المنازل، الأمر الذي يحولهن مباشرة إلى عاملات غير شرعيات، وبالتالي ينتقلن إلى فضاءات استغلالية أوسع، حيث العمل في قطاع الخدمات لصالح المشغلين/ات في القطاعات الخاصة من مطاعم أو مشافي أو شركات الذين/ اللواتي يرغبن في التهرب الضريبي الذي يفرض عادة على مشغلي/ مشغلات العمالة النظامية، أو يسعينّ بعد هروبهن من العائلة المشغّلة إلى العثور على كفيل الذي عادة يكفلهن مقابل الحصول على نصف أجورهن (Amrita Pande,417).

إن النساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات بشكل عام وفي خدمات المنازل بشكل خاص في الداخل المحتل أو في المستوطنات عبّرن بأن عملهن بهذا القطاع هو خارج عن الأطر واللوائح القانونية التي تنظم عمل القوى العاملة الفلسطينية لدى دولة الاحتلال. فهن يعملن بدون تصاريح عمل، وبدون أي صيغة تعاقد بينهن وبين المشغّل الإسرائيلي، باستثناء تلك النساء اللواتي عملن في مستشفى سيروكا في بداية الثمانيات وحتى الشهور الأولى من انتفاضة 1987. وبالتالي فإن ظروف عملهن تتلاقى مع ظروف نساء العالم الثالث المهاجرات من حيث ساعات العمل

الطويلة والأجور المتدنية، والحرمان من التأمين الصحي ومستحقات نهاية الخدمة، ومعاناتهن من التهديد بالطرد التعسفي.

وللمقاربة بشكل أوسع ما بين نساء العالم الثالث اللواتي يعملن في هذا القطاع مع النساء الظهراويات، يمكننا القول بأن ظروف عبور وخروج النساء الظهراويات من الداخل المحتل يفرض عليهن شكلاً مشابهاً إلى حدٍ ما من أشكال القيود التي تمارس ضد نساء مملكة ليسوتو العاملات في منازل العائلات الغنية في جنوب إفريقيا، حيث أن إجراءات جنوب إفريقيا تشابه إجراءات دول الاحتلال في استقبال هؤلاء العاملات والتي تؤثر على قراراتهن وخياراتهن في العودة إلى أماكن سكناهن. فكما أن نساء ليسوتو تدخل إلى جنوب إفريقيا بشكل قانوني ومن خلال تصاريح زيارة لا تخولها بالعمل، فهذا ينطبق على النساء الظهراويات اللواتي يدخلن من معبر ميتار بشكل رسمي إذا كنّ فوق 50 سنة. وكما تلجأ حكومة جنوب إفريقيا إلى ترحيل نساء ليسوتو إذا ما تم ضبطتهن أثناء تجوالهن في الشوارع، فكذلك الأمر مع النساء الظهراويات اللواتي تلجأ دولة الاحتلال إلى ترحيلهن أو مخالفتهن إذا ما تم ضبطتهن أثناء تجوالهن داخل الخط الأخضر، سيما إذا كن أصغر من السن المسموح به لعبور حاجز ميتار، أو في حالة معرفة أنهن يعملن بدون تصاريح رسمية من مكتب العمل، وهو الأمر الذي لم يحدث مع النساء اللواتي تمت مقابلتهن، لكنهن كن قد تحدثن عنه في معرض حديثهن عن المخاوف التي تعتريهن أثناء تواجدهن وتجوالهن في الداخل المحتل، والذي عبرت عنه نساء ليسوتو العاملات في جنوب إفريقيا، وما يولده ذلك من شعور بالتهديد المستمر لشعورهن بالمراقبة وما يعكسه ذلك على ذواتهن كنساء عاملات "غير شرعيات" ناهيك عما يمنحه ذلك من فرص للعائلات المشغّلة للإمعان في عملية الاستغلال (Griffin2010,131).

إن معظم النساء العاملات في الداخل المحتل في هذا القطاع يغادرن الظاهرية ويغبن فترة زمنية محدودة لا تتعدى الشهر، بعكس تجارب نساء العالم الثالث ضمن هذا القطاع اللواتي يقضين أشهراً أو سنوات في البلد المستضيف، كما أن مبيتهن لا يكون في منازل المشغلين الإسرائيليين في الداخل المحتل أو في المستوطنات، بعكس نساء دول العالم الثالث اللواتي يعملن ضمن هذا القطاع واللواتي يبتن في منازل العائلات المشغّلة.

ونستطيع القول على أنه وبالرغم من تشابه وضع النساء الظهراويات العاملات في هذا القطاع مع نساء ليسوتو العاملات في قطاع خدمات المنازل، إلا أن النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات بشكل عام وفي قطاع خدمات المنازل بشكل خاص يعانين مثلهن مثل نساء ليسوتو اللواتي يعملن في نفس القطاع واللواتي ظهرت معاناتهن من الاضطهاد العرقي القائم على اللون بالإضافة إلى الاضطهاد القائم على الجنسية والمواطنة، وذلك كما رأينا في الفصل الأول لدى طرح ما قدمته مقالة لوار جريفين، والذي أيضاً ظهر بشكل أو بآخر في واقع النساء الظهراويات اللواتي عملن لصالح عائلات مسيحية ومسلمة فلسطينية تسكن الداخل المحتل. وهذا ما سنلمسه من خلال روايات النساء أدناه، حيث شعور النساء بالاستغلال والاضطهاد في منازل العائلات المشغّلة اليهودية أكثر من العائلات الفلسطينية التي تقطن الداخل المحتل.

النساء الظهراويات العاملات في خدمات المنازل:

(في عمال رجال بياخدوا 300-400 شيكل في اليوم الواحد، إحنا بنشتغل بيعطونا 120-150 شيكل، العمال بيشتغلوا كل النهار إحنا بنشتغل 4-5 ساعات، والعمال مش زينا، هم مأمنين.. إحنا من غير تصاريح، إحنا بنشتغل بالبيوت وبنروح) **السيدة مناضلة**

بشكل عام، فقد تحدثت الأدبيات عن أن عمل النساء مدفوع الأجر كخادمات منازل يتم تصنيفه على أنه عمل منزلي، بمعنى أنه يقع ضمن تصنيفات الأعمال "غير الحقيقية" (Federici2002,

69). فهي أعمال النساء غير المأجورة والتي لا تحتاج إلى مهارات متقدمة، وبالتالي فهي حتى في حالة تم بيعها من قبل الرجال، ستبقى أعمالاً متدنية الأجور بسبب ارتباطها بالنساء ربات البيوت ضمن تقسيم العمل الرأسمالي في الأسرة. وبالتالي فإن الأجور التي تحصل عليها النساء مقابل خدمة المنازل هي أجور متدنية قائمة على استغلال تصنيفها ضمن هذا الإطار.

ضمن الإطار الذي تعيش به النساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات على مستوى نساء العالم الثالث، فإن ظروف عملهن لا تختلف عن النساء الفلسطينيات الظهراويات، اللواتي يعملن بالداخل المحتل بشكل غير نظامي، وضمن واقع استغلالي، حيث ساعات العمل التي تقوم بها النساء المهاجرات كخادمات منازل تمتد إلى أكثر من 11 ساعة يومية، وأنها تمتد على جميع أيام الأسبوع. أما عن النساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات فإنهن يعتبرن عاملات مياومة، لذلك فإن عملهن لا يسير بشكل منتظم، وأن أيام العمل قد تمتد من 5 أيام إلى 7 أيام في الأسبوع الواحد لدى عدة مشغّلين، وأن هذه القضية لا تسير برتابة، بما معناه، بأن بعض النساء على سبيل المثال يتوجهن إلى عملهن لدى العائلة المشغّلة كل أسبوع، ولكن أحياناً يكون عملهن يومين/ الأسبوع، وأحيانا 5 أيام/ الأسبوع وذلك مثل السيدة ضياء التي تعمل في خدمات المنازل في المستوطنات (***هلقيت أنا ارتحت، بشتغل أسبوع 5 ايام وأسبوع 2 يوم***). أما عن عدد الساعات اليومية، فهي تختلف من مشغّل إلى آخر، ففي حين تعمل النساء من 9 ساعة إلى 11 ساعة يومية لدى المشغلين/ المشغلات من فلسطينيي الداخل، فإن عدد الساعات تتراوح ما بين 4–5 ساعات لدى المشغل/ة اليهودي/ة.

أما بالنسبة للعائلات المشغِلة لهؤلاء النساء، فهناك اختلافات ما بين المشغلين، فما بين العائلات اليهودية في الداخل المحتل والمستوطنات، وعائلات فلسطينيي الداخل، حيث العائلات المسيحية

والعائلات البدوية، والذي بدوره يفرض ظروف عمل مختلفة للنساء الظهراويات عاملات المنازل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن بيوت البدو في الداخل المحتل تمتاز بالصعوبة، نظراً لكثرة الأثاث، وإصرار صاحبات المنزل على تنظيف جميع البيت جملة واحدة، مما يجعل عدد ساعات العمل تمتد عندهم إلى 9 ساعات أو أكثر، حيث لا تغادر النساء قبل إنجاز العمل المطلوب، سيما النساء اللواتي يعملن طوال الأسبوع في نفس المنزل، حيث عبّرت السيدة أبية والتي تعمل في منزل أحد السماسرة الذي عمل على تشغيلها في منزله بشكل دائم وعلى مدار أيام الأسبوع، بأنها تفضل إنجاز العمل بساعات أطول بدلاً من تأجيله إلى اليوم التالي (***مرات بتأخر، مش هي تقولي أو بتغصب علي! لأ! أنا بحب أخلص شغلي بحبش أخلي لبكرة***). أما النساء اللواتي يعملن في منازل العائلات اليهودية سواء في الداخل المحتل أو في المستوطنات، فإن ساعات عملهن تتراوح ما بين 4–5 ساعات، الأمر الذي يتيح لهؤلاء النساء العمل في أكثر من منزل في نفس اليوم، فمثلا فلسطينية عبّرت بأنها تعمل بنظام المقاولة، وليس بنظام الساعات، فتغادر المنازل بعد الانتهاء من المهام المطلوبة منها والمتفق عليها مع صاحبة المنزل، مما يتيح لها أن تعمل في أكثر من منزل في اليوم الواحد: (***...بلبس البوت وجرابين لهان (تؤشر بيدها لنصف رجلها) ... وبخلص بسرعة، بلحق على بيتين، بروح على بيوت تانية، بقلهن أنا بشتغلش بالساعة***).

إن النساء الظهراويات اللواتي يعملن في خدمات المنازل لا يعملن من خلال السماسرة، باستثناء واحدة منهن. فقد عبّرن بأنهن وبعد خبرة السنوات الطويلة استطعن أن ينسجن علاقات عريضة مع العائلات المشغّلة، ويتواصلن معهم/ن بشكل مباشر من خلال الهاتف النقّال (***وهم معهم ارقام تلفوناتنا، اللي بدها شغلة بتّلفن علينا***) وعلى الأغلب من خلال تطبيقات منصات التواصل الاجتماعي مثل (الواتس آب) حيث أن كل العاملات لديهن هذا التطبيق إما على هواتفهن النقالة أو هواتف الدرجة

الأولى من أقاربهن، وذلك كما عبرت فلسطينية التي تصلها رسائل من المشغلات الإسرائيليات عبر تطبيق (واتس آب) أو ضياء، وصابرين التي تواصلت معهما عدة مرات من خلال هذا التطبيق فأخبراني بأنهما ظنتا بأنني إحدى هؤلاء المشغلات من الداخل المحتل أو المستوطنة. وفي هذا الخصوص فإن النساء قد تحدثت بما يؤشر بتفضيلهن العمل بشكل مباشر مع العائلات المشغّلة، وذلك كما سنرى لاحقاً في الحالة الدراسية المتمثلة بالسيدة صابرين التي رفضت مجرد فكرة وجود من يسمسر على قوة عملها. هذا بالإضافة إلى تكرار بعضهن مثل السيدة ضياء، على سبيل المثال لا الحصر، عن كونهن يحرصن على أن يتركن سمعة جيدة لدى المشغلات ربات البيوت في المستوطنات وفي الداخل المحتل لكي يتم ترويجهن من العائلات المشغَلة إلى عائلات أخرى (*... هم بيحكن لبعض، بيقولوا إنه في واحدة نظيفة وأمينة بيتصلن عليكي وبيطلبوكي*)، أي بمعنى أنها تعتمد على نفسها في عملية تشغيل نفسها بدون قضية التعاقد من الباطن والتي قد تدخلها في المزيد من الاستغلال والاضطهاد من حيث مقاسمتها في أجرتها والتحكم في ساعات عملها ومكان عملها، مثل السيدة صابرين التي شعرت بأن أجرتها اليومية التي تتقاضاها أقل من أجرتها التي تستحقها فعلياً والتي تم تشغيلها في أماكن تبتعد مسيرة ساعتين أو ثلاث ساعات عن حاجز ميتار مثل اللد والرملة ويافا والتي تعني حوالي 4 –5 ساعات بين الذهاب والإياب بسبب الازدحام المروري بين المدن إلى جانب بعد المسافة.

وفي سياق متصل، وفيما يتعلق بموضوع ضمان العمل واستقراره، فقد ذكرت السيدة مناضلة، بأنها أحيانا لا تعرف وجهتها في العمل إلا عندما تعبر حدود الداخل المحتل، فلدى ضمانها العبور تتصل ببعض المشغلات للاستفسار عن إمكانية العمل لديهن (*لما نوصل على المعبر، بيكون معنا أرقام تلفونات البيوت... ونحنا بنتلفن نسأل على شغل*)، وقد تحجز المشغلات يوم عمل لدى العاملات

الظهراويات، وبعد ذلك يقمن بإلغاء الموعد، كما كان يحصل مع السيدة مناضلة، والتي وافقتها فلسطينية على ذلك (***وإذا واحدة بتشتغلي عندها اليوم وبدهاش شغل، بتلفن عليكي وبتقلك انا اليوم تجيش***). وتجدر الإشارة أن ضمان العمل غير مرتبط بمعرفة أو عدم معرفة العاملة للعائلة المشغّلة، أو بالاتفاق الشفوي بين العائلة المشغّلة والعاملة بكونها عاملة ثابتة تعمل بشكل يومي وتتقاضى أجرها بشكل شهري. فالسيدة أبية وهي التي عملت لدى عائلة مشغّلة واحدة لمدة 4 سنوات متواصلة وبشكل يومي كانت قد عبرت بأنها وصلت المنزل وارتدت ملابس العمل، حين أخبرها الزوج في العائلة المشغّلة بعدم وجود عمل لها في ذلك اليوم (***...بعد ما فتت، حكالي، فش إلك شغل، بعد ما غيرت أواعيه، وبدي اشتغل، قالي فش شغل***). وهذا بالواقع يذكرنا بما طرحه الفيلم الوثائقي "الريحان الدامي" بما تتكبده النساء من صعوبات، نتيجة إرجاعهن عن العمل بعد أن يكن قد خرجن من بيوتهن باكراً وقبل الشروق، فإلى جانب رجوعهن خاليات الوفاض من الأجرة اليومية، فإنهن يشعرن بامتهان كرامتهن، وهذا بالواقع يقع أيضاً ضمن سوء المعاملة التي سنأتي على مناقشتها لاحقاً.

وبشكل عام، فقد أوضحت السيدة مناضلة بحديثها بصيغة الجماعة عن النساء اللواتي يعملن في خدمات المنازل بشكل يومي، بأن عملهن غير ثابت وغير منتظم، حيث أنهن لا تربطهن عقود عمل أو تصاريح تربطهن بالمشغِل/ة الإسرائيلي/ة، في ظل غياب المحاسبة والمراقبة للعائلات المشغّلة، سواء من ذوي الاختصاص في السلطة الوطنية الفلسطينية أو الأجسام النقابية التي من المفترض أنها مسؤولة عن القوى العاملة وتعمل على تنظيم تشغيل العمال والعاملات والدفاع عن حقوقهم/ن، أو ذوي الاختصاص في دولة الاحتلال، ولكن للأسف فهؤلاء العاملات لا يوجد من يشكّل لهن الحماية من الاستغلال (***... الراتب يوم بيومه بيعطونا إياه..فش إجازات، إحنا إذا بنقعد بنقعد لحالنا***).

أعباء منزلية خارج حدود منازلنا:

(شغل بيتك بسيط، ما فيش حدا يتحكم فيكي، ويقلك ليش ما عملتي! وليش ما سويتي! .... ما فيش حدا يفقد وراكي)

(السيدة مناضلة)

بادئ ذي بدء، لا بد من الإشارة بأن عاملات المنازل الظهراويات لم يعبرن عن إضافات حول المهام المنوطة بهن لدى العائلات المشغّلة عن تلك التي تم معالجتها في الأدبيات، والتي شملت مهام التنظيف إلى جانب خدمات رعاية الأطفال وكبار السن والمرضى، حيث الكنس والمسح وتحضير الخضار والطبخ، بالإضافة إلى الاهتمام بالأطفال، والاعتناء بالمسنين/ المسنات. وتقوم النساء العاملات في خدمات المنازل واللواتي تمت مقابلتهن من الظاهرية في جميع الأعمال المنزلية، حيث يتحملن أعباء تنظيف المنزل بشكل كامل، فيقع في إطار مسؤولياتهن تنظيف المطابخ بما فيها من ثلاجات وخزائن، وأفران، وأرضيات، وكذلك الغرف، والحمامات، وغرف الضيافة، وتنظيف زجاج الشبابيك والأبواب، والسجاد، وباحات المنزل الخارجية، ناهيك عن المشاركة في تحضير الطعام، وأحياناً الطبخ، كما يعملن في بعض المنازل على مجالسة الأطفال والعناية بهم أثناء غياب أمهاتهن.

وفي الغالب فإن العائلة المشغّلة تغادر المنزل في الصباح الباكر، وتترك هؤلاء النساء لوحدهن في المنزل سيما أصحاب البيوت اليهود، وعندما تغادر النساء العاملات المنزل، تترك المفتاح في مكان متفق عليه مع العائلة المشغّلة. أما أغلب العائلات الفلسطينية المشغّلة فإن النساء صاحبات المنزل يتواجدن فيه ولا يغادرن إلا نادراً، وفي هذا الخصوص تحدثت السيدة أبيّة، والسيدة فلسطينية وكل من السيدات صابرين وهبة وضياء، حيث أكدن أنهن يقمن بكل الأعمال المنزلية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تتحدث أبيّة ***(أنا كلشي بعمل في الدار، بنظف الغبرة، والحمامات، بشطف، برتب،***

كلشي.... كلشي بقيت أعمل، تطلع المرة على المكتب هي وزوجها وولادها على الحضانة، وانا كلشي مطلوب مني، كلشي. بظل لحالي طول النهار بالدار، بشتغل ل 1:30-2:00. ترتيب تخوت، تشطيف برا الدار... بشتغل 6-7 ساعات) وفلسطينية **(بزيح الصالون، وبساوي الغبرة، والحمامات والشبابيك)**.

كما ذكرت فلسطينية أن العائلة التي عملت لديها منذ أكثر من 27 عاماً وهم من فلسطينيي الداخل، عملوا على تزويج أبنائهم خلال سنوات عملها معهم، وأنها الآن تقوم بالعمل في ثلاث شقق **(العيلة(الفلانية): عندها 3 ولاد كلهم زوجتهم، كل واحد اله شقته... انا بشتغل بالثلاث دور)** حيث تعمل على تنظيف الشقق، وتجهيز الخضار، ورعاية الأطفال سيما وإن غابت أمهاتهن عن المنزل. وتضيف بأنها تعمل لديهم كما تعمل كل مرأة في بيتها الخاص ***(بنضف الدار، والخضار بحضرها للطبيخ، بدير بالي على الصغار "صغارهم بيجيو علي متل هادا "حفيدها"، بدير بالي على الصغار اذا طلعوا مشوار. بشتغل كلشي زي ما الواحدة بتشتغل ببيتها)***.

ظروف عمل تطحن النساء ...

إن المهام التي تقوم بها النساء من تنظيف وترتيب تقتضي منهن الوقوف لفترات طويلة، والانحناء، والاعتماد على قوة اليدين، فقد شاركتنا السيدة أبيّة بأن جميع الأعمال المنزلية بلا استثناء هي أعمال صعبة ***(كلشي صعب في شغل البيوت)*** وبأنها تنتظر بفارغ الصبر موعد طي الغسيل، حيث الجلوس أثناء عملية الطي (..***بس أحسن إشي لما تصفطي الغسيل، ما بصدق وانا أجيب الغسيل، عشان اقعد)*** والتي بدورها تؤكد بأن ذلك يعود لكبرها بالسن، حيث لم تعد تقوى على تحمل التعب الجسدي، ولكنها مضطرة لذلك، فلا بديل لها غير هذا العمل (،، **السن اله دوره، وانا ست كبيرة، والله بعين)**.

كما عبّرت السيدة صابرين عن صعوبة المهام التي يقمن بها في المنازل، حيث غسيل السجاد والحرامات الثقيلة، فما لا تستطيع أن تتحمله الغسالة الكهربائية تتحمله هؤلاء النساء في بيوت المشغلين/ات الإسرائيليين/ الإسرائيليات ***(... بقيت أغسل 12 سجادة، وبعدين تطلعلي الحرامات اللي***

بيدخلنش بالغسالة، وتخليني أعملهم بالبربيج.. أعمله، أقول بيهمش، وكله أغسله وأنشره). وإنما يعبر ذلك عن الإمعان في عملية استغلالها كيد عاملة رخيصة، واستغلال هشاشة وضعها القانوني، وعدم معرفتها بالحد الأدنى للأجور، وساعات العمل (***من الساعة 7- 4 ... كنت هبلة، إساع أولها، ما كنتش أدري.*** ... **تقولي ساوي الاشي وبعطيكي 400**)، بالإضافة إلى حرمانها من مستحقات التأمين الصحي لجسدها المتعب، حيث تصل بيتها وقد أعياها التعب (**ما *أروح إلا أنا مش أنا. اقعد في داري يومين، مش قادر أعمل إشي***) حيث تكرر ما تحدثت عنه السيدة صابرين من عدد النساء اللواتي عملن في خدمات المنازل والأوجاع الجسدية التي عانين منها نتيجة هذا العمل اذي يستمر عدة أيام، الأمر الذي يمنعهن من ممارسة أدوارهن المنوطة بهن في بيوتهن كأمهات وزوجات. فقد تحدثت السيدة مناضلة والتي كانت قد بدأت العمل في منتصف الثلاثينات من العمر، بأنها وعلى صغر سنها كانت قد بدأت تعاني من أوجاع في القدمين، والرجلين، واليدين، جرّاء الوقوف، واستخدام السلم المنزلي لتنظيف أسطح الخزائن والشبابيك (***في تعب كثير في الشغل، كنت أروح مش قادرة أشيل حالي وأنا لسه صبية إساع، تعب تعب.. أه والله شو بدنا نساوي***... **الواحد بيرجع من الشغل عنده وجع رجلين من الوقفة، وجع إيدين.. من الرفع لما نمسح ظهر الخزاين، وبتحطي السيبة، بتمسحي الغبايرو وبتفكي الشبابيك وبتركبي الشبابيك..**). وكذلك السيدة صابرين التي أصابها التهاب في ركبتيها نتيجة جلوسها عليهما أثناء تنظيف خزائن المطابخ السفلية (***انا بتعب لما أنظف الخزاين والرفوف اللي تحت، بقعد على ركبي، اجعتني ركبتي، وحكالي الدكتور التهاب بسيط***). وتضيف كذلك السيدة مناضلة، بأنها كانت تتفاجأ بحجم العمل المطلوب في المنازل في الداخل المحتل، حيث لا يوحي المظهر العام للمنازل بأنه يحتاج إلى أكثر من ساعة من الزمن إلا أنها كانت لا تنهي عملها إلا بعد 3 أو 4 ساعات بسبب كثرة وصعوبة المهام التي قد تصل إلى الطبخ أحيانا (... **كنتي تدخلي البيت تقولي ما بدوش اشي، ساعة وبطلع منه،**

نقعد فيه 3-4 ساعات.. تليفي شبابيك، تشطفي، تليفي المناظر وترجعيهن محلهن، الغسيل، والكوي وظب الغسيل...يعني هيك...أحيانا طبخ، أمرار فيه طبخ).

أما السيدة ضياء التي كانت تعمل في خدمات المنازل في المستوطنات، فقد تحدثت بأن وجود أفراد العائلة في المنزل قد يساهم من التخفيف من الأعباء الجسدية، حيث تتلقى أحيانا بعضاً من المساعدة من أصحاب المنزل (***إذا بيكون حدا بالدار بيساعد... المرة أو جوزها، بيفكوا الشبابيك وبيحطوهم بالبانيو وأنا بليفو وبنشف وهم بيركبوا ... لما يكون الواحد لحاله بتلف***)، واشتكت من العمل عند وجودها لوحدها في المنزل واضطرارها إلى فك وتنظيف وتركيب شبابيك المنزل (***لما يكون فيه شبابيك وأكون لحالي، بتعب، بدك تفكي الشباك تليفي، وتعاودي تركبي***).

لقد شمل عمل النساء الظهروايات في قطاع الخدمات في المستوطنات كذلك العمل في مطابخ المطاعم، حيث عملت السيدة ضياء في مطعم أحد المستوطنات القائمة على أراضي الظاهرية. وقد عبرّت السيدة ضياء التي خاضت هذه التجربة وانتقلت إلى العمل في خدمات المنازل بعد عملها في مطبخ المطعم، بأن عملها في المنازل أقل جهداً حيث لا يقتضي الوقوف المستمر وإنما الحركة، كذلك أقل من ناحية ساعات العمل، مع العلم بعدم وجود فرق في أجرتها اليومية وبين أجرتها في مطبخ المطعم. كما تجدر الإشارة بأنه وفيما يتعلق بثبات واستمرارية العمل؛ فلم تعبر السيدة ضياء عن أن هناك فرقاً بهذا الخصوص بين العمل في الأماكن العامة مثل مطبخ مطعم المستوطنة والعمل في منازل العائلات في المستوطنات، حيث ينطبق عليه ما ينطبق بشكل عام على عناصر التشغيل الذاتي من عدم الاستقرار وإمكانية الطرد التعسفي.

لقد عبرت السيدة ضياء التي عملت لأكثر من 10 سنوات في مطبخ مطعم المستوطنة، عن عملها المتقطع وغير المنتظم في المطعم، وذلك حسب ضغط العمل، فهناك بعض الأسابيع التي لا يعمل بها المطعم إلا 3 أيام فقط، وبعض الأيام التي يتخللها الضغط فإن عملها يكون 6 أيام في

الأسبوع، حيث تعمل أيام الجمعة، نتيجة وجود حفلات الزواج والطهور للعائلات اليهودية في المستوطنة. كما تحدثت السيدة ضياء عن أن مهامها تتمحور في جلي الأواني، والوقوف المستمر ولفترة طويلة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ساعات وراء حوض الجلي، وبدون استراحات، ناهيك عن قيامها بتنظيف المطبخ بشكل كامل، مقابل 25 شيكل في الساعة الواحدة، وتتضمن الرواية أدناه التي شاركتنا بها السيدة ضياء المقارنة التي تحمل المشاعر والمعاني لتقريب صورة التعب لي كمستمعة للرواية، وذلك بين الوقوف خلف حوض الجلي في منازلنا الخاصة لمدة ربع ساعة وبواقع مرتين باليوم، وبين الوقوف لثماني ساعات متواصلة خلف حوض الجلي في مطعم المستوطنة (***...الواحدة بتجلي بدارها، بتجلي مرتين، كل مرة ربع ساعة بتتعب، انا أقف من الساعة 8:00 الصبح، للساعة 4:00)*** تحرم خلالها من استراحة وجبة الطعام، والتي تتناولها وهي واقفة بسبب ضغط العمل ***(وقبل ما أروح أشطف وأليف المحل، ما فيش استراحة، آكل وأنا واقف، فش قعاد)***، وتضيف السيدة ضياء بأنها أحياناً كانت تترك بعض الأواني غير النظيفة خلفها لتجدها أمامها في صبيحة اليوم الثاني ***(أوقات كان يظل جلي لتاني يوم الصبح آجي أعمله...)***.

ظروف العمل للنساء العاملات في المستشفيات:

تعرضت بوير ومور (Boer&Moors,1995) لدى نقاشها لظروف عمل الحالات الدراسية التي تناولتها والمتمثلة بأم جمال وفريال، إلى عملهن في مشافي دولة الاحتلال وذلك في فترة الثمانينات والتي تزامنت مع المرحلة التاريخية التي سبقت بدء الانتفاضة الأولى، حيث تحدثتا بوير ومور عن ظروف عمل كل من فريال وأم جمال، اللتين وصفتا ظروف العمل في مستشفى كفار سابا داخل الخط الأخضر، بأنها كانت أفضل من العمل في المصانع التصديرية. ففضلاً عن أن مستوى الأجور أعلى من الأجر الذي كانتا تحصلان عليه في هذه المصانع، فإن طبيعة العمل في المشفى

يتطلب الحركة بدلاً من الوقوف الطويل أمام مكن التصنيع الغذائي، بالإضافة إلى أنهن عبّرن بأنهن يستطعن تغيير ثياب العمل قبل مغادرتهن المستشفى. ولا بد من الإشارة بأن أم جمال كانت قد سلطت الضوء على أن عملها في المستشفى كان بدون عقد عمل، واشتكت من العبء المضاعف الذي تتحمله كعاملة نظافة في المستشفى مقارنة مع العاملات اليهوديات، وأن ساعات عملها كانت تمتد 4 ساعات إضافية عنهن، حيث تلزمها إدارة المشفى بالعمل لعدة ساعات إضافية في المساء. كما اشتكت من سوء المعاملة فيما يتعلق بالإجازات الرسمية، ففي حين يطلب منها العمل في الأعياد اليهودية، فقد كانت تتعرض للعنف اللفظي إذا ما طلبت إجازة أول أيام أعياد المسلمين، ذلك إلى جانب التمييز في الأجور، حيث كانت أجرتها أقل من أجرة العاملات اليهوديات.

وفي سياق متصل، وبخصوص النساء اللواتي يقطنّ الظاهرية ويعملن لدى المشغّل الإسرائيلي في قطاع الخدمات، واللواتي تم الالتقاء بهن، تضمنت رواياتهن بأنهن وحتى السنوات الأولى من الانتفاضة الأولى، كن يعملن بشكل رسمي في مشفى سيروكا، ومن خلال تصاريح عمل، حيث عملت السيدة فلسطينية مذ كانت في العشرين من العمر، أما هبة فقد كانت طفلة تبلغ 11 عاماً من عمرها (***اشتغلت 8 سنين على هوية اختي، تنظيف في مستشفى سيروكا. ، بقيت زي ما أنا هالحين، نفس الطول والحجم...***)، (***هالحين في حجة امي بتعرفها، ودتني معها علي سيروكا، هالحين اخدتني معها، لبستني توب، عشان أبين كبيرة***). ولا بد من التنويه بأن فلسطينية وهبة لم يكنَّ العاملات الوحيدات من الظاهرية اللواتي يعملن في مستشفى سيروكا في ذلك الوقت، فبحسب الرواية كان هناك حوالي 25 من نساء وطفلات الظاهرية يتوجهن للعمل من بيوتهن إلى المشفى وبالعكس، وبأنهن كن يحصلن على حقوقهن العمالية (***بقينا مكيفين، مأمنين وكلشي، إذا انجرحتي جرح ياخدوكي***)، ولكن وعلى الرغم من

أنهن كن يعملن بشكل "قانوني" ومن خلال تصاريح رسمية للعمل إلا أنهن تعرضن للتمييز في الأجور حيث كن يتلقين 4000 شيكل شهرياً مقابل 6000 شيكل لغيرهن من العاملين والعاملات اليهود. إلا أن هذا الوضع الذي يطلق عليه "قانوني" وكما ذكرنا آنفاً، كان قد تغير، بسبب عدم قدرة العاملات على الوصول إلى العمل، الأمر الذي أدى إلى تحول فلسطينية وهبة إلى العمل بشكل غير رسمي في قطاع الخدمات وبالتحديد في خدمة المنازل.

وفي حين أن مقالة بوير وآخرين، تحدثت عن أن السيدة أم جمال كانت تخرج من منزلها في مخيم بلاطة الكائن في محافظة نابلس من الساعة 4:00 صباحاً لتعود إليه الساعة 4:00 من بعد الظهر، وتتعرض للوقوف الطويل تحت الشمس على الحواجز التي يضعها جيش الاحتلال الإسرائيلي أثناء منع التجوال على بوابة مدينة نابلس، فإن كلا السيدتين من الظاهرية هبة وفلسطينية، كن عبّرن عن نقلهن جميعاً من خلال باصات خاصة في طريق الذهاب والإياب. وبما يتعلق بساعات العمل فقد أضافت السيدة هبة، بأنها والنساء والفتيات اللواتي كن يعملن معها في المشفى، كنَ يعملن ما يقارب 7 ساعات يومية وفي الفترة الصباحية، حيث يخرجن من بيوتهن في تمام الساعة 5:00 صباحاً ويعدن في تمام الساعة 2:00. وأضافت بأن عملهن كان يبدأ في 5:30 وينتهي الساعة 1:00 ظهراً، بمعنى أن الطريق من الظاهرية إلى بئر السبع في ذلك الوقت في الثمانيات كانت في الصباح الباكر تستغرق نصف ساعة، أما طريق العودة فقد كانت عبارة عن ساعة واحدة فقط (***تجينا سيارة الساعة 5 الصبح، وترجعنا الساعة 2:00 الظهر، كان في شفت (shift) صباحي وشفت الظهر، انا ما عمريش اشتغلت الظهر، نشتغل من الساعة 5:30 الصبح لحد 1:00 الظهر***)، حيث لم يتعرضن لما تعرضت له أم جمال من انتظار واستجواب من جيش الاحتلال حول مكان وجهتها، رغم أنهن كن يعملن في نفس الفترة الزمنية. يكمن الفرق هنا بأنه وعلى الرغم من أن

النساء الظهراويات الممثلات بالسيدة فلسطينية والسيدة هبة قد عملن في ظروف استغلالية قائمة على الجنسية والقومية والجنس، لكنهن عملن من خلال تصاريح العمل الرسمية التي تضمن لهن ساعات عمل محدودة، وتؤمّن لهن المواصلات ذهاباً وإياباً من وإلى الظاهرية، في حين أن مقالة بوير سلطت الضوء على أن عمل أم جمال "غير القانوني" في نفس القطاع الصحي امتد لحوالي 12 ساعة عمل، وبأنها كانت تتعرض لسياسات القهر على حواجز الاحتلال الإسرائيلي.

أما بخصوص عدد الأيام التي كن يعملن بها، فقد تحدثت هبة بأنهن كن يعملن أيام السبت، (***كنا نشتغل السبت، ايام السبت كنا نشتغل***)، حيث وضحت هبة بأن إدارة المشفى كانت تقدم لهن الإغراءات لكي يعملن أيام السبت، والذي يعتبر يوم الإجازة الأسبوعية الرسمية في الداخل المحتل، ويمنع اليهود المتدينين من العمل فيه. وبالتالي فإن إدارة المستشفى تعمل على استغلال العاملات الظهراويات من خلال تقديم الإغراءات المادية لتشغيلهن من خلال احتسابه يومين (***يغرونا... ... يقولولنا يوم السبت بيومين***)، وبالإشارة أيضاً إلى أن اليهود الروس، والذين وصفتهن هبة بأنهم/ن ليسوا من اليهود الأصليين، كانوا يعملون كذلك أيام السبت مثلهم/ن مثل الظهراويات (***الروس اليهود مش الأصليين كانوا يشتغلوا معنا السبت***). كما كانت الإدارة تعمل على تشغيلهن أيام الإجازة الرسمية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث كن يعملن أيام الجمعة حتى منتصف النهار، وهو السائد في الداخل المحتل. فجميع العاملين/العاملات بلا استثناء يعملوا/ يعملن حتى منتصف النهار، لذلك كان يحسب لهبة وفلسطينية بمعدل نصف يوم (***ويوم الجمعة نداوم نص يوم***).

أما من حيث المهام المنوطة بهن في المستشفى، فقد ذكرت فلسطينية بأنها كانت تقوم بمسح الأرض (***كنا نمسح أرضيات***)، أما هبة فقد ذكرت بأنها كانت تنظف حيطان المستشفى (***والله بقيت اشطف الحيطان***)، ولا بد من الوقوف هنا والتنويه، بأنه من المعروف بأن عمال النظافة في مشافي

دولة الاحتلال لا يتوقفون عن المسح والتنظيف طوال اليوم، حيث أن عملية التنظيف مستمرة سيما في ممرات الغرف، وأماكن الاستقبال، بالإضافة إلى الحمامات وغرف المرضى، لذلك وصفته السيدة أم جمال بأنه يتطلب الحركة الدائمة بعكس العمل في المصانع. وعلى الرغم من هذه المقارنة، إلا أننا نعلم ما يسبب ذلك من إرهاق نفسي وجسدي للعاملات، فناهيك عن وجع القدمين، فهناك وجع الرسغين، الناتج عن استخدام أدوات التنظيف وعصر المماسح التي يتم استخدامها بكثرة، أما تنظيف الحائط، فحدث ولا حرج عن الآلام التي يسببها للظهر والأصابع والقدمين، مع الإشارة بأن فلسطينية وهبة لم يذكرنه، ولم يرد كذلك في الحالات الدراسية في مقالة بوير.

وعليه، فإنه وعلى الرغم من أن عمل النساء الفلسطينيات الظهراويات في قطاع الخدمات في مستشفيات الداخل المحتل كان عملاً منظماً ومن خلال تصاريح عمل رسمية حيث شمل حقوقهن بالأجور والتأمين الصحي بالإضافة إلى مستحقات نهاية الخدمة، إلا أن النساء اللواتي عملن في هذا القطاع كن يتعرضن للاستغلال من خلال إغرائهن بعدد الساعات الإضافية أيام الإجازات الأسبوعية والأعياد اليهودية الرسمية. وبالمقارنة مع النساء الفلسطينيات اللواتي عملن في نفس الفترة الزمنية في مشافي الداخل المحتل والتي تعرفنا عليهن من خلال الدراسات السابقة، فإن النساء العاملات في هذه الدراسات قد أشرن بأن عملهن لم يكن من خلال تصاريح العمل الرسمية كما هو حال النساء العاملات من الظاهرية، ولكن هناك تشابه في ظروف عملهن فيما يتعلق بعملهن في الإجازات الرسمية الأسبوعية وفي الأعياد الرسمية اليهودية. ولا بد من الإشارة بأنه وفي حين عملت إدارة المشفى على تأمين المواصلات للنساء العاملات في هذا القطاع بشكل يومي ذهاباً وإياباً من خلال الباصات الخاصة، فإن الحالات التي عرضتها الأدبيات للنساء اللواتي لم يعملن بشكل قانوني بينت أنهن كن يتكبدن مشقة الطرقات من حيث الأجرة والساعات الطويلة في

التنقل والمعاناة على حواجز الاحتلال سيما أثناء عودتهن إلى بيوتهن حيث كن يغبن عن بيوتهن 12 ساعة، بينما النساء الظهراويات عبرن بأنهن كن يغبن عن بيوتهن 8 ساعات فقط حيث أن عملهن في المشفى لم يتجاوز ال 7 ساعات.

كذلك لا بد من الإضافة بأن العاملات في المستشفى من الظاهرية تم طردهن دفعة واحدة بعد اندلاع الانتفاضة الأولى نظراً لعدم قدرتهن على الوصول ليتحولن بعدها للعمل غير الرسمي في الداخل المحتل.

مقاومات في سياق استعماري استيطاني:

(أول مرة اشتغلت، تعب تعب كثير، ومش طايقة نفسي، مش طايقة اشي في الحياة، أقول كيف بقيت زمان...يعني عمري صار 30-33 سنة ما عمري اشتغلت ولا بعرف الشغل، بس بالآخر اشتغلت وتعبت وصيحت(بكيت) ...صيحت من الجور... والجور انه فش حدا يساعدني، فش حدا يجيبلي فش حدا يخش داري .. بخش الدار ... بصيح بقول أنا شو اللي جابني على هاذي الاشياء وبصير أصيح(أبكي)... بس تعودت ،، يتعاودي توافقي بتعاودي تتعودي وبيخفف عليكي التعب).

لقد آثرت هنا أن أبدأ بحديث السيدة مناضلة التي تعرفنا عليها سابقاً والتي دخلت سوق العمل بعد وفاة زوجها الثاني وكانت قد بلغت من العمر قبيل منتصف الثلاثينات بقليل، ولم تختبر قبله العمل المأجور، ولم تعبر قبله حدود الخط الأخضر. فقد بدأت، بعد وفاة زوجها مباشرة، العمل في الزراعة التصديرية ثم انتقلت إلى قطاع الخدمات. إن ما ورد أعلاه يحمل الكثير من المعاني، للشعور بعملية الاغتراب لدى مناضلة، وتحولها بين ليلة وضحاها إلى دور المعيل كعاملة خدمات منازل لدى العائلات الإسرائيلية، بمعنى ليس فقط تحولها إلى معيلة، بل إلى خادمة منازل، العمل الذي يعتبر بأدنى السلم الوظيفي. وكما أسلفنا أعلاه، فإن هذا العمل يصنف ضمن الأعمال "غير

الحقيقة"، وغير المرئية، والتي ليست بحاجة إلى مهارات، أو إلى قدرات، فرغم أنها متعبة جداً، إلا أنه ينكر عليها بأنها بحاجة إلى القوة الجسدية، وبالتالي، فإن مناضلة، أصبحت أرملة، معيلة، خادمة، أين؟ في الداخل المحتل لدى العائلات اليهودية. إن هذا الواقع جعلها تشعر بالجور والاضطهاد، واستنكار عملها إلى درجة شعورها بالحزن والقهر على واقعها الجديد. ونستذكر هنا أيضاً الأرملة سعدية في عباد الشمس، لدى سحر خليفة، والتي تعتبر من نفس الفئة العمرية للسيدة مناضلة، والتي تعرضت إلى ما يسيء إلى سمعتها، كنتيجة ارتباطها في العمل المأجور في الداخل المحتل. وعليه؛ فإنه لا يجب أن يغيب عن بالنا هذه التقاطعية في شخصية مناضلة، ومن يشابهها من النساء العاملات الظهراويات، سواء المنفصلات عن أزواجهن مثل السيدة صابرين، أو الأرامل مثل مناضلة وفلسطينية، واللتان يتم وصمهن بالترمل، حيث تنبع هذه الوصمة من انعدام الثقة بالنساء. فمن جهة تتعرض إلى عدم الثقة بقدرتهن على حماية أنفسهن ، حيث ينظر المجتمع بأن الرجل هو الذي يوفر الحماية لزوجاتهن، ومن جهة أخرى، فإن المجتمع لا يثق بسلوكيات النساء اللواتي ترملن، سيما صغيرات السن منهن، حيث وضعهن في دائرة الشكوك من نسج علاقات جنسية خارج إطار الزواج. فيتم متابعة خطواتهن أينما شوهدن في الظاهرية أو خارجها. وليست النساء المتزوجات بأفضل حال، حيث يتعرضن كذلك "للقال والقيل"، وهذا الذي سنناقشه في الفصل الخامس ضمن التحريم الاجتماعي لعمل النساء لدى المشغّل الإسرائيلي أي خارج سياقاتهن الاجتماعية.

إن هذا الواقع الذي تعيش به مناضلة والنساء العاملات كخادمات منازل، يجعلها ككأس الزجاج الذي وقع وتدحرج عدة مرات، فصار هشاً، فإذا ما نُقر على سطحه الخارجي انهار، ولكنهن يمنعن أنفسهن من الوصول إلى هذه المرحلة، فيصلن إلى الذروة ثم يعدن لتعزيز أنفسهن. لذلك سمعنا

السيدة مناضلة وهي تقول: (***بتعاودي بتوافقي، بتعاودي تتعودي***)، ورغم أن هذه الجملة جعلتني أشعر بأعلى مراحل الأسى والحزن الشديد على وضع هؤلاء النساء بكونهن جزءاً لا يتجزأ من كياني ووجداني، كامرأة وكفلسطينية، إلا أنني شعرت بقوتهن باستقوائهن على أنفسهن، وتصبيرهن لأنفسهن، لعدم الوصول إلى مرحلة الانهيار، لذلك لا شك ولا تردد باعتبارهن مقاومات.

سوف تقدم الصفحات اللاحقة عدداً من المشاهد التي شاركتنا بها النساء والتي تعبر عن تعرضهن للقمع والقهر، وتوضح استعلاء المستعمِر على المستعمَر في محاولة لامتصاص قوة عمله قدر الإمكان، في ظروف عمل استغلالية استعمارية قائمة على التمييز على مستوى الطبقة ما بين فقراء وأغنياء، والجنس ما بين الذكور والإناث سيما في الأماكن العامة مثل مطابخ المطاعم، بالإضافة إلى التمييز القائم على الجنسية القومية ما بين المستعمِر والمستعمَر.

العلاقات الاستعمارية الرأسمالية في بيوت العائلات المشغّلة اليهودية:

كما أسلفنا، فإن الظروف التي تعمل بها النساء لدى المشغّل الإسرائيلي سواء في الداخل المحتل أو في المستوطنات، هي ظروف استغلالية، وقد كان ذلك واضحاً أعلاه، حيث يتم استغلال النساء بناء على جنسهن كنساء، وكفلسطينيات، ثم بناء على طبقتهن الاجتماعية. بهذا تتحدث السيدة ضياء بأن على النساء اللواتي يعملن في المستوطنات في مجال خدمة المنازل أن يكن على دراية بأن عملهن يقع في دائرة العمل غير الرسمي المجرد من الحقوق العمالية (***الواحدة لما تشتغل في المستوطنة، بدها تعرف الواحدة انه ما فيش لها حقوق***)، وأنهن في حال توقفن عن العمل، فإنهن لا يستطعن أن يطالبن بمستحقات آخر الخدمة (***إذا إنت بطلتي شغل، فش الك اشي***).

لقد عبّرت كل من السيدة فلسطينية والسيدة هبة بأن النساء اللواتي يعملن في خدمة المنازل لدى المشغّل الإسرائيلي، يترددن في طلب أجورهن، سيما في حالة كن من النساء صغيرات السن،

فالسيدة هبة وهي في منتصف الأربعينات في الوقت الحالي على سبيل المثال –والتي كنا قد ذكرنا بأنها بدأت العمل في قطاع الخدمات منذ كانت تبلغ من العمر 11 سنة في مستشفى سيروكا، وتم تسريحها في الانتفاضة الأولى– كانت قد استمرت بالتوجه إلى الداخل المحتل للعمل بدون تصريح عمل وبطريقة "غير قانونية"، عندما كانت تبلغ من العمر 18 عاماً آنذاك، وقامت بمصاحبة السيدة فلسطينية للعمل في المنازل، وشاركتنا بأنها بالبداية كانت تخاف، إلا أن مرافقتها للسيدة فلسطينية كسر حاجز الخوف لديها (**أولها كنت أهاب، بعدين خلص، لما كنت صغيرة هبت، بعدين شفنا كيف النسوان الكبار اتعلمنا وصار عنا خبرة..كنت أطلع مع الست "فلسطينية"**).

وهنا لا بد من تسليط الضوء على السيدة فلسطينية، والتي تعتبر خبيرة في العمل في الداخل المحتل، وتلجأ إليها النساء صغيرات السن لاستشارتها، حيث تحدثت بأنهن يزرنها في منزلها، ويشكين لها بأنهن لا يأخذن أجورهن المتفق عليها بشكل كامل من المشغّلة اليهودية (***البنات بيجين عندي عالبيت...بيقولولي: أكلت علي 120 شيكل، اكلت علي 150 شيكل***). وهنا تتحدث السيدة فلسطينية بأنها تنصح النساء بأن يكن أقوياء لمواجهة التحديات، فهي تصف العائلات الإسرائيلية المشغلة بأنها عبارة عن "ذئاب" تأكل الضعفاء (***لازم الواحد يكون شاطر ولا الذياب بياكلنه***). وبناء على خبرة السيدة فلسطينية، فإن العائلات المشغّلة اليهودية تصل درجة استغلالهم لقوة عمل النساء الفلسطينيات إلى الرغبة بتشغيلهن بدون مقابل، (***وهم لو بصحلهم نشتغل عندهم ببلاش بوفروش***)، وأنه في حال خوف النساء صغيرات السن من العائلات المشغّلة فلا يوجد أي وازع يمنع هذه العائلات من استغلالهن، والاستقواء عليهن، وتعريضهن لسوء المعاملة، حيث تقتبس السيدة فلسطينية على لسانهن، بأنهن يمنعن من فترات الاستراحة (***قالتلي ممنوع تقعدي، ليش قاعدة!***) ويمنعهن من الأكل والشرب (***ممنوع تشربي، ممنوع تاكلي***) حيث أن هناك نساء يعملن في منازل اليهود يأخذن وجبات

الطعام معهن (**بسبب منعهن من تناول الطعام** (***في بنات بيشتغلن بالبيوت عند اليهوديات بياخدن أكلهن معهن، بقولهن ليش! بتقولي: مرة فتحت التلاجة بدي آكل خبزة وجبنة، قالتلي لأ***)، وتتساءل السيدة فلسطينية باستنكار (***طيب ليه!***) بما يعني أن هؤلاء النساء لا يجب أن يكنّ ضعيفات الشخصية، وأن اللواتي لا يستطعن أن يكنّ أقوياء من الأفضل لهن ألا ينخرطن بهذا النوع من العمل (***انا بقولهن اللي بدهاش تكون قوية تطلعش من الدار***).

وباستكمال رواية هبة، تحدثت بأن ما يخيف العاملات في قطاع خدمة المنازل اليهودية هو خوفهن من الاعتقال أو القتل بالسلاح، وأن النساء صغيرات السن وفي بداية عملهن في الداخل المحتل لدى هذه العائلات يخفن من الصراخ في وجههن (***بيقولوك أنا*** **عربية وهي يهودية هالقيت بيطخوني، بصرخن عليهن بيخافن**)، وتضيف السيدة هبة في هذا السياق، بأن العائلات اليهودية ممكن أن تمارس النصب، من خلال الادعاء بأنه لا يوجد معها مبلغ من المال المتفق عليه وبأنها سوف تعطي العاملة الظهراوية كامل أجرتها في اليوم التالي، إلا أن هؤلاء النساء يخجلن في اليوم التالي أن يطلبن استيفاء أجورهن، أو يخفن من المطالبة، وبالتالي يتم النصب عليهن ولا يتقاضينها (***لما اليهودية تكون نصابة، تقولكي معيش مصاري، بعطيكي بكرة... في بنات بتروح عليهن، بيهابن، بيخجلن***).

ولا شك بأن الأماكن العامة التي تعمل فيها النساء ضمن قطاع الخدمات مثل الذي عملت به السيدة ضياء، حيث عملها في مطبخ أحد مطاعم المستوطنات تختلف بيئة العمل فيها عن حالة العمل في المنازل التي تتواجد بها النساء العاملات بشكل منفرد بدون وجود عاملين وعاملات من نفس الجنسية الفلسطينية أو من جنسيات أخرى. في هذه الأماكن العامة تحدثت السيدة ضياء عن أن النساء يشكّلن الحلقة الأضعف في هذا النوع من بيئة العمل التي تتضمن كلا الجنسين من العمالة الفلسطينية. فلا تقتصر دائرة التمييز على الأجر، بل تمتد لتشمل سوء المعاملة. وقد

تعرضت السيدة ضياء إلى العنف اللفظي والنفسي من خلال الصراخ بوجهها، وذلك في حالة غضب المشغل/ة على العمال الذكور، بمعنى إسقاط الغضب عليها كامرأة وكعاملة وكفلسطينية، وقد ظهر ذلك في الأماكن التي تكون فيها مشرفة العمال امرأة، حيث تعمد إلى تجنب تعنيف الرجال العمال، وينسحب ذلك على جميع القطاعات (***مرات صاحبة المحل، بتعصب على العمال وتيجي تتفشش في أنا***).

كما تعرضت السيدة ضياء كذلك إلى الاضطهاد والقهر خلال عملها في مطعم المستوطنة لدى المشغّل/ة الإسرائيلي/ة جراء المعاملة السيئة مثل الاتهام بالسرقة، والمنع من الأكل والشرب، والجلوس، ومراقبة جودة العمل، ومراقبة المسلكيات، والتهديد بالطرد، والطرد التعسفي، ناهيك عن إعطاء الأوامر، والتعنيف اللفظي. وتروي السيدة ضياء، بأنه تم اتهامها بالسرقة، عندما قامت بتحضير الطعام لها ولابن أخيها الذي يعمل معها في نفس المكان وذلك أثناء عملها في مطبخ المطعم في المستوطنة:

(لما كنت بالمطعم، أجا ابن أخوي قلي: يا عمه أنا جوعان، قلتله إستنى بعمل الي والك أكل. عملت ساندويش الي واله، جوزها لصاحبة المحل، قاعد بشتغل على الكمبيوتر جوا، شم الريحة، اجا سألني شو هادا!، قتله الي بدي آكل، قال: والثاني؟ قلتله: لابن أخوي، قلي: انت سراقة)

وبشكل عام، فقد عبرت السيدة ضياء عن شعورها المستمر بالملاحقة والمراقبة، وبأنها تعمل تحت الضغط النفسي والخوف من إمكانية طردها والتعرض لها بالإساءة، حيث تحدثت بأن العائلة المشغَلة تعمد أحياناً إلى ترك بعض النقود أو الممتلكات الثمينة في الغرف وغرفة المعيشة لفحص إذا ما كانت العاملة تعمل على سرقتها أو لا (**هم بيرمولكي أشياء، بيشوفوا إذا أنت سراقة أو لأ**)، وأضافت بأن العائلات المشغّلة كذلك تضع الكاميرات لمراقبة العاملات أثناء عملهن، (**اللي قبلي كانت تشتغل وحدة من الشمال، شافوها على الكاميرا، طردوها**).

أما السيدة فلسطينية فقد تعرضت للاضطهاد والقهر من خلال التأنيب والإهانة والفصل التعسفي بسبب الذنب الذي اقترفته بحق محتويات ثلاجة العائلة اليهودية، حيث وبعد العمل لدى عائلة يهودية لمدة 4 سنوات، عملت على رمي محتويات الثلاجة، ليس انطلاقا من سوء تقدير ولكن لسوء الفهم، حيث طلب منها بأن تعمل على تنظيف الثلاجة ورمي محتوياتها في القمامة، فما كان منها إلا أن تستجيب لهذه الأوامر، ولكن وبعد انتهائها من العمل، تقدم زوج صاحبة المنزل ليفاجئها بحقيقة أن الثلاجة التي عملت على تنظيفها وتفريغ محتوياتها هي الثلاجة التي كانت تحتوي الخضار والفواكه الطازجة، وأن القصد كان ثلاجة أخرى كانت السيدة فلسطينية لم ترها، ورغم تعبيرها عن أسفها، إلى أنها تعرضت للطرد التعسفي. فقد تحدثت معها صاحبة المنزل بأن زوجها لا يريد السيدة فلسطينية أن تعمل عندهم بعد الآن، مما عرض السيدة فلسطينية إلى جرح كرامتها وشعورها بالقهر (***أنا مثلا... اشتغلت عند وحدة أربع سنين، أجا جوزها، قالولي ساوي التلاجة الصغيرة وكبي كل اللي فيها، انا سويت التلاجة وكبيت كلشي فيها، ما شفتش أنا، ما بعرفش انه في تلاجه كاينه غاد مش مبينه، أجا قلي: واو! انت كبيتي كل هاظا! هاظ جديد شرينا، قلتلكي عن التلاجة هاذيك، قلتلوا متأسفة، أنا بعرفش...هالحين أجت مرته، قالت: انت يا "فلسطينية" كابة كل هاظ! وجوزي خلص بدوش إياكي في الدار***).

ولا بد من الإشارة بأن العاملات الفلسطينيات يشعرن بالتهديد في حال عملن في المستوطنات التي يسود فيها اليهود رافعي شعار (العمل العبري فقط)، حيث يتم التستر على عملهن من المشغّل/ة الإسرائيلي/ة ويعملن على وضع منديل الرأس مثل النساء اليهوديات المتدينات لئلا يُعرفن أثناء تنقلهن داخل المستوطنة. وقد حدث وأنه تم ملاحظة إحدى النساء العاملات في المطعم في المستوطنة، مما أدى إلى توجيه النقد اللاذع لصاحب المطعم من أحد المتدنيين اليهود لتشغيله الفلسطينيين، مما يشكل تهديداً مباشراً على حياة هؤلاء النساء إذا ما تم التعرف عليهن، وبالتالي

يضع النساء في حالة من التوتر النفسي: **(مرة شافني واحد يهودي في المطعم، قال لصاحب المطعم شو بتساوي هاي هون، قله معلش... لانه المستوطنة اللي فيها المطعم سوسيا، فيها متدينين كتير، بحبوش العرب يشتغلوا عندهم).**

دراسة حالة: نهب الكرم والكرامة:

في المستوطنة ...نعم في الحقل، في المطعم الجاثم على أرض الظاهرية المصادرة، يقف ابن أخيها ينظر بعيون حائرة، تنظر تارة إلى صاحب المطعم، وتارة إليها وقد انتفضت وارتبكت لوصفها بهذه الصفة: أنت سارقة، لم تكن تعلم وهي ابنة هذه الأرض السمراء، بأن هذه الكلمة ستُسقط عليها، لم تسمعها بالصيغة المذكرة أو الجماعية كتلك التي ترددها بصمت وهي تقف خلف حوض الجلي، وإنما سمعتها بالصيغة المؤنثة، أليس غريباً! غريباً يا أمي، غريبة أنا في بيتي يا أمي، كان لك الحق وكل الحق أن ترفضي عملي هنا، سرقوا الحقل، وسرقوا الأرض، وها أنا أقف أمام سيادته في قفص الاتهام بأنني سارقة، أنا ضياء يا أمي، أنا ضياء التي كانت تسير وراء الغنم في المرعى هنا، وتزرع وتحصد في الأرض المجاورة هنا، وتكور الجبن واللبن وتصفه معك على أرض الدار القريبة من هنا، أنا بنت الظاهرية...أنا سارقة! أنا سرقت!... أضاء جبين ابن أخيها، عندما رآها ترمي بالرغيف أمام وجهه، وقف مثلها كالمسمار أمام المارد الأبيض ابن الحضارات العظيمة، ينبض قلبه بسماعه بأنها ستترك العمل، وهي تشير بإصبعها إليه مهددة بأنه أيضا سيترك العمل، تخفق نبضات قلبه عندما اكتمل المشهد بمجيء أبيه من حديقة المطعم، أبي وعمتي وأنا...أنا الذي طلبت من عمتي رغيفاً عندما جعت، أنا جعت، وأنا أعمل هنا، أليس من حقي أن آكل رغيفاً بالجبن! أليس من حق عمتي أن تأكل! ... تدور بأعين صاحب السعادة إشارات الطرح والجمع والضرب، فيعود بخطواته إلى الوراء، ثم يقترب، ويعتذر...فتعلن هي فوزها في هذه الجولة.

وفي معرض الحديث عما يعبر عن العلاقات الاستغلالية الاستعمارية، فلا بد من الإشارة هنا بأن النساء الظهراويات اللواتي يعملن في هذا القطاع قد عبّرن عن حقيقة العلاقات التي تربطهن مع العائلات اليهودية المشغّلة في الداخل المحتل وفي المستوطنات وذلك أثناء عملية استحضار لما دار في الجلسة المركزة من حديث حول المعاملة السيئة والحسنة وعملية المقارنات التي سنأتي

على مناقشتها بتعمق لاحقاً أدناه ما بين العمل لدى العائلات الفلسطينية واليهودية؛ فقد عبرت السيدتان فلسطينية وهبة عن أن منبع المعاملة الجيدة التي تم الحديث عنها أثناء الجلسة المركزة من العائلات المشغّلة اليهودية أن العائلات المشغّلة اليهودية يفضلون عملهن على عمل غيرهم/ن من اليهود أو الأجانب، حيث تصف بأن عمل الفلسطينيات أعلى جودة من عمل الأجانب واليهود، بالإضافة إلى مستوى الالتزام بإنهاء المهام المطلوبة على حساب وقتهن. وباختصار، فإن العاملات الفلسطينيات لا يحظين بحقوق العامل/ة، حيث أوقات العمل المحددة، ومكافأة نهاية الخدمة، والحق في رفع الشكاوي عند انتهاك حقوقهن، وعدم تمتعهن بالتأمين الصحي، واستحقاق الإجازات السنوية، لذلك فإن المشغل/ة الإسرائيلي/ة يستغل وضعهن من خلال ساعات العمل الإضافية بدون مقابل، والعمل العرضي، ونظام المياومة، والصراخ في وجههن بدون التخوف من رفع الشكاوي: ***(هم بيحبوا العرب، لانه اليهود والأجانب لما يشتغلوا مش زينا نضاف، مش زينا بيتأخروا، إذا خلص الوقت نص دقيقة بقعدوش، لو المي على الأرض بتترك الدار وبتروح، بتشلح المريول وبتترك الشغل، واذا زعقت عليها بتروح بتشتكي، احنا لأ ، احنا بنخلص الشغل، واذا زعقوا عليكي هم بيعرفوا انه انت مش راح تروحي تشكي عليهم، انت يوم يوم بتشتغلي، وبتاخدي مصاري، ما الكيش حقوق عمال. اليهود والاجانب مأمنين احنا مش مأمنين)***. وتضيف بدورها السيدة فلسطينية بأنه وبشكل عام فإن العامل الفلسطيني الفلاح مفضّل أكثر من البدوي لأنه أسرع في العمل، وأرخص ***(البدو بيشتغلوش زي الفلاحين، الفلاحين بيخلصوا أسرع، وأرخص، من البدوي، احنا أحسن بالشغل، العربي بيخلص بيوم... واحد من البدو الرخويين بيخلص بثلاث أيام . عشان هيك بياخد العربي الفلسطيني، بشتغل أحسن... أرخص)***.

وفي سياق متصل حول العلاقات الهرمية القائمة على القومية بين العاملات الظهراويات الفلسطينيات وما بين العائلات اليهودية المشغّلة، فقد تحدثت السيدة هبة بأن إحدى النساء اللواتي عملت لديهن في المستوطنات الصهيونية قامت بمساعدتها في تسهيل تحويلة طبية لابن أخيها

الذي ولد بمشكلة عضوية في عضلة القلب (***ساعدتني واحدة بعملية ابن أخوي، كان عنده فتحة بالقلب، كان عمرة 7 شهور، مرة كنت زعلانة، قالت ليش انت زعلان!)***، وأن السلطة الوطنية الفلسطينية رتبت له تحويلة طبية إلى إيطاليا بدلاً من الداخل المحتل ***(... قلتهله إنه هيك هيك، وانه السلطة بدهاش تعمل تحويلة، وبتقول ما فيش تحويلات، الا على ايطاليا)***. وقد عبرت بدورها السيدة هبة لوزارة الصحة بأن السفر إلى إيطاليا لا يناسبها كمرافقة له خلال رحلته المرضية (***وانا شو بوديني على ايطاليا!)***، وكان رد وزارة الصحة بانتظار قرار اللجنة ***(قالوا استنوا اللجنة في رام الله ...)*** فما كان من المشغّلة اليهودية إلا أن استخدمت علاقتها حتى وصلت إلى البروفيسور اليهودي المسؤول عن التحويلات الطبية مع السلطة الفلسطينية ***(قالتلي انا بحكي مع الدكتور، كانت تشتغل سكرتيرة عند دكتور اسنان، بعد 10 دقايق، اعطانا رقم بروفيسور يهودي، مسؤول التحويلات مع السلطة بتل هاشومير)***، الذي بدوره تحدث مع طبيب الطفل بشكل مباشر، وترتب على ذلك تسهيل التحويلة إلى الداخل المحتل، وإرجاع جميع مصروفات العلاج التي تكبدتها السيدة هبة في علاج ابن أخيها(***رحت على مستشفى ي.ع ، كان ماخد قبل 500 شيكل حق صورة الاشعة، رجعلنا المصاري)***، وأنها خضعت للاستجواب بآلية وصولها إلى البروفيسور المسؤول ولكنها رفضت الاعتراف ***(وقال بس قولولي كيف وصلتوا للدكتور اليهودي، قلتله ما لكش صالح كيف؟ انتو بتقولوا فش تحويلات! هاي في تحويلات)*** وكان ذلك قبل 16 عاما حيث أصبح الطفل الآن شابا ***(الولد هالحين عمره 17 سنة)***. رواية السيدة هبة تثير قضايا متعلقة بسياسات الليبرالية الجديدة وبتقليص النفقات على القطاع الصحي، بالإضافة إلى قضية التبعية لدولة الاحتلال فيما يتعلق بالخدمات الصحية التي تقدمها السلطة الفلسطينية التي ما زالت تحاول الانفكاك من البنى الاستعمارية التي خلفها الاستعمار في القطاع الصحي من العام 1967 وحتى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، فهي تبعية اقتصادية سياسية متكاملة ومحكمة البنى.

علاوة على إثارة قضية التبعية، فإنها كذلك عبرت عن العلاقة ما بين المستعمِر والمستعمَر، فهل هي علاقة إنسانية من إنسانة صهيونية تستوطن على أرض الظاهرية، أم هي تعبير عن تفوق المستعمِر على المستعمَر وإنتاج عملية اللامساواة والتمييز القائمة على القومية؟ في منازل المستعمِرين، وعملية يتجلى فيها لعب دور الوصي على هؤلاء النساء؟ وفي أي إطار يمكننا أن نفسر المواقف التي حدّثتنا عنها النساء، مثل حالة السيدة صابرين التي تعرضت إلى موقف أوحى لها بتلقيها المعاملة الحسنة من العائلات المشغّلة اليهودية، حيث كانت قد أثنت على تصرف اليهودية التي تذهب للعمل لديها في الداخل المحتل والتي طلبت من السمسارة أن تعمل على توصيلها إلى المعبر بسيارتها، كنوع من توفير الوقت والجهد على صابرين (***اليهودية بتحزن علي، بتقول للبدوية وصليها على المعبر***). وكيف نفسر ما تعرضت له السيدة ضياء حول تصرف المشغّلة الإسرائيلية صاحبة المطعم الذي كانت تعمل به في المستوطنة والتي كانت قد اصطحبتها إلى مستعمرة أخرى حيث منزلها، والتي وصفتها السيدة ضياء بالمستوطنة التي لا يوجد مشكلة لدى ساكنيها بتشغيل اليد العاملة الفلسطينية (**مرة أخدتني على المستوطنة اللي ساكنين فيها ب (شمعة)، عملت حفلة بالدار ...هناك بحبوا العرب**)، وأنها أوصتها بعدم شرب الخمر لأنه محرم على العرب (***في دارها في الحفلة بقى في خمرة، قالتلي ما تقربيش من هادا، هادا حرام عندكن انتو العرب...***).

في هذا السياق فإننا نستحضر ما تم الحديث عنه في الفصل الأول عن هذه العلاقة ما بين العائلة المشغّلة وعاملات المنازل والتي تعبر عنها المشغلات ربات البيوت إما من خلال تباعدهن أو تقاربهن من العاملات في سبيل تعزيز تفوقهن الطبقي وفي سبيل تأكيدهن على حالة الضعف للعاملات المتمثلة بالعوز والفقر، وفي إثبات بأن ربات المنازل المشغّلات يتفوقن بكرمهن وأخلاقهن على العاملات (Pei-Chia 2003,533). وكذلك ما أضافته مقالة نانسي بيريز وماري روميرو،

حول ديناميكيات القوة والعلاقات الشخصية بين العاملات وصاحبة العمل، بأن التجارب اليومية في هذه المنازل تعيد إنتاج حالة عدم المساواة بسبب الاختلاف في الحالة الجنسية والدين ناهيك عن الاختلاف الطبقي ما بين النساء عاملات المنازل والأفراد في العائلات المشغّلة، (Pérez&Mary2016,5).

وعليه، فهذه المواقف التي تعرضت لها النساء العاملات في منازل المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل أو في المستوطنات تجزم في مجملها بأن المشغّلة الإسرائيلية تتعامل مع النساء كمستعمَرات من خلال عملية التواصل الحميمي الذي يعزز تفوق المستعمِر، وفي نفس الوقت يوصل رسالة مفادها بأن العاملات لا يتمتعن بالنضج الكافي للسيطرة على حياتهن الخاصة.

تناقضات في حقل العمل:

(اليهوديات مش كلهم كويسيين ولا كلهم عاطلين).

السيدة فلسطينية

لا بد من التأكيد على أن التعمق بالقضايا مع النساء أظهرت بعض التناقضات في المعاني التي تحملها تعبيراتهن بخصوص المفاضلة ما بين المشغل/ة الإسرائيلي/ة وفلسطينيي الداخل، حيث أظهرت المقابلات بأن هناك فروقات في طبيعة ونمط المنازل بين اليهود والبدو والمسيحيين. ولم أستطع أن أحصل على انطباع واحد يشمل جميع الفئات التي صنفتها النساء العاملات في الداخل المحتل أو في المستوطنات. فقد عبرت السيدة صابرين عن استيائها من وجود الحيوانات الأليفة في بيوت اليهود، والذي يؤدي بدوره لزيادة الغبار والصوف المتطاير من القطط والكلاب، وما يشكله ذلك من عبء عليهن ***(شغلي اليوم كان بالله، نظفت الدار كبيرة شو! بتسطل سطل، 3 طوابق... كلها غبرة، وصوف كلاب وبسس، عندها 3 كلاب، و10 بسس...)***، بالإضافة إلى أن الكلاب تتسلق عليها، فتشعر

بالخوف منها، لدرجة إنها تفكر بعدم العمل لدى هذه العائلة مرة أخرى (***فش إلا الكلاب، يتجردم منهن بيتشربعن فيّ، أول من بصل الكلاب بيلاقني(ياقبلوها) وبيتشعبطن(يتسلقوا) علي بيصلن عند كتافي (قرفت)مش رايحة كمان مرة...).*** وعلاوة على ذلك، فإن السيدة صابرين عبّرت عن اشمئزازها نتيجة اضطرارها لتنظيف أماكن مأكلهم، والفوط الصحية التي تضعها صاحبة المنزل لكل من الكلاب والقطط (... ***فش حدا غير العجوز بحالها عمرها 80 سنة، الكلاب والبسس بينامين على التخت عندها، حطتلهم بامبرز زي تاع النسوان لما يولدن، كل واحد اله علبة حلاوة، شو بدي أقيم لأقيم! بقيم وراهم***). وتشتكي السيدة صابرين بأنها بعد ذلك تضطر لكي تطهر نفسها حسب التقاليد الإسلامية، باعتبار التعامل مع الكلاب على وجه الخصوص يسبب النجاسة، وأن ذلك يؤذي مشاعرها، ولكنها تعبر بأنها مضطرة للتعامل مع الكلاب (***بروح بتشهد وبسبع حالي، شو بدي أساوي!***). وتضيف السيدة صابرين بأن التعامل مع الحيوانات بشكل عام لا يوصلها إلى درجة المرض مثل بعض العاملات اللواتي قد يصبن بأمراض الجهاز الهضمي كنتيجة للتعامل مع فضلات وأصواف الحيوانات (***..أنا الحمدلله فش عندي الكشة، لو عندي زي البنات، كان براجع (استفرغ)، اللي عندها الكشة من البنات بتمرض، أنا لأ الحمدلله...***). إن السيدة صابرين وعلى الرغم من أنها استثنت وصف العمل لدى العائلات اليهودية المشغّلة بأنه شاق، وتحدثت بأن العمل لديهم أقل عبئاً من العمل لدى عائلات فلسطينيي الداخل، إلا أنها اشتكت من المهام المطلوبة في منزل أحد العائلات، حيث كثرة غرف المنزل (***نظفت حمامين، وغرفتها وبلكونة، ونزلت الطابق الثاني ونظفته، ونظفت المخزن وكمان غرفتين)،*** والمعاملة السيئة؛ فعند انتهائها من التنظيف المضني داخل المنزل الكبير الذي كان مكوناً من 3 طوابق، طلبت صاحبة المنزل تنظيف الباحات الخارجية التابعة له ***(ولما خلصت، أعطتني بطانية قماش، فيه مجرود ومكنسة، وقالتلي نظفي الحوش)*** واستغرق العمل مدة 4 ساعات متواصلة، لدرجة بأن السمسارة قد حزنت عليها

وحاولت مساعدتها، إلا أن هذا الحزن كان منبعه بأنها قد تأخرت وأن طريق العودة من اللد إلى حاجز ميتار طويلة ***(4 ساعات وانا اشتغل، البدوية (القبلانة) حزنت علي، وأجت كشطت معي عشان أخلص بسرعة)***. ثم تشتكي السيدة صابرين من تدني الأجرة، حيث أنها قدرت قيمة العمل بأكثر من 200 شيكل، ولكن صاحبة المنزل لم تعطها غير هذا المبلغ، والسيدة صابرين خجلت بأن تطلب المزيد ***(.. انا فكرت صاحبة البيت اليهودية تعطيني أكثر من 200 شيكل، ناولتني 200 واستحيت)***.

بالتالي فإن رواية السيدة صابرين وبتفاصيلها الصغيرة تحمل الكثير من التناقضات حول سهولة وصعوبة العمل، حيث وصفت بأن العمل لدى العائلات اليهودية أسهل من العمل لدى العائلات البدوية، إلا أننا نجد بأنها اشتكت من عدد من القضايا والتي تجاوزت مسألة وجود الحيوانات الأليفة داخل المنزل، لذلك نرى بأن انتقالها للحديث عن العائلات البدوية، قد أبدى بأن المهام المطلوبة لدى المشغّلات البدويات هي أكثر من المهام المطلوبة لدى المشغلات اليهوديات، وهنا لا بد من الإشارة إلى الأعباء التي تحدثت عنها أعلاه وفي معرض الحديث عن حجم العبء الجسدي التي تتعرض له السيدة صابرين حول عدد الحرامات وعدد السجادات التي غسلتها في منزل أحد العائلات البدوية، حيث تؤكد كذلك هنا **(البدويات شغلهن كتير)**.

وفي سبيل المقارنة ما بين العمل لدى العائلات اليهودية والبدوية، فإن السيدة صابرين تقارن بين المشغلة البدوية واليهودية، فبينما لا تقوم البدوية بأية أعباء منزلية داخل منزلها حيث تسلم النساء خادمات المنازل جميع المهام ما صغر منها وما كبر لدرجة إزالة القمامة، فإن اليهودية تقوم بالمهام البسيطة في منزلها حتى لو كانت كبيرة بالسن ***(... بعيد عنك سطل الحمام بقيموهنش... بس ليهودية لو انهن عجايز، بينظفن، على حالهن)***، وتعلق السيدة فلسطينية التي كانت متواجدة أثناء الحديث مع السيدة صابرين، بأن أثاث منازل العائلات البدوية وعفشها أكثر بكثير من العائلات

اليهودية والذي بدوره يزيد من أعبائهن ***(...اليهودية مخدتها واحدة، البدوية 20 مخدة)***. ثم تؤكد بدورها السيدة أبيّة بأن حياة العائلات اليهودية منظمة، وبيوتهم منظمة، وأن منازل العائلات الفلسطينية في الداخل المحتل ليست نظيفة والمهام المطلوبة أكثر من منازل اليهود ***(... اليهود منظمين، دورهم منظمة، العرب أرضهم مخبصة، والشغل كثير)***، ولا شك أن هذا مرتبط بعدد أفراد الأسرة ونمط الحياة الاجتماعية والمعيشة لكل من الأسر البدوية والأسر اليهودية. فالمعروف بأن عدد أفراد العائلات البدوية كبير، بعكس العائلات اليهودية والتي بالإضافة إلى أن عدد أفرادها أقل، فهي عائلات نووية وليست ممتدة كالعائلات البدوية، والتي تمتاز كذلك بعلاقات اجتماعية وطيدة مع الأصدقاء وأفراد حمولتها، وهذا بالتالي ينعكس على النساء خادمات المنازل، حيث يزيد من الأعباء الملقاة على عاتقهن، من حيث الوقت والجهد.

أما السيدة ضياء والتي تعمل كعاملة منازل في المستوطنات، فقد تحدثت عن أنها تتعرض إلى مواقف مؤذية نفسياً لمستوى النظافة المتدني في المنازل التي يعملون فيها، حيث رائحة الكلاب والقطط، بالإضافة إلى عادات الأمهات بالتعامل مع فوط الأطفال الصحية التي ترمى هنا وهناك، ناهيك عن عادات الأطفال في قضاء الحاجة على حائط المنزل، مما ينعكس على صحتها النفسية والجسدية بشكل سلبي. كما أنها وأثناء عملها في هذه المنازل تمتنع عن الأكل، وهي تعاني من مرض السكري، وعليها أن تتناول وجبات قليلة خلال النهار لكيلا تتعرض إلى الدوار، إلى جانب شعورها بالاشمئزاز والدونية لاضطرارها أن تقوم بهذا العمل وما يتضمنه من أعمال غير مرغوب بها، ولا تقوم به النساء إلا بدافع الحاجة لأجرة العمل لدرجة أنها ترددت بأن تحدثني عن هذه المواقف. فقد طال استفساري حول سبب عدم تناولها الطعام، والروائح التي تزعجها داخل بيوتهم ***(أنا مش عند كل دور اليهود باكل.. في دور بيعملولي أكل وباكل، وفي دور بيقولولي نعملك أكل بقلهم لأ...***

ريحة دارهم بذياقني بتبقى مش كويسة، انت بتكشي من الأكل، عندهم ولاد صغار، وبيوسخوا، الحمام بحط فيه نص علبة كلور عشان تروج الريحة، مرميين الفوط في قرن الدار.. بيعملوا بيبي على الحيطان... معدتي زافت منهم...ما بصدق أخلص شغلي واروح).

وتضيف أبيّة بهذا الموضوع، بأن العائلات اليهودية المشغّلة لا تطلب منها أن تقوم بجميع مهام المنزل دفعة واحدة وذلك بعكس العائلات البدوية التي تطلب منها أن تقوم بجميع المهام بنفس اليوم، والذي من شأنه أن يزيد عدد ساعات العمل وبالتالي التعب الجسدي. لذلك فهي تصف بأن عمل الأول أسهل **(اليهود عندهم الشغل أسهل، ما بيخلوكي تشتغلي الشبابيك بنفس اليوم، العرب كله مع بعضه، اليهود يوم للشبابيك لحال)** وتضيف أبيّة بأن عدد ساعات العمل لدى العائلات البدوية لا يتجاوز 5 ساعات في اليوم الواحد، والأجرة اليومية 350 بينما كنا قد لمسنا أعلاه بأن عدد ساعات العمل لدى العائلات البدوية يتراوح ما بين 9-11 ساعة في اليوم الواحد بما يقابل 400 شيكل **(... اليهود الشغل عندهم أرحم، 4-5 ساعات 350 شيكل)**. وفي قضية الأجور لا بد من الإشارة بأنه لا توجد أجرة ثابته عند كل من العائلات الفلسطينية في الداخل المحتل أو لدى العائلات اليهودية. بالتالي، فإن ما ورد أعلاه لا نستطيع أن نلمس من خلاله بأن هناك فروقات بين العمل لدى العائلات المشغّلة اليهودية وبين العمل لدى العائلات الفلسطينية إلا بقضية حجم وعبء العمل.

وعليه، فإنه من الصعب أن نطلق الأحكام حول أين تجد هؤلاء النساء بيئة العمل الأقل استغلالاً والأقل قهراً. وفي هذا الخصوص سنحاول أن نقف على ما عبرت عنه السيدة الفلسطينية، وبشكل واضح وبدون مواربة عما تحمله من مشاعر أثناء تواجدها في منازل كل من العائلات اليهودية والعائلات الفلسطينية في الداخل المحتل، حيث تذوب لديها الفروقات الطبقية بالبيوت العربية، أما في بيوت اليهود، فإن الفروقات تتضمن عدداً من العلاقات الهرمية ما بين المشغّلة وما بين العاملة

الممثلة بالسيدة فلسطينية، فيضاف إلى الفروقات الطبقية، وجود الفروقات العرقية والهوية الوطنية، والدينية، فقد تكون المشغّلة من أصل عربي، ولكنها تحمل هوية وديانة المستعمِر. إن السيدة فلسطينية تشعر بهذه الفروقات من خلال نبرة الصوت، والإيحاءات الجسدية، حيث إعطاء الأوامر بضرورة إنجاز المهام المطلوبة مع استخدام الإبهام الذي مثلته لي السيدة فلسطينية أثناء حديثها ***(...اليهودية لأ.. ساوي هيك، اعملي هاظ.. يعني أوامر... ساوي كل هاظ واعملي هاظ، انا بدي أرجع الائيكي عاملة كل هاظ)***، *بينما المشغّلة الفلسطينية المسيحية*، فإنها تطلب بطريقة ودية ومحترمة ***(المسحية لما بدها شغل زيادة بتقلي: تآخزنيش، اذا بس تطلعي هدول تشمسيهم ..يعني لما بدها شغل زيادة بتسألني، بتقولي بدي أغلبك)***.

وبالتالي، فإن السيدة فلسطينية عبّرت بأنها تشعر أمام المشغّلات اليهوديات بأنها فلسطينية الجنسية وعربية القومية، وتعبر هنا السيدة فلسطينية بوضوح عن المشغلة الإسرائيلية بأنها إسرائيلية سواء كانت فلسطينية أم لا، ولكن المشغلة الفلسطينية تعامل العاملات من منطلق بأنهن يحملن نفس الهوية القومية **(المسيحية هي اسرائيلية بس بتتعامل معك انها عربية وانت عربية، بس اليهودية يهودية)**. وعليه فإن السيدة فلسطينية تشعر بأن هناك مساحات آمنة بينها وبين المشغّلة الفلسطينية والتي تنعكس بدورها على مسلكياتها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحدثت السيدة فلسطينية بأنها وقبل توجهها إلى العمل لدى العائلة اليهودية تتناول وجبة الفطور في منزلها ولا تتناول وجبة الغداء في منازلهم، بعكس سلوكها عند توجهها إلى العائلة الفلسطينية، حيث تأخذ معها الفطور لكي تتناول وجبة الفطور مع المشغّلة لأنها تشعر بأنهن واحد، يفطرن ويتحدثن مع بعضهن البعض ***(المسيحية عربية فلسطينية متلي متلها... انا أمرار وأنا رايح عندها بجيب فلافل وكعك.. بنقعد أنا وياها...بتحط لبنه وبنعمل ساندويش وبنتخرف***، **لما أروح عند اليهودية باكل كلشي بالدار قبل ما أطلع، وبروح قبل الغدا)**. ثم تضيف السيدة الفلسطينية بهذا الخصوص، بأن هناك اهتمام ورعاية بها أثناء وجودها في منزل

المشغّلة الفلسطينية حيث تحضر لها العصير أثناء عملها في المنزل كتقدير بأن هذا العمل متعب جسدياً وبحاجة إلى الاستراحات القصيرة (***العربية بتجيبلي كاسة عصير، بتقولي تعالي اشربي عصير، خلي هاي القنينة عندكي....***). وفي المقابل فإن المشغّلة اليهودية تعطي الأوامر وتطلب منها أن تغادر المنزل بعد الانتهاء من العمل (***اليهودية خلصي هاظ وهاظ وروحي***)، بمعنى لا يوجد استراحات، ولا يوجد تقدير، والذي يظهر بشكل جلي في لحظات ما قبل مغادرة السيدة فلسطينية وانتهائها من العمل حيث يتم تأنيبها بصيغة المحاسبة من المشغّلة اليهودية لعدم إتمامها المهام المتفق عليها بشكل كامل، وذلك بعكس المشغّلة الفلسطينية التي تعفيها من المهام التي لم تستطع القيام بها (***المسيحية بقولها: انا مش قادر أساوي هاظ.. بتقولي خلص معلش... واليهودية: ليش! ليش ما سويتي! فيه فرق) وأضافت (مثلا بيقوللهن: هاظا مش مسوى ليش! قبل ما تروحي تعالي ساويه، مثلاً إذا لاقت غبرا إشي)***. وقد أضافت السيدة فلسطينية حول الاختلاف ما بين ربات البيوت في العائلات المشغّلة اليهودية والفلسطينية وذلك فيما يتعلق بقضية إنجاز أو عدم إنجاز مهام العمل، فقد تحدثت السيدة فلسطينية عن أحد المواقف الذي أغضبها جرّاء ملاحقتها بالملاحظات على مستوى جودة العمل الذي قامت به؛ فبعد انتهائها من العمل، غادرت مكان العمل قبل عودة المشغّلة الإسرائيلية إلى المنزل، فوضعت لها مفتاح المنزل في المكان المعتاد وعادت إلى الظاهرية، ولم تترد المشغّلة الإسرائيلية بأن ترسل إليها عبر تطبيق (الواتس أب) تأنيباً مسجلاً أو مكتوباً (***إمبارح انا اشتغلت عند واحدة يهودية، أعطتني المفتاح، وكنت مضغوطة بالوقت، حاطيتلها المفتاح وروحت.. هالحين بعد ما روحت، ووصلت هان، إلا هي بتبعتلي على الواتس اب، وصورتلي التلاجة والشباك، وبعتتلي بالعبراني: شوفي هادا الشباك مش نظيف، ليش! انا عارفة انك مستعجلة، المرة الجاي بتساويه...***). وتكرر السيدة فلسطينية استهجانها بأن المشغَلة ربة المنزل تشن حملة تفتيش على العمل، حيث أنها تتفقد الثلاجة والشبابيك والباحات الخارجية للشقة (***يعني فتشت وراي! وقالتلي: ليش هيك! ، المرة الجاي إفطني إنه ما يكنش هيك...)***، وتكرر السيدة

فلسطينية ***(بيفتشوا ورانا! أنا ساويت شوي.. زعلت..فاطمة الترس! فاطمة الثلاجة!)***. وتستكمل حديث المشغلة الإسرائيلية لها (***المرة الجاي إفطني إنه ما يكنش هيك***)، (***المرة الجاي بتساويه***)، (***هالحين سافري الله يسهل عليكي***). في المقابل فإنها لا تتعرض لمثل هذه المواقف في منازل العائلات الفلسطينية التي تقطن الداخل المحتل.

وفي سياق متصل، وفي إطار المفاضلات والمقارنات، فقد أضافت السيدة فلسطينية ما يعبر عن المقارنة في علاقتها مع العائلة المشغّلة الفلسطينية وبين طبيعة العلاقات مع العائلات المشغّلة اليهودية التي نسجتها أثناء عملها في الداخل المحتل. فقد تحدثت عن أن العائلات المشغّلة اليهودية وبعد العمل لديها لأكثر من 25 سنة لا يتمخض عن هذا العمل أي علاقة احترام كنتيجة لهذه المعرفة الطويلة، فالسيدة فلسطينية كانت قد توقعت وأنه كنتيجة لعملها لدى مشغلةّ يهودية لعدد من السنوات فإن هذه المشغّلة ستعاملها معاملة جيدة، ففي حين أن فلسطينية ترسل ابنها لعمل بعض الترميمات في منزل المشغّلة التي عرفتها منذ فترة طويلة، وتريد بذلك أن تقدم خدمة لهذه المشغّلة بأن سهلت عليها أن تجد عاملا لن يكلفها الكثير، إلا أن هذه المشغّلة تمعن في عملية الاستغلال من خلال عدم إعطاء العامل الحق المتفق عليه (***اليهوديات بتعرفوش على حدا.. في يهودية اشتغلت عندها 25 سنة، راح ابني عملها تشوبيتسيم (ترميم) للدار .... أكلت عليه مصاري، اتصلت عليها.. بقلها اعطيه مصاريه وهاظا، قالت لا... وهيني بحكيش معها وتزاعلت انا وياها.. وانا 25 سنة وانا بشتغل عندها***). فالعلاقة كما تفسرها فلسطينية هي علاقة مبنية على الاستغلال وعلى المصلحة (***..بيعرفوكي بس لليوم اللي بدهم إياكي فيه...***). ولكن في المقابل، فقد حدثتني السيدة فلسطينية بأنها وعلى الرغم

من أنها أنهت العمل لدى العائلة الفلسطينية حديثاً [38]، إلا أنها تذهب للقاء صاحبة المنزل، وتزورها باستمرار.

في جميع الأحوال، وعلى الرغم من حسن المعاملة، فإن عوامل الاستغلال من العائلات الفلسطينية المشغّلة للظهراويات في الداخل المحتل قد ظهرت في رواية السيدة فلسطينية وذلك في معرض حديثها عن عدم وجود أي نوع من التأمين الصحي لها كعاملة في خدمات المنازل، حيث حدثتني بأنها كانت قد تعرضت لكسور في يدها أثناء عملها لدى العائلة الفلسطينية المسيحية، وأنها ذهبت للعلاج في الظاهرية، وأثناء فترة تلقيها العلاج كانوا يرسلون لها مبلغ 1000 شيكل بشكل أسبوعي، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أن العائلة المشغّلة تحاول أن تعوض السيدة فلسطينية بمبلغ يسير، مما كانت ستتكبده العائلة في حالة معرفة الحالة غير القانونية لعمل السيدة فلسطينية لديها من الجهات المختصة. وتجدر الإشارة بأن حديث السيدة فلسطينية هنا لم يكن ينم على أنها لا تعي حقيقة أن مبلغ 1000 شيكل كل أسبوع هو جزء من حقها، حيث أن ربطها القضيتين مع بعضهما البعض ينم عن فهمها لهذه العلاقة الاستغلالية، وبأن العائلة المشغّلة الفلسطينية مستفيدة حتما من عملها لسنوات طويلة لديها وبشكل منتظم وبشكل "غير قانوني"، حيث كانت ولفترة 27 عاماً تعمل لديهم من يومين إلى 3 أيام في الأسبوع **(أنا العيلة المسيحية اللي بشتغل عندهم...بيدفعوش علينا، لا بيدفعوا علينا تأمين، إن وقعت إن إنقطمت... أنا انقطمت ما حكمونيش، انا جيت هانا على الظاهرية وتحكمت، كانوا يودولي كل اسبوع 1000 شيكل... بس ما حكمونيش ولا دفعوا علي...)**.

وعن العلاقات الاستغلالية كذلك لدى العائلات المشغّلة الفلسطينية، فلا بد من تسليط الضوء على تجربة السيدة أبيّة، حيث أنها وخلال الأربع سنوات الأخيرة، كانت تعمل في منزل أحد السماسرة

[38] بسبب عدم تفرغها مؤخرا للعمل في خدمات المنازل وبشكل مستمر، حيث كانت تعمل بشكل متقطع وذلك أثناء لقائي بها في 2021 بسبب أمور تتعلق بكفالة بنات ابنها المريضات نفسياً، حيث يجب عليها أن ترافقهن في المنزل لحين أن تجد من يساعدها في العناية بهن.

بشكل يومي (***أنا تعبت آخر 4 سنين، كنت اشتغل بدار القبلان، داره ثلاث طوابق***). ومع العلم بأن السيدة أبيّة لم تذكر بأنها مرت بتجربة العمل من خلال السماسرة عند حديثها عن عملها في السابق في خدمات المنازل، إلا أنني أفسر بأن إعطاءنا معلومة أنها تعمل في منزل أحد السماسرة أثناء الجلسة المركزة مع النساء لم يكن سوى لإشعارنا بأنها تعمل في ظروف استغلالية، وأنه يمارس عليها ما يمارسه على من يشغلهن من النساء والرجال في عدد من القطاعات من قمع، واضطهاد. فقد تم تعريضها لأعباء مضاعفة في العمل في منزله، حيث ساعات العمل الإضافية والمجهود الأكثر في العمل في خدمة المنازل بشكل عام، بالإضافة إلى الأجرة الشهرية المتدنية، والحرمان من المستحقات، والإجازات، والعلاوات الشهرية أو السنوية، ناهيك عن عدم منح التأمين الصحي (**ما زادنيش ولا شيكل (كبسان[39])**، أو حتى إعطائها مواصلاتها الخاصة (***أنا بيعطيني على الشهر 4000 شيكل، بركب ب 1000 ، شو بدهن يكفين!... كلشي مطلوب مني***). ولا بد من الإشارة هنا، بأن أبيّه تحدثت في موضع آخر أعلاه بأنها تعمل ما بين 9–11 ساعة يومياً، وأن ما يتبقى من الأجرة بعد المواصلات 3000 شيكل. فمعدّل ما تتقاضاه السيدة أبيّة لا يتعدى 12 شيكل/ ساعة، في حين أن السيدة فلسطينية كانت تتقاضى 23 شيكل في الساعة لدى العائلة الفلسطينية ويتم تعويضها في حال عملت أكثر من 8 ساعات، أي أن السيدة أبيّة تتقاضى أقل بحوالي 11 شيكل للساعة الواحدة من فلسطينية، علاوة على أن أبيّة أيضا تحدثت عن عدم إعطائها مكافأة نهاية الخدمة عندما قررت إنهاء عملها في منزله (***اشتغلت عنده 4 سنوات ولا طلعلي اشي...***). وعليه؛ فإننا نؤكد بأن عناصر الاستغلال تكمن في هذا النوع من العمل غير الرسمي في قطاع الخدمات وعلى وجه التحديد خدمات المنازل، حيث ساعات العمل الطويلة والأجور المتدنية، والحرمان من التأمين

[39] بخيل باللغة العربية.

الصحي ومستحقات نهاية الخدمة، ويضاف إلى ذلك معاناتهن من التهديد بالطرد التعسفي، حيث عدم ضمان استقرار وثبات هؤلاء النساء لدى عائلة مشغّلة واحدة. ناهيك عن تحكم العائلة المشغّلة بجميع الإجراءات المتعلقة بظروف العمل وطبيعته بدون أي نوع من الأجسام الرقابية وذلك يلتقي مع ما تم ذكره حول ظروف عمل نساء العالم الثالث في هذا القطاع.

وفي سبيل إنهاء الحديث عن هذه التناقضات التي تحدثت عنها النساء الظهراويات اللواتي يعملن في خدمات المنازل في الداخل المحتل وما تحمله تجاربهن من محاولة لإجراء هذه المقارنات ما بين العمل لدى العائلات اليهودية والفلسطينية، فإن السيدة فلسطينية، وعلي الرغم مما أثارته أعلاه حول هذه القضية، إلى أنها أثارت قضية مهمة باعتقادي حول الميزات الإيجابية للعمل لدى العائلات اليهودية، وهي قضية عدم معرفة هويتها العائلية، والتفاصيل المتعلقة بعائلتها وحياتها. فالعائلات اليهودية لا تسألها عن تفاصيل حياتها، وذلك بعكس العائلات العربية التي يتملكها الفضول الشديد بمعرفة أصل وفصل النساء اللاتي يدخلن بيوتهن، لذلك فنتيجة لخبرتها بأن العمل لدى العائلات اليهودية أفضل (***بتعرفي اليهود ليش مناح! عشان ما حدش بيسألك انت من وين، لو عربية بدها تعرف شروشك من وين***). وهذا يذكرني بكثير من المواقف التي صادفتني حول المقارنة ما بين العمل غير المرئي ومتدني الأجر في الوطن وبين العمل في نفس العمل بعيداً عن الوطن، حيث يفضل العاملون والعاملات في هذا النوع من العمل أن يعملوا به خارج مناطق سكناهم/ن وبعيدا عن معارفهم/ن لأسباب تتعلق بمستوى شعورهم بالخجل والإحراج نتيجة اضطرارهم/ن لهذا النوع من العمل الذي يعتبر بلا قيمة اجتماعية.

دراسة حالة : نهب الكرم والكرامة:

تحمر وجنتاها الخمسينية خوفاً وخجلاً، وأظنه ارتباكاً سببه عدم القدرة على التعبير أو حتى الصراخ في وجه صاحبة المنزل، أن أخرجوا هذه المخلوقات خارج المنزل التي تتسلق على أكتافي وتشتَمُني وتكاد تلعق وجهي، ألا يكفي أنني سأكبت أنفاسي وأنا أنظف المنزل، أكاد أشعر بأن أصوافها وأصواف القطط العشر التي تنتشر في المنزل تسكن في حلقي، تعارك رائحتها أمعائي لتلفظ ما بداخلها من طعام... فلم تكن تعلم هذه الفلسطينية بأنها ستقطع مسافة ساعتين في سيارة السمسارة لكي تعمل هنا، في هذا المنزل، فلمدة 4 ساعات وصابرين في سباق مع الزمن، تحني ظهرها، وتمشي الهرولة، تطلع السلالم، تنزل السلالم، تنفض الغبار، تلمع الزجاج، ترتب الأسِرة، تفرك الحمامات، تكنس الكنب والأرض بالمكنسة الكهربائية، وتلحق بأصواف القطط وأوبار الكلاب من زاوية لأخرى، وتنظف أواني أكلهم، ومكان فضلاتهم، والسمسارة تطلق الضحكات مع صديقتها اليهودية، وتطل عليها بين حين وآخر: (يلا خلصي)، إلا ان انتهت صابرين من الطوابق الثلاث، وباشرت في تحضير نفسها للخروج من المنزل، إلا ان ذلك الصوت اخترق أذنها: لماذا لم تنظفي المخزن؟ فعادت صابرين إلى المخزن، ثم الحديقة المنزلية، والكلاب تتنطط من حولها، فرفعت ظهرها فإذا هو هذا النسيم العليل الآتي من بحر يافا الجميلة يهب ويداعب خصلات شعرها التي نزلت على الجبين من تحت منديل رأسها، فوقفت، وتنهدت، وسألته أين رائحة البرتقال الحزين، فأجابها بأن حقولها رحلت طواعية...تركت صابرين المكان بسيارة السمسارة، تشد بين أصابعها المرهقة 200 شيكل فقط لا غير، لم تفاوض ولم تسأل لماذا؟ فقد احمرت وجنتيها ومضت.

دراسة حالة : مشاهد متناقضة... الأنا المستعمَرة:

أيا أنتَ: قلي وأنت الذي مددت يدك وصافحتهم ورفعت شعار الأرض مقابل السلام.

أيا أنتَ: الذي زوجتني غصباً،

أيا أنتَ: الذي أرسلتني للعمل لديهم وأنا طفلة.

أيا أنتِ: قولي لي وأنت التي جعلتني أتنازل عن حقي بميراث أبي مثلك، وأنا وأنت كنا قد سقينا هذا الحقل بعرق جبيننا.

أيا أنتم/ن: قولوا/ قلن لي، ماذا كان علي أن أفعل عندما ركض لي بقوله (ماما) وهو يلبس بزته العسكرية الخضراء وذلك البسطار العسكري الذي على رأس الرئيس؟ وعندما ركضت هي بقولها

(ماما) بذلك البسطار الذي على رأس الرئيس؟ من أنا! من أنا لتضع علي أعباء الرد والمواجهة! ألا يكفي بأنني أحمل شرف العائلة على كتفي! من علمني أن أحول غضبي إلى الحب، عندما حرموني من الميراث، عملت وصرفت عليهم وعلى أبنائهم، وعندما تزوج زوجي بامرأة أخرى لتنجب له طفل، أحببت ضرتي، وعندما... هل حصل! هل حولت غضبي إلى حبٍّ معهما، وأي غضب! غضب عدم مقدرتي على الإنجاب، أم غضبي على استلاب أرضي، أم غضبي بأنه، وأنها أصبحا جنديان في الدولة الصهيونية! هو/ وهي، هما اللذان رعيتهما منذ الصغر وأنا أعمل في بيتهما، قضيت معهما ساعات طويلة، فوالدتهما كانت توفر نفقات حكومتها من عرق جبيني أنا. ماذا فعلت أنا يا أمي، ماذا فعلت لكي أتواجه مع الأيدي الممتدة بعد 20 سنة، والتي تحمل البندقية على أكتافها! البندقية التي ترمينا بالرصاص، هل عدت أنا أيضاً إلى حيفا! ولكن ما هما بولداي، أنا ربيتهما نعم، ولكن ما هما بولداي، لماذا أنا يا أمي على أن أخفق مرات ومرات، وأحول غضبي حباً، لماذا يدخل الخوف قلبي فتعلو ابتسامة النفاق على شفتاي! ليتك يا أمي علمتني أن أثور، ليتك يا أبي لم ترغمني على العمل لديهم منذ الصغر، ليتك يا أخي لم ترض أن تأخذ أجرتي، ليتك يا رئيس لم تأت ولم أرك، ولم أسمعك، ليتك يا مستعمر تمت، تمحا، كيف تتجرأ على إحراجي أمام أقربائي وأصدقائي، تهجم عليّ بكلمة (ماما) أمامهم، ألا يكفي بأنني أحمل شرف العائلة على كتفي، لماذا تريد أن تحملني ذنب التخاذل والهزيمة السلمية؟ لماذا تحملني شرف الأوطان الزائل، فأنا لم أبع، أنا لم أتنازل، كل ما هنالك أنني سكت قسراً.

عملية الاستغلال من السماسرة:

كما ذكرنا أعلاه، فإن النساء الظهراويات اللواتي تمت مقابلتهن ويعملن في قطاع الخدمات لم يذكرن بأنهن يعملن من خلال السماسرة، باستثناء السيدة صابرين، حيث تساورها الشكوك باحتمالية تعرضها للسمسرة من خلال المرأة البدوية التي تعرفت عليها خلال عملها بالداخل المحتل... فقد تحدثت السيدة صابرين بأنها تعرفت عليها صدفة داخل الخط الأخضر من منطقة تسمى اللقية، وأنها تعمل على نقلها بسيارتها الخاصة من معبر ميتار وحتى مكان العمل في اللد وفي الرملة

حيث تستغرق هذه الرحلة، على حد قول صابرين، أكثر من 3 ساعات (***اشتغلت بالرملة، عند واحدة يهودية... وحدة من اللقية[40]، بتاخدني عند صاحبتها بالرملة***)، وقد عبّرت السيدة صابرين بأن السيدة البدوية أنكرت بأنها تتلقى عمولة مقابل عمل السيدة صابرين، وأخبرتها أنها تساعدها من باب الشفقة على حالها، وأنها تبتغي الثواب والأجر من الله سبحانه وتعالى (***.... انا سألتها للبدوية، بقلها بتوخدي عشان بتشغليني بمصاري، قالتلي لأ، أجر وثواب...حزنت عليكي، حزنت على حالكي...***). تجدر الإشارة بأن السيدة صابرين لا ترى أنه من المنطق والمعقول بأن هذه السيدة تساعدها فقط لأنها حزينة على وضعها، الأمر الذي جعلها تكرر استفسارها من السيدة البدوية أكثر من مرة، فبالإضافة إلى المرة الأولى التي ذكرتها في الجلسة المركزة، فإنها قد أعادتها مرة ثانية أثناء مكالمتي الهاتفية معها (***أنا سالتها للبدوية: بتاخدي مصاري قالت لا..***) بمعنى أنها لا زالت تشكك في الموضوع. إن السيدة صابرين يملأها الشك بأن هذه السيدة تتعاقد من الباطن لتشغيلها، ولكنها تعتقد بأن هذا التعاقد لا يشمل جميع المشغلات ربات المنازل، سيما صديقات هذه السيدة البدوية (***أنا بقول لحالي: يمكن بتاخدش من صاحباتها بس أكيد بتاخد من التانيين***)، وتبقى الإجابة لدى السيدة البدوية، فهل لا زال هناك أفراد يحبون فعل الخير بدون مقابل، أم انها تسمسر على عملها؟ أما بالنسبة للسيدة صابرين، فقد حدثتني بأنها قد بدأت بالبحث عن عوائل مشغّلة في الداخل المحتل بنفسها، وأنها لا ترغب بوجود وسيط بينها وبين المشغل/ة الإسرائيلي/ة (**هالحين أن كل يوم بتصل بيهوديات لحالي ...بدور على ناس جداد اشتغل معاهن**).

وبالتالي، فإن النساء الظهراويات المشاركات في الدراسة واللواتي يعملن في قطاع الخدمات سلطن الضوء على عملهن المأجور "غير القانوني" في دولة الاحتلال وفي المستوطنات في منازل

---

[40] قرية عربية بدوية تقع في النقب تقع شمالي بئر السبع.

العائلات اليهودية والفلسطينية. كما تعرفنا على أن النساء اللواتي يعملن في قطاع الخدمات قد يعملن في الأماكن العامة مثل المستشفيات ومطابخ المطاعم أو في منازل العائلات المشغّلة اليهودية ومنازل فلسطينيي الداخل المحتل، وأن وضع النساء "غير القانوني" والتشغيل الذاتي لأنفسهن كان حرر العائلات المشغّلة اليهودية والفلسطينية في الداخل المحتل، والعائلات اليهودية في المستوطنات من الالتزام في اللوائح التنظيمية التي تنظم عمالة النساء عاملات المنازل، ووضع النساء في ظروف عمل استغلالية حيث الأجور المتدنية، وساعات العمل الطويلة، والحرمان من التأمين الصحي والإجازات السنوية والمرضية ومستحقات نهاية الخدمة.

أما بخصوص الفروقات ما بين العمل في الأماكن العامة وبين العمل في منازل العائلات المشغّلة، فعلى الرغم من أننا قد تحدثنا عن أن ظروف عمل النساء الظهراويات هي ظروف استغلالية، غير ثابته أو مستقرة، تتعرض فيها النساء إلى الطرد التعسفي، أو إلى الاستغناء عن عملهن اليومي سواء كان ذلك في الأماكن العام أو في خدمات المنازل ضمن هذا القطاع، –حيث تحدثت هؤلاء النساء عن الطلب منهن المغادرة بعد وصولهن إلى أماكن عملهن في الداخل المحتل أو في المستوطنات، والذي يعني عدم حصول النساء على أجرتهن اليومية في ذلك اليوم، فعملهن هو عمل مياومة يغيب عنه أي شكل من أشكال الحماية لحقوقهن– إلا أننا لمسنا بأن النساء الظهراويات العاملات في هذا القطاع يفضلن العمل في المنازل عن العمل في الأماكن العامة مثل مطابخ المطاعم في المستوطنات. كما أن النساء اللواتي عملن في مشافي دولة الاحتلال قبل الانتفاضة الأولى كن قد عبّرن بأنهن يفضلن بأن يكون عملهن في الأماكن العامة بشكل "قانوني" أكثر من عملهن في خدمات المنازل. فعمل النساء وإن كان يعرضهن إلى التمييز في الأجور القائم على الهوية الوطنية، إلا أنهن عبّرن بأن ظروف عملهن وعملية تنقلهن من وإلى العمل كانت

تضمن لهن الحماية، حيث أكدن بتحالف الأبوية الرأسمالية والاستعمار الاستغلالي لاستغلال الأيدي العاملة النسوية الرخيصة، من خلال عملية نقلهن بباصات خاصة من الظاهرية إلى مكان عملهن في الداخل المحتل وبالعكس.

كما ناقشت هذه الجزئية من الفصل ديناميكيات القوة والعلاقات الشخصية بين العاملات وصاحبة العمل في هذا القطاع في سياق استعماري، وبأن التجارب اليومية في هذه المنازل تعيد إنتاج حالة عدم المساواة القائمة على علاقات النوع الاجتماعي بسبب الاختلاف في الحالة الجنسية والدين والعمر، ناهيك عن الاختلاف الطبقي ما بين النساء عاملات المنازل والأفراد في العائلات المشغّلة. وإن تجارب النساء في العمل لدى العائلات المشغّلة اليهودية والمواقف التي عبرت النساء الظهراويات عنها والتي توحي بالإنسانية ما هي إلا آليات تؤكد فيها هذه العائلات على تفوق المستعمِر بأخلاقه وكرمه على المستعمَر، ومحاولة لإيصال الرسائل للعاملات الظهراويات مفادها بأن العاملات لا يتمتعن بالنضج الكافي للسيطرة على حياتهن الخاصة.

العاملات في المزارع والمصانع التصديرية:

تؤكد الباحثة الفلسطينية ريما حمامي في مقالتها حول "الاقتصاد والعمل: الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية،" بأن نسبة النساء العاملات اللواتي عملن داخل الخط الأخضر بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وصلت إلى 4% وذلك بالاستناد إلى الإحصائيات التي نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية في العام 1995، واللواتي تركز عملهن في الزراعة الموسمية. كما شكلت النساء من قطاع غزة العاملات في الزراعة ما نسبته 6% من العمال الزراعيين الغزيين العاملين داخل الخط الأخضر (حمامي 1997، 16)، والذي وصفته ريما حمامي بأنه القطاع الأكثر تدنياً في سوق العمل في دولة الاحتلال (1997، 22).

إن النساء الظهراويات اللاتي تمت مقابلتهن واللواتي يعملن في قطاع الزراعة التصديرية يعملن ضمن بيئة هرمية قائمة على الجنس والهوية القومية، حيث الجنسيات المختلفة التي تعمل في الحقول إلى جانب الفلسطينيين، حيث تتواجد النساء التايلانديات والسودانيات واللواتي يكون عملهن في إطار قانوني ورسمي، بعكس نساء الظاهرية اللواتي يعملن خارج اللوائح القانونية لدولة الاحتلال ذات الصلة بالقوى العاملة، بمعنى أنهن نساء يعملن دون تصاريح، أي دون أية حقوق تتعلق بساعات العمل، والحد الأدنى من الأجور، وتوفير شروط العمل والمبيت الصحية، ومستحقات نهاية الخدمة، والتأمين الصحي، ناهيك عن تعرض هؤلاء النساء إلى سوء المعاملة. في إطار هذا العمل، يتموضع السمسار بأعلى الهرم الإشرافي بعد المشغّل الإسرائيلي، حيث يُنصّب من الثاني للإشراف على عمل النساء بشكل مباشر.

سيناقش هذا القسم ماهية عمل النساء الظهراويات في المزارع والمصانع التصديرية في الداخل المحتل، حيث سيتم التطرق إلى طبيعة عملهن في الحقول والمصانع الموجهة إلى التصدير إلى خارج حدود فلسطين التاريخية، والظروف الاستغلالية التي يعشنها في هذا النوع من الأعمال القائمة على استغلالهن كأيدي عاملة رخيصة، لتحقيق أعلى نسبة من الربح للمشغّل الإسرائيلي، ناهيك عن المتعاقدين من الباطن الذين/ اللواتي يشرفوا/ يشرفن في معظم الأحيان على عمل النساء بشكل مباشر. وفي سياق متصل حول طبيعة العمل، فإن النساء الظهراويات العاملات في الزراعة التصديرية كن يعملن في مناطق عدة، حيث تضمنت روايتهن بأنهن عملن في مستوطنات الأغوار، وبالقرب من صحراء سيناء، وفي المناطق المحيطة ببئر السبع، إلى جانب المناطق المحيطة بقطاع غزة.

وبينما كانت النساء في فيلم الريحان الدامي، تخرج من مكان سكناها في الأغوار قبل ساعات الفجر، ليصلن بحدود الساعة السادسة صباحاً لعملهن في المستوطنات المقامة على أراضيهن، فإن نساء الظاهرية كن يضطررن أن يبتن في الداخل المحتل بسبب رحلتهن الأطول عبر الطرق الالتفافية إلى الداخل المحتل، والتكلفة المرتفعة للمواصلات، بالإضافة إلى طبيعة عملهن التي تقتضي بدء عملهن في ساعات الصباح الباكر، أو العمل بالتناوب من الصباح الباكر وحتى ساعات الليل المتأخرة. وعليه فإن النساء الظهراويات اللواتي عملن في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية يتكبدن استغلالاً مضاعفاً، ما بين ظروف العمل الاستغلالية وما بين المبيت في ظروف غير آمنة تحدثنا عنها باستفاضة أعلاه. فقد تضمنت رواية النساء اللواتي يعملن في هذه الحقول بأنهن كن يستأجرن الشقق في الأحياء الفلسطينية في الداخل المحتل، والبعض منهن كن يبتن في غرف من الزينكو في نفس الحقول التي يعملن بها. وفي كل الأحوال فإن النساء عبّرن بأنهن كن يصلن إلى العمل في تمام الساعة السادسة صباحاً مثل نساء الريحان الدامي، أما في حالة خروجهن من الظاهرية فكن يخرجن من بيوتهن في تمام الساعة الثالثة فجراً، وإذا ما رجعن في نفس اليوم، فإنهن يرجعن في ساعات المغرب، أي أنهن يغبن عن منازلهن حوالي 15 ساعة.

إن فيلم الريحان الدامي سلط الضوء على مهام النساء في المزارع الموجهة للتصدير في المستوطنات الإسرائيلية، حيث قطف التمور، والأعشاب الطبية، والخضروات، والفواكه والتي تصدر إلى الأسواق الخارجية حاصدة أكثر من مليار شيكل سنوياً كنتيجة لاستغلال الأيدي العاملة النسوية "غير الماهرة"، كأيدي عاملة رخيصة. وبهذا يكون الفيلم الوثائقي قد شكّل مصدر معلومات إضافية حول الأرباح التي تجنيها المزارع التصديرية نتيجة لاستخراج الريع من تشغيل الأيدي العاملة الرخيصة، وفي ظروف عمل قهرية.

إن روايات النساء الظهراويات اللواتي يعملن في المزارع التصديرية حول ظروف العمل تتقاطع مع ظروف العمل التي تعيشها النساء في فيلم الريحان الدامي، الذي يسلط الضوء على حرمان النساء العاملات من حقوقهن كعاملات بأجر، حيث لا عقود عمل، وساعات عمل طويلة، بمعنى أن عملهن يتسم بالمرونة المرتبطة بعدم تحديد عدد ساعات العمل. وهذه السمات هي جزء لا يتجزأ من سمات العمل الزراعي القائم على التصدير على المستوى الدولي ضمن تقسيم العمل العالمي القائم على الاستغلال، حيث تروي النساء القضايا المتعلقة بأجرهن في العمل الزراعي القائم على الربح، واحتساب العمل بالحصة؛ فالحصة اليومية للعاملة الواحدة 15 دلوا من المنتوج، ومقابل كل دلو تتقاضى 5 شيكل، ويخصم من عملها دلو واحد لصالح السمسار، تتقاضى العاملة حوالي 80 شيكل يومياً، وتعمل 24 يوما في الشهر، فعملياً يتقاضى السمسار 5 شيكل من كل عاملة، إلى جانب أجره من المشغّل المستوطن، بالإضافة إلى أنه يعتبر سائق العاملات ويتقاضى منهن أيضاً أجرة رحلتهن من وإلى المستوطنات الزراعية.

مهام النساء في الحقول النقدية:

(الشيطح ما في اشي بيريح، كله تعب)

ثائرة

تعمل النساء في الحقول الزراعية الكبيرة على قطف وفرز المنتوج الزراعي، والقيام بعملية التعشيب، وإزالة الغطاء البلاستيكي عن المزروعات. وقد عبّرت السيدة ثائرة، التي أذكّر بأنها عملت في الداخل المحتل لأكثر من 15 عاماً، وهي الآن في منتصف الخمسين من العمر، عبّرت بأنها عملت بقطف عدة محاصيل زراعية قائمة على المواسم، بالإضافة إلى عملها في التعشيب، وإزالة البلاستيك الذي تغطى به المزروعات في فصل الشتاء **(كنا في الشيطح، نقطف، بندورة، بطاطا**

وبصل اوفوجادوا، برتقال، كلمنتينا... كنا نقطف، ونعشب، ونقيم البلاستيك). وقد تنتقل النساء لقطف أو تعشيب محصول آخر في نفس اليوم، حيث تضيف السيدة ثائرة **(أنا أول ما نزلت... عشبنا البندورة، بعدين قالوا تعالوا نروح عالبصل... بعدين رحنا على البرتقان)**.

ساعات العمل في المزارع التصديرية:

(أوقات نتأخر...حسب الطلبية.. بقوا يعطونا إذا نشتغل زيادة..)

(السيدة وفية في الستين من العمر)

بالنسبة لمواعيد العمل والساعات التي تقضيها النساء في العمل، فهي غير محددة، وتعتمد على المواسم ما بين الصيف والشتاء وبحسب المحصول كما سنرى لاحقاً. وعلى الأغلب فإن ساعات العمل تمتد من 5 – 12 ساعة يومية، والتي لا تتضمن ساعات السفر الطويلة التي تسافرها النساء عبر الطرق الالتفافية من الظاهرية إلى مكان العمل في الداخل المحتل، حيث كانت النساء دقيقات في تحديد الوقت. فقد تحدثت وفية بأنها تصل العمل الساعة السادسة صباحاً وتغادر في تمام الساعة الثانية ظهراً ***(نصل الساعة 6 ونخلص الساعة 2)***، أما السيدة ثائرة فقد ذكرت بأنها تخرج من بيتها الساعة الثالثة صباحاً وتعود في تمام الساعة السابعة مساء ***(نطلع الساعة 3 الصبح ونرجع الساعة 7 المغرب)***.

أما عن البيئة المحيطة للعمل، فقد عبّرت النساء بأن المزارع الضخمة التي يعملن بها (الشيطح)، يعمل بها عدد كبير من العمال الفلسطينيين، سواء من الضفة الغربية وقطاع غزة، أو من فلسطينيي الداخل، وبأن فلسطينيي الداخل يعملون كعائلات **(الكبير والصغير بيبقى بشتغل)**. أما عن نساء الظاهرية، فلم يكن هناك أعمار محددة للعمل في هذه المزارع، فقد توجهت الفتيات الطفلات من عمر 12 سنة، والمراهقات حتى سن 18، وكان هناك نساء حتى 60 عاماً. فقد تحدثت السيدة ثائرة عن أن الفتيات الصغيرات بالسن كن يخرجن مع أمهاتهن، ويعملن بصحبتها وبالقرب منها في

الحقل، حيث تتحمل مسؤوليتهن أمام أمهاتهن أثناء عملهن في مناوبة السيدة ثائرة **(والله كانوا بنات يجين معنا بنات عمرهن 12 سنة، يطلعن مع إمياتهن بس يظلهن معي، يسرحن...، إشي على البندورة، إشي على الشمام، كل 4 و5 نسوان وبنات يكونن على الشورة مع بعضهن)**، الأمر الذي يشير إلى استغلال عمالة الأطفال ليس فقط في قطاع الخدمات بل كذلك في قطاع الزراعة التصديرية، وكذلك الصناعة التصديرية كما سنلاحظ لاحقاً.

كما تحدثت السيدة ثائرة بأن هناك نساء يعملن أيضاً بهذه المزارع من جنسيات مختلفة، حيث تواجدت نساء من السودان، وتايلاند، بالإضافة إلى الفلسطينيات من الداخل المحتل والضفة الغربية وقطاع غزة. وبهذا الخصوص فقد عبّرت السيدة ثائرة بأن النساء اللواتي كن يعملن معها من تايلاند كنَّ يتقاضين أجوراً أقل منها، ويقمن بمهام أصعب منها، ويعملن 12 ساعة. وإذا ما تمت المقارنة هنا، فلا بد من القول أن هؤلاء النساء يعشن بالتأكيد ظروفاً استغلالية، ولكن دولة الاحتلال مكلفّة بتوفير مساكن لهن للمبيت فيها، بعكس نساء الظاهرية اللواتي كن يبتن تقريباً في العراء حيث أن توظيفهن على مسؤوليتهن الشخصية ومن خلال السمسار ولم يدخلن للداخل المحتل بطريقة رسمية وضمن أطر قانونية بين السلطة الفلسطينية أو أي جسم نقابي عمالي كما هو الحال مع العاملات من السودان وتايلاند. ولكن الحقيقة هنا والتي تدركها النساء تماماً، بأن جميع النساء في هذه الحقول الزراعية تعملن في ظروف استغلالية حيث استخدمن تعبيرات (الأقل) و(الأكثر) **(والله التايلندات كانوا يحرتوا عليهن حراته أكتر منا، وكانوا ياخدوا أقل منا... يشتغلن من 6 :00 ل 6:00 يحملن ويودن ويجيبن)**.

عشرة شواقل للصندوق الواحد...لصاحبة العوز:

هذا وتتغير صعوبة العمل بحسب المحصول ووقت قطفه وفرزه، فقد تقطف المحاصيل بالصباح الباكر، أو في ساعات الليل المتأخرة، أو خلال النهار. وتفضل النساء العمل في الصباح الباكر في فصل الصيف وفي المناطق الحارة؛ فتقول السيدة ثائرة **(شغل البطاطا في الليل والصبح أهون لأنه على البراد نشتغل)** بعكس صباحات الشتاء حيث تكون درجة الحرارة متدنية جداً، وحيث يتركن من صاحب العمل والسماسرة، ليتدبرن قضية البحث عن وسائل التخفيف من شدة شعورهن بالبرودة من خلال جلب الحطب وإشعاله، وتدفئة أيديهن بالتناوب، حيث يذهب قسم من النساء لتدفئة اليدين اللتين قرصهما البرد، والقسم الآخر منهن يقطف ثمار الكاكا، **(ولا شغل الفرسمول! الكاكا! هادا لازم ينقطف الساعة 6 الصبح ومن شهر 10 وفوق، بعز البرد، ندور حطب، ونولع، وندفي ايدينا، وكل واحدة دور، ونرجع على الشورة...والله السقعة كانت تقلبنا قلب)**. وتضيف بدورها ثائرة –والتي تتحدث بصيغة الجمع، حيث تعبر عن النساء اللواتي كانت تخرج معهن بشكل دائم من الظاهرية– عن الصعوبات والمخاطر التي كن يواجهنها أثناء فرز البصل، حيث جلوس كل عاملتين من النساء مقابل بعضهما البعض على التراكتور، لفرز البصل، وتنظيفه من الحصيات والصرار، وقد عبّرت ثائرة بأن عملهن كان إما في ساعات الصباح الباكر ويمتد إلى ساعات الظهيرة ***(أصعب اشي البصل، نقعد على التراكتور كل 2 قبال بعض، والجرار يقلب من شورة البصل، ونقيم الصرار الصغير والحجار، انقي البصل...*أرض صحراء...نار لما تشتي علينا بالشتاء تنزل متل الرش وبعدين تصيف ... عند ايرز...بعيد)**، وأما في ساعات الليل المتأخرة. فعلى الرغم من أن ثائرة كانت أحياناً تتناوب في فرز البصل في هذه الساعات، إلا أنها عبّرت بأن هذه المهام كانت تحرقهن حرقاً وذلك تعبير عن شدة التعب، والذي كان يتضمن المخاطر، مخاطر وقوعهن عن التراكتور، ومخاطر دهسهن، حيث كن يعملن ليلاً، وسائق التراكتور، قد لا يرى العمال والعاملات وهن في الحقل فيدهسهن، **(كان يصير حوادث كتير على التراكتور بالليل..يطلع سواق التراكتور على العمال، عمال كتير اندهسوا وراحوا فيها...كلهم من**

المأمنين بيعوضوهم، واحد راحت اجروا عوضوه... .*حرق انحرقنا بالبصل...*). وتضيف هنا ثائرة بأن نساء الظاهرية تحاولن جاهدات في هذه الظروف الخطرة أن تحافظن على أنفسهن من الأذى الجسدي، لأنهن يدركن كل الإدراك بأنهن خارج نطاق التأمين الصحي **(إحنا ولا مرة صار معنا إشي ... إحنا بنحافظ على حالنا عشان إحنا مش مأمنين).**

وتضيف السيدة فلسطينية، وهي التي تعرفنا عليها في قطاع الخدمات، شكلاً آخر من العمل في حقول البصل، فبينما كانت تجلس السيدة ثائرة على التراكتور، فإن السيدة فلسطينية كانت قد ركضت خلف التراكتور، وذلك في منطقة جغرافية تقع بالقرب من القطاع (.... **الشيطح قريب مش بعيد، في كريات جاف: بين غزة وبين عزاتا)**، ووصفت بأن جميع هذه المناطق عبارة عن حقول تصديرية كبيرة، يعمل بها النساء والرجال (***كل المنطقة اللي قريبة من غزة كلها شواطح. وبيشتغلن ولاد ورجال ونسوان)***، حيث أشعة الشمس الحارقة، وفوق التربة الساخنة، وراء الآلة الزراعية التي تقلب الأرض وتخرج البصل، لجمع المحصول بعد فرزه (***الماكنة بترمي وهن بيروحن وراها وبيلقطن البصل، بيكومن بكس بكس، وفي واحد من وراهن على التراكتور بياخدهن. بتعدي عن الخربانة وبتعبي اللي منيحة. الشاطرة بتسوي اكتر)***، ثم جمعه في صناديق خاصة، بأيدي النساء التي احترقت من الشمس والتراب، مقابل 10 شواقل للصندوق الواحد، الذي يعرض على أكثر النساء عوزاً وفقراً (**الشيطح هاد، والله دقيقة واحدة ما بتقعدي فيه، بس هن معتازات يعني. بياخدن مقاولة عشان يخلصن)**، وتجدر الإشارة هنا بأن السيدة فلسطينية تتحدث بصيغة الغائب، وتنأى بنفسها من خلال ابتعادها عن أنا المتكلم، حيث أنها كانت قد عملت بقطاع الزراعة مرة واحدة فقط، وخاضت تجربة العمل ووصفته بأنه (قاتل) و(حارق) كنتيجة التعرض لأشعة الشمس الحارقة (***رحت وشفت، معهم يومين، اشتغلت معهن عشان اجيب بصل للعيلة، أنا انطفيت في يومين)***، ووصفت النساء اللواتي يعملن في هذه الحقول بأنهن

(*محروقات حرق، لو تشوفيهن بيقشعر بدنك، بيشتغلوا بالبصل. انا لما شفتهن قلت كيف هدول عايشات! برا هيك؟*)، حيث يتعين على العاملة الواحدة في هذه الحقول أن تملأ 50 صندوقا باليوم الواحد **(بيلقطن 50 بكسة، كل بكسة ب 10 شيكل. من الساعة 5:30. بيرجعوا على 1:00.. *ياله السلامة لما تعبي!*)، (الواحدة بتقتل حالها قتل عشان تخلص)**.

أما عن التحديات والصعوبات المرتبطة بطبيعة العمل، فبينما كان فيلم الريحان الدامي قد ركز على المخاطر الصحية التي تتعرض لها النساء نتيجة التعرض للآفات الزراعية والجروح، وآلام الظهر، إلا أن رواية السيدة ثائرة الظهراوية العاملة عبّرت أن الصعوبة في العمل يتوقف على طبيعته، وبكونه ينجز بشكل جماعي (والنساء بجانب بعضهن البعض) أو بشكل فردي (عندما يقتضي تباعدهن عن بعضهن البعض)؛ فقد عبّرت النساء بأنهن يفضلن طبيعة العمل الأول، الذي يتيح لهن تبادل أطراف الحديث مع بعضهن البعض، ويكون فرصة لإطلاق الضحكات بشكل أكبر. لقد توقعت، على سبيل المثال لا الحصر، بأن تشتكي النساء من التعشيب والذي تشتكي منه النساء العاملات في الحقول الزراعية بشكل عام، لأنه يتطلب القرفصاء، وذلك كما ورد في الريحان الدامي، والذي سلط الضوء على جلوس القرفصاء أثناء عملية التصوير، إلا أن ثائرة قد عبرت بأن التعشيب هو أسهل الأعمال الزراعية **(*أسهل إشي الشغل بالتعشيب، ليش؟ عشان بنكون جنب بعضنا، بنضحك ونتخرف...*)** إلا أنهن قد عبّرن بأن أصعب الأعمال هي قطف المحاصيل الزراعية الشجرية، مثل التفاح، والبرتقال، والليمون، الذي يتطلب القوة الجسدية في حمل ما يطلق عليه (الترميلة) التي يتم وضعها على الرقبة، وتملأ بالمحاصيل أعلاه وبالأرطال، وتفّرغ في صناديق كبيرة، **(*أصعب إشي القطيفة عشان الترميلة "شنطة قماش لها ايد بتحطيها على كتفكي" وتملي 4 ارطال و 5 ارطال وتروحي تحطي بالمخال*)** إلا أنها أضافت، بأنه يضاف على عبء الوزن الثقيل لليمون الحامض، عبء وخز شوكه أثناء قطفه، والذي وصفته بـ (الموت) **(*واللمون أصعب إشي، شوكة بغز غز، والله بيموت*)**.

السماسرة خيال الحقول...خيال المستعمِر:

تحدثت الأدبيات بصورة عامة عن موضوع شبكات الاستغلال والمنظمات الإجرامية عابرة الحدود التي تعمل على تهريب العمالة للعمل في عدة قطاعات منها قطاع الزراعة والصناعة التصديرية، والتي تحقق بلايين الدولارات (Sassen2000) وذلك كما أشرنا في عدة مواقع في الفصل الأول. وفي السياق الفلسطيني كان الفيلم الوثائقي **الريحان الدامي** قد تطرق إلى قضية التعاقد من الباطن، التي كانت وما زالت تشكّل خطورة على العمالة الفلسطينية التي تضطر للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي، حيث يوثّق الفيلم صورة من القهر الذي تتعرض له النساء نتيجة استغلال السماسرة للعاملات، والذي يقوم بدور المشغّل، والإشراف على عملهن في المزارع. فعلاوة على الاستغلال المادي الذي تخضع له النساء، حيث الاقتطاع من أجورهن، فإنهن يتعرضن إلى الإساءة اللفظية والتعنيف الجسدي، الأمر الذي يجعل منه متعاقداً مادياً ومعنوياً مع الشخصية المتغطرسة للاحتلال يتقمص كيانه الاستعماري ويسقطه على النساء الأكثر ضعفاً في المجتمع الفلسطيني. فمحاولة النساء تحسين ظروف عملهن يعني الإقصاء والطرد من العمل، فاحتياطي العمال كبير، وما لا ترضى به إحدى النساء، ستقبل به الأخريات اللواتي يعشن ظروف الفقر والعوز. وقد تطابق ذلك مع ما تقدمت به النساء الظهراويات اللواتي عملن في قطاع الزراعة التصديرية.

أشارت السيدة ثائرة والسيدة وفية إلى ما يتوافق مع ما ورد من النساء في الريحان الدامي، حيث أشارت ثائرة بأن مستوى التعب الذي تشعر به النساء يعتمد على طبيعة إشراف السماسرة **(التعب حسب القبلان)**، فقد تنقلت من سمسار إلى آخر خلال رحلتها الطويلة في العمل في الداخل المحتل ***(أنا من قبلان لقبلان)***، وكان هناك تباين في مستوى أو درجة إمكانية التفاوض مع السماسرة، فيما

يتعلق بالاستراحات، وساعات العمل، ومستوى الضبط في تواصل النساء العاملات مع بعضهن البعض أثناء العمل، إلى جانب مستوى الأداء. فهناك من السماسرة من يتفهم طبيعة النساء وقدرتهن الجسدية والنفسية على التحمل والجَلَد على العمل، وهناك من يحرص على استنزاف قوتهن الجسدية. ولا أجد تعبيرا عن مستوى التسلط وما يتصل به من مشاعر القهر والضيم، وما يرتبط به من تعب وإرهاق جسدي ونفسي، أكثر من **(حدا يقف على راسك، ويظل يقولك يلا يلا)**. وقد عبرت السيدة ثائرة عن ذلك مقارنة بين عملها في الحقل تحت إشراف السمسار، وبين عملها في منزلها، فلم تتطرق إلى التعب والإرهاق الجسدي، ولكنها تطرقت إلى التعب النفسي الناتج عن الإلحاح بضرورة إنهاء العمل **وانت بالدار بتشتغلي، وبتكوني تعبانة، كيف لما يكون حدا فوق راسكي ويظل يقولك يلا يلا! حتى نفسيتكي بتتعب...)**. مرة أخرى هذا يذكّر بحديث إحدى النساء في فيلم الريحان الدامي التي قالت بأنها تتحمل التعب الجسدي، إلا أن جذور تولد القهر لديها هو من المعاملة السيئة التي تتلقاها من السمسار.

في هذا السياق، لا بد من التأكيد على أن مستوى إشراف السماسرة/ السمسارات في الحقول التصديرية لبلوغ أعلى درجات الضبط للنساء العاملات، ينبع من هدف المتعاقدين/ المتعاقدات من الباطن مع المستعمِر إلى تحقيق مستوى عالٍ من انصياع العاملات، لتحقيق أعلى الأرباح، من خلال استغلال قوتهن الإنتاجية، وعدم استهلاكها من خلال تحدث النساء العاملات مع بعضهن البعض، باعتبار أن حديثهن معاً، ووقت استراحتهن المتقطعة خلال الساعات الطويلة من العمل سيهدر طاقات هذه المواكن الممثلة بأجسادهن التي يجب ألا تنضب إلا من خلال التعشيب، وجني المحاصيل، وبالتالي سينعكس على عدد الدِلاء والصناديق، والتي تعني الحصص والمبالغ التي سيحصلها السمسار/ السمسارة من وراء عمل هؤلاء العاملات.

وعليه؛ فإن من المهام التي يتكفل بها السمسار، هي متابعة العاملات للتأكد من جودة الأداء، والذي يتمثل بعدم التوقف عن العمل، ومنعهن من التحدث مع بعضهن البعض، وضبط أوقات الاستراحة، فقد عبرت السيدتان ثائرة ووفية بأن الاستراحة عبارة عن نصف ساعة فقط لا غير **(الاستراحة بس نص ساعة)**، كما أشارت مناضلة، بأن الاستراحات المتقطعة ممنوعة أثناء العمل، حيث تتعرض النساء للتوبيخ والصراخ في محاولتهن أخذ قسط من الراحة أثناء الغياب القصير للسمسار/ة، وتوجيه الأمر والنهي، **(القبلان هو بدوي ... النسوان بيخلنه يدير ظهره وبيقعدوا...هو عاد بيصرخ عليهن بيقولهم: قومي ليش ما بتشتغلي!)** وتعريضهن للطرد إن أراد ذلك. فلا غرر أن النساء اعتبرن بأن مستوى التعب الجسدي والنفسي يتوقف على طبيعة السمسار، ولا غرر بأن النساء تنطلق بالحديث والضحك عند غياب سلطة السماسرة/ السمسارات، أخيلة المستعمِر، حيث أن غيابهم/ن يشكّل المساحة الحرة والآمنة، والتي ينطلقن خلالها بأخذ الاستراحات القصيرة، والحديث مع بعضهن البعض. وعبرت السيدة ثائرة **(...لما يغيب القبلان، ناخد راحتنا، نفضفض لبعض، نتخرف، نمزح ونضحك...)**، بمعنى أن المتعاقدين والمتعاقدات من الباطن مع المستعمِر يطبقون سياسته الاستعمارية الرأسمالية، وهم/ن المعول الشرس الذي بيده تقطع الأرزاق إذا ما تم انحراف العاملات عن القوانين واللوائح غير المنصوص عليها، فقد أضحت سمة عالمية ضمن تقسيم العمل العالمي. كما أضافت السيدة ثائرة بأن غياب السماسرة الذكور، يتيح للنساء العمل بأريحية أثناء عملها في الحقول الذي يتطلب الانحناء المستمر في العمل **(الواحدة بدها إتطمل [41])**، حيث لا بد من الإشارة بأنه من المتعارف عليه ضمن العادات والتقاليد في المجتمع الفلسطيني خجل النساء من حني جسمها أثناء تواجدها في الفضاء العام، سيما إذا شعرت بوجود الذكور خلفها، حيث يقع هذا

[41] تحني ظهرها

السلوك ضمن ثقافة (العيب) والذي يمكن أن يعطي بعض الإيحاءات الجنسية التي تحاول بدورها أن تبتعد عنها . وعليه؛ فإن هذه المواقف التي تضطر بها أن تحني جسمها وتجلس القرفصاء أثناء التعشيب أو جني المحاصيل أمام السمسار تعتبر مواقف قسرية للنساء ترهقهن على المستوى النفسي، وتشعرهن إلى حدِ ما بالتهديد.

أما السيدة وفية، فهي تشتكي من استغلالها من السمسارات اللواتي تبيت معهن في نفس المنزل، واللواتي يرسلنها لشراء الحاجيات في ساعات الليل المتأخر، على اعتبار أنها كبيرة بالسن ولا تتعرض للإساءة أو التحرش الجنسي، مع العلم بأن وفية هي صاحبة القصة التي سنأتي عليها الآن والتي تحمل اسم (شبكات استغلالية)، والتي تعرضت لمخاطر الاعتداء عليها جنسياً، **(هم بيحبوش يطلعن بالليل، بشوفنهن؟؟ الشباب، وبيصيروا يلحقوا فيهن، ويضحكوا معاهن، ويقوللهن، أنا بحبكي، البدو بيحبوش البنات يطلعن بالليل).**

وللنساء خصوصية أخرى:

بشكل عام، تعاني النساء وبسبب تكوينها البيولوجي من صعوبات وتحديات بالتعامل مع توفير أدنى مستويات متطلبات العمل في أماكن العمل الزراعي، وهي توفير المرافق الصحية المناسبة التي توفر الحماية الصحية والجسدية للنساء. فمع كل هذا الربح الذي يحققه كل من المشغّل الإسرائيلي والسمسار، فإن النساء تحرمن من توفير أدنى الحقوق التي من شأنها المحافظة على آدميتهن، حيث تحدثت السيدة ثائرة عن أنهن يضطررن لقضاء حاجتهن في العراء، وبأنه وأثناء فترة الدورة الشهرية، تضطر النساء إلى عدم تغيير الفوط الصحية، وأحياناً يعملن على دعم بعضهن البعض من خلال الوقوف بجانب بعضهن البعض، مشكّلات دائرة صغيرة، لتحويط النساء

اللواتي يضطررن إلى تغيير الفوط الصحية أو قضاء حاجتهن. وأعتقد أن هذا أحد الأسباب الذي تعود إليه تفضيل النساء للعمل الجماعي أكثر من العمل الفردي، والذي لن تتوفر خلاله هذه الإمكانيات (***والله اوقات كنا ما نغير الا بالدار لما نروح... اوقات لما نغير، نعمل دورية احنا النسوان ونقعد نغير بالوسط، ما فيش حمامات، تحت الشمس وفش ظله***).

وفي سياق متصل، وبينما عملت السيدة فلسطينية على تسليط الضوء على عمل النساء في الحقول الزراعية التصديرية مع صديقات لها من قطاع غزة (**انا اللي رحت معهم هدول الغزويات، عن طريق الزلمة هادا**)، اللواتي دفعتهن ظروف الحصار في قطاع غزة وارتفاع نسبة الفقر إلى استثمار خروجهن للعلاج الطبي للبحث عن عمل وإرسال النقود إلى عوائلهن في القطاع (**بيساون مصاري وبيودن لاولادهن عن طريق البريد**)، فإنها بذلك قد ساهمت في تقديم مشهد آخر من مشاهد الاستغلال التي تتعرض لها النساء من السماسرة، حيث استغلال وضعهن القانوني الضعيف. فخروجهن بغرض العلاج، يعني حصولهن على تصاريح تخولهن من عبور حاجز إيرز ودخول المشافي فقط، والتي يترتب على حامليها من المرضى أو مرافقيهم العودة إلى القطاع حال انتهاء العلاج. وعليه؛ فإن السمسار كان يحقق المنفعة الشخصية بتشغيل هؤلاء النساء الغزيات (***..هذا متعرفات على قبلان، متأجرلهن بيت، بس طبعا هادا بياخد عليهن مصاري***) اللاتي تصفهن فلسطينية (***شاطرات***) وبأنهن متعودات على هذا النوع من الأعمال الشاقة (***ضاريات على الشغل***)، وأنهن يجتهدن لعمل أكثر من 50 صندوق باليوم الواحد (***... بيقلهن سون البكس اللي عليكن وروحوا إن شاء الله بتخلصوهن ب 10 دقايق... هي بتجتهد***). وهنا لا بد لنا من الوقوف لمناقشة الواقع الذي يجبر هؤلاء النساء للعمل في هذا القطاع بشكل عام، والذي يختلف بطبيعته عن طبيعة عمل خادمات المنازل، فهل الموضوع (شطارة) أو (اجتهاد) ، أعتقد أن الموضوع هنا عبارة عن فقر وقهر.

صناديق السماسرة... كما ضمم الريحان الدامي:

(اليهود بيعرفوا انهم بيشغلونا وانهم بياكلوا حقوقنا...مرة يهودي سألني: أديش بيعطيكي؟ قلتله 50، قلي: ليش؟ أنا بعطيه 100 على الوحدة)

السيدة ثائرة

يُقسّم ثمن عرق جبين النساء بين المشغّل الإسرائيلي وبين السمسار/ة صاحب/ة الفضل الكبير في تشغيلهن، ضمن وساطة ربوية مشرعّة لاستغلال قوة عمل النساء بينهما. فكمية المحصول التي يطلبها المشغّل الإسرائيلي والتي يستخرج الأرباح من أيدي النساء الرخيصة الثمن، يعمل السمسار/ة على مضاعفتها وفي نفس الأجرة الاستغلالية، فأحياناً النصف، وأحياناً أكثر من النصف، فإذا ملأت النساء صندوقين من الصناديق التي تتسع لعشرات الأرطال، والذي يطلق عليه (المخال)، فصندوق لها والصندوق الآخر للسمسار، والذي يساوي 50 شيكل، بمعنى أنه إذا عملت النساء بما يعادل 100 شيكل، فإن نصف هذه الأجرة للسمسار، وإذا كان يشغّل السمسار في ذلك اليوم أكثر من 10 نساء فإنه يكسب من ورائهن بالحد الأدنى 500 شيكل، ويبرر هذا المكسب بأنه بدل المواصلات لنساء يبتن في معظمهن في الحقول الزراعية أو في مساكن قريبة من مكان العمل الذي تدفع هي أجرته، وتحضر في معظم الأحيان وجباتها الغذائية معها، وضمن نظام لا يحسب بالساعات وإنما في عدد الصناديق والكراتين المتفق عليها. وفي هذا الخصوص تحدثت السيدة ثائرة بأن السمسار الذي كانت تعمل معه، كان يتحكم بالعاملات، وبأنهن لم يكنّ يرين المشغّل اليهودي إلا من بعيد، حيث يأتي ليعد العمال/ العاملات وذلك لأنه، وحسب تعبير السيدة ثائرة لا يثق بالسمسار الذي قد يزوده بأرقام وهمية عن عدد العمال/ العاملات، وتؤكد كذلك السيدة ثائرة بأنه وفي حالة طلب المشغّل اليهودي 20 كرتونة كحصة من كل عاملة، فإن السمسار يطلب منهن 50 كرتونة بحيث يأخذ 30 كرتونة لحسابة الخاص (***القبلان يتحكم في الناس... ما انشوفش***

يهودي... اليهودي يجي من بعيد يعد العمال... اليهودي بيثقش (لا يثق) بالبدوي، يجي يعد وبعدين يروح... اليهودي يطلب 20 كرتونة، والقبلان يخلينا نشتغل 50 كرتونة، 30 إله و20 لليهودي، ويعطينا 50 شيكل...).

أما عن أجرة النساء الفلسطينيات اللواتي كنّ يقضين 40 يوماً في المزارع التصديرية وينمن بالعراء، فقد حدثتنا السيدة ثائرة بأن بعض النساء يتقاضين 3500 شيكل، مقابل العمل في ساعات الليل وساعات النهار ولمدة 40 يوماً، بمعدل 12 ساعة يومية، بمعنى أنهن كن يتقاضين ما يقارب 7 شيكل للساعة الواحدة. أما عن الفتيات صغيرات السن، فقد أضافت السيدة ثائرة بأن الطفلات اللواتي يبلغن من العمر 12 عاماً يعملن بأجرة تبلغ قيمتها أقل من 3 شيكل ونصف الشيكل مقابل الساعة الواحدة (***تشتغل اوقات من 6:00 الصبح، ل 6:00 المغرب... أوقات البطاطا نشتغلها من 6:00 بالليل ل 6:00 الصبح، نقسم حالنا.. دور، دور.. بنزل الصبح وبنزل بالليل.. كنا ناخد 3500 شيكل... البنات الصغار الواحدة تقبض 1500 شيكل).***

إن من أهم القضايا التي سلطت عليها النساء الضوء في هذا السياق، المعاملة السيئة والحرمان من أبسط الحقوق المتعلقة بتوفير البيئة المناسبة للعمل والاستراحات إلى جانب التمييز في الأجور وطبيعة العمل المقارنة مع نساء فلسطينيات من الداخل المحتل. فقد تحدثت السيد ثائرة عن أنهن كمجموعة عاملات من الظاهرية كن يتقاضين أجوراً أقل من النساء اللواتي يحملن بطاقات شخصية إسرائيلية، ويكلفن بالمهام الأصعب في الحقول، متحملات بدورهن عبء تهربيهن من الظاهرية إلى أماكن عملهن. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تحدثت السيدة ثائرة كذلك عن معانتها هي والنساء اللواتي يعملن معها من الظاهرية، بسبب حرمانهن من وجود المياه ومن الجلوس تحت الشجر في الاستراحات حيث تجلس العاملات المسجلات من فلسطينيي الداخل، أو الأجنبيات، مما يعرضهن لقرص الحشرات ولأشعة الشمس، بعيداً عن مراقبة ذوي الاختصاص تجنباً لخضوع المشغّل الإسرائيلي صاحب العمل إلى المساءلة والمحاسبة لتهريبه العمال (***لما كنا نروح نعشب البطيخ***

...إحنا ممنوع نقعد تحت الشجر، وبعيدين عن المي، فش عنا مي، والبرغش ياكلنا أكل...السودانيات، هم يكونن تحت الشجر، وعندهن مي.... إحنا عشان مهربينا وبيخاطرن فينا ممنوع نقعد تحت الشجر..إحنا شغلنا أصعب وبيعطونا أقل...).

دراسة حالة: يما جوعان...[42]

وعندما استأذنت لتدخل غرفة الزينكو المعتمة، كان قد شارف الليل على الانتهاء، حيث هبت نسمات الصحراوية الصباحية التي ستخفف عنها حر المبيت فيها، إلا أن صوت ابنها محمد على الجانب الآخر من الجوال النقّال، كان قد شعّل النيران في قلبها، وانهمرت الدموع من على وجنيتها المتعبتين.

هؤلاء النساء هن من الظاهرية، ويعملن في هذا الشيطح الذي وضعنا به بيوت الشعر هذا الصيف، لقربه من الماء، نحن نسامرهن ليلاً لكيلا يشعرن بالتوحش، فالحقول واسعة ومعتمه، سوى من هذا الضوء الخافت الذي يضيء فوق التراكتور الزراعي، حيث موعد نوبة بعض هؤلاء النساء وغيرهن من العمال والعاملات ليلاً، إلا أن هذه المرأة والنساء اللواتي معها من الظاهرية، لا يستطعن المبيت مثلهم/ن خارج الشيطح، فليس معهن تصاريح عمل أو هويات اسرائيلية مثلنا، لذلك يسكنّ هنا، ليس بعيداً عن مضاربنا، ولهن بيت الشعر هذا، بجانبنا، يبتن فيه هرباً من حر الغرفة، التي تفترشها أرضاً 24 امرأة، يتكدسن بجانب بعضهن البعض.

أمي وجهت لي اللوم لأنني أجالسهن مع بنات عمي، قالت بأنهن غريبات، فأخبرتها بأنهن أيضا ينظرن لنا بأننا أغراب، وبأنهن لا يشعرن بأنهن بخير وهن يبتن ليلا تحت بيت الشعر هذا، وبأنهن يخفن أن يَلِفُ عليهم أحدهم في غرفتهن بالليل، حتى أنهن يفضلن العمل ليلا والنوم نهاراً، فللنهار أعين، وعلى الأقل فهن لا يسمعن أثناء النهار، صوت هذا الصرير الذي يصدره هذا التراكتور الزراعي الذي يقلع البصل. ردت امي عليّ، بأن مناوبات الليل، لن يستطعن نوم النهار كله، بعكس مناوبات النهار، حيث يتعين عليهن، الطبخ والعجين لبقية النساء، بل أحياناً تراهن من مضاربنا وهن يغسلن جميع الغسيل،

[42] قصة السيدة ثائرة التي عاشت تفاصيل المبيت في المزارع التصديرية في غرف من الزينكو، حيث كانت تغيب عن منزلها وأبنائها 40 يوماً ثم تعود للظاهرية وتقضي أسبوعاً، لتعود مرة أخرى إلى دير هداج في الداخل المحتل. أسميت القصة (يما جوعان) لأنها عندما روت لي القصة عن ابنها الذي اتصل بها في أحد الليالي وأخبرها بأنه جوعان قالت لي: (يا باي لما قلي أنا جوعان يما.. تقولي النار شعلت في قلبي) وأعتقد أن هذا أقسى شعور ممكن أن تشعره الأمهات، وقد رويت القصة من خلال فتاة بدوية صغيرة من اللواتي كن يسكن بيوت الشعر في نفس المزرعة. هذه قضية مهمة وتعاملت كثير من الأدبيات التي تعاملت مع العاملات المهاجرات أو حتى العاملات في الزراعات التصديرية واللاتي يضطررن للغياب ساعات طويلة عن بيوتهن ولا يتمكن من القيام بأدوارهن الرعائية وكان يمكن التوقف عندها كواحدة من تجليات عمليات الاستغلال التي تتعرض لها العاملات الفلسطينيات في الداخل

*وينظفن الغرفة والمبطخ والحمام الداخلي، وكذلك الحمام الخارجي. أمي تقول بأن العمل في الحقل أهون من العمل في المنزل، وأضافت:**(شغل الشيطح بتعب بس بتاخدي مصاري عليه، أما شغل بيوت الشعر ما بتاخدي عليه اشي)**، أما أنا فرأيي بأن القليل الذي تكسبه النساء من وراء هذا العمل، تدفعه من سنين عمرها، وعافيتها، وأن مكسب أكثر من 40 ليلة يبتنها هؤلاء النساء هنا، لا يساوي هذه الكلمة التي قالها ابن إحداهن لأمه (يما جوعان)، فعلى الرغم من أنها تعمل لتوفر له لقمة العيش، إلا أنها لا تستطيع أن تطبخ له سوى أسبوعاً واحداً كل 40 يوماً، وتستطيع أن تحضنه وتغطيه قبل النوم 7 ليالٍ كل 40 ليلة.*

في اليوم التالي، ذهبت لأطمئن على هذه المرأة، رأيتها في الحقل، تجلس خلف التراكتور، وتفرز البصل، قالت لي أنها بخير، واعطتني عدة حبات من البصل قائلة:

وديه للنسوان اللي في الغرفة، وخليهن يلمن من كل واحدة 5 شيكل، عشان نشتري جاج للغداء، اليوم السبت، ويحسبوا حساب القبلان، اللي شاطر يقول: كلشي حواليكم، كلوا من اللي بتقلعوه...

أومأت لها برأسي مرتين وثلاثة، وركضت نحو الغرفة، ثم نظرت إليها وسألتها: محمد ابنك مبارح إتعشى؟ فضحكت قهراً وقالت: نعم.

وعليه؛ فإن النساء الظهراويات اللواتي يعملن في المزارع التصديرية، يتعرضن إلى ظروف العمل القهرية، فإلى جانب ساعات العمل الطويلة، والأجور المتدنية، فقد تبين بأن النساء اللواتي يضطررن إلى العمل ضمن هذا القطاع يتعرضن إلى ظروف غير آمنة على المستوى الصحي والنفسي، حيث إمكانية تعرضهن للأمراض الجسدية نتيجة لطبيعة العمل من الوقوف المستمر، أو القرفصاء، أو حمل الأوزان الثقيلة أثناء تعبئة المنتوجات الزراعية، ناهيك عن إمكانية تعرضهن للوقوع أو الدهس كنتيجة لعملهن على/ أو بالقرب من التراكتورات الزراعية في الحقول التصديرية، بالإضافة إلى التعرض لأشعة الشمس الحارقة أثناء النهار في المناطق الحارة في فلسطين المحتلة القريبة من قطاع غزة أو صحراء سيناء، حيث اشتكت النساء من حرق بشرتهن وأرجلهن بسبب التربة الحارة أثناء فصول الصيف.

يضاف إلى ذلك اضطرارهن إلى المبيت، في ظروف مبيت كنا قد تعرفنا عليها خلال الفصل الأول حول اضطرار نساء العالم الثالث اللواتي يهاجرن من بلدانهن للعمل في قطاع الزراعة التصديرية أن يعشن في ملاجئ قذرة حتى انتهاء موسم العمل (Holley, 2000,575)، وبأنهن يعملن في ظروف بيئية خطيرة، حيث حصص الإعاشة القريبة من الجوع، والأحياء القذرة، والمياه الملوثة. فقد تعرضت النساء والفتيات الطفلات الظهراويات للمبيت في الداخل المحتل في الحقول، أو في البلدات العربية المهمشة في الداخل المحتل والتي يسكنها فلسطينيو الداخل، وعبرت النساء عن انعدام ظروف الأمان وتعرضهن للضغوطات النفسية ناهيك عن الظروف الصحية التي تنعدم في هذه الأماكن، بالإضافة إلى تعرض النساء الظهراويات إلى التمييز ضدهن القائم على هويتهن القومية ووضعهن القانوني من خلال تعرضهن لظروف قهرية أثناء استراحات العمل في ظروف صحية سيئة كنتيجة كونهن عاملات بدون تصاريح عمل رسمية.

عمل النساء في المصانع التصديرية:

يتمحور عمل النساء في المصانع التصديرية الواقعة في الداخل المحتل، حيث مصانع الدجاج والحبش، أو مصانع البطاطا، إلى جانب متاجر تغليف الخضار والفواكه في الداخل المحتل وفي المستوطنات.

تعمل النساء في هذه المصانع جميع أيام الأسبوع ما عدا يوم السبت، ويمتد عملهن ما بين 11-12 ساعة يومية متواصلة، إلى درجة أن النساء يدخلن بعض المصانع قبل الفجر، ويخرجن منها وقد غابت الشمس. فحتى استراحة النصف ساعة التي تخصص لتناول وجبة الطاعم والصلاة

والتدخين يتم أخذها داخل المصنع، وفي بعض المصانع يكون العمل في العراء وتحت أشعة الشمس، أو تحت سقف من الزينكو.

أما عن ظروف عمل النساء في هذه المصانع، فهي تقوم على التمييز القائم على الجنس والهوية الوطنية، حيث تعمل النساء إلى جانب العمال والعاملات اليهود وفلسطينيي الداخل الذين يتمتعون بالحقوق العمالية الكاملة التي تحرم منها النساء الظهراويات اللواتي يعملن تحت أشكال عدة من الاستغلال. فقد كانت بعض النساء الظهراويات يعملن من خلال تزويدهن بهويات إسرائيلية، يزودها السمسار/ة للمشغل الإسرائيلي، مسجلة على أسماء أقاربه/ا من النساء الفلسطينيات اللواتي يقطنّ في الداخل المحتل، اللواتي يتم تسجيلهن كعاملات في مكاتب العمل، ولكن اللواتي يقمن بالعمل فعلياً، هن النساء اللواتي يتم تهريبهن وتشغيلهن بشكل "غير شرعي"، بأجرة يومية يحددها السمسار/ة من المبلغ الكلي المستحق. فهنا توضح السيدة ثائرة باسم مجموعة الظهراويات اللاتي كن يخرجن معها للعمل في مصنع الدجاج، بأنهن كن يعملن من خلال الهويات المزورة. وتجدر الإشارة أنه لا يترتب على هذا الواقع أية حقوق، حيث تنطبق عليهن نفس ظروف العاملات اللواتي يتم تهريبهن بدون تصاريح عمل وبالتالي تجريدهن من أية حقوق عمالية، ناهيك عن تكليفهن بنفس المهام التي تتكفل بها النساء اللواتي يرفضن الحصول على هذه الهويات، حيث أن السمسار هو المستفيد الوحيد من هذه العملية، فانتحال شخصية زوجة أو أخت السماسرة من قبل العاملات الظهراويات من شأنه أن يمنح جميع المستحقات المترتبة على العمل لصاحبات الهويات الإسرائيلية بشكل فعلي، كنساء مسجلة أسماؤهن بمكتب العمل بشكل موثّق ورسمي، كما تحدثت السيدة ثائرة (***فش تصريح، فش تأمين، يجيبولنا هويات اسرائيلية ويسجلونا على اسماء نسوانهن وخواتهن وكله يروح***

الهن...). وهذا الواقع سيتوضح لاحقاً من خلال ما شاركتنا به السيدة ثائرة حول واقع عملها في مصنع الدجاج من خلال هوية مزورة.

وقد تطرقت السيدة ثائرة إلى قضية عمالة الأطفال في المصانع التصديرية حيث تشغيل الفتيات بسن 14 عاماً، وهو ما أثارته بوير وآخرون في معرض الحديث عن روايات النساء العاملات في الداخل المحتل، حيث تحدثت مقالتها بأن تشغيل الفتيات الفلسطينيات صغيرات السن يدحض ما يدّعيه الاحتلال الإسرائيلي من "التحضر" و"التقدم" خلال خطابه الرسمي ، حيث أشارت إلى تشغيل الطفلات في عدد من القطاعات منها قطاع الصناعة التصديرية. فموضوع تشغيل الفتيات يدخل في إطار انتهاك الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي تحرّم عمالة الأطفال، ومن المفروض عدم ممارستها في دولة تدّعي التحضر والتقدم والالتزام بمعايير حقوق الإنسان... وبذلك كانت قد تحدثت السيدة ثائرة بأن السماسرة كانوا يزودون كذلك فتيات صغيرات السن تتراوح أعمارهن ما بين 14– 18بالهويات المزورة **(في المصنع البنات يكونن معنا 15 و14 و18 سنة، معاهن هويات مزورة)**. ويضاف إلى قضية استغلال النساء للعمل القهري بأسماء زوجات السماسرة وأخواتهم، قضية استغلال الطفلات، أي تعرض هؤلاء الطفلات للاستغلال المركب، حيث تتعرض هؤلاء الفتيات إلى العمل الشاق الذي يقع ضمن العمل القسري والجبري سواء في ظروف تنقّلن من الظاهرية إلى أماكن عملهن وبالعكس، أو ظروف عملهن وطبيعته التي لا تقوى أجسادهن على تحمله، أو ظروف مبيتهن، ناهيك عن مخاطر إمكانية استغلالهن الجنسي أو تعرضهن للاغتصاب. ولا بد من الإشارة بأن تشغيل الفتيات الصغيرات لم يحدث فقط في المصانع التصديرية، بل بالحقول النقدية، حيث تحدثت ثائرة عن الفتيات الصغيرات أعلاه اللواتي يبلغن من العمر 12 عاماً، بالإضافة إلى قطاع الخدمات، حيث أن السيدة هبة كانت قد عملت في

المستشفى الإسرائيلي وعمرها لا يتجاوز 11 عاماً من خلال استخدام البطاقة الشخصية لأختها الكبرى، وذلك كما ذكرنا في معرض مناقشتنا لظروف عمل النساء في قطاع الخدمات.

في سياق استغلال عمالة النساء والطفلات من خلال تشغيلهن ببطاقات شخصية مزورة، لا بد لنا من الإشارة أن هناك نساء من الظاهرية قد رفضن هذا الشكل من التزوير، مثل ما حدث مع السيدة وفية أثناء عملها في مصنع الدجاج لفترة قصيرة من الزمن ومن خلال أحد السماسرة ***(حكالي القبلان... أعملك هوية مزورة، ما رضيتش...)***، حيث تعتبر النساء أن الهوية المزورة تشكّل تهديدا لهن إذا ما تم اكتشافهن. فعندما تعرضت إحدى العاملات اللواتي يعملن معها من الظاهرية إلى إطلاق الرصاص مما أدى إلى استشهادها، تم ضبط جميع النساء والفتيات الظهراويات صاحبات الهويات المزورة وطردهن من المصنع مع السمسار الذي زور لهن الهويات (***لما انطخت سمية، كشفونا، وطردونا كلنا، بطللونا ..... احنا كنا على هويات البدو مع القبلان***).

أما عن التمييز في الأجور ما بين العاملين/ العاملات، فقد كان هناك تمييز في الأجور ما بين نساء الظاهرية، والرجال والنساء حملة الهويات الإسرائيلية. ففي مصنع الدجاج، تشاركنا السيدة ثائرة بأنها والنساء معها كن يقبضن نصف ما تقبضه النساء البدويات اللواتي بحوزتهن بطاقات شخصية إسرائيلية (***إحنا انظلمنا كتير .لما نيجي نقبض البدويات يقبضوا 100 احنا نقبض 50***). أما وفية والتي تتحدث عن التمييز أثناء عملها في مصنع البطاطا عن أحد الرجال الذين كانوا يعملون من حاملي الهويات **الإ**سرائيلية (***هو بياخد 400 شيكل ، البنات 270***) أي ما قيمته 130 شيكل فرق في الأجرة. وتضيف وفية، بأنه وأثناء عملها كذلك في نفس المصنع، كانت السمسارة المشرفة على عملها وعمل النساء معها تتقاضى ساعة عمل من كل عاملة (***القبلانة تاخد من كل واحدة ساعة عمل، إحنا مثلاً بالسيارة 12، تاخد 12 ساعة، وعلى الساعة 25 شيكل***) أي أن السمسارة تتقاضى 300 شيكل

من جميع العاملات، بالإضافة إلى عملها كمشرفة، وما كانت تتقاضاه من المشغّل الإسرائيلي والذي يبلغ 30 شيكل للساعة الواحدة (***غير حساب شغلها كمان 8 ساعات***).

نساء بين الماكنة الرأسمالية والقهر الاستعماري:

عبرت السيدة وفية عن التعب الجسدي الذي كانت تتكبده في مصانع البطاطا الحلوة والمالحة في مصنع بالقرب من قطاع غزة، حيث يصل إلى المصنع وقد قطف من الحقول، مغطى بالتراب والحصي الصغيرة العالقة به، فكانت تعمل على تنظيف البطاطا وفرزها (***يجيبوا شحن كبير ويرموه في جورة قد الشحن، يمر على الجرار، ويكون عليه رمل وتراب وعشب، كنت انظفه***). فكان من مهامها الوقوف الطويل، والانحناء، على جرار البطاطا، لإزالة الحصى، والرمال، والأتربة، وفرزها بحسب أحجامها وجودتها، كل على حدة (**أنا بقيت أنقي بالبطاطا العادية، اللي منيحة أحطها في المخال، واللي مش كويسة نرميها، اللي صغيرة نحطها في مكان تاني، كانوا يعملوا فيها زي المخلل**). وتجدر الإشارة بأن جرارات البطاطا لا تتوقف عن العمل، وقد عبّرت وفية بأنها لا تستطيع ترك مكانها في العمل، حيث أن الماكنة تستمر في العمل، وفي حالة اضطرارها ذلك، فإنها يجب أن تطلب من إحدى العاملات أو أحد العاملين الوقوف بدلاً منها (.. **لما بدك تقضي حاجتك تيجي واحدة بدل وحدة، تقوليلها اقفي بدالي**)، وقد يرفضون/ يرفضن طلب بعضهم/ ن البعض.

أما العمل في مصانع الدجاج والحبش، فهو العمل الذي وصفته ثائرة، والتي تعرفنا على عملها في الزراعة التصديرية أعلاه، بأنه العمل الأصعب، (***اشتغلت بمصنع الحبش، كنا نظف القوانص والكبد، ونشطفهم بالمي والملح ، المصنع كان يذبح ويقطع***) حيث يتطلب الوقوف أمام حوض الجلي لمدة 12 ساعة يتخللها نصف ساعة للاستراحة (***كنا نشتغل من 6:00- 6:00، واقفين على اجرينا، ما إلنا إلا استراحة نص ساعة***). وتتركز المهام المطلوبة في نزع الدجاج عن العظام، وتنظيف قوانص الدجاجة

والحبش، حيث تكلّف النساء والفتيات صغيرات السن من الظاهرية بأصعب الأعمال، وبأقل أجرة، تعبيراً عن الواقع الاستغلالي الذي تعيشه هؤلاء النساء (***إحنا كنا ننظف الجاج والحبش اللي يصدروا برا البلد، كانوا بيعطونا أصعب شغل إحنا النسوان من الظاهرية، الجناح، نقص الريش القاسي اللي على أطراف الجاج والحبش، ونشيل اللحمة الصغيرة اللي بتكون على الطرف، انت بتعرفيها هاي شقفة اللحمة الصغيرة اللي على الجناح! قديش صعب تقيمها هاي الشقفة! والله كانوا يعطونا أصعب شغل...***).

وفي سياق متصل، فإن النساء العاملات اللواتي يقاسمنهن السماسرة أجورهن، يحرصن كل الحرص على تعبئة كميات أكبر من الصناديق (المخال)، وبالتالي، يلجأن إلى إهمال سلامتهن الصحية. فعلى سبيل المثال، كانت السيدة وفية أثناء عملها في مصنع البطاطا، تتخلى عن لبس قفازات اليدين، في سبيل تسريع عملية التنظيف والفرز، لأن القفازات تعمل على إعاقة التحكم بمسك حبات البطاطا وتنظيفها (***ما اقدرش البس كفوف، بصير بمزلط وبقع من ايدي***) والأدهى بأنها تتعرض إلى الثناء على العمل بما يساوي ثلاثة عمال/عاملات، بدون السؤال لماذا؟ وكيف؟ وماذا سيترتب عليه من مضاعفات على جسد هؤلاء النساء اللواتي يصلن إلى الخمسينات والستينات من العمر ليصرفن أجرتهن على علاجهن، كما لمسنا في الفصل الثالث (***يقولولي انت شاطر، هم بيخلصوا مخال واحد انت 3 مخال***).

وتضيف بدورها السيدة وفية، بأنها كانت تدخل المصنع بمجرد وصولها فجراً وقبل طلوع الفجر، وتتفاجأ بسواد الليل عند خروجها منه، حيث كانت الإضاءة الشديدة داخل المصنع لا تشعرها بأن ساعات النهار قد انقضت (***علمك... بندخل والدنيا ليل ونطلع والدنيا ليل، ما نعرفش إنها الدنيا صارت ليل، جوا المصنع ضواو(إضاءة)، نطلع نلاقي الدنيا ليل***)، **حيث كانت تعمل من الساعة السابعة صباحاً وحتى الساعة السابعة مساءا** (***كنا نشتغل من الساعة 7:00 الصبح للساعة 7:00 المغرب***)، ويتخلل العمل استراحة واحدة لمدة نصف ساعة يومية خلال 12 ساعة عمل، كما كن يصلين صلاة العصر مع صلاة

المغرب (***استراحة مرة واحدة نصلي فيها الظهر، ويخلونا نصلي العصر مع المغرب***)، مع العلم بأن السيدة وفية كانت تتقاضى بدلاً مالياً مقابل الساعات الأربع التي تزيد عن ثماني ساعات (***بقوا يعطونا اذا نشتغل زيادة...***).

وتجدر الإشارة بأن السيدة وفيّة ذكرت بأنها لم تتقاض أجرها من خلال السمسارة عندما كانت تعمل في مصنع البطاطا، وإنما من خلال المشغّل اليهودي (***اليهودي بس يقبضنا، ويعطينا مصرياتنا كل واحدة بيظرف***[43]).

وكذلك عملت السيدة وفية في مصنع بطاطا في الهواء الطلق، وتحت الشمس، حيث الوقوف المستمر ولأكثر من 9 ساعات، (**المصنع جوا تحت الزينكو في تهوية، عند الغسيل ما فش تهوية، بشتغل الواحد تحت الشمس**)، بالإشارة إلى أن أوقات بدء العمل والانتهاء مرنة وغير ثابتة (**بعد امرار الساعة 8:00 او 9:00 بعد امرار من الساعة 6:00 الصبح لحد 4:30- 5:30**).

[43] أي مغلف خاص.

خصوصية العمل تحت إشراف وإدارة المشغِل الإسرائيلي اليهودي بشكل مباشر:

(القبلانة العربية والقبلان العربي بيكونوا احن عليكي من اليهود. مع اليهود بتسرتيج تتخرفي)

السيدة ثائرة

تضمنت رواية السيدة ثائرة عن واقع عملها في مصنع الدجاج والحبش الذي كان يصدّر منتجه إلى الخارج، حيث الإشراف المباشر من امرأة يهودية (***في مصنع الجاج، كانت يهودية معانا، ملعونة والدين، واقفة على روس العمال***). وكما ذكرنا أعلاه فإن ثائرة والنساء والفتيات الظهراويات اللواتي يعملن من خلال الهويات المزورة، وعددهن 24 عاملة، لم يكنّ الوحيدات اللواتي يعملن في المصنع. فإلى جانب هؤلاء النساء كان هناك مجموعة من العمال/ العاملات من فلسطينيي الداخل الذين/اللواتي كانوا/كنّ يعملوا/ يعملن معهن، ويتمتعن بكامل حقوقهم/ن كعمال/ وكعاملات يحملن الجنسية الإسرائيلية ويعملن بشكل رسمي كأي مواطن/ة داخل دولة الاحتلال، وذلك بغض النظر عن سياسة التمييز التي يتعرض لها فلسطينيو الداخل، والذي يعتبر عملهم/ن كقوة عمل احتياطية في المصانع والمزارع التصديرية، وكجزء لا يتجزأ من هذه السياسة الاستعمارية، حيث العمل القسري لفلسطينيي الداخل المحتل، والذي ينعكس في ترتيبهم/ن وبشكل عام، في سوق العمل، ضمن الهرمية في التركيبة السكانية لدولة الاحتلال. فبينما يعتبر العامل من فلسطينيي الداخل أعلى ترتيباً من العمال والعاملات الفلسطينيات من الأراضي المحتلة عام 1967، إلا أنه يعتبر درجة ثانية أو حتى ثالثة ضمن هذه الهرمية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي في دولة الاحتلال والقائمة على الجنسية القومية وعلى العرق حيث ينظر إلى اليهود من أصول غربية أوروبية بأنهم أعلى درجة من اليهود من أصول إفريقية. وهذه قضية محورية لا يجب أن تغيب عن أذهاننا، لأنه يترتب عليها

جميع ما تقوم به سلطة الدولة القائمة باحتلال الأرض من سياسات تستهدف القوى الفلسطينية العاملة، والتزاوج ما بين السياسات الاستعمارية الاستغلالية والعنصرية.

وأشارت السيدة ثائرة إلى ما يفيد بأن طبيعة المهام التي كانت تُكلف بها هي والنساء الظهراويات هي الجزئية الأصعب (***إحنا كنا نقيم اللحمة عن العظم، نقص السفاين، ما انخلي ولا قطعة لحمة...***). وأن المشرفة اليهودية التي تدير العمال بشكل مباشر في المصنع، كانت تقف على كل التفاصيل المتعلقة بالعمل، والتحكم بساعات العمل والاستراحات بالإضافة إلى مراقبة عملية تنظيف وتقطيع الدجاج (***والله هي واقفة فوق روسنا***)، **حيث تحدثت السيدة ثائرة** أن عملهن الذي كان يمتد 12 ساعة لم يكن يتخلله سوى استراحة نصف الساعة، وكانت تحاول أيضا منعهن من الصلاة. فبينما كانت مشرفة العمل على السيدة وفية في مصنع البطاطا تطلب منها أن تجمع ما بين صلاة العصر والمغرب، فإن الإشراف على ثائرة ومن رافقها من النساء الظهراويات كان يتضمن منعهن من الصلاة. فمعنى (***ثقفلنا على الصلاة***) تضمن الزجر والمنع كلما أرادت السيدة ثائرة والنساء صاحبات البطاقات الشخصية المزورة الصلاة، الأمر الذي يعرض النساء للقهر والظلم في ممارسة أبسط حقوقهن كعاملات.

عبّرت رواية السيدة ثائرة عن شكل آخر من سياسة التمييز والاستغلال ما بين العمال النظاميين والذي يعملون بشكل رسمي عن غيرهم من النساء والفتيات اللواتي يعملن من خلال السمسار، حيث كانت ثائرة وهؤلاء النساء يتعرضن للعنف اللفظي، ويرضخن لنظام رقابي اضطهادي (***أنا اشتغلت سنتين في هذا المصنع... اليهودية والله بقت نورية***)، فلا يكفي أنهن عاملات كن قد وقعن في براثن السمسار، إلا أنهن كن تحت إدارة عمل عنصرية بامتياز (***كانت اليهودية والله تصيح فينا احنا اللي من الظاهرية***)، حيث أن البدو العاملين/العاملات في المصنع لم يتعرضوا/ يتعرضن للصراخ

أو للعمل الشاق، بل كانت اليهودية تستغل وضع النساء الظهراويات الضعيف، صاحبات الهويات المزورة (***اليهودية ما كنتش تصيح بالبدو، بتقدرلهمش، كانت تحرت علينا...)،(تصرخ علينا إحنا النسوان والبنات إصحاب الهويات المزيفات***).

نستطيع القول بأن القضية التي سلطت عليها الضوء السيدة ثائرة أعلاه مرتبطة بسياسة المستعمِر الصهيوني، الذي لا ينفك يستشري ويمعن في سياسته الرامية إلى محو وإزالة المستعمَر الفلسطيني، كهدف من أهدافه العليا باتجاه الإبادة للمستعمَر سواء من ناحية التصفية الجسدية، أو الثقافية أو الاجتماعية، وذلك من خلال أدواته المختلفة، إلا أنه في المقابل، لا ينفك المستعمَر يقاوم من خلال استثماره كل الفرص المتاحة للتعبير عن رفضه لهذا الاضطهاد. لذلك لا غرابة أن نسمع من السيدة ثائرة، بأن العمال/ والعاملات من فلسطينيي الداخل يثوروا في وجه المشرفة اليهودية، في حال تعرض السيدة ثائرة والعاملات اللواتي يعملن من خلال الهويات المزيفة إلى التعنيف النفسي واللفظي (***والله كانوا البدو لما تصيح فينا اليهودية يقفوا معانا***). وكما لا تتوانى المشرفة اليهودية أن تمارس الاضطهاد إلى درجة المس بكرامة هؤلاء النسوة، فإن السيدة ثائرة تتحدث عن المواقف البطولية من فلسطينيي الداخل للدفاع عنها/عنهن إلى درجة توجيه الإهانة لهذه المشرفة (***والله مرة كانت تصيح فينا، ابصر مين كابب اللحمة، حطتها فينا... اجا واحد بدوي مسح بكرامتها الارض...)***، حيث أن العامل هنا، يستثمر وضعه القانوني لإزالة الاضطهاد الذي طال جسده بطريقة أو بأخرى بسبب الاضطهاد على العاملات الفلسطينيات الظهراويات، بمعنى أن العامل الفلسطيني هنا يعتبر بأن سياسة التمييز ضد النساء العاملات الظهراويات هو تمييز ضد هويته الوطنية التي لا زالت تعيش في وجدانه، والتي تدفعه للتدخل للدفاع عن هؤلاء النساء في محاولة للتخفيف من حدة استغلالهن من خلال تعريضهن للعنف اللفظي.

أما كيف كانت النساء تستجيب إلى قضية تعرضهن للعنف اللفظي من المشرفة اليهودية، فلا بد من الإشارة بأن السيدة ثائرة والنساء الظهراويات كن يفضلن عدم تدخل أي مصدر خارجي لدى تعرضهن للتعنيف من المشرفة اليهودية، وذلك بسبب الخوف من تعرضهن للطرد. فقد كانت النساء تدركن بأن المشغّل/ة الإسرائيلي/ة يستطيع استبدالهن بغيرهن بكل بساطة، وأنهن بالنهاية العنصر الضعيف والخاسر بهذه المعادلة، وهن بحاجة ماسة للعمل، وهن اللواتي قررن أن يعملن بظروف استغلالية لدى المستعمِر، وذلك حسب فيراسيني، والذي ربطها برغبة المستعمَر بالبقاء(Veracini 2011,4)، كما تعرفنا على ذلك خلال الفصل الثاني (***إحنا نقلهم خلص إحنا محتاجينهم هم مش محتاجينا..***). ثم أن المستعمِر ليس بحاجة إلى عملهن، هو بحاجة إلى السيطرة على الأرض، وعملية طرده العشرات، بينما ينتظر بالطابور المئات، لن تؤثر سلباً على معادلة تجريد الأرض من سكانها الأصليين، بل بالعكس، قد تؤدي عملية الإقصاء وفرض القيود على وصول العمال إلى الداخل المحتل، إلى الهجرة الطوعية خارج فلسطين التاريخية، كسياسة من سياسات الاحتلال الإحلالية، **ولا بد من الإشارة بأن هذه القضية بقيت جدلية في الكيان الصهيوني، ما بين الحاجة إلى استغلال العمالة الفائضة للفلسطينيين كأيدي عاملة رخيصة وما بين عملية الاستغناء عنهم.**

التعاقد من الباطن حدث ولا حرج:

تعاني بعض النساء ضمن هذا القطاع من عمليات النصب والاحتيال من قبل السماسرة، فلا يتم تشغيلهن ببطاقات شخصية إسرائيلية على أسماء أقارب السمسار فحسب، بل يتم إدخالهن خلسة إلى المصانع وبدون الاتفاق مع المشغّل الإسرائيلي، مما يزيد عدد العمال المتفق عليه بين السمسار والمشغّل الإسرائيلي، وتكون النساء هن الضحية، حيث ينهين عملهن بدون أن يأخذن

أجورهن المستحقة. فقد حدثتنا السيدة وفية، عن دخولها خلسة إلى مصنع الدجاج والحبش بدون إظهار أي تصريح عمل أو هوية شخصية، حيث كان السمسار، يتفق مع العمال الذكور على عملية إلهاء حارس المصنع، والذي يتيح لها عبور المدخل بدون أن يلحظها الحارس، حيث تقف وراء إحدى النساء العاملات من فلسطينيي الداخل، وتبصم بصمة الدخول، بدون التعرف على وجهها أو شخصيتها **(لما خلصت من البطاطا الحلوة... اشتغلت مع واحد اسمه(س) ..بدوي، من (ع)، في مصنع الجاج، طلع هادا الزلمة نصاب، اشتغلت معه 6 شهور، يدخلني على المصنع ابصم، أدخل ورا وحدة بدوية، لما تيجي تبصم، العمال يلهوا الشومير[44] اللي على الباب، وأنا أمرق، وابصم وراها، وما يشفنيش...)**، إلا أنها وبعد العمل لمدة 6 شهور، تم تهديدها بعدم إعطائها أجرتها الشهرية المستحقة، نتيجةَ طلبها الخاص بأنها ترغب بالانسحاب من العمل، وذلك أسوة ببعض العمال الذين/اللواتي انسحبوا/انسحبن من العمل نتيجةً لتعرض السمسار لمخالفة من إدارة المصنع بعد اكتشاف تورطه بإدخال عدد أكثر من العمال/ والعاملات إلى المصنع من العدد المتفق عليه مع المشغّل الإسرائيلي **(هالحين بعد 6 شهور خالفوه، لأنه بيجيب عمال زيادة، هالحين انكسر بالعمال... حكيلته بدي ابطل، حكالي اذا بطلتي من عندي فش الك مصاري)**.

وتعمل النساء ضمن سلسلة من الوصاية، والعلاقات الهرمية ما بين العاملات والسمسار/ة والمشغّل الإسرائيلي في بيئة العمل، وكذلك خارج بيئة العمل. فالمشغّل الإسرائيلي يراقب العمل في المصنع والتفاصيل المتعلقة بأداء كل من العاملات والسمسار/ة بطريقة غير مباشرة من خلال الكاميرات، ويمارس سلطته بقمع النساء العاملات من خلال السمسار/ة، حيث أفادت السيدة وفية، بأن المشغّل الإسرائيلي قلما يتحدث مع العاملات، ثم أن الحالات التي طردت بها النساء كانت في مصنع

---

[44] الحارس بالعبرية.

البطاطا من خلال السمسار/ة ولم تكن من خلال المشغّل الإسرائيلي (**في بنات كانوا يلتهين... واليهودي يشوفهن بالكاميرات، ...يقول للقبلانة: إنت! انتبهي... اللي مش مزبطة الشغل تقوللها القبلانة الله يسهل عليكي ترجعيش**)، وهنا مؤشر إلى أن النساء العاملات لا يشعرن بقمع المشغّل الإسرائيلي، فالمشغّل هو الوجه الحسن، الذي يوزع الأجرة على النساء بظرف خاص، وهو الذي يأخذ الهواتف النقالة في بعض الأحيان، وعند وصول أية مكالمة هاتفية، يعطي الهاتف للنساء ويسمح لهن بالرد على المكالمات (***اليهودي كان ياخد التلفونات ...حرام يعني اللي يرن تلفونها يجي يعطيه اياه يقوللها احكي***). أما أدوار السمسار/ة فقد كان التأكد من أن الهواتف النقالة مغلقة أو في حقائب النساء، وتأنيب النساء وتهديدهن بالطرد، والخطوة الأخيرة هي الطرد، والطرد التعسفي لغير المسجلات في مكتب العمل (**...ليش ما بتشغليش! خلص روحي الله يسهل عليكي، القبلانة تقول للبنات**).

وقد تتعرض النساء لعدة أشكال من الاستغلال، فناهيك عن الاستغلال الاقتصادي المتعلق بالأجرة، هناك الشكل الآخر المعنوي، حيث الابتزاز في تبني مواقف وتوجهات السمسار في العلاقات الاجتماعية ضمن بيئة العمل، والتعرض للتعنيف من السمسار/ة إذا ما خالفته. فقد تحدثت السيدة وفية التي كانت تضطر للمبيت في الداخل عن أحد المواقف التي تعرضت لها في بيئة العمل مع السمسارات، حيث تعرضت للفصل بين طرفين أحدهما سمسارة والآخر عامل من العاملين الذكور في المصنع (***مرة في واحدة قبلانة من بيطا وواحدة من طولكرم...أجو يسألوني.. انا وقفت مع الحق***)، وعندما أعطت رأيها الخاص بالحكم بأن السمسارة هي المخطئة تعرضت للتوبيخ (***قالولي انت بتباري مع الزلمة وما بتباري معانا، صاحوا علي بهدولوني وزعلن مني...***) مما اضطرها في نهاية الأمر لممارسة النفاق. عندها تراجعن عن موقفهن واضطررن لمصالحتها. وقد عبّرت بأنهن لا يستطعن الاستغناء عنها، فهن بحاجة لها (***عاودن رجعن صالحوني... بيحتاجني***)، حيث قالت لهن على مضض (***قلتلهن انتو***

حبيباتي، انا بحبكن، بموت فيكن) واضطرت للتنازل عن حقها. وعبرت بطريقتها الخاصة بأنها اضطرت أن تقبل هذا الاعتذار بسبب أن واقعها في الداخل المحتل لا يتيح لها أن تأخذ حقها باسترداد كرامتها كما هو متعارف عليه ضمن العادات والتقاليد التي تمنحها القوة في المجتمع الفلسطيني بفضل العمر الزمني ضمن البنية الهرمية في العائلة وفي الفضاء العام بشكل عام، حيث الهرمية في المجتمع الفلسطيني القائمة على الجنس والعمر الزمني، وذلك اعتباراً لفارق السن بينها وبين السمسارات، حيث كانت قد أشارت بشكل غير مباشر بأنهن أصغر منها سناً، وذلك عندما تحدثت عن إرسالها من قبلهن إلى البقالة لشراء الحاجيات لهن من البقالة في ظلمات الليل، حيث أن موقعها في بيئة المصانع التصديرية الرأسمالية، التي تقع داخل الخط الأخضر المحتل عام 1948، تقع ضمن علاقات القوة والهرمية في الداخل المحتل في أسفل الهرم، وذلك ضمن موقع السيدة وفيّة كمرأة وكعاملة فلسطينية "غير شرعية" ومبيتها في الداخل المحتل بصورة "غير شرعية"، وموقع السمسارة ضمن هذه الهرمية بمرتبة أعلى لتعاملها بشكل مباشر مع المشغّل الإسرائيلي، وهي بالنهاية تتعامل بشكل مباشر مع العاملات وقادرة على تسريح العاملات وطردهن. ولهذا فإن السيدة وفيّة عبّرت عن القيود في ظروف العمل التي كانت تضعها في موقع تضطر فيه إلى تقديم التنازلات، وقد كررت عدة مرات ***(بهديك البلاد الواحد بده يمشي حاله)***، بما يعني أن وضعها الضعيف جعلها تتنازل عن موقعها القوي في مجتمعها المحلي كامرأة كبيرة السن وكمعيلة.

دراسة حالة: وظلم ذوي القرابة أشد مضاضة[45]:

لم أصدق بأن الأموات يأتون إلى زيارة أهل من اقترب موعده للقاء ربه وانتهاء عمره، إلى أن رأيت أمي وأبي أمامي وأنا أقف أمام جرار البطاطا المالحة... لم تسنح لي الفرصة بأن أرى من هو المتصل، كلما ما هنالك هذا الضوء الذي يشتعل في جيبة معطفي الصوف، لم يهدأ هذا الرنين المكتوم الصوت، اتصال وراء اتصال، وأمي من ورائي، وأبي من فوق رأسي، يهمسون في أذني: لا يوجد وقت، اذهبي لوداعه قبل الدفن. هل أصدق هذا الهمس، هذا الإلحاح من هؤلاء الأموات الأحياء فينا؟ فما معنى هذا الضوء المستمر الذي لم ينضب من ساعتين؟ أمي وأبي: يكفي، أنا لا أستطيع الرد، ولا أستطيع أن أصدق، لا أستطيع الرد لأنني إذا لم يكن ما تقولونه صحيحاً سأطرد من عملي، أنا لا أستطيع الرد على الهاتف النقال، فالتعليمات واضحة، ثم أنني لا أستطيع أن أصدق، ابني أنا؟ لم يتجاوز 21 عاماً، لماذا؟ لقد قال الطبيب بأنه تحسن، ثم أنني سألت عنه في الاستراحة، فأخبروني أنه يجلس معهم، وان أخته تعد له صحنا من الحساء الساخن بناء على طلبه، معقول! معقول يموت بعد أن يطلب الحساء الساخن! هل من يحتضر يطلب الأكل والشرب؟ لا لا! مستحيل! الطبيب قال بأن صحته جيدة. أمي، أبي: يكفي مطاردة، ألا ترون هذا الختيار يرفض أن يقف بدلاً مني دقيقة لأجيب على الهاتف؟ أمي، أبي، يكفي، فلم أعد أحتمل هذا الارتجاف اللاإرادي في قدماي، وهذا الكبد الذي يتمزق خوفاً من الفقدان.

جاءت هذه القبلانة تمشي، وتشد بقسوة على قدمها العرجاء لتحثها على السرعة، كنت أظن أنها ستؤنبني، ظننت أنها رأت ضوء الهاتف النقال، فقد حذرتنا دوما من استخدام الهاتف، وقالت للبنات اللواتي استخدمن الهاتف (الله يسهل عليكي ..فش الك عنا شغل) لذلك يتحتم علينا أن نغلق هواتفنا إغلاقاً تاماً، فكل من تأخر الأربع ساعات الإضافية لن يأخذ أجرته الإضافية إذا لم يغلق هاتفه،

---

[45] هذه المشاهد تعتبر من المشاهد الأكثر قسوة التي تعرضت لها السيدة وفية أثناء عملها ومبيتها في الداخل المحتل، والتي سردتها لي أثناء المقابلة معها، والتي تتمحور حول تعرضها للمعاملة القاسية من المتعاقدات من الباطن. لقد توفي ابن السيدة وفيه خلال ساعات العمل الإضافية والتي رضيت بها قسراً، فقد كان لديها شعور قوي بأنها ستفقد ابنها بهذا اليوم بالتحديد، ولكن مغادرتها للعمل في هذا اليوم بالتحديد كان مرتبط بمغادرة السمسارة التي تقلها مع النساء الأخريات بسيارتها الخاصة. وفية للأسف لم تستطع أن تكون بجانب ابنها في ساعاته الأخيرة وهو على قيد الحياة، ولم تستطع حتى أن تجيب الهاتف الذي كان سيخبرها بموته، حيث يحظر عليهن استخدام الهاتف أثناء العمل، وممكن أن يتعرضن للطرد نتيجة لردهن على الاتصالات.

الصبحيات أجت القبلانة قالت، ما فيش عنا عمال اليوم، وعنا طلبية وبدنا تشتغلن معانا، وتتأخرن... وانا بوصلكم معي... لأنه قلبي كان حاسس ...الجوال ما سلمتوش، حطيتوا بجيبة جرزايتي وعلقتها قدامي ، أنا شايفتوا الجوال بيظوي، عارفة إنه في حدا بيتصل علي، أنا شفت أمي وأبوي[45] بيقلولي روحي شوفي ابنكي.. فش وقت، انا ما عرفتش أرد... حكيت للزلمة الختيار على الماكنة فوق، انزل خود بدالي، قلي خمس دقايق بنخلص، أنا أقول بحالي: شو 5 دقايق! فش معي 5 دقايق!... بعديها اجتني القبلانة قالتلي حمودة ابنك مات... باقي السواق جارنا من الظاهرية متصل عليها... من وقت ما حكيت معهم بالاستراحة بعد نص ساعة كان ميت).

التعليمات واضحة...اقتربت مني، وأمي أخذت تدفعها إلى الخلف، هي تقترب وأبي، يقول لها ابتعدي، فأنت السبب، ثم قاومت، ووقفت وشفتاها صامتتان، وعيناها تقول: ابنك مات.

وبالتالي، فإن ظروف عمل النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل هي ظروف مشابهة لظروف عمل نساء العالم الثالث في المصانع التصديرية في الأسواق العالمية التي يسودها الإكراه والاغتراب والتي تحدث عنها بانيريا وسن (Baneria and Sen 1981) في معرض حديثنا عن هذا النوع من العمل في الفصل الأول، حيث ساعات العمل الطويلة الذي تحرم خلالها النساء من الاستراحات، بالإضافة إلى الأجور المتدنية، ناهيك عن الضغوطات النفسية أثناء العمل، المصاحب للتعب الجسدي، حيث يقتضي القيام بهذا العمل ساعات الوقوف الطويلة. هذا بالإضافة إلى الحرمان من التأمين الصحي، والحق في إجازات العمل المرضية أو السنوية.

أما بخصوص التمييز ما بين العمال الذي تحدث عنهما بانيريا وسن، فإن النساء الظهراويات لا يعانين من التمييز القائم على الجنس الذي تعاني منه نساء العالم الثالث فحسب، بل يمارس عليهن التمييز القائم على الهوية القومية لكونهن فلسطينيات من الضفة الغربية، حيث التمييز بالأجور، والتمييز في المعاملة، والتمييز في طبيعة العمل، والتمييز في الاستراحات، بمعنى أن المشغّل الإسرائيلي ينتهك جميع اللوائح والقوانين لاستخراج الربح من النساء الظهراويات.

كما لا بد من الإشارة في هذه الخلاصة، عن مسألة كون النساء الظهراويات فريسة للمتعاقدين من الباطن، حيث تتعرض النساء إلى الاستغلال من السماسرة/ السمسارات، وتقوم بأكثر من دور،

فيضاف إلى جلب العاملات من خلال التعاقد مع المشغّل الإسرائيلي موضوع الإشراف على العاملات، واقتسام عرق جبينهن بينه/ا وبين المشغل.

أما ما أثارته مقالة بانيريا وسن، حول التمييز القائم على الجنس فيما يتعلق بوجود النساء في المناصب المتدنية في عمل المصانع، حيث يولى الذكور مهمة الإشراف على العاملات، فقد وجدنا بأن النساء الظهراويات يواجهن التمييز القائم على الهوية القومية، وذلك في الحالة التي يعملن فيها تحت إشراف نساء يهوديات، حيث يتعرضن إلى سوء المعاملة أو الطرد التعسفي، وكذلك فهن قد يتعرضن أيضاً إلى الاستغلال وسوء المعاملة والطرد التعسفي من خلال السمسارات الفلسطينيات.

في ظل الاستعمار... الحياة مفاوضات!

قلما تتمكن النساء اللواتي يعملن في قطاع خدمات المنازل لدى المشغّل الإسرائيلي من التفاوض لنيل ولو جزء من الحقوق المسلوبة، إلا المتمرسات منهن في العمل منذ فترة زمنية طويلة، حيث يكتسبن الخبرات والمعارف في التعامل مع واقعهن الاستغلالي، والالتفاف على بعض الإجراءات القانونية التي تقيد عملهن كعاملات "غير شرعيات"، وذلك من خلال الاحتكاك والتواصل مع بعضهن البعض، ومع المجتمع المحلي في الداخل.

كما يشكل التمكن من اللغة العبرية عاملاً مهماً في مساعدتهن على التفاوض والمقاومة، فإلى جانب عامل الخوف الذي يعتري النساء في السنين الأولى من بداية عملهن كنتيجة لضعف وضعهن القانوني، فإن فقدان ملكة اللغة تفقدهن القدرة على الدفاع عن أنفسهن. ففي معرض حديث السيدة ثائرة عن الاضطهاد الذي كانت تشعر به أثناء عملها في مصنع الدجاج وتحت إشراف موظفة يهودية، كانت قد ربطت قضية القدرة على التحدث بالعبرية بالقدرة على الوقوف أمام هذا الاضطهاد، حيث أن امتلاك اللغة العبرية من قِبل عمال/عاملات فلسطينيي الداخل الذين/

اللواتي يعملون معها في نفس المصنع أعطاهم/ن القدرة على الدفاع عن النساء الظهراويات اللواتي كن يتعرضن للقمع والاضطهاد في بيئة العمل (***...هم غير، بيقدروا يحكوا معهم، بحكوا عبري، ومعهم هويات***). فالسيدة ثائرة والتي كانت تعمل تحت غطاء بطاقة شخصية إسرائيلية مزورة، كانت تستطيع أن تمارس دور المواطنة الإسرائيلية بشكل أكبر لو أنها تتحدث اللغة العبرية.

تختلف الظروف الاستغلالية للنساء العاملات في المصانع التصديرية عن تلك الظروف التي تعاني منها النساء العاملات في قطاع الخدمات، حيث أن تعاملهن مع السماسرة بشكل مباشر يضعفهن. فقد تحدثت النساء الظهراويات العاملات في هذا القطاع عن سهولة طردهن واستبدالهن بغيرهن من العاملات. كما أثارت النساء قضية الطرد التعسفي الممارس بشكل كبير في هذين القطاعين، كنتيجة لضعف مواقعهن التي لا تمنحهن القدرة على الاحتجاج على أي نوع من أنواع الاضطهاد، وتجدر الإشارة بأنهن يشعرن بكره اليهود لهن كفلسطينيات (**اليهودية كانت تكره العرب**)، وبأنهم/ن يتعمدوا/ يتعمدن الإساءة والتعنيف لهن (**بدها تسوي علينا هيبة...**)، كذلك تدرك النساء بأنهن قد يتعرضن للاعتقال (**نخاف من السجن، نخاف نحكي، لما تصيح علينا...**) إذا ما تم الاعتراض الذي قد يتبعه تحقيق من إدارة المصنع أو الحقول الزراعية، وبالتالي، فضح موضوع تهربيهن أو تزويرهن للبطاقات الشخصية أو التصاريح. ومرة أخرى، فإنهن يرين بأن عدم قدرتهن على التحدث باللغة العبرية عامل يقيد عملية اعتراضهن على الأقل على سوء المعاملة، سيما إذا كان الإشراف المباشر من اليهود.

إن السيدتين فلسطينية وضياء كانتا قد أشارتا بأنهما وبعد الفترات الطويلة من العمل لدى المشغّل الإسرائيلي، اكتسبتا اللغة العبرية بطلاقة، وأن اتقان اللغة يشكّل لهما مساحة ولو ضئيلة بالقدرة على الدفاع عن أنفسهن لدى تعرضهن لمواقف ممكن معالجتها من خلال الحديث. إن السيدة

ضياء على سبيل المثال، كانت قد أحالت مصدر عدم الخوف والتردد إلى قضية قدرتها على التحدث بالعبرية. فعندما أخبرتني عن الفتيات صغيرات السن اللواتي يخفن من المطالبة بأجورهن، قالت بأن هذا ربما حصل معها بأول سنين عملها ولكن الآن هي تعلمت عدة أشياء منها اللغة العبرية (***انا بكسرش باللغة، بحكي منيح عبري، وهذا بيساعد، بتقدري تكافحيهن، لما اليهودية تكون نصابة، تقولكي معيش مصاري، بعطيكي بكرة، بتقدري تحكي معها بعين قوية، ولا بتروح عليكي***)، وتؤكد بدورها السيدة فلسطينية بأن قدرتها على المحادثة والكتابة والقراءة باللغة العبرية تمكنها من معالجة أمورها ليس فقط مع العائلات المشغّلة بل كذلك مع جهاز الشرطة إذا ما استوقفها أثناء تجوالها في الداخل المحتل، أو في تدبير شؤونها المرتبطة في حياتها المعيشية اليومية (***انا بدبر حالي منيح، بعرف أقرأ وأكتب، تعلمت لما كنت اشتغل بمستشفى سيروكا***).

وبهذا الخصوص المتعلق باللغة فقد عبّرت ضياء بأن المشغّل/ة الإسرائيلي بصفة عامة لا يرغب بالعاملات اللواتي يتقنّ اللغة العبرية، وهذا ما عبّرت عنه السيدة ضياء (***اليهود أولها بكيفن علينا، لا منعرف نحكي ولا بنفهم عبراني، بعدين بنصير نعرف***)، وقد ربطت معرفة اللغة العبرية بمعرفة المدافعة عن نفسها سيما فيما يتعلق بساعات العمل. فقد أخبرتنا بأنها كانت قبل أن تعرف اللغة لا تغادر المنزل إلا بعد إتمام جميع المهام المطلوبة منها، ولكن وبعد معرفتها اللغة أصبحت تغادر بعد إتمام ساعات العمل المتفق عليها مع العائلة المشغّلة، (***لما كنا نشتغل باولها، كنا نبقى نشتغل عبين ما انخلص، هالحين عالوقت، بشلح المريول وبروح. صرت أعرف أحكي***)، وأصبح لها القدرة على الدفاع عن نفسها واسترداد جزء ولو بسيط من كرامتها (***صرت أدافع عن حالي***). *فعلى* سبيل المثال لا الحصر، حدثتنا السيدة ضياء عن الموقف الذي ذكرناه سابقاً حول اتهامها بالسرقة أثناء تحضيرها لوجبة خفيفة لها ولابن أخيها أثناء عملهما في مطعم المستوطنة، وبأنها لم تخف عندما تم استجوابها من

زوج المشغَلة الإسرائيلية عن الوجبة التي تعمل على تحضيرها، كما أنها استنكرت وصفها بالسارقة وعبّرت عن صدمتها لإلصاق هذه الصفة بها بعد العمل لسنوات طويلة في مطبخ مطعم المستوطنة (***زتيت الخبزة في وجهه، وقلتله انا سراقة! انا اللي بشتغل اللي 6 سنين***) وبعد أن تم اصطحابها من المشغّلة الإسرائيلية إلى منزلهم الكائن في مستوطنة أخرى مقامة على أراضي الظاهرية (***وبتاخدوني على داركم، هالحين انا بسرق!***)، بمعنى أن فهمها لما يقال لها، وقدرتها على الرد باللغة العبرية قد أعطاها هذه المساحة للتعبير عن نفسها، بعكس السيدة ثائرة التي حدثتني بأنها لم تفهم ما تقوله المشرفة اليهودية أثناء صراخها عليهن في مصنع الدجاج (***ما كناش نفهم عليها***) وبالتالي لم تستطع التعبير عن نفسها، الأمر الذي يؤدي إلى الصمت القهري.

إن عدم التمكن من اللغة يعيق اتخاذ الاستراتيجيات والآليات البسيطة التي تستطيع من خلالها النساء التغلب على الإمعان في عملية استغلال العاملات الظهراويات، حيث أن السيدة ضياء كانت قد استنجدت بأخيها الذي يعمل معها في نفس المستوطنة وبمكان قريب من عملها في المطعم، والذي هدد بترك أخته للعمل، (***أجا أخوي، وقلتله شو صار، ... قله أعطيها أجرتها وبدهاش تشتغل...***). وهي بذلك تكون قد عملت على استثمار علاقات القوة في بيئة العمل، **حيث *استثمرت كذلك علاقتها المقربّة من*** المشغّلة الإسرائيلية والتي كانت بموقع متقدم عن الرجل في بيئة العمل (***اجت مرته، بهدلته وقالها بقيت محزنق، قالتله تتدخلش فيها***) مما دفع الزوج المستوطن إلى الاعتذار (**قال انا بقيت محزنق، وانا متأسف**) وذلك نتيجة الخوف من أن تترك ضياء وأخوها وابن أخيها العمل، مما سيعرض المطعم إلى الخسارة. فليس من السهل أن يخسر المطعم ثلاثة من العاملين والعاملات دفعة واحدة. لذلك تراجع المستوطن عن موقفه، وتم توبيخه من زوجته. لذلك نستطيع القول بأن ضياء استطاعت أن تدافع عن نفسها وعن كرامتها، وأن تحقق انتصاراً بسيطاً، قد

يضمن عدم التعرض لها مرة أخرى من زوج صاحبة المطعم، والذي تم توجيه الإهانة له أمام ضياء وأخيها وابن أخيها، كما أنها استطاعت أن ترفع من أجرتها التي وعدتها بها المشغّلة الإسرائيلية (***انت وهي عندي متل بعض انتو بتشتغلوا عندي، وقالتلي ترديش عليه. وأنا بدي أعطيكي زيادة....***).

ومن المواقف التي تعرضت لها السيدة فلسطينية أثناء عملها في مجال خدمة المنازل، هي مواجهتها لقضية طردها التعسفي من العائلة المشغّلة بعد عملها لمدة 4 سنوات، وبدون نيل مستحقات نهاية الخدمة، حيث حاولت الالتفاف على الإجراءات الاستعمارية الاستغلالية لتسجل فوزاً بسيطاً على المشغل/ة الإسرائيلي/ة يسعفها في استرداد كرامتها، من خلال إيهام المشغل/ة الإسرائيلي/ة بأنها مسجلة بمكتب العمل، وإظهارها لتصريح مزور ثمنه لا يتجاوز العشرة شواكل، وتهديدها للمشغّلة الإسرائيلية بأنها ستلجأ إلى محامي خاص لنيل مستحقاتها (***قلتلها بدكوش إياني، أعطوني أتعابي، قالت مالكيش عندي أتعاب. قلتلها: عندي أتعاب، أنا معي تصريح، وريتها التصريح أبو 10 شيكل، قلتلها راح أروح على محامي وبوعدك آخد أتعابي....قالتلي: روحي على المحامي وخلي المحامي يطلعلك اتعاب***). إن السيدة فلسطينية كانت قد لجأت إلى هذه الآلية لدى تعرضها للطرد التعسفي، وهنا لا بد من الإشارة بأن نيل النساء لبعض المكاسب الصغيرة، تدخل النساء في حالة عالية من الثقة بذواتهن لتحدي الاضطهاد والقهر، ولكنه مختلط بالشعور بالذنب لاضطرارهن للكذب والتزوير، كقيمة تضعهن بإطار مضاد للقيم التي تربين عليها. فعلى سبيل المثال، وفي أثناء سرد فلسطينية للواقعة أدناه، توقفت كثيراً، مما يعبر عن ترددها باستكمال الرواية، وتوترت وقالت: (***الكذب أمرار بيجيب***)، بمعنى أن الكذب أحيانا يحقق الأهداف، واستكملت بأن عدم قيامها بذلك يعتبر ضربا من الهبل، حيث من السذاجة والضعف أن لا تحصّل العاملات جزءاً من حقوقهن في ظل هذا الواقع الاستغلالي. وكانت قد ربطت السيدة فلسطينية هذا الحادث بمعرفتها باللغة العبرية قراءة وكتابة

الذي أتاح لها فرصة للنقاش باللغة العبرية مع المشغّلة، واستخدام استراتيجيات تظهر القوة والدراية، حيث أن فلسطينية لم تستشر أي محامٍ لأنها تعلم بأن القانون لا يقف بصفها (**وروحت.. انا اشطر منها... انا ما رحتش على محامي انا بطلعليش، أنا معيش تصريح**) ولكنها أوهمت المشغّلة بأنها فعلت (***بعد أسبوع حكت علي، قالتلي رحتي على المحامي! قلتلها رحت بس أنا هلأ مشغولة...الكذب أمرار بيجيب***) وجعلت المشغّلة تطلب لقاءها، وكان رد السيدة فلسطينية بأنها تريد المشغّلة أن تأتي لمنزلها في الداخل المحتل، لكي يعطيها هذا شعور بالقوة بعكس وجودها في المنزل الذي طردت منه (***قالتلي أجيكي ولا تيجبي نتفاهم؟ قلتلها تعالي إنت***). وعلى الرغم من أن نتيجة التفاوض لنيل مستحقات عمل 4 سنوات تمخضت بحصول السيدة فلسطينية على 4000 شيكل بدلا من أكثر من 15.000 شيكل وذلك نتيجة لوضعهن القانوني الضعيف، إلا أن السيدة فلسطينية كانت راضية وسعيدة بحصولها على هذا المبلغ (***هالحين لما أجت، قالتلي قديش بدك نسكر الموضوع ؟ قلتلها 15.000، قالتلي كثير! قلتلها انت بدكيش 15.000 وبدكيش 5000! شو أقولك! قالتلي 4000 قلتلها منيح.. أعطتني اياهن...هالحين انا لو طلع 2000 راضية***). ويجب أن ندرك بأن مشاعر النصر كانت قد غمرت السيدة فلسطينية لأنها قامت بعملية المفاوضة في ظل عدم وجود أي سند "قانوني" يحميها، فالمشغّلة الإسرائيلية أسوة بكل المشغلات لم تسجلها في مكتب العمل، وبالتالي لا تأمين ولا حقوق تتمتع بها السيدة فلسطينية (***أنا سويت اللي انا بدي إياه معاها..انا مش فارقة معي. انا بطلعليش اشي، لا هي مسجلاني ولا مأمناني، وما معيش تصريح. لو وحدة غيري هبلة، ما اخدتش ولا شيكل...وهم لو يصحلهم نشتغل عندهم ببلاش بوفروش. لازم الواحد يكون شاطر ولا الذياب بياكلنه***)

أما السيدة ضياء فتنفي بأنها تعرضت للنصب خلال فترة عملها (**انا ما عمروش حدا نصب علي...**)، ولكنها تعرضت لبعض المواقف التي شعرت بها بالابتزاز وذلك عندما انتقلت للعمل إلى مستوطنة أخرى، وأصبحت تعمل في المنازل في المستوطنة، حيث حاول صاحب المنزل في المستوطنة التي

تعمل بها ضياء مساومتها على أجرتها، وذلك بالاعتماد على المعلومات التي بحوزته عن أجور خادمات المنازل في مدينة الخليل، حيث تتحدث ضياء بأن الرجال اليهود الذي يقطنون المستوطنات يدخلون الظاهرية ومدينة الخليل بشكل أو بآخر، ويعلمون تفاصيل الحياة والمعيشة فيها (***هم هيك هدول رجالهم، بعاشروا العرب، وبحكوا عربي منيح، وبيفوت على الظاهرية وبيعرف الناس***). إن زوج المشغّلة مارس الابتزاز على السيدة ضياء وحاول أن يظهر بعض التحاذق من خلال المقارنة ما بين الأجور في الظاهرية في خدمات المنازل وبين ما تتقاضاه ضياء منهم (***بس في واحدة بشتغل عندها، جوزها بيشتغل في كريات 4 وبقلي العرب بياخدوا باليوم 80 شيكل وانت بتاخدي 200 شيكل، بده يخفض علي***)، ولكنها قابلته بالتهديد بترك العمل، ورفضت المقارنة ما بين العمل عند (العرب) وما بين العمل لدى (اليهود) مع إدراكها التام بأنها تتحدث من مركز قوة، حيث تشكيه إلى زوجته، التي تصفه بالمجنون وتطلب منها عدم الاستماع له، ومرة أخرى، يتم تأنيب الزوج، وتشجيع ضياء على أن تطلب الذي تريده من المشغلة الإسرائيلية (***قلتلوا أنا مش عند العرب أنا عند اليهود، بدكاش تعطيني بروح، مش معجبك! بديش أشتغل..قلت لمرته، قالتلي هو حكى هيك! هذا مجنون، ترورديش عليه، وايش ما بدك بيخس عليكي اشي اطلبي مني انا، تحكيش معه... حكت معه وبهدلته***).

وفي بعض الروايات ما يؤشر بأن النساء في هذا القطاع يستطعن التفاوض والمساومة ولو بشكل محدود لتحسين بعض شروط العمل، ومنها التحكم في حجم العمل وطبيعته، والتفاوض على الأجرة اليومية لتشمل المواصلات، والتي قد تنجح أحياناً من خلال النقاش مع المشغل/ة الإسرائيلية، بالإضافة إلى فرض الشروط بالعمل عن طريق المقاولة وليس بنظام الساعات. فالسيدة ضياء على سبيل المثال وأثناء عملها في المطعم كانت قد طالبت بدفع مواصلاتها من وإلى العمل، إلا أنها لم تنجح إلا بأخذها نصف المبلغ (***أنا بيعطوني 200 باليوم شيكل، طلبت مواصلات... قلي المواصلات بيني وبينك، إنت 20 وأنا 20...***)، بعكس السيدة أبية التي لم تنجح في تحصيل بدل مواصلات من

السمسار الذي تعمل في منزله (***أنا تعبت آخر 4 سنين، كنت اشتغل بدار القبلان...قلتله: زيدلي، قلي: بقدرش ازيدك. قلتله: اجار الطريق على القليلة! ما رضيش***).

أما السيدة فلسطينية فهي التي تضع شروطها بعدم العمل على نظام الساعات، وإنما تعمل بالمقاولة، والذي يخولها بالعمل في أكثر من منزل في اليوم نفسه (***بقلهن أنا بشتغل مقاولة، يا بشتغلش، ...أنا سريعة، بخلص الشغل بسرعة***). كذلك تكرر لدى النساء اللواتي يعملن في المستوطنات مثل هبة وضياء التفاوض بخصوص المهام المطلوبة في الزيارة المنزلية الواحدة، سيما موضوع تنظيف شبابيك المنزل، والذي تشتكي منه جميع النساء اللواتي تم مقابلتهن واللواتي يعملن في قطاع الخدمات. وهذا ما فشلت به النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل لدى المشغل/ة الإسرائيلية سيما لدى العائلات الفلسطينية البدوية التي تسكن الداخل المحتل، واللاتي يطلب منهن خلالها القيام بجميع المهام حتى لو كانت تعمل لديهم بشكل يومي. وبهذا الخصوص فإن ضياء على سبيل المثال، تطلب عدم تنظيف الشبابيك بسبب وجع في يديها (***عند اليهود بقولهن اليوم إيدي بتوجعني بديش أليف شبابيك، بتقولي شوي شوي تليفيش***).

كما تكررت استراتيجية الغياب عن العمل، والتهديد بتركه، كوسيلة ضاغطة على المشغل/ة الإسرائيلي/ة، فالسيدة أبيّة كانت قد اعتبرت طلب زوج العائلة المشغّلة لها بأن تغادر المنزل بعد وصولها إليه، طردا تعسفياً ولم ترجع باليوم التالي للعمل، الأمر الذي دفع بالعائلة الفلسطينية المشغّلة التي تقطن في الداخل المحتل بأن تزورها في منزلها في الظاهرية (***بس يوم مرة انا زعلت، موقف صار، أجوا على الدار وقالولي انت زعلتي.. اجت الزعلة في وجهك.. انا اعتبرته طرد تعسفي، مش هيك!... أجوني على الدار، وقالولي، سامحينا، هو مضغوط، وعصب في وجهكي***). وعلى الرغم من أن السيدة أبيّة عادت إلى العمل مؤقتاً، وعبّرت لهم بأنها عاملة لديهم وترفض أن تنعكس مشاكلهم الخاصة على علاقتهم معها كعاملة (***ورجعوني على الشغل انا حكيتلهم : انا مليش بمشاكلكم الخاصة***)،

إلا أنها عاودت أخذ القرار بتركها العمل، بعد ما أصابتها مشاعر بأنها قد استنفذت قوتها الجسدية وزحفت الأوجاع المتعددة إلى جسدها الذي أنهكه العمل لدى هذه العائلة لمدة 4 سنوات بدون حقوق، وبدون تأمين لمستقبل شيخوختها التي تقف خلف الأبواب (***أنا قلتلهم: انا ضيعت عندكم صحتي على الفاضي، وبستفيدش، بديش ارجع على الشغل، خلص... رجليّ وَجعّني، وضاعت صحتي على الفاضي***).

أما عن قطاع الصناعة والزراعة التصديرية، وعلى الرغم من فشل عملية التفاوض والمقاومة لحالة الاضطهاد والاستغلال في معظمها ضمن هذا القطاع، إلا أن هناك حالات قد تنجح، من خلال تضامن النساء مع بعضهن البعض، ولعبهن دور الوسيط ما بين السمسار وإحدى النساء، وإعلان قيامهن بجزء من المهام التي تكلف بها بعضهن واللاتي لا يقوين على القيام بها ويكنّ عرضة للطرد، فتقف النساء بجانب أكثرهن هشاشة، حيث شدة الفقر والترمل، وانعدام الخبرات السابقة في العمل، وذلك بهدف إعطائهن فرص للتعود على هذا النمط الاستغلالي. وتجدر الإشارة بأن النساء نعم، تتعود، على هذا النمط، ولكن ليس لشيء إنما استمرار حاجتهن لهذا العمل: **أول ما اشتغلت، اشتغلت بالشيطح، أول يوم اشتغلت للساعة 10:00 ووقفت، وبطلت شايفة الفضا، وقلت للمعلم، انا والله مالي بالشغل هاظ، وبديش هاليوم ، وخلص بدي أبطّل... والنسوان يقولولي : خليكي احنا بنساعدكي، قالهم شو انتن بتساعدنها! ..قالولوه هاي أرملة وأول مرة تشتغل ومش ظارية، وبتربي ايتام... قال : كل يوم بدكي تيجي وتاخدي يوميتك، اشتغلي واقعدي، ان شاء الله تشتغلي ساعتين، والله اشتغلت سنتين معاه، وبعدين إظريت وصرت أقوى..بيقولن اول الشغل الواحد بيكون مش ظاري**[46])

وعليه، فإن وضع هؤلاء النساء الظهراويات الضعيف لا يخولهن للتفاوض بشكل يضمن نيل حقوقهن بشكل كامل مع أصحاب/ صاحبات العمل، السماسرة/ السمسارات، وذلك ينسحب على جميع القطاعات ويأتي كنتيجة لعملهن في الداخل المحتل في إطار العمل "غير الرسمي" و"غير

[46] ظاري: ليس متعوداً.

القانوني". وجزء من القوى الفلسطينية العاملة في الداخل المحتل التي انطبق عليها هذا الواقع سيما بعد الانتفاضة الثانية فقد قدرته على التفاوض ضمن علاقات القوة والهرمية القائمة في الداخل المحتل (Parizot 2005,12).

لذلك فإن المساحات المتاحة لهؤلاء النساء ضيقة إلى أبعد الحدود إلا أنهن يحاولن قدر الإمكان أن يحققن بعض الانتصارات الصغيرة هنا وهناك، التي تخفف عليهن تحديات العمل في الظروف الاستغلالية كأيدي عاملة رخيصة تجتاز الحدود بطريقة غير رسمية.

من خلال هذا الفصل كنا قد ناقشنا ظروف عمل النساء الظهراويات في الداخل المحتل وفي المستوطنات في عدد من القطاعات منها قطاع الخدمات، وقطاع الصناعة والزراعة التصديرية، حيث ظروف عمل النساء الظهراويات العاملات في هذه القطاعات لا تختلف عن ظروف عمل نساء العالم الثالث اللواتي يهاجرن للعمل في ظروف استغلالية وقهرية حاملات معهن مهاراتهن العالية للقيام بالأعمال التي تم تصنيفها ضمن المنظومة الاقتصادية الرأسمالية "بغير الماهرة"، أو "غير الحقيقية" بهدف التقليل من قيمتها، وبالتالي تقليل أجورهن واستغلالهن كأيدي عاملة رخيصة الثمن في أسواق العمل العالمية، حيث استغلال مهارات النساء في أعمال البستنة والزراعة والأعمال المرتبطة بها من تصنيع غذائي، وتقليم، وفرز، وتغليف، وتعشيب، والتقاط المحاصيل، بالإضافة إلى مهارتهن في الأعمال المنزلية للعمل في قطاع الخدمات المنزلية أو الأماكن العامة كالمستشفيات على سبيل المثال لا الحصر، للقيام في مهام الكنس والمسح والتنظيف، ورعاية الأطفال وكبار السن...إلخ، وجميع الأعمال التي يطلق عليها أعمال النساء.

كما كنا قد عرضنا المشقات التي تتعرض لها النساء الظهراويات العاملات في الداخل المحتل أو في المستوطنات أثناء عبورهن إلى الداخل المحتل، سواء بشكل رسمي من خلال معبر ميتار، أو

عبر الطرق الالتفافية، حيث التحديات المرتبطة بالمواصلات، سواء من حيث استغلال السائقين للعاملات برفع الأجرة، أو الفترة الزمنية التي تقضيها النساء الظهراويات في الطرق للعبور إلى أماكن عملهن، ناهيك عن تعرضهن إلى إطلاق النيران، والملاحقة والاعتقال والاستجواب من جنود الاحتلال، وفي حالات أخرى إلى السجن أو دفع الكفالات المالية. ولا بد من الإشارة بأننا كنا قد عرفنا بهذا الخصوص أن دخول النساء الظهراويات إلى الداخل المحتل بشكل "رسمي" أو "قانوني" كان قد انتهى مع بداية الانتفاضة الأولى، حيث لم تعمل أي منهن من خلال تصريح عمل بعد تلك الفترة الزمنية، وأنهن كن يضطررن للمبيت في الداخل المحتل لتوفير تكلفة المواصلات، وتوفير الجهد الجسدي في عبور الحواجز والطرق الالتفافية التي تنعدم فيها عناصر الأمان، بالإضافة إلى المبيت بسبب كثرة الاجتياحات التي كانت تنظمها قوات الاحتلال الإسرائيلي سيما خلال الانتفاضة الثانية. وتحدثت النساء عن ظروف مبيتهن في مناطق ينعدم فيها عنصر الأمان حيث إمكانية التعرض إلى السرقات والاستغلال الجنسي والاغتصاب من العصابات الجماعات التي تنتمي إلى الشبكات الاستغلالية من سماسرة وسائقين أو ساكني الأحياء التي كانت تسكنها النساء في الداخل المحتل، بالإضافة إلى الملاحقة والاستجواب من قوات الأمن الشرطية الإسرائيلية.

إن الوضع القانوني الضعيف للنساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات قد عرضهن لظروف عمل استغلالية حيث الأجور المتدنية وساعات العمل الطويلة والمشابهة إلى حد ما للنساء العاملات المهاجرات من العالم الثالث اللواتي قد يحرمن من أجورهن مثل النساء العاملات في قطاع الخدمات. وقد تعرضت بعض النساء الظهراويات لحالات من النصب من العائلات اليهودية من خلال الخصم من أجرتهن المتفق عليها أو عدم إعطائهن أجورهن، حيث استغلال خوفهن الذي

ينطلق من كونهن مستعمرات يعملن لدى العائلات اليهودية والخوف من السجن أو القتل، ناهيك عن الإمعان في تعريضهن للمعاملة السيئة في منازل العائلات المشغّلة اليهودية حيث المنع من الاستراحات، والمنع من تناول وجبات الطعام، والمنع من الجلوس. وبصفة عامة تحدثت النساء الظهراويات العاملات في قطاع الخدمات عن حالة التمييز القائمة على الطبقة في منازل عائلات فلسطينيي الداخل وعن التمييز القائم على الطبقة والهوية القومية في منازل العائلات اليهودية.

كذلك فإن ظروف عمل النساء الظهراويات اللاتي يعملن في المصانع والمزارع التصديرية تتشابه مع ظروف نساء العالم الثالث اللواتي يعملن في هذا النوع من العمل حيث التعرض إلى العمل الشاق من خلال الوقوف الطويل، أو جلوس القرفصاء، أو الانحناء مما سبب لهن الكثير من المتاعب الصحية، والجسدية. إن ظروف العمل في المصانع والمزارع التصديرية تفتقر إلى الظروف اللائقة والمراعية لاحتياجات النساء سيما في الحقول التصديرية.

كما أن العمل في جميع القطاعات التي تحدثنا عنها تتعرض فيها النساء إلى الطرد التعسفي أو التهديد بالطرد، والحرمان من الحقوق العمالية من إجازات مرضية مدفوعة الثمن أثناء قعودهن عن العمل بسبب الأوجاع، وبدون أي تغطية لمصاريف العلاج، حيث عبّرن عن أنهن يتكبدن مصاريف العلاج بأنفسهن.

كما بيّن هذا الفصل أن الوضع غير القانوني للنساء يضعف قدرتهن على التفاوض ويمعن في عملية استغلالهن من صاحب/ة العمل، والمتعاقدين من الباطن من السماسرة الرجال والنساء على حد سواء.

الفصل الخامس

استراتيجيات النساء في مواجهة الصور النمطية

في هذا الفصل سوف نناقش كيف تتعامل النساء مع الصور النمطية حول عملهن لدى المشغّل الإسرائيلي ضمن المنظومة الثقافية في مجتمع الظاهرية، وكيف ينعكس هذا العمل على مكانتهن الاجتماعية وصورهن عن ذواتهن كنساء يعشن في بيئة محافظة في مدينة الظاهرية، وبالتالي تقتضي الضرورة هنا أن نفحص عن الصورة النمطية التي يرسمها المجتمع المحلي حول النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل.

كنا قد ناقشنا في الفصل الأول انعكاس الأيدولوجيا الرأسمالية حول أدوار كل من الرجال والنساء وتقسيمها العمل ما بين "العام" و"الخاص" و"الإنتاجي" و"الإنجابي" القائم على الجنس، حيث الرجل المعيل والمرأة ربة المنزل وما ترتب عنها باعتبار أجور النساء هي أجور تكميلية وليست رئيسية في عملية تأمين أسباب العيش الكريم لأفراد أسرهن، نظراً لأنها ليست المعيل. كما كنا قد ناقشنا موضوع توجيه اللوم للنساء الأمهات اللواتي يهاجرن لتأمين لقمة العيش، وتكوين صور لهن بأنهن مزقّن النسيج الاجتماعي كنتيجة لكسرهن لهذه الأنماط التي تم تشكيلها في وعي المجتمع المحلي كجزء لا يتجزأ من المرجعيات القيمية للحكم على الرجال والنساء وبالتالي العائلات.

سيناقش هذا الفصل كذلك ما تطرقت إليه النساء العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي في روايتهن حول علاقات القوة داخل الأسرة ما بين الذكور والإناث في ظل عمل النساء في الداخل المحتل وفي المستوطنات، نتيجة لتحولها إلى دور الإعالة في ظل وجود الزوج المعيل، أو الأبناء، سواء كان ذلك بناء على التمتع في المصادر، أو على مستوى الثقافة.

لقد سلطت رواية عبّاد الشمس الضوء على نظرة المجتمع بشكل عام إلى القوى العاملة في الداخل المحتل، فلم تتناول فقط النساء ضمن هذه القطاع فحسب، بل كذلك العاملين الذكور، وعرضت تمايز المواقف تجاه هذا العمل، فما بين المتفهم لهذا العمل كنتيجة لعامل الفقر، وما بين الذي يؤمن بالتحالف ما بين الطبقة العاملة اليهودية والفلسطينية، وما بين التوجه الراديكالي الرافض كلياً لهذا العمل لاعتبارات وطنية. وما يهمنا في هذا المضمار هو الحالة التي عرضتها سحر خليفة والمتمثلة بالأرملة سعدية، حيث أن عبّاد الشمس تصل لحقيقة بأن المجتمع المحلي وضع العاملات الفلسطينيات بالداخل المحتل في إطار يقع في مركزه بأن هذه المرأة خارجة عن الأطر والقيم الأخلاقية. فالنظرة التي شكّلها أهل الحي في البلدة القديمة عن الأرملة سعدية نتيجة للتحسن

الملموس في مستوى معيشتها وتوفير لقمة العيش لأولادها، تجسدت بإطلاق حكم المجتمع المحلي من الرجال والنساء بأن ما تحصل عليه السيدة سعدية من الليرات هو من مصدر حرام، فعملها في الخياطة لا يحقق هذه المكاسب، فهي حتماً تقدم تنازلات أخرى للرجال مقابل هذه الليرات، ومقابل ما لذ وطاب من الأكل الذي تحضره لأبنائها.

وفي محاولتها لتفكيك نظرة المجتمع وتحليل جذور وصمة المجتمع المحلي للنساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي، تخلص مقالة بوير ومور (Boer&Moors,1995) في مقالة "اجتياز الحدود، ورواية الحكايات، النساء الفلسطينيات العاملات في إسرائيل والنظرية ما بعد البنيوية"، إلى أن هذه النظرة التي تجردهن من كونهن نساءً محترمات لا تعود فقط إلى اعتبارات تتعلق بأدوار كل من الرجل المعيل والمرأة ربة البيت المعالة، بل إن خروجهن من نطاق القرية، يعطي أهل القرية شعوراً بأن القرية قد فقدت ما يميزها من مميزات قيمية وعادات وتقاليد، وفقدت طابعها الخاص المحافظ. كما تؤكد المقالة بأن لجوء النساء إلى تبرير توجههن للعمل المأجور داخل الخط الأخضر لكونهن فقدن المعيل بسبب المرض أو الموت، أو الطلاق، إنما هو لتشريع عملهن داخل الخط الأخضر. إن المقالة آنفة الذكر تلتقي مع نتائج التحليل الذي قامت به الكاتبة الفلسطينية ريما حمامي في دراستها المتخصصة حول "الاقتصاد والعمل: الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية"، والتي أفضت إلى أن عمل النساء لدى المشغّل الإسرائيلي يقع في دائرة التحريم الاجتماعي، وأن ما يخفف من حدة هذا التحريم هو الوضع الاجتماعي للنساء المتمثل بفقدان المعيل بسبب الموت أو الطلاق أو المرض، ناهيك عن عدم التمتع بمؤهل تعليمي مناسب؛ هو ما يدفع هؤلاء النساء للبحث عن العمل في الداخل المحتل، إلى جانب الحافز الاقتصادي.

أما فيما يتعلق بالنساء الظهراويات موضوع الدراسة، فإن السؤال المطروح هو إذا ما كان وضعهن الاجتماعي كمترئسات لعوائلهن لأي سبب من الأسباب يخفف من حدة التحريم الاجتماعي لعملهن في الداخل المحتل أو في المستوطنات. وهل انتماء هؤلاء النساء، على سبيل المثال لا الحصر، للفئة العمرية ما فوق الأربعين كفيل بأن يشكّل لهن صمام الأمان لحمايتهن من القال والقيل في مجتمعهن المحلي في الظاهرية كما تحدثت سميرة (***لا يوجد من يتكلم عليهم..نساء كبار في الأربعين شو بدهم يحكوا عليهم...!***)، والتي أكدت عليها السيدة فلسطينية كعاملة في الداخل المحتل اختبرت العمل منذ أوائل الثمانينات وحتى هذا الوقت (***احنا النسوان الكبار ما حدا بيتخرف عليهن***). ثم ماذا عن الفتيات الصغيرات اللواتي ذكرتهن الأدبيات السابقة وأكدت عليهن المقابلات مع النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل؟

قبل الخوض في مسألة التحريم الاجتماعي وباستراتيجيات النساء في التعامل معها، سيحاول هذا الفصل قبل كل شيء فحص الصور التي يرسمها المجتمع المحلي في الظاهرية عن النساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي، فهل هناك وصمة اجتماعية ضد هؤلاء النساء؟ وهل تقف الأمور على وصف المرأة الواحدة بأنها تساوي 10 رجال؟

سنحاول الإجابة على هذا السؤال من خلال السيدتين سميرة ولطيفة، وهما السيدتان المعمرتان، وكنا في الفصول السابقة قد اعتمدنا على روايتهما في الحديث عن العلاقة ما بين الأرض والعمل بالإضافة إلى أدوار النساء ومصادر العيش التي اعتمد عليها أهل الظاهرية خلال سنوات أعمارهما. إن السيدتين المعمرتين لم تعملا قط في الداخل المحتل، ولكنهما واكبتا قضية عمالة النساء في العمل في الداخل المحتل. إن السيدة لطيفة والتي تجاوزت التسعين من العمر هي من العائلات الظهراوية الفقيرة نتيجة اقتلاعها، في نكبة عام 1948، من أراضيها على حدود التماس

مع الداخل المحتل. وعن موقفها تجاه عمل أهالي الظاهرية في الداخل المحتل، كنا قد تحدثنا في الفصل الثالث عن أنها تعتقد بأن عمل أهل الظاهرية في الداخل المحتل رجالاً ونساءً بشكل عام عبارة عن استغلال الاحتلال الإسرائيلي لحالة العوز والحاجة والتحديات المرتبطة بالعمل في قطاع الزراعة، وأننا كشعب فلسطيني خسرنا الأرض مقابل أجرة العمال: ***(الناس ملت الشغل في الأرض...اليهود طمّعتهم...اليهود ملاعين، والفلسطينية عايزين... اليهود أخذوا ولادنا وعبادنا وقتلوا ولادنا شو استفدنا!.. حبة مصاريهم وبس)(الفصل الثالث ص:6)***. ولكنها ورغم ذلك تعتقد بأهمية وجود بعض المحددات التي يجب أن لا تخرج عن إطارها النساء العاملات في الداخل المحتل والتي سنقف عليها لاحقاً خلال هذا الفصل. أما السيدة سميرة وهي في التسعين من عمرها، ومن العائلات الميسورة في الظاهرية، فقد كانت حادة جدا، عند مقابلتها، في قضية النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل. وبمجرد التعريف بموضوع الدراسة قالت (***مالهن! هدول النسوان ب 10 زلام***) مما شكّل لي انطباعاً بأنها تعرف إحدى هؤلاء النساء حيث تحدثت عن ظروف الفقر بتفاصيل كانت قد تحدثت بها النساء اللاتي يعملن في الداخل المحتل ممن تم اللقاء بهن لاحقاً، حيث الحرمان من الميراث وانعدام شبكات الدعم الرسمية وغير الرسمية... إلخ من ظروف المعيشة التي تناولناها سابقاً.

بداية لا بد من الإشارة بأن وصف السيدة سميرة بأن النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل بعشرة رجال كان قد ورد من أكثر من شخصية أثناء الاستطلاع الأولي عن هؤلاء النساء، والذي يعبر بشكل عام عن احترام المجتمع المحلي لهؤلاء النساء، حيث أن مصطلح (زلمة) عادة يستخدم لوصف قدرة الرجل على مواجهة الصعوبات والتحديات في سبيل إعالة أسرته والوقوف على احتياجاتها الأساسية، وبالتالي فإن إطلاق هذا الوصف على هؤلاء النساء يعبر عن رفع قيمتهن

وتقديرهن إلى أعلى المستويات في المجتمع المحلي في الظاهرية سيما إذا كان هذا الحكم من معمرة تسعينية مثل السيدة سميرة. ولكن هل نستطيع القول بأن نظرة السيدة سميرة هي نظرة مجتمعية جمعية لا تشوبها شائبة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا اشتكت النساء الظهراويات من نظرة المجتمع لهن؟

تحريم اجتماعي مقابل محددات عمل النساء في الداخل المحتل:

لقد سلط حديث السيدة لطيفة الضوء على حالة التناقضات التي يحملها المجتمع المحلي حول عمل النساء في الداخل المحتل، وكان لها الجرأة للتحدث عما صمتت بعض الشخصيات عن قوله تجاه هؤلاء النساء اللواتي كما سنرى لاحقاً كن قد اشتكين من تقولات المجتمع المحلي. وعلى الرغم من أن السيدة لطيفة عبّرت عن عدم وجود البدائل أمام النساء الأرامل والمطلقات سوى التوجه للعمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات وتقديرها لرعايتهن لأبنائهن اليتامى ***(بدهن يعيشين... بدها تتسخم بدها تروح تشتغل... مش عندها يتامي بدها تربيهن)***، إلا أنها استنكرت مبيتهن في الداخل المحتل، واعتبرت أن ذلك يضعهن في دائرة الشكوك، الشكوك بأخلاقهن ومسلكياتهن خارج سياقهن الاجتماعي (***في منهن بينامن تحت... انت عارفة وين بينامن***[47]؟). وبالتالي، فإن حديث السيدة لطيفة يعبر عن أحد المحددات والشروط التي يجب أن تلتزم النساء العاملات في الداخل المحتل بها وهو عدم المبيت في الداخل المحتل وإلا عرضهن ذلك للقيل والقال. وأضافت السيدة لطيفة عما يعود بالأصل إلى ما تم تشكله في وعي المجتمع المحلي حول أدوار كل من النساء والرجال، فالسيدة لطيفة استنكرت عدة مرات، بطريقة مباشرة وغير مباشرة عمل النساء في حالة وجود أزواجهن على قيد الحياة، أي بوجود المعيل (***...بدها تروح تشتغل.. حتى زوجها بيكون طيب...وعايش معها...***)، أي أنها

[47] بينامن: ينمن، يبتن.

غير منفصلة عن زوجها أو مطلقة. ويفهم من ذلك بأن عمل النساء في الداخل المحتل، نتيجة الفقر بسبب فقدان أزواجهن القدرة على العمل بسبب المرض، يضعهن أيضاً في إطار يحرم عليهن هذا النوع من العمل. وقد أشارت السيدة لطيفة أشارت إلى أن بعض النساء لا تخرج للعمل في الداخل المحتل بسبب العوز والحاجة، حيث أن بعض النساء بإمكانهن الاستغناء عن العمل لدى المشغّل الإسرائيلي بعد تحسن وضعهن المعيشي ***(النسوان اللي بيشتغلوا، بيشتروا ذهب... بيتصلح وضعهم..... في واحدة صارت وتصورت، وبنت دار حجر، وعندها ذهب)*** حيث تعتبر لطيفة بأن استمرار النساء بالعمل بعد تحسن وضعها الاقتصادي نابع من رغبة النساء لعبور الخط الأخضر والترويح عن النفس (***مش لكل النسوان اللي بيروحن تحت معتازات... في منهن بينزل للمزاج فقط ومش للعوز***). وهنا يتضح هذا التناقض في الرواية الشفوية للسيدة لطيفة، والتباينات في الآراء والانطباعات لديها حول النساء اللواتي يعملن لدى المشّغل الإسرائيلي. فعلى الرغم من تأييد السيدة لطيفة لعمل النساء في الداخل المحتل بسبب الحاجة، إلا أنها تستنكر استمرار هذا العمل في ظل تحسن ظروف هؤلاء النساء، والذي يضاف إلى تلك المحددات التي رسمتها السيدة لطيفة لعمل النساء الظهراويات في الداخل المحتل. وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لم تعمل على إجراء اللقاءات الأوسع مع أفراد من المجتمع المحلي في الظاهرية للتأكد من هذه المحددات التي وضعتها السيدة لطيفة، إلا أننا، ومن خلال ما سنناقشه لاحقاً، نستطيع أن نلمس تلك المحددات من خلال ما روته النساء العاملات أنفسهن من مواقف.

بخصوص ما ورد حول الثنائيات لأدوار كل من الرجال والنساء، فقد تضمنت روايات بعض النساء الظهراويات المتزوجات اللواتي لا زال أزواجهن على قيد الحياة، ولم يمررن بظروف طلاق أو انفصال واللواتي يعملن في الداخل المحتل وفي المستوطنات ما يشير إلى محاولات الضغط

عليهن لترك العمل في الداخل المحتل بسبب زواجهن. فقد حدثتنا السيدة هبة التي كانت قد توجهت للعمل منذ كانت طفلة ابنة 11 عاماً، واستمرت في دعم أبيها وأخوتها إلى أن تزوجت في الثلاثين من عمرها من السائق الذي كان ينقلها للعمل في المستوطنة، ثم عانى من البطالة مدة خمس سنوات، حتى عاد للعمل سائقاً لصالح إحدى الشركات الخاصة، وأشارت هبة بأنها أصبحت تتعرض للضغط من أخوتها بضرورة ترك العمل، باعتبار أن لديها زوجاً معيلاً ***(أهلي كانوا مبسوتين عشان بشتغل، هالحين بدهمش إياني اشتغل، عشني تجوزت، بيقولولي مسؤوليتكي من جوزكي)***. أما السيدة أبية وهي بالستين من العمر وزوجها لا يعمل بسبب المرض، فيوجه لها إخوتها اللوم بسبب عملها، وبأنها تتعرض للاستغلال من زوجها العاطل عن العمل بسبب المرض، الذي بات يعتمد على عملها ***(اخوتي قالولي ليش بتشتغلي!... واحد من أخوتي قالي طمعتيه، هو بيظل قاعد زي هيك وانت بتشتغلي!)***.

وعليه، فإن هذا يؤكد ما تحدثت عنه السيدة لطيفة حول المحددات المجتمعية التي تحرم العمل في الداخل المحتل للنساء المتزوجات اللواتي لا يزال أزواجهن على قيد الحياة. فلو لم يكن الأمر كذلك لما ضغط الأخوة باتجاه ترك أخواتهن لهذا النوع من العمل الاستغلالي الذي يرى المجتمع المحلي بأن الرجال أقوى على تحمله من النساء. وهذا مع عدم إنكار أنه، وبشكل عام وضمن الثقافة العامة في فلسطين، فهناك نزعة لدى العائلات برفض أن تعمل بناتهم على إعالة زوجها، حتى لو كانت طبيعة هذا العمل لا تحمل وصمة معينة كتلك الوصمة التي يحملها عمل هؤلاء النساء المشاركات في هذه الدراسة. وهناك بعض العائلات التي تشترط أن يكون لها نسبة من راتب هؤلاء البنات بعد زواجها. واعتقد أن هذا مرتبط بالمستوى الاقتصادي للأسر، وتجربة السيدة ثائرة التي سنأتي عليها لاحقاً خلال هذا الفصل تعكس هذا المنظور في مناقشة هذه القضية.

بالإضافة إلى ما أثارته رواية السيدتين هبة وأبيَة من تحريم اجتماعي لعملهن في الداخل المحتل بوجود المعيل الزوج، فإن الرواية كذلك قد تساهم في تشكيل الانطباع بأن القيم السائدة في المجتمع المحلي في الظاهرية لا تعتبر بأن الأب والأخ يقع على عاتقهما إعالة أو الإنفاق على أخواتهن، أو بناتهن المتزوجات، في حالة تعرضهن إلى الفقر الذي يدفع بهن للعمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات. ولكن بالعودة قليلاً إلى الوراء فإننا كنا قد تطرقنا في الفصل الثالث، إلى أن النساء أفدن بأن وضعهن ووضع عوائلهن بالإضافة إلى وضع أزواجهن، هو ضمن العائلات الفقيرة في الظاهرية التي تعاني من انعدام موارد العيش الكريم، وكنا قد أشرنا إلى وضع عائلة السيدة هبة التي لم يعد مردود ما يزرعون وما يربون من مواشي كافياً لتأمين العيش الكريم للعائلة. وبالتالي فإن عدم الإنفاق هنا يأتي من عدم الاقتدار على النفقة.

لعل رواية السيدة ثائرة تسعفنا في التحليل بهذا الخصوص، حيث تضمنت روايتها على توقفها عن العمل في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية في الداخل المحتل بعد 15 عاماً نتيجة لطلب أخيها كردة فعل على مكالمة هاتفية وصلته من إحدى النساء التي أخبرته بأنه من الواجب أن يسأل عن أخته التي تعمل في الزراعة التصديرية ***(... وفي يوم واحدة أخدت رقم اخوي، والله ما انا عارفة من وين جابت الرقم... واتصلت فيه وقالتلته دوروا على اختكوا بتشتغل بالشيطح)***، الأمر الذي دفع به للتوجه إلى الظاهرية –حيث أنه يسكن خارج المحافظات الجنوبية للضفة الغربية– مستنكراً عملها في الزراعة التصديرية الذي يعتبر محرماً في عائلتها ***(نزل على الظاهرية وقلي: من ايمتى احنا عنا بنات تشتغل في الشيطح؟)***، وطلب منها بأن ترسل له احتياجاتها (***... ايش بدك وديلي وأنا بجيبلك***)، وكان ذلك انطلاقاً من أن هذا النوع من العمل مرفوض، ولا يمكن القبول به (***فش عنا حدا بشتغل***). حيث وأكدت السيدة ثائرة عدة مرات بأن أخاها رفض عمل أخته كنتيجة للوصمة الاجتماعية التي يحملها هذا العمل،

فكيف لعائلة مقتدرة أن تعمل ابنتها في هذا النوع من العمل؟ وهذا بالواقع ما حمل هذه السيدة الغريبة أن تتوجه إلى الأخ. والقضية هنا تشير إلى أن قدرة الأخ على الإنفاق هي ما ساعد الأخ على أن يكون حاسماً في قراره بأن يتولى أمور معيشتها هي وعائلتها، حيث كان لا زال زوجها المريض على قيد الحياة.

في سياق متصل، ولتوضيح الصورة المتعلقة باقتدار العائلة، فقد تحدثت السيدة ضياء التي كانت قد تولت شؤونها وشؤون أمها مريضة السرطان بعد وفاة الأب، حول قيام أحد أخوتها بأخذها للعمل معه في إحدى المستوطنات المقامة على أراضي الظاهرية، وذلك بعد تعسر عملها في السوق المحلي في محل تجاري للملبوسات وبعد عملها في مستشفى الميزان. إن عمل الأخ في المستوطنة يعطي مؤشراً إلى حاجة العائلة الملحة للعمل، حيث عبرت السيدة ضياء بأنها كانت تعمل هي وأخوها وابن أخيها في مطعم المستوطنة، وذلك في معرض الحديث عن ظروف النساء في قطاع الخدمات في الأماكن العامة.

ماذا عن الفتيات والنساء صغيرات السن اللواتي لم يسبق لهن الزواج؟

خلال المقابلات الفردية مع السيدتين المعمرتين سميرة ولطيفة، لم يتم ذكر النساء العازبات صغيرات السن، أو حتى الطفلات اللواتي يعملن في الداخل المحتل، فهن غير مرئيات، إما لأن عملهن محرم بدرجة أكبر من النساء اللواتي سبق لهن الزواج، وعدم ذكرهن يتعلق بالاتفاق الضمني بإخفاء هذه الحقيقة وعدم التحدث بها، أو لأن هذه الفئة غير مهمة للمجتمع الظهراوي,

للإجابة على السؤال السابق حول عدم ذكر النساء صغيرات السن، فقد تحدثت السيدة فلسطينية وهي إحدى العاملات في الداخل المحتل، التي تذوتت بالخطاب السائد حول الصور المجتمعية المشكّلة نحو هذه الفئة. فرغم أنها كانت قد دخلت سوق العمل في العشرينات من العمر، إلا أنها

عبرت عن رفضها لعمل النساء صغيرات السن لدى المشغّل الإسرائيلي (... **ولا بحب البنت تطلع تشتغل**)، وبحسب خبرتها حيث أكدت عدة مرات على أن النساء كبيرات السن لا يتعرضن للمضايقات أو التقول عليهن (***المرة الكبيرة ما حدا بيحكي عنها***) أما النساء صغيرات السن فهن محط للأنظار ومكان للاهتمام (***البنات بيحكوا عليهن***). وأضافت بأنها تراقب هذه المسائل يومياً وعن كثب. ولكي تقرب لي الصورة أكثر، أخبرتني، بأن العمال الذكور يوجهون المسبات والتعليقات بحق الفتيات اللواتي يذهبن إلى الرحلات إلى الداخل المحتل على شكل مجموعات كبيرة وبرفقة أهاليهن، فكيف لو عرفوا بأنهن يذهبن للعمل لدى المشغل الإسرائيلي! فالمجتمع المحلي أيضا يوصم الفتيات التي تدخل إلى الداخل المحتل من خلال الطرق الالتفافية بهدف الترفيه وهن بصحبة أهاليهن، ولكن وصمة التوجه بشكل منفرد بهدف لقمة العيش يوصم بشكل أكبر من المجتمع المحلي (*... **يعني على اللفة البنات اللي بيروحوا رحلات. واحد من العمال قعد يرحم عليهن***). كما أكدت السيدة فلسطينية بأنها تعزو استنكارها لعمل هؤلاء النساء ذوات الفئة العمرية الصغيرة، إلى إمكانية تعرضهن لبيئة عمل مختلطة، مما يفيد بأن الوصمة الاجتماعية لهذا النوع من العمل في مجتمع الظاهرية يعود إلى النظرة السلبية التي ينظر إليها المجتمع في احتمالية أو حقيقة وجود النساء والرجال معاً في بيئة العمل. فقد اعتبرت السيدة فلسطينية بأن هذا السلوك خاطئ وغير مناسب (***في بنات بيشتغلن شغلتين ومع رجال! هادا صح!***). كما أنها أطلقت حُكماً على ضرورة أن تبقى الفتيات في المنزل (***البنات إلهن الدار***)، وأكدت على أن عمل الفتيات صغيرات السن لدى المشّغل الإسرائيلي سيعرضهن للقيل والقال ويؤثر على سمعتهن، وعلى قدرتهن على الزواج لاحقاً (***البنت متل القزاز (الزجاج) إذا بتنجرح صعب الواحد يجبرها***)، وأنه وفي حال سماح الأهل لهؤلاء الفتيات بالذهاب للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي ستتوجه الفتيات بأعداد كبيرة كنتيجة لمعاناة آبائهن من البطالة (**الناس في الظاهرية لو**

تطلق بناتها بيطلعن بيشتغلن... البنت اللي ابوها قاعد! بدهن يشتغلن، من وين بدها تجيب مصاري!). ولكن ورغم ذلك تفضل السيدة فلسطينية أن تعمل هؤلاء في الأعمال المتاحة لهن في الظاهرية (***البنت الها في البلد تشتغل... أخوي عنده 8 بنات كلهن بيشتغلن بالظاهرية: تصوير، أعراس، أظافر***).

وتجدر الإشارة بأن السيدة فلسطينية لم تعبّر في مقابلتي لها في المرة الأولى عن هذا الموقف الرافض، فقد نفت معرفتها إذا كان هناك فتيات يعملن في الداخل المحتل (***بعرفش بشوفش صبايا صغار***) ثم تحدثت بعدها عن أنها لا تتواصل معهن (**انا البنات بطخالتش فيهن..**)، وبعد ذلك لمسنا بأنها تدعمهن بالنصائح والإرشادات في عملهن في قطاع خدمة المنازل، حيث ذكرت عدة مرات بأن هؤلاء الفتيات يتجمعن في منزلها في الداخل المحتل للتحدث عن التحديات والصعوبات التي تواجههن في عملهن في هذا القطاع. لذلك نستنتج بأن هناك محاولة لإخفاء وجود هذه الظاهرة في مدينة الظاهرية لأنها ببساطة تعتبر من المحرمات. ولكن، بعد أن أغلقت الطرق الالتفافية مؤخرا وحرمت هذه الفئة العمرية من عبور الداخل المحتل، تحدثت السيدة فلسطينية عن هؤلاء الفتيات بوضوح تام (***كانوا صبايا يشتغلوا معانا ..هالحين الوضع بيخوف فش صبايا..كنا زمان كثير نشتغل بنات وهاظا، هالحين فش صبايا.. فش لا احنا النسوان الكبار. ..هالحين زي العمى فش أمان صاروا يخافوا الناس يطيحوا بناتهن)***، وليس فقط عن عبورهن لأجل الرحلات ولكن كذلك للعمل ***(...وهي فاتحة لناس كانوا يطيحن وين ما بدهم يروحن رحلات يروحن يشتغلن...هالحين حطوا كاميرات وشيك وجيش على اللفة ..بطلوا الناس يطيحوا ...)***، فكأن صياغة الماضي تخفف على راوي الخبر ما يحظر ذكره ضمن الخطاب السائد حول عدم توجه النساء صغيرات السن لهذا العمل، والذي عبرت عنه السيدة فلسطينية بعملية الإنكار، وبعد التعمق معها عن طبيعة عملها ومعيشتها في الداخل المحتل، جاء بالصدفة الحديث عن هؤلاء النساء وبدون قصد، ومن ثم توّج بالرفض. وفي الحقيقة فقد وجدنا نفس الحالة في مقالة بوير ومور(Boer&Moors,1995)، والمتمثلة بفريال وهي السيدة صغيرة السن التي

كانت تعمل في الداخل المحتل، حيث كانت تتعرض للانتقاد من زوجة عمها التي وصفت العمل لدى المشغّل الإسرائيلي بأنه "معيب" مع أنها نفسها كانت قد عملت داخل الخط الأخضر. وبالتالي، فإن المجتمع يحرم عمل النساء العازبات تحريماً أكبر من تحريمه لعمل النساء كبيرات السن. بمعنى أن التحريم الاجتماعي يشمل كذلك النساء كبيرات السن اللواتي أنكرن بأنهن يتعرضن للمضايقات والتقولات، مثل السيدة فلسطينية التي نفت بدايةً بأنها تعرضت لأيٍ من المواقف طوال سنين عملها في الداخل المحتل (***عمره ما صار معي موقف. لا وانا صغيرة ولا انا كبيرة)***، وبأنه لا يوجد من يجرؤ على الإساءة لها (***ما حدا بيسترجي يقدم علي ولا يخرفني)***، ولكننا سنتعرف في السطور اللاحقة بأنهن عايشن ولا زلن يعايشن واقع ما ينتجه التحريم الاجتماعي لعملهن لدى المشغّل الإسرائيلي.

لقد ذكرت كل من فلسطينية ومناضلة وهما متقاربتان في العمر حيث شارفتا على الستين من العمر –وللتذكير فهن أرامل– وكذلك السيدة ضياء وهي عزباء في الأربعينيات من العمر، بأنهن يتعرضن للقيل والقال من أبناء وبنات بلدة الظاهرية، كنتيجة لعملهن في الداخل المحتل، خارج نطاق سكناهن (***كل العالم بتتخرف علينا، من يوم ما نطلع ليوم ما نرجع والعالم بتتخرف علينا، سمعنا كلام ملو هالذان، في بلدنا هان، آه طلعت عالشغل، أبصر شو***)، (***أنا لما أكون واقف باب المستوطنة بيكونوا العمال يطلعوا فيّ ...بيقولوا ايش اللي جابها هاي بهيك وقت؟***) بمعنى أنهن إما يسمعن التعليقات من جميع الناس في الظاهرية، أو يشعرن بها من خلال نظرات الناس إليهن، وإن دل ذلك عن شيء، فإنما يدل على أن الفرد في المجتمع تم تذويته بهذه القيم والتوجهات والمواقف وأصبحت من مرجعياته للحكم على نفسه وعلى الآخرين. وقد لمسنا ذلك عند سحر خليفة ومن خلال شخصية سعدية في عباد الشمس، وكيف شكّلت البيئة الثقافية الأنا الأعلى بشخصيتها، وخلقت الصراع الكبير بداخلها،

والواضح في حوارها الداخلي مع نفسها لكل خطوة تخطوها، ولكل نظرة تنظرها، حيث أنها تعي تماماً ماذا يعني خروج أرملة شهيد، ما زالت في ريعان الشباب إلى سوق العمل إلى الداخل المحتل، وتعي تماماً الفرق بين خروجها كامرأة فلسطينية وخروج زوجها الذي تمت محاربته من البعض كنتيجة عمله في الداخل المحتل. فمحاربة زوجها كان قائماً على المواقف الوطنية، أما محاربتها هي فتعتبر محاربة مركبة وقائمة على المرجعيات الوطنية والاجتماعية، كامرأة فلسطينية تعمل في ظروف استغلالية تحقق المكاسب الاقتصادية للمستعمِر إلى جانب كونها امرأة وأرملة تعمل في الحيز العام بعيداً عن مكان سكناها وخارج حدود المجتمع. وكذلك نساء الظاهرية العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي، اللواتي كن يسمعن التعليقات من الرجال والنساء في الظاهرية وهن في الثلاثين والأربعين من العمر ولا زلن حتى الآن يتعرضن لنفس المواقف، فقد ذكرت فلسطينية بأنها تسمعهم/ن يقولوا/ يقلن (***هدول أرامل، طايحات وطالعات***) (***وين بيجن وبيروحن!***). وتضيف السيدة أبية وهي في الستينات من العمر، ولكن زوجها مريض ولا زال على قيد الحياة، بأنها تسمع التعليقات التي تقلل من شأنها، حيث تم وصفها بأنها تتنقل بالسيارات وتذهب للعمل في الداخل المحتل (***بسمعهم"الناس اللي بالشارع" بيقولوا: هاي بتروح على السيارات بتشتغل، شغلات زي هيك...***).

أما إحدى النساء اللواتي كانت من المفترض أن تكون ضمن المشاركات في البحث، والتي قمت بزيارتها في منزلها مباشرة بعد الجلسة المركزة مع النساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي، للتعرف عليها وللاستفسار عن عدم مشاركتها، فقد حدثتني بأن أبناءها الذكور والإناث رفضوا/ رفضن حضورها للجلسة المركزة (***والله ولادي ما قبلوش، بيقولولي راح يصوروكي وينزلوكي هالحين على التكتك***)، مما يشير إلى عدم رغبة الأبناء والبنات بأن يعرف المجتمع المحلي بعمل والدتهن بالداخل المحتل. لذلك نستطيع القول بأن هناك وصمة اجتماعية للنساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل،

قد يكون الفقر وما يرتبط به من عوز وحاجة يدعو إلى الخجل من هذا الواقع وبالتالي إنكاره. وقد كانت هذه السيدة، التي قمت بزيارتها ولم تكن ضمن المشاركات في البحث، قد توقفت عن العمل بعد إتمام عملية بناء منزلها والذي يتكون من ثلاثة طوابق، وكانت قد وضحت لي بأنها زوجت بناتها وأولادها. لذلك قد يكون هذا منبع تخوفهم/ن من أن يتم تعميم روايتها على وسائل التواصل الاجتماعي، وذلك على الرغم من التوضيح لها ولابنها الذي كان جالساً معنا بتوخينا الحذر والحفاظ على سرية المعلومات الشخصية وخاصة فيما يتعلق بعدم ذكر الأسماء الحقيقية في الدراسة.

مما سبق، نرى أن الخطاب السائد في المجتمع الظهراوي يحمل عقيدة التحريم الاجتماعي لعمل النساء في الداخل المحتل أو في المستوطنات. إن التقولات التي تتعرض لها هؤلاء النساء وعائلاتهن هو نتيجة عملهن في الداخل المحتل في ظروف عمل استغلالية وقاهرة لدى المستعمِر، الذي لا تدخله النساء إلا بسبب الفقر والفقر المدقع. بالإضافة إلى كون هذا العمل خارج نطاق مجتمعهن المحلي في الظاهرية، أي خارج إطار الحماية المجتمعية التي تشكلها العائلة والحمولة للنساء والفتيات، وهو خارج كذلك عن إطار الرقابة على الالتزام بالمثل الأخلاقية.

إن النساء تعي تماماً منبع التقولات عليهن، لأنهن على علم بكل التحديات المرتبطة بالعمل في الداخل المحتل وفي المستوطنات؛ بأنهن يتعرضن كما يتعرض العمال للاستغلال من قبل المشغلين الإسرائيليين، وبأن العمل في الداخل المحتل يعرض العمال والعاملات لمحاولات إسقاطهم/ن من قبل المخابرات الصهيونية بكل الوسائل لتحقيق المكاسب على البعد الوطني، ناهيك عن المعتقدات المترسخة والنابعة من بعض تجارب العائلات مع أبنائها الشباب والأزواج الرجال التي يتم تداولها باستمرار في المجتمع الفلسطيني بأن واقع التحرر من الرقابة

الاجتماعية قد تقود إلى نسج علاقات جنسية خارج إطار الزواج. وعليه، فخروج الفتيات بشكل خاص، والنساء بشكل عام إلى الداخل المحتل أو للعمل في المستوطنات يشكل عامل عدم ثقة من العمال ومن بعض أفراد المجتمع المحلي حول قدراتهن وخبراتهن بالتعامل مع التحديات التي ممكن أن تواجههن بالداخل المحتل والتي تشمل تحمل المشقة والتعب الجسدي، إلى جانب مواجهة المستعمِر/ة رب/ة العمل أو المستعمِر الشرطي، وسلسلة الشبكات الاستغلالية التي قد تعرضهن كنساء وكفلسطينيات إلى الاستغلال الجنسي، أو الاغتصاب، أو السرقة، أو للاعتقال والاستجواب وذلك بسبب وضعهن القانوني الضعيف الخارج عن الأطر التنظيمية كعاملات يعملن في إطار "غير رسمي".

ومن هنا نستطيع تفسير حديث السيدة فلسطينية عن أن النساء اللواتي يعملن بهذا النوع من العمل عليهن أن يتحملن تقولات المجتمع المحلي عليهن (***اللي بدها تروح وتيجي بدها تتحمل كلام الناس***). كما نستطيع تفسير رفضها لعمل الفتيات الصغار في الداخل المحتل، وحديثها عن أن هذا العمل قد يشكل خطورة على سمعتهن، وبالتالي ارتباطهن بالزواج في المستقبل. فقد لمسنا ذلك لدى السيدة ثائرة عندما عبرت عن ارتياحها لأن الفتيات الصغيرات اللواتي خرجن للعمل معها في المصانع والمزارع التصديرية قد تزوجن، حيث أن ذلك مرتبط بموقف المجتمع الرافض لهذا النوع من العمل الذي تزداد خطورته على الفتيات اللواتي لم يسبق لهن الزواج منه على النساء اللواتي سبق لهن الزواج أو المتزوجات.

أما كيف تتعامل النساء مع هذه المواقف، فبشكل عام أكدت النساء العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي بأنهن يستخدمن عددا من الاستراتيجيات، ومنها تجرعهن الإهانة التي يشعرن بها كنتيجة لهذه التقولات، والناتجة عن وضعهن الضعيف في المجتمع الظهراوي بسبب فقرهن،

ويحصنّ أنفسهن من خلال اعتبار هذه التعليقات مجرد (***حكي فاضي***) كما قالت السيدة أبية، بمعنى أن تعليقات الناس لا معنى لها، وغير مهمة، ولن تغير من واقعهن شيئاً. كما عبّرت السيدتان فلسطينية ومناضلة بأنهما تعودتا على هذا النوع من التقولات، وتعمدان إلى إهمالها، (***إحنا أدمنا..بندشرهم يتخرفوا***)، وذلك في سبيل الوصول إلى سلامهما الداخلي. وعلى حد قولهما بأن على النساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي أن يتحملن تعليقات أفراد المجتمع المحلي (**اللي بدها تروح وتيجي بدها تتحمل كلام الناس**). فعملية التعليقات والتقول على هؤلاء النساء مستمرة (***..لهادا الحين كلام الناس***)، أي أنها عملية لن تنتهي، ولن تغير من واقع النساء شيئاً إذا ما تم التفاعل معها واتخاذ القرار منهن بعدم العمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات، لهذا يتم تقييمه بأنه (***حكي فاضي***).

وفي نفس السياق، فقد تحدثت النساء بأنهن يستخدمن أحيانا آليات أخرى إلى جانب عدم الاكتراث، والتحمل والصبر على التقولات، ومن هذه الآليات هي الرد وعدم السكوت، أو حتى التعدي عليهم بالضرب، حيث أخبرتني السيدة فلسطينية بأنها إذا ما تعرضت لأي موقف، فإنها عادة لا ترد بلسانها وإنما بيدها (***... إذا مثلا صار معي موقف. ما بتعامل بثمي، بتعامل بإيدي. بضرب ما بيهمني***).

وعن هذا فقد تحدثت السيدتان فلسطينية ومناضلة، وهما –كما ذكرنا أعلاه– صديقتان مقربتان. فناهيك عن ما يتعرضن له على المعبر من نظرات غير مريحة من العمال، ومحاولة عدم تمريرهن (***على المعبر بيبقوا يطلعوا فيكي ويجحروا جحر.....بيدهمش يمرقوقي..*** **خجلان الواحد بيمرق من قدامهم**)، فقد تحدثن عن تعرضهن للهمز واللمز عليهن أثناء مرورهن مع بعضهن البعض من خلال حاجز ميتار، حيث أنهن سمعن بعض التقولات من أحد العمال الذي تحدث عن كونهن أرامل وبأنهن يعملن في الداخل المحتل (**مرة واحد قعد يتخرف، بيكونوا يحكوا وإحنا بنسمع: شو بطيهحها هادي! هادي**

أرملة!)، وقامتا بمسك أُذن العامل موبخاته **(أنا وهي مسكنا دينيه[48]... قلتله: ليش انت بتتخرف علينا؟)**، وأضافت السيدة مناضلة بأنها أخبرت العامل بأنهن عاملات مثلهم تماماً، لم تشرق عليهن الشمس منذ ثلاثين عاماً وهن نائمات بفراشهن، وإذا كان وغيره من العمال يخرج لكي يصرف على زوجته فهن يخرجن لإعالة أبنائهن **(إحنا 30 سنة الشمس ما طلعت علينا واحنا نايمين، إحنا زينا زيكم بنشتغل عشان إنطعمي ولادنا، إنت بشتغل تعيّش مرتك، وإحنا بنعيّش ولادنا)**.

إن الموقف أعلاه قد تعدّى على كينونة كل النساء العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي ومس كرامتهن الإنسانية، ودفعهن لاتخاذ موقف شجاع وجريء في التعبير عن ذواتهن وبأنهن مع العمال الذكور سواسية، يقمن بدور الإعالة لعوائلهن، وينهضن قبل طلوع الفجر، ولهن وسام الشرف من بين النساء على أنهن يقمن بهذا الدور. فإذا كان المجتمع المحلي يعتبر بأن النساء ربات البيوت يتسمن بالأدب والأخلاق العالية، فهن أكثر أدباً، وأقوى من هؤلاء النساء ربّات البيوت اللواتي ينتظرن من يعيلهن. **(مرتك هالحين قاعدة مؤدبة في مطرحها! احنا مؤدبين أكتر من مرتك)**.

وتضيف فلسطينية بأن هذا ليس الموقف الوحيد الذي لا زال عالقاً في ذهنها، ففي إحدى المرات وأثناء عبورها حاجز ميتار قبل عدة سنوات وقبل أن يزداد عدد النساء اللواتي يعبرن للعمل للداخل المحتل، وصف أحد الرجال واقع عملها في الداخل المحتل بأنه مصدر لسعادتها، ضارباً بالحائط معاناتها خلال عملها في الداخل المحتل ***(أنا مرة واحد حكى لي: انت مكيفة، بتشتغلي)***، وردّت عليه بأنها تتمنى لزوجته بأن تتحقق لها السعادة مثل تلك التي تعيشها فلسطينية (***قلتله إن شاء الله مرتك بتكيف زيي)***. وتعلّق السيدة فلسطينية هنا ضاحكة بأنها تعتقد بأن الله استجاب

---

[48] أذنيه.

لدعوتها ***(... يمكن دعوتي جابت)***. ولا بد هنا من الوقوف لمناقشة نظرة المجتمع بشكل عام للذين/ اللواتي يعملوا/ يعملن بالداخل المحتل، بأنهم/ن يعيشون في هناء ونعيم، وبأن ارتفاع مستوى الأجور في الداخل المحتل عنه في سوق العمل الفلسطيني، من شأنه أن يحقق لهم/ن السعادة. ففي الموقف أعلاه، يسقط الرجل العامل هنا هذه الصفات على المرأة العاملة، نافياً بأن عملها في الداخل المحتل بالنهاية يعود لواقع مشترك يعيشونه، أقله عدم توفر بديل وأكثره بسبب واقعهم/ن كمستعمَرين/ كمستعمَرات. فالوصف الذي استخدمه عن السيدة فلسطينية بأنها (مكيفة)، تماما هو ما يصف المجتمع الفلسطيني به العمال أجمعين.

وبدورها كانت قد عبّرت السيدة صابرين –وهي منفصلة عن زوجها– عن إحدى الآليات التي تتخذها النساء. فقد تحدثت عن أنها وأثناء مرورها من الطرق الالتفافية في شتاء 2022، تم ضبطها وحجزها من قبل قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي مع العمال، وبأنها كانت المرأة الوحيدة بينهم ***(الشتوية مسكوني الجيش، انخزيت، كنت لحالي بين الزلام، أخدونا على محل عند غرفة من الحديد)***، مما جعلها تنأى بنفسها عن جموع العمال، وتقف لوحدها على جنب الطريق **(وقفت لحالي على جنب)**، أي على الهامش، حيث أنها شعرت بالخجل، والخجل الشديد **(استحيت، يا الله شو استحيت!)** إلى درجة أن هذا الخجل وهذا الوقوف المنفرد لفت نظر المجندة التي توجهت لها بالسؤال عن سبب وقوفها لوحدها، فأخبرتها بأنها تشعر بالخجل من جموع العمال الرجال **(سألتني المجندة، انت ليش واقف هون! حكيتلها انا استحيت من الزلام)**. إن السيدة صابرين هي صاحبة رواية بأن المجتمع المحلي في الظاهرية يعتبر بأن عمل النساء هو **(عيب)**، وأنها هُددت بالطلاق من زوجها إذا ما عملت بالداخل المحتل، فمن الطبيعي أن تتفاعل هذه التوجهات والقيم حول عمل النساء ويتم استحضارها في موقف وجودها محجوزة مع العمال في

الطرق الالتفافية ويولّد الإحراج، والقيام بالسلوك الذي سيحكم على شخصيتها بالـ"محترمة" وهو الوقوف (***على جنب***). وهنا لا بد من استحضار ما ناقشته سحر خليفة في عبّاد الشمس في موقف خروج سعدية وخضرة في سيارة السمسار الذي كان يقل مجموعة من العمال إلى الداخل المحتل، حيث كسرت شخصية خضرة جميع الحواجز بينها وبين الركاب العمال، وتواصلت معهم بأسلوب اعتبرته سعدية بأنه خارج عن إطار الأدب والأخلاق، وعندما عبروا إلى الداخل المحتل، نزلوا جميعاً من السيارة للتدخين واحتساء القهوة باستثناء سعدية، التي خافت على سمعتها، وكانت أمام خيارين: إما أن تنتظر في السيارة ويظل السمسار معها، أو تنزل لتجلس تحت الشجرة بعيداً عن العمال. إن المشهدين لا يتطابقان تماما، ولكن ما أردت قوله، بان الانخراط مع العمال من قبل السيدة صابرين الظهراوية كان سيعطي انطباعاً بأنها خارج إطار الأدب والأخلاق، لذلك اتخذت القرار بالابتعاد تماما كالموقف الذي اتخذته الشخصية التي جسدتها الراوية خليفة في سعدية، السلوك الذي لن يجلب لها القيل والقال. وبالتالي فإن شخصية السيدة صابرين ومن خلال تقييمي لمستوى فرض حضورها في الجلسة المركزة مع النساء الظهراويات ومن خلال تحدثي معها هاتفياً، ليست إنسانة ضعيفة، وليست منعزلة، وليست خجولة بالمعنى السلبي، ولكن استراتيجيتها في مواجهة هذا الموقف كأنها تضع نفسها في قالب الأدب والاحترام المتجسد بالخجل والحياء، وهذا ما دفع السيدة أبيّة بأن تربط ما بين احتمالية تعرضهن للمضايقات وما بين كونهن محترمات، حيث قالت (***ما حدا بيضايقنا المهم الواحد يكون محترم***)، فهي إحدى الاستراتيجيات، ببذل الجهود لإثبات صفة احترام النفس، وإثبات بأنهن لسن كخضرة على سبيل المثال لا الحصر.

وفي سياق متصل، فمن الاستراتيجيات المتخذة كذلك الاستجابة إلى الأحكام أو الافتراضات التي يطلقها المجتمع المحلي حول حياة هؤلاء النساء في الداخل المحتل. فقد تحدثت السيدة فلسطينية، أثناء جلوسي معها ومع السيدة مناضلة، بأن المجتمع المحلي في الظاهرية أطلق إشاعة بأن مناضلة متزوجة من الداخل المحتل (***هاني أطلعوا عليها إنها متجوزة من تحت ...***). وأضافت السيدة مناضلة بأن بعض الأشخاص كان قد وجه السؤال لأخيها حول حقيقة زواجها هذا، فأخبره أخوها بصحة معلومته، وأن العائلة قد قامت بتزويجها هناك (***اه سألوا أخوي، قاللهم أخوي: اه جوزناها زمان من تحت***)، وأضافت بما يشير بأن مجرد الاستفسار من المجتمع المحلي حول حقيقة زواجها قد يسيء إلى سمعتها في الظاهرية، وإلى افتعال المشاكل العائلية، ولكن ما عمل على تقليل انعكاس ذلك على علاقتها مع إخوتها بشكل سلبيً هو معرفة إخوتها بتفاصيل حياتها وعملها داخل الخط الأخضر، وأنها بسبب وضعها، فإنها مضطرة للعمل والمبيت في الداخل المحتل وذلك في سبيل العيش (***ما هو إخوتي عارفين شو ... عارفين انت بدك اتطيحي وبدك تشتغلي وبدك تعيشي***). ولا بد من الإشارة هنا بأن تأكيد أخيها على زواجها المزعوم إنما يدل على أنه يريد وضع حد لهذا التقول على أخته وعلى العائلة من خلال التأكيد على الصور النمطية التي يبني المجتمع المحلي انطباعاته عليها. وقد ربطت السيدة مناضلة هذا الاستفسار برؤية المجتمع المحلي لوضعها الاقتصادي بشكل كبير وبعد تزويج ابنها وابنتيها (***جوزت بناتي ال 3 على عمر 17، وجوزت ابني على عمر ال 17 ، هلقيت***)، وبعد أن عملت على بناء منزل وصفته بأنه جميل، وبأنه إنجازها ونتيجة عملها وجهدها (***بنيت الدار من البسطة، داري حجر وطابقين والها بلكونة على الشارع... انا مسؤولة عن حالي..***). ولكن المجتمع المحلي افترض بأن هذا التغيير من واقع السيدة مناضلة من أرملة فقيرة، إلى امرأة متمكنة

اقتصادياً، وانعكاسه على مسكنها، وبتزويج ابنتيها، وابنها الوحيد، إلى جانب غيابها عن الظاهرية لأيام وأسابيع هو نتيجة لزواجها في الداخل المحتل.

بالنهاية، لا بد من الإشارة بأن السيدة فلسطينية تحدثت بأن حدة أو مستوى التقول على النساء اللواتي يعملن لدى المشغّل الإسرائيلي قد قلت نسبتها، ويعود ذلك لارتفاع نسبة النساء اللواتي يتوجهن من المجتمع المحلي في الظاهرية للداخل المحتل (***هالحين بتعرفي الناس ليش بطلوا يتخرفوا! لانه الكل صار يشتغل، كل النسوان صارت اتطيح***) ولأن الرجال الذين كانوا يوجهون الانتقادات اللاذعة لهؤلاء النساء أصبحت أمه وأخته وزوجته يعملن في الداخل المحتل (***انا كنت أطيح مع 20 واحدة، هالحين مش زي الأول، اللي بقى يتخرف، هالحين اخته بتشتغل، امه بتشتغل، مرته بتشتغل***)، وهي تشعر بأن ذلك عمل على استرداد جزء من كرامتها، فهي لا زالت تكّن في القلب الغصّة تجاه كل من وجّه لها الإساءة (منهم ***ل الله***).

في ظل هذه النظرة السلبية التي توصم هذا النوع من عمل هؤلاء النساء، لا بد لنا من طرح السؤال حول إذا ما كانت النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل والمستوطنات ينخرطن بالمجتمع المحلي من أقارب وأصدقاء أم هل يعشن في عزلة اجتماعية؟

في إطار هذا الواقع لهذه النظرة السلبية من المجتمع المحلي، لم أتمكن من الجزم بالإجابة على الاستفسار حول مدى عزلة هؤلاء النساء أو عدم عزلتهن عن مجتمعهن المحلي، حيث تجدر الإشارة بأنني في إحدى المرات التي توجهت بها إلى الظاهرية لمقابلة السيدات ضياء وهبة وفلسطينية، اعتذرن لي لدى وصولي إلى هناك بسبب الوفاة المفاجئة لإحدى الفتيات في المدينة. ولم يكن ذلك الموقف الأخير التي أعطاني الانطباع بالجزم بأنهن يحرصن كل الحرص على مشاركة الظاهرية أفراحها وأتراحها، بل سنلمس ذلك كذلك خلال الحديث عن تحقيق

ذواتهن من خلال المساعدات النقدية والعينية التي تأتي على شكل الهدايا للأقارب والأصدقاء وتقديم المعونات المالية. وفي هذا الخصوص، عبّرت السيدة فلسطينية عن حالة الأمن والحماية التي تعيشها في الظاهرية، حيث تتمتع بعلاقات اجتماعية واسعة، وقوة تواصل مع أخواتها النساء، بالإضافة إلى نساء العائلة، ومعارفها من الجيران والأصدقاء، وأثنت على علاقات الود والألفة في معرض مقارنتها بين شعورها أثناء وجودها في الداخل المحتل ووجودها في الظاهرية (***الواحد بيمشي في الظاهرية... الناس كلها بعرفها، بتمري على حدا بيقلك تفضلي اشربي كاسة شاي***). وعلى عكس ذلك، عبّرت السيدة أبيّة، وهي التي لا يزال زوجها على قيد الحياة، بأنها لا تخالط أحداً من الناس، حتى أخوتها، حيث أنها تسكن في منطقة نائية بعيدة عن كل الناس، فهي لا تخالط سوى من يحيطها من جيران، والذين يكنون لها مشاعر الاحترام، فهي لا تتدخل بشؤون الناس ولا أحد يتدخل بشؤونها (***انا ما بختلط بحدا، ولا أخوتي، جيراني كويسيين معي... انا حدا بحالي، ساكنة بعيد عن الناس، هدوء وفش حدا حوالي،أانا ما بتدخل بحدا ولا حدا بيدخل في ...***). أما السيدة هبة فبيّنت أنها تفضل الداخل المحتل على الظاهرية، وأن انخراطها بعلاقات اجتماعية جاء بعد زواجها الذي كان عاملاً لرفع مستوى التزاماتها الاجتماعية بعائلتها وعائلة زوجها بالإضافة إلى الأقارب في الظاهرية، ما اعتبرته تقييداً لحريتها التي كانت تتمتع بها قبل الزواج. فطبيعة عملها في المستوطنات في قطاع خدمات المنازل فتح لها المجال لزيارة الداخل المحتل، حيث كانت مربية لأطفال هذه العائلات الذين كانوا يصحبونها معهم في رحلاتهم الأسبوعية إلى داخل الخط الأخضر (***أنا كنت قبل ما أتجوز مقضي حياتي تحت، أنا بحب تحت اكتر من الظاهرية، بقيت مفنتز، اخلص شغلي، وتاخدني اليهودية على تل ابيب، على رمات جان، ايلات، طبريا، وارجع المغرب***). وعليه، فإننا لا نستطيع الجزم حول عزلتهن الاجتماعية، والتي تبدو في بعض الحالات قراراً ذاتياً من

النساء أنفسهن حول اندماجهن أو عدمه كحالة السيدة فلسطينية الأرملة والسيدة أبية المتزوجة، وفي بعض الحالات قد تكون الحالة الاجتماعية كالزواج للعاملة ملزمة للانخراط مثل حالة السيدة هبة بعد زواجها.

علاقات القوة في الحيز الخاص في أسر النساء العاملات في الداخل المحتل وفي المستوطنات:

لا شك بأن العلاقات الهرمية داخل الأسرة تتغير بتغيّر أدوار النساء في العائلة. فقد تعمل مشاركة النساء في الحيز العام على إتاحة المجال للنساء للمشاركة في القرارات الاستراتيجية داخل الأسرة. وبحسب شوقي جلال، فإن عمل المرأة خارج المنزل وحصولها على دخل مستقل يكون له أثره الواضح على دعم الوضع الاجتماعي داخل البيت، بحيث تصبح أقل تبعية واعتماداً على غيرها (جلال 2004، 101). سنحاول في هذه الجزء من الفصل أن نتعرف على المدى الذي ينطبق هذا على النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل أو في المستوطنات.

وفي هذا السياق، أشارت السيدة أبية بطريقة غير مباشرة إلى عدم امتلاكها قرارات مناحي الصرف وتحديد الأولويات، رغم أنها المعيلة الوحيدة في أسرتها. فقد عبّرت أكثر من مرة خلال التحدث معها عن امتعاضها بسبب شرائها الدخان لزوجها (***200 دخان للزملة... جوزي بيدخن***). وكذلك، حدثتنا السيدة ضياء عن امرأة أخرى تعمل في الداخل المحتل، بينما زوجها مدمن مخدرات وعاطل عن العمل، وبأنه بحاجة يومياً إلى مصروف الكوكائين بقيمة 50 شيكل، أي مبلغ 1500 شيكل شهرياً (***جوزها بيعمل مشاكل وكل يوم بده 50 شيكل لكوك***)، الأمر الذي يدعونا للوقوف ومناقشة كيف يتم إدارة الحيز الخاص في ظل عمل النساء في الداخل المحتل وضمن ما فرضته المنظومة الرأسمالية من ثنائيات تقسيم العمل ما بين الحيز العام والخاص باعتبار المرأة ربة البيت والرجل

المعيل. وانطلاقاً مما ناقشه جلال، فأن البطالة قد تعمل على تدمير العلاقات الأسرية وتفاقم حالة التمييز بين الجنسين، وقسوة الاستبعاد الاجتماعي (جلال 2004، 101). وهنا نستطيع أن نتحدث عن قضيتين تثيرهما هذه المواقف، أحدهما يتعلق بخضوع وموافقة كل من السيدة أبيّة وزوجة المدمن –التي تحدثت عنها السيدة ضياء– على تحكم أزواجهن في مناحي الصرف على بنود لا تعتبر من أولويات الأسرة. أما القضية الثانية، فهي إصرار زوج السيدة وفيّة على أن تجلب له زوجته الدخان في ظل وضعهم الاقتصادي السيء الذي يحتم على السيدة أبيّة الخروج للعمل ضمن ظروف عمل استغلالية وشاقة ومهينة على الصعيد النفسي. ونستطيع تفسير الموقف الأول بأنه جزء من الترتيبات العامة حول علاقات القوة داخل الأسرة التي يسيطر بها الرجال بشكل عام على توزيع الدخل وتحديد مناحي الصرف، والتي لا تنتهي بمجرد عمل النساء وقيامهن بدور المعيل. لذلك نستطيع القول بأن السيدة أبيّة تحاول أن تحافظ على التوازن الذي تم زعزعته داخل الأسرة نتيجة لتحولها إلى دور المعيل. وكذلك المرأة الأخرى التي تحدثت عنها السيدة ضياء والتي تحضر لزوجها الكوكائين، بهدف المحافظة على هذا التوازن داخل الأسرة التي تقع في صلب اهتمامات النساء، وتكون فيها عناصر الربح أكثر من عناصر الخسارة بالنسبة للنساء.

أما الموقف الثاني الذي يتعلق بإصرار كل من زوج السيدة أبيّة والزوج المدمن على التحكم بمصادر الدخل بشكل كامل أو الصرف على التدخين والمخدرات من أجرة زوجاتهم في سوق عمل استغلالي، فإنما يشير إلى أن عدم قيام الرجل بدور الإعالة ومعاناته من البطالة قد يكون من الأسباب القوية التي تدفع باتجاه الإدمان والانحراف، ومحاولة السيطرة على مناحي الصرف لدخل زوجته كآلية من آليات التعويض لفقدانه عنصر من عناصر القوة، ألا وهو الإنفاق، محاولاً التغلب من خلالها على وصمة المجتمع تجاه عدم تقديره والتقليل من قيمته لعدم قيامه بدور المعيل. فمن

المعروف بأن الرجل الزوج المعيل يتحكم في مصادر الدخل، وليس هذا فحسب، بل يعمل على تخصيص مبلغ من المال على رفاهيته الخاصة دون أفراد عائلته. لهذا نستطيع القول بأن كلا من السيدة أبيّة والأخرى زوجة المدمن قد تبنيتا استراتيجيتهما عن وعي في التعامل مع قضية بطالة زوجيهما وفي الإبقاء على نوع من السيطرة لهما على مناحي الصرف والحصول على أولوياتهما.

ولكن لا بد من الإشارة إلى ما تحدثت به السيدة أبيّة حول اعتنائها بصحتها أيضاً، حيث تتوجه إلى طبيب خاص لعلاج قدميها (***في عيادات صحية في الظاهرية، بس فش متل ما بديكي . .. بتابع عند طبيب خاص بمستشفى الميزان هو كويس بس بياخد كشفية غالي والله***). كذلك تحدثت عن أنها تخصص مبلغاً لتحقيق رفاهية ابنتها العزباء (وحدة ***من بناتي تجوزت، والتانية مكيفة، أنا بشتغل وهي بتصرف، عملت ليزر، اللي بشتغل فيه هي بتشتري فيه أواعي***). والذي يعني أن هناك مساحة للسيدة أبيّة في تحديد خياراتها فيما يتعلق بصحتها وبتحقيق رفاهية ابنتها. كما أنها عملت على بناء بيت لعائلتها، حيث عملت على بيع الذهب الذي حصلت عليه من زواجها بالإضافة إلى بيع الأرض التي ورثتها عن أبيها، فعلى الرغم من أن هذه المكتسبات تعتبر لجميع العائلة، إلا أن السيدة أبيّة قد تحدثت عنها بأنها أحد إنجازاتها على الصعيد الشخصي، وهذا يعطي دلالة قوية على شعورها بسمات الرجل المعيل الذي يتحكم بمصادر دخله.

في نفس السياق المتعلق بمدى التحكم بمصادر الدخل من قبل هؤلاء النساء العاملات اللواتي لا يزال أزواجهن على قيد الحياة، فقد عبّرت السيدة هبة والتي تعمل في المستوطنة في قطاع الخدمات بينما يعمل زوجها ضمن القطاع الخاص في السوق المحلي في الظاهرية، بأن كلاً منهما يقوم بالصرف حسب أولوياته (***فش بينا حساب، إحنا الاثنين بنشتغل وبنصرف***)، حيث يحمل هذا التعبير نوعاً من الشراكة في تحديد مناحي الصرف. ولكن وعلى الرغم من ذلك، لا يغيب عن أذهاننا بأنه

في وقت من الأوقات، وبعد عملية خروجهما من بيت العائلة بصورة قسرية بسبب المشاكل الأسرية بين زوجها وإخوته، عملت السيدة هبة على تحديد مناحي الصرف بما يشمل أولويات زوجها، وذلك عندما تزوج بغيرها بسبب عدم قدرتها على الإنجاب. وحينها، عملت على بناء منزل خاص لزوجته الثانية، تجنباً للعيش سوياً في ذات المنزل. وكان تخصيص هذا المبلغ للبناء هو من أولويات السيدة هبة نفسها التي حاولت رسم الاستراتيجيات في الحفاظ على زواجها واستقلاليتها في ذات الوقت.

أما في حالة النساء الظهراويات العاملات في الداخل المحتل اللواتي فقدن أزواجهن أو اللواتي انفصلن عنهم، فقد كان من الواضح جداً، بأن هؤلاء النساء يتحكمن في مناحي الصرف داخل عوائلهن، ويقمن بتحديد الأولويات حسب ما يرتأينه كمعيلات لأنفسهن ولأسرهن بلا استثناء. أما النساء العازبات اللواتي لم يسبق لهن الزواج مثل السيدة ضياء، فقد كانت في فترة من الزمن تعطي أجرتها لوالدتها التي كانت تتحكم بمصروف المنزل -***قبل وفاتها***- ***(.. كنت آخذ منها أوقات مصاري لما بدي أنقط بالعرس أو اشتري شغلة)***. بالإضافة إلى أن النسبة الأكبر لدخل السيدة ضياء كان يصرف لعلاج أمها مريضة السرطان. لذلك نستطيع القول بأن هذا النموذج من النساء العاملات العازبات اللواتي يعشن مع أمهاتهن بشكل منفصل عن العائلة يعشن ضمن علاقات القوة الهرمية القائمة على العمر. ولكن بعد وفاة أمهاتهن يجدن أنفسهن قد استطعن التحكم بمصادر دخلهن.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، أين هي مناحي الصرف لدى النساء اللواتي يتحكمن بمصادر الدخل؟

لقد عبّرت النساء اللواتي فقدن أزواجهن، أو اللواتي انفصلن عن أزواجهن، أو النساء العازبات بأنهن لا يختلفن عن السيدة أبيّة في جزئية قراراها المتعلق بالصرف على علاجها الطبي. ولربما

تحدثنا عن مناحي الصرف وأولويات هؤلاء النساء في معرض الحديث عن الظروف التي تدفع النساء للخروج للعمل في الداخل المحتل في الفصل الثالث، ولكننا نناقشه هنا في معرض حديثنا عن تحكمهن في مناحي الصرف. ونجد بأن قيام هؤلاء النساء في دور الإعالة عمل على التغيير في قضية توزيع الدخل داخل عوائلهن؛ ففي الغالب، قلّما تحظى النساء ضمن العائلات الفقيرة واللاتي لا يعملن باهتمام بمستوى حالتهن الصحية، أو بمستوى رفاهيتهن بشكل عام، ولكن تحوّل هؤلاء النساء إلى دور الإعالة يمكّنهن من الاهتمام بصحتهن من جانب حيث توجيه جزء من الصرف إلى تطببهن، وكذلك رفع مستوى جودة غذائهن، والاهتمام بملبسهن. فعلى سبيل المثال، عبّرت السيدة وفيّة الأرملة عن اهتمامها الكبير في صحتها الجسدية، وتسعى في الوقت الحاضر إلى زرع قوقعة نتيجة لتعرض سمعها إلى الضعف ***(ما احنا مصرفين مصرفين..نصرف على حالنا... رحت على المستشفى أزرع قوقعة)***.

كما تعمل هؤلاء النساء على الصرف على بناتهن المتزوجات والعازبات، وعلى أحفادهن من البنات والأبناء، وذلك كما رأينا لدى السيدة أبيّة، التي تخصص مصادر الدخل لرفاهية ابنتها، أو على أمهاتهن كما حصل مع السيدة ضياء. فقد شاركتنا السيدة صابرين بأنها كانت تتفقد أمها بمبلغ من المال كلما زارتها (...**كنت أعطيها 100 شيكل بإيدها وتدعيلي...**). وأضافت أنه ومن أسباب استمرارها بالعمل هو رعاية بناتها المتزوجات وأبنائهن، وتعويضهن عن أيام الفقر التي عاشتها قبل بدء عملها في الداخل المحتل. فقد تحدثت عن طلب ابنها لها التوقف عن العمل ***(قلي خلص تروحيش ولا تيجي)***، وكيف خاطبت نفسها بعدم إمكانية ذلك تخوفاً من المستقبل، وتخوفاً من المرض ***(قلت لاا..انا لو انطرحت انو بده يقوم فيّ)*** فابنتاها قد تزوجتا ***(... بناتي اتجوزن)***، وحتى لو لم تمرض،

كيف ستقوم بعمل الزيارات الاجتماعية ***(... بدي اروح وآجي)*** وكيف ستقوم بإكرام ابنتيها عندما يأتين لزيارتها ***(...بدهم يجين علي، انو بدهم يطعمهم ...)***.

كما أن السيدة فلسطينية قد عبّرت أكثر من مرة بأنها تقوم برعاية الحفيدات سيما هؤلاء اللواتي يعاني والدهن من البطالة بسبب المرض. وكذلك عبّرت النساء بشكل عام سواء المتزوجات اللواتي لا زال أزواجهن على قيد الحياة، أو الأرامل، أو العازبات، أو المنفصلات بأنهن بلا استثناء يخصصن مبالغ خاصة لمجاملة المعارف وتقديم المباركات. فقد شاركتنا السيدة أبيّة بقولها: ***(بنقط الناس بالعرس)***، وأنها أصبحت متعودة على هذا النمط من المعيشة الذي يتطلب منها الصرف ***(الواحد صار متعود يكون معه مصاري، وتصرفي)*** وتنظيم الزيارات الاجتماعية لمعارفها ***(... وتفقدي[49])***. وكذلك عبّرت السيدة ضياء وهي سيدة عزباء عن محافظتها على إبقاء المنزل مفتوحاً لاستقبال الضيوف من أخوتها وأبنائهم وزوجاتهم ***(واحنا دارنا مفتوحة، بيجوا عليّ دار اخوتي وولادهم ونسوانهن)***، وعن مساعدة أولاد الأخوة ***(وإذا حدا بده مساعدة بنساعد. والحمدلله)***. كذلك تتحدث السيدة ضياء وهي التي لم يسبق لها الزواج: ***(انا بجوش المصاري، ابن اخوي بده دينه، بداينه، بفرج[50] عليهم والحمدلله، لازم نساعد ونفرّج على بعض، بنساعد عنا شباب على وجه جيزة)***.

وأخيراُ، وفي جزئية الموضوع المتعلق بالتحكم في مصادر الدخل، لا بد من الإشارة بأن النساء اللواتي يعملن أو عملن لدى المشغّل الإسرائيلي، عبّرن بأنهن قد عملن على بناء منازلهن. فإلى جانب التباهي والافتخار بتربية الأولاد والأحفاد، فقد اعتبرن بناء المنزل من الإنجازات التي حققنها، وتحدثن عن التفاصيل في عملية بناء المنزل أو ترميم منازلهن القديمة، وأن عملية البناء كانت تتم

---

[49] تفقدى: أي تتفقدي المعارف والأصدقاء بالزيارات والمساعدات العينية والنقدية.
[50] بفّرج: أي تعمل على إقراض المال.

بالتدريج وليس دفعة واحدة، حيث قضين سنوات طويلة وهن يجمعن المبالغ المالية حتى استطعن إنجاز البناء أو الترميم.

في سياق متصل، وعلى مستوى **التغيير على كل من أدوار الرجل والمرأة** داخل الحيز الخاص، فلا بد من الإشارة هنا بأن هناك نقاط مضيئة حول التحول في الأدوار والتخلخل في البنية الهرمية في الحيز الخاص لهؤلاء النساء الظهراويات العاملات اللواتي لا يزال أزواجهن على قيد الحياة. فقد عبّرت السيدة أبيّة على سبيل المثال لا الحصر بأنها لا زالت تقوم بدور ربة البيت، سيما فيما يتعلق بتحضير الطعام (***.. ما معمريش لقيت اكل جاهز في الدار، إلا انا اطبخ إسّاع***)، ولكنها عبّرت كما أسلفنا في الفصل الثالث لدى تعريفنا بالسيدة أبيّة بأن زوجها يحاول أن يقوم بالأعمال المتصلة بدور النساء الإنجابي خلال فترات عملها في الداخل المحتل مثل العناية بالأولاد، وتحضير الطعام (***جوزي بقى كويس، يقعد مع الأولاد ويطبخ أوقات ... أوقات صينية بطاطا، أوقات بيض وبطاطا***). وعلى الرغم من أن تعبير زوج السيدة أبيّة حول المنطلق الذي يدفعه للقيام بهذه المهام لم ينبع من ارتفاع مستوى وعيه بدور الشراكة بينه وبين زوجته ***(يقولي اللي بقدر عليه بسويلكي اياه...)***. حيث أن استخدام مصطلح "بسويلكي" يعنى أنه يقوم بهذا العمل لمساعدتها في دورها الإنجابي، إلا أنه يعطي مؤشراً واضحاً على أن هناك تحولاً على مستوى الأدوار. ونذكر هنا كذلك زوج السيدة فلسطينية، حيث أشارت أيضاً في الفصل الثالث (ص 86) بمحاولة م زوجها إعداد الطعام –قبل وفاته– بالرغم من مرضه النفسي. كما أثارت السيدة فلسطينية موضوع عدم مراعاة زوجها لمعايير النظافة أثناء الطبخ، وبأنه يزيد أعباءها من خلال تنظيف ما يخلّفه بعد عملية تحضير الطعام، الأمر الذي يشير أيضاً إلى الخلخلة بهذه الأطر الثنائية لكل من دور النساء والرجال.

في سياق متصل، حول أدوار كل من النساء والرجال، فقد تحدثت النساء الأمهات الظهراويات العاملات في الداخل المحتل وفي كل القطاعات، بأنهن استعن بنساء من الأقارب والجيران للعناية بأبنائهن في مرحلة الطفولة أثناء تواجدهن في الداخل المحتل. وقد تطرقنا لهذا الموضوع كذلك في الفصل الثالث، ولكن في هذا المعرض، نقول بأن الآباء قلّما يقومون بهذا الدور الرعائي، فقد تحدثت السيدة أبيّه عن زوجها بأنه كان أحيانا يجالس أطفاله، وليس بصورة مستمرة. بمعني أن قيام المرأة بدور المعيل، لم يعمل على تغيير دور الرجال الآباء في المشاركة في الدور الإنجابي من خلال رعاية الأطفال الأبناء.

كما أن النساء بلا استثناء تحدثن عن قيامهن بدور تنظيف منازلهن بأنفسهن بعد عودتهن من العمل، وتحدثت بعضهن بأنهن يقمن ببعض هذه المهام قبل مغادرتهن المنزل، حيث يحرص بعضهن على تحضير الطعام وعلى القيام بتنظيف ما أمكن في المنزل. ولم يتحدثن عن قيام أزواجهن بهذا الدور، بل عبّرت بعض النساء بأن بناتهن العازبات في المنزل يقمن بالطبخ أثناء غياب أمهاتهن في الداخل المحتل، فالسيدة أبيّة التي تغيب أحياناً مدة أسبوعين عن المنزل تقوم ابنتها بمهمة الطبخ (***بنتي هي اللي بتطبخ***).

أما على مستوى التغيير في الثقافة السائدة حول أدوار كل من النساء والرجال فلا أعتقد أن النساء اللواتي يعملن في الداخل المحتل أو في المستوطنات قد عملن على تغيير الثقافة السائدة في الظاهرية. فما سبق حول سلوكيات المجتمع المحلي تجاه هؤلاء النساء والتقول عليهن، يعطي دلالة واضحة بأن عمل هؤلاء النساء لا يتم تقديره بالشكل المطلوب، سيما للنساء اللواتي لا زال أزواجهن على قيد الحياة، حيث لا يتم النظر بأهمية دورهن في إعالة عوائلهن. ويأتي هذا انطلاقاً من اعتبارهن غير مكلفات بهذا الإنفاق، وقد لمسنا ذلك في موقف أهالي السيدتين أبيّة وهبة. وكذلك

هنالك أسباب أخرى تشمل النظرة الاجتماعية السلبية الموجهة لعمل هؤلاء النساء بشكل عام، والتي يقع جزء منها في إطار المحددات والأطر الاجتماعية التي توضع فيه هؤلاء النساء على مشرحة الأحكام والتصنيفات. أما هؤلاء النساء العاملات إذا كن من الأرامل أو العازبات أو المنفصلات عن أزواجهن، فهن في نظر المجتمع المحلي نساء ينظر لهن بعين الشفقة على أحوالهن، وليس كنساء ممكنات اقتصادياً. كما أن المجتمع المحلي ينظر إلى طبيعة عمل هؤلاء النساء سواء في الحقل الزراعي أو الصناعي أو في قطاع الخدمات، بأنها أعمال متدنية القيمة حتى لو كانت هذه الأعمال المأجورة في السوق المحلي في الظاهرية، فكيف لو كانت في الداخل المحتل أو في المستوطنات! لذلك فإن تحول هؤلاء النساء في نظر المجتمع المحلي إلى المعيلات لم يتحقق، حيث وجدنا باستمرار ما يناقض وصف الواحدة منهن (بعشرة رجال) والتي قيلت من موقع دفاعي عن هؤلاء النساء وفي محاولة لتشكيل موقف تقدير لعملهن وهذا كذلك مرتبط بنظرة المجتمع الفلسطيني ككل لعمل النساء؛ فلا زال يُنظر لأجرة النساء بأنها مكملة لأجر الرجال ولا زال يُنظر للأعمال ضمن قطاع الخدمات بعدم التقدير مادياً ومعنوياً لارتباطها بأدوار النساء ضمن الحيز الخاص.

ولكن هل يتم تقدير هؤلاء النساء من المقربين لهن؟

لقد تحدثت النساء عن صور ذواتهن بأعين المحيطين بهن من أقاربهن من الدرجة الأولى والأفراد المقربين لعائلتهن. فالسيدة صابرين على سبيل المثال لا الحصر– تحدثت عن تغير نظرة حماتها لها بعد عملها في الداخل المحتل. فبعد سنوات المعاناة منها قبل الانفصال عن زوجها، أصبحت الآن تنظر إليها بعين التقدير نظراً لأن صابرين تدعمها مالياً وتدعم كذلك الزوجة الثانية لزوجها ***(حماتي هالحين صارت تعرف إني منيحة)***، والذي انعكس بالتالي على نظرة السيدة صابرين لذاتها. وما

أريد أن أتحدث به هنا بأن مستوى تقدير السيدة صابرين لنفسها قد ارتفع نتيجة تمتعها بالإنفاق ليس على نفسها فحسب بل على من يحيطها من أقرباء ونسائب، وكنتيجة غدوها نموذجاً تريد النساء الاحتذاء به، فأخواتها يتمنين أن يصبحن مثلها، وأن تتغير حياتهن كما تغيرت حياتها (***انا خواتي بيقللولي يا ريت نروح معكي، كيف انت بقيتي وكيف صرتي***)، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن السيدة صابرين قد تحدثت بأنها أصبحت تحظى بالاحترام في عائلتها. فقد كانت سعيدة جدا عندما أخبرتني بأن بناتها وبنات زوجها لا يتناولون الطعام إلا بعد وصولها المنزل (***هديك الخطرة بناتي وبنات جوزي عملوا مقلوبة، وقعدوا يستنوني للمغرب، ما مدوا إيدهم على الأكل إلا لَمني وصلت***)، الأمر الذي يعبر عن الاحتفاء بها وتقديرها وتقدير تعبها تماما كما يتم الاحتفاء بالرجل المعيل.

وقد عبّرت السيدة فلسطينية بأن النساء تنعتها بصفة (الشاطرة) لأنها لا زالت تعمل في الداخل المحتل (***هديك الدور لما رحت على العرس، بيسألني البنات، كماكي يا فلسطينية بتنزلي تحت، قلتهن:اه ، قلوللي : ما اشطركي!***). إن السيدة فلسطينية كانت قد منحت نفسها وسام الشطارة في كل المقابلات التي أجريتها معها وجاهياً أو من خلال الهاتف، فهي المتميزة منذ الصغر بين أخواتها، وهي المرافقة لأبيها في الزراعة والحصيدة، والجريئة التي تركب الحمار وتضرب من يزعجها من أترابها في الظاهرية (***مع ابوي انا طول عمري من دون اخواتي، انا من وأنا صغيرة ...ولا وحدة تسترجي تركب على الحمار اللي انا... واضرب الولاد***) فهي القوية، ولولا تمتعها بهذه القوة لما استطاعت أن تحيا هذا الواقع (***أنا قوية، لو انا مش قوية ما عشتش في هاذي الحياة ...عندي شخصية قوية. لما تيجي شغلة، كان يحكوا ودوا "فلسطينية"***). ورغم ما تفضلت به من أن هذا التميّز هو نتيجة التمييز القائم على اللون حيث بشرتها سمراء دونا عن أخواتها الشقراوات والذي جعلها تتساءل عن سبب هذا النمط من التربية والتنشئة التي ميزتها عن أخواتها، فالمعروف أن الفتيات الجميلات هن الشقراوات، وأن الجميلات

الشقراوات هن محط للأنظار. لذلك لا بد من المحافظة عليهن وحمايتهن من خلال حبسهن في المنازل، أما السمراوات فلن يجذبن الاهتمام الذي قد يعرضهن لمخاطر التحرش والتقولات من المجتمع المحلي (***عشان يمكن أنا لوني سمرة.. خواتي كلهم بيض وشقر***)، الأمر الذي كان يشجع أهلها لإرسالها للمهمات الصعبة (***بيحكوا ودوا "فلسطينية"، الكل بيودينـي***)، بالإضافة إلى أنها السمة التي شجعت عائلتها على السماح لها بمرافقة أبيها، حتى أطلق عليها مسمى حبيبة أبيها (***وانا طلعت زي ابوي ودايما انا معاه، لما حدا يلاقيه، كان قالوا هاي حبيبة ابوها***). فانخراط السيدة فلسطينية منذ طفولتها في الفضاء العام سواء من خلال مصاحبتها لأبيها أو بتشجيع منه، صقل شخصيتها التي وثقت عائلتها بها وبقدراتها ومسلكياتها (***وظليت.. وأركنوا علي***). فعلى الرغم من أن أخوتها لا يفضلون عمل النساء كما أسلفنا في معرض آخر حول التحريم الاجتماعي لعمل النساء لدى المشغّل الإسرائيلي (***إخوتي بيحبوش البنات يشتغلن***)، فشطارة السيدة فلسطينية هي الدافع وهي العامل المحفّز لأخوتها بالسماح لها للعمل في الداخل المحتل (***الصراحة لو مالي شاطرة وبيركنوا علي بيخلونيش أنزل على اسرائيل اشتغل من مرة، أو لهادا الحين***)، بالتالي فإن الثقة التي منحها الأب ومن ثم الأخوة للسيدة فلسطينية منذ صغرها وهبها شعوراً بالقوة والثقة بالنفس وهوّن عليها مشاعر القهر والاضطهاد الذي يمارس عليها من الشبكة الاستغلالية التي تستخرج الريع من عملها، وخفف عليها ما تتحمله من عبء ومسؤولية في حيزها الخاص.

وفي هذا السياق، فإن السيدة أبيه قد عبرت عن سعادتها لدى رجوعها من العمل لدى المشغّل الإسرائيلي، وفي حوزتها أجرتها اليومية، فذلك ينسيها التعب ويحسن من نفسيتها. (***انا بكيف وانا راجعة، بتتحسن نفسيتي، راجعة معي مصاري، بنسى التعب***)، فهي كما شخصية سعدية عند خليفة. وقد تحدثت النساء عن أنهن تعودن على امتلاك النقد، فإلى جانب تأمين حياتهن المعيشية، يرين

بالنقود سبيلاً يقود إلى عدم عزلهن عن المجتمع، حيث أن مجتمع الظاهرية هو بالأصل مجتمع قروي، تحكمه العادات والتقاليد ذات العلاقة بالدور الاجتماعي للنساء الذي يقتضي تبادل الزيارات والمباركات في المناسبات السعيدة والمشاركات في حفلات الزواج وبيوت العزاء، وعيادة المرضى، والتي تضيف إلى المصروف العائلي ما يسمى بالنثريات، وهي تعتبر شكلاً من أشكال رد الدين. أي أن ما تحدثنا عنه سابقاً من أوجه الصرف يعتبر من أولويات النساء ويمنحهن الشعور بالتقدير المجتمعي في الظاهرية.

كما عبرت ضياء عن سعادتها، لأن أمها اختبرت مشاعر امتلاك النقود (***أمي كانت تكيف لما أعطيها مصاري***) وأنها كانت تخبر جاراتها بأنه وعلى الرغم من عدم تقصير زوجها بإحضار احتياجاتها واحتياجات المنزل، إلا أنه لم يكن يعطيها النقود (***...وكانت تقول للجارات، أبوها كان يجيب كلشي على الدار بس ولا مرة أعطاني بإيدي مصاري***)، بالتالي، كانت تشعر ضياء بالقوة والرضى، ليس بأنها تمتلك القدرة على الإنفاق، ولكن أيضاً لمنح والدتها هذا الشعور. كما أنها عبَّرت عن شعورها بالسعادة والرضى بسبب إعالتها لنفسها واستقلالها المالي وعدم حاجاتها لأحد من أخوتها سواء في المساعدات العينية أو النقدية (***انا الحمدالله مرتاحة، ومبسوطة، أهم اشي الواحد ما يحكي لاخوتي بدي، دايما معي، ما بقولش لاخوي هاتلي***).

وبالتالي، فإن هؤلاء يعتززن بأنفسهن لأنهن قادرات على الإعالة. فقد تحدثت السيدة صابرين –وهي منفصلة عن زوجها كما عرّفنا عنها عدة مرات– عن الفرق بينها وبين النساء اللواتي لا يردن أن يعملن، حيث وصفت هؤلاء النساء بالكسل، والضعف لأنهن غير مستقلات مالياً ويعتمدن في معيشتهن على أزواجهن (***النسوان اللي بدهاش تطلع تشتغل، بنروح وبنرجع وهنن نايمات، دايرات على النوم بس، بيركنن على الزملة؟***). ووصفت هؤلاء النساء بأنهن يستجدين من أزواجهن مصروفهن الشخصي،

والذين –أي الأزواج– قد يحرمونهن من المصروف (***بيشحدوا ال 100 شيكل شحدة، واوقات ما بيعطوهنش***). وبالتالي فإن النساء العاملات لدى المشغّل الإسرائيلي في حالة عدم وجود الزوج المعيل بسبب الانفصال يشعرن بالقوة نظرا لاستقلالهن المالي وتحول أدوارهن من دور المعال إلى الدور المعيل.

النصف أم الكل ....

لقد صورت الراوية سحر خليفة شخصية السيدة سعدية بأنها وعلى الرغم من كل الصعوبات التي تحدثنا عنها سابقاً والتي جاءت نتيجة كونها مطلقة وشابة وعاملة في الداخل المحتل، إلا أنها استطاعت أن تضع كل التحديات من خلفها وتمضي قدماً، وتولدت لديها مشاعر من القوة نتيجة تحولها إلى معيلة تؤمّن احتياجات أبنائها، وكانت في جهاد مستمر في مواجهة قيود المجتمع وانطباعاته عن خروج النساء للعمل بشكل عام وبالداخل المحتل بشكل خاص، وكانت تتساءل بينها وبين نفسها حول ماهية تحولها إلى رجل أو نصف رجل. ولم تطرح النساء الظهراويات على أنفسهن هذا السؤال، ولكنهن زودونا بالإجابة بطريقة أو بأخرى عن مدى هذا التحول.

لقد ناقشنا أعلاه مدى تمتع النساء الظهراويات العاملات في الداخل المحتل أو في المستوطنات في الداخل المحتل بصفة المعيل الرجل، فعلى الرغم من أنهن نساء معيلات ويُعتبرن بالمجمل مصدر الدخل الوحيد لأسرهن، وعلى الرغم من الشعور بالقوة نتيجة قدرتهن على الإنفاق والتي تحدثنا عنها أعلاه، إلا أننا لم نشعر تماماً بتطابق ما تفرضه الإعالة من سمات تتضمن عناصر القوة في حيزهن الخاص وفي مجتمعهن المحلي. فقد رأينا بأن أدوار بعض النساء لم تتغير كنتيجة لقيامهن بدور الإعالة. فعلى مستوى أدوار كل من الرجال والنساء، كان هناك استمرارية لدور ربة المنزل لهؤلاء النساء، واستمرارية قيامها بدورها الرعائي للأطفال والأبناء، إلى جانب المهام الأخرى

المتصلة بهذا الدور من طبخ وتنظيف للمنزل. وعلى الرغم من الإضاءة في هذا الجانب لبعض محاولات التغيير من قبل الأزواج إلا أن هذا التغيير لم يكن تغييراً جوهرياً بقدر ما تم اعتباره مساعدة لدور ربة المنزل وليس باعتباره شراكة حقيقية وكسر للأدوار النمطية.

كما أن قدرة هؤلاء النساء على التحكم بمصادر الدخل في حالة وجود الزوج عبّرت عن تحكم الأزواج بمصادر الدخل، مع وجود ما يعبر بأن هناك تغييرات طفيفة في هذا الجانب حيث تخصيص مبالغ مالية للرعاية الصحية لهؤلاء النساء، ولتحقيق بعض الرفاهية لبناتهن. ولكن ليس لرفاهيتهن هن، فحيث أن الرجال قد عملوا على تحقيق أولوياتهم واحتياجاتهم الشخصية مثل التدخين أو المخدرات، فإن النساء كن قد خصصن مبالغ للعناية الصحية والتي تعتبر من الاحتياجات الضرورية لا الرفاهية، وعلى الرغم من أن هذا يسجل اختراق بالنسبة للنساء الفقيرات في دول العالم الثالث إلا أننا لا نستطيع أن نعتبره تطابقاً مع ما يتمتع به الرجل المعيل.

أما على مستوى تحكم النساء في خياراتها داخل الأسرة، فلا بد من القول، بأن نظرة المجتمع المحلي في الظاهرية الذي حرّم على النساء هذا النوع من العمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات، وعبر بمواقفه المختلفة عن عدم تقديره للدور الذي تقوم به النساء خارج الأسرة والذي بدا واضحاً من خلال ما عبّرت عنه النساء من تعرضهن للإساءة، قد انعكس بطريقة أو بأخرى إلى داخل المنزل، حيث كرَست هذه النظرة عدم المساواة بين الرجال والنساء في الحيز الخاص، وأبقت على وضعهن الضعيف في الأسرة، وعدم قدرتهن على التفاوض بخصوص الأدوار أو التحكم بمصادر الدخل. فعدم تقدير هؤلاء النساء من قبل المجتمع المحلي الذي يتزاوج مع وضعهن الضعيف والمضني في بيئة عملهن في الداخل المحتل أو في المستوطنات قد عمل على خفض تقديرهن لذواتهن أمام أزواجهن، أو حتى أمام أبنائهن وكذلك أخوتهن.

وفي هذا الخصوص فقد استطاعت السيدة فلسطينية أن تترجم –بلغتها الخاصة– مدى تحقق استقلالية النساء اللواتي لا زال أزواجهن على قيد الحياة، حيث عبّرت –وفي معرض حديثها عن صعوبة دعوة النساء للجلسة المركزة لمساعدتي في اللقاء بهن– أن الأزواج هم الذي يعملون على الرد على الهواتف النقّالة لزوجاتهن، وبأنهم لم يخبروا زوجاتهم عن الدعوة، ثم أضافت بأنها تتوجه بالأدعية لله سبحانه وتعالى أن تترمل النساء العاملات اللواتي لا زال أزواجهن على قيد الحياة، (***أنا بدعيلهن إنه ربنا ياخد ازواجهن ويترملن...***)، فالزوج الذي لا يستطيع أن يثبت رجولته –برأي السيدة فلسطينية – ضمن القوالب النمطية في الظاهرية كزوج معيل، فإنه يمارس هذا الدور على زوجته من خلال تحكمه بها وبما تكسبه من أجر (***لأنه احنا عنا مثل بيقول: اللي مش عارف يعمل زلمة برا الدار، بده يعمل على مرته زلمة...***)، حيث ترى أن ما يمارسه الأزواج هو فقط عملية إخضاع هؤلاء النساء للاستجواب حول مكان قضاء وقتها (***بس شاطرين، وين بقيتي؟***). وإذا استطاعت أن تعبر إلى الداخل المحتل أو إلى المستوطنات (***مرقتي؟***) وأن يطلب منها أجرتها (***هاتي***). وهو الأمر الذي يلخص واقع هؤلاء النساء من حيث القدرة على التحكم بمصدر دخلهن، ومستوى قدرتهن على تحديد خياراتهن أو مستوى قدرتهن على تقرير مصيرهن.

وقد لاحظنا خلال العرض في هذا الفصل أن الموقف الذي تعرضت له السيدة التي منعها أبناؤها من المشاركة في الجلسة المركزة، لا يعبر إلا عن الهرمية داخل الأسرة التي لم تسرِ لصالح النساء. ولا بد من الإشارة كذلك بأن السيدة ثائرة التي طلب منها أخوها عدم العمل، كانت قد عبّرت بأنها غير راضية كل الرضى عن هذا القرار (***والله كنا مبسوطتين..والله اشتقت أروح تحت على الأغوار***) والذي بالنهاية يعبّر عن عدم قدرتها على التفاوض أمام أخيها، ما يشير إلى عدم قدرة هؤلاء النساء على الاختيار وتقرير المصير. كذلك لدى السيدة ضياء والتي شبهت الزواج بالقيد، حيث عدم

قدرتها في تحديد علاقاتها التي امتدت واتسعت بسبب زواجها، والذي يطرح السؤال حول مسألة تحول هؤلاء إلى معيلات، هل هن رجل كامل أم نصف رجل!

ولكننا في النهاية لا نستطيع أن ننكر ما عبرت عنه النساء حول اعتزازهن بأنفسهن وبإنجازاتهن، وهي الحالة التي مكنتهن ومنحتهن القدرة على مواجهة الوصمة الاجتماعية التي تحدثنا عنها كمنبع للتقولات واللمز والهمز على مستوى أخلاقهن والحكم على مسلكياتهن وإعطاء الأعذار لاختراق خصوصية حياتهن الزوجية والعائلية. فقد تعرفنا خلال ما ذكر على استراتيجيتهن في مواجهة النظرة المجتمعية الدونية لهن ومقاومتها، وقد وصفت السيدة فلسطينية واقع هؤلاء النساء بأنهن وبمجرد خروجهن للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي، فهن قد وضعّن في دائرة القيل والقال، وتشبيهها هذا بالإنسان المبلل بالمياه والذي لا يخاف إذا ما رشقته السماء بالأمطار ***(اللي مبلول بيخافش من رشق المطر)***. وأشارت أنها شخصياً قد تعودت على الصعوبات ودائما مستعدة لمواجهتها وإزاحتها من أمامها ***(انا متعودة على الصعوبات، متعودة على الاشياء بزيحها من قدامي)***، وأنها مرت بالكثير من الصعوبات التي تحدثت عن بعضها وسكتت عن بعضها ولكن بالنهاية لا أحد يستمع ولا أحد يحرك ساكناً لتغيير هذا الواقع ***(مارر علي أشياء كثيرة. ما حدا سامع ما حدا داري)***.

بالتالي، فإن القوة الاقتصادية التي تخولهن بالإنفاق على أنفسهن وعلى من يحيط بهن من أقارب، والتي منحتهن القدرة على تحسين مستوى معيشتهن في توفير المأكل والملبس وتوفير السكن الملائم، بالإضافة إلى كسر هذه العزلة الاجتماعية المفروضة عليهن كنتيجة لفقرهن وعوزهن، هي بالنهاية عامل يعطي هؤلاء النساء القوة والاعتزاز بأنفسهن. عندما أخبرت النساء اللواتي شاركن معي في الجلسة المركزة بأنني لن أذكر أسماءهن في هذه الرسالة التي بين أيديكم/ن، قامت السيدة فلسطينية وقالت ***(ليش! إحنا عريانات! إحنا بنشتغل، إحنا مش عريانات، إحنا قويات)***.

وفي النهاية فإن بعض هؤلاء النساء يعشن بفضاءاتهن الخاصة والتي أحيانا لا تتعدى الإخوة والأخوات وما لهم من أبناء في حالة النساء العزباوات، ولا تتعدى الأولاد والأحفاد بالنسبة للنساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج، وذلك كما رأينا أعلاه من حصر نطاق علاقاتهن الاجتماعية قدر الإمكان، ومنهن من عملن على توسيعها. فهذه إذاً استراتيجيات النساء التي اخترنها، فعلى الرغم من عدم اختيار واقعهن إلا أنهن اخترن كيف يتعاملن مع هذا الواقع في سبيل المحافظة على أنفسهن، وضمن اعتباراتهن الخاصة.

خلاصة القول في هذا الفصل، فمن حيث النظرة المجتمعية للنساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل أو في المستوطنات، أظهرت النتائج التناقض ما بين التقدير لهؤلاء النساء وما بين الوصمة الاجتماعية لعملهن، حيث تعرضت هؤلاء النساء للتقولات بسبب عملهن خارج السياق الاجتماعي في الظاهرية وخارج حدود مدينتهن. وقد ناقشنا بأن هذه الوصمة الاجتماعية تنبع من طبيعة العمل الاستغلالي لدى المستعمِر في ظروف عمل غير لائقة، الأمر الذي يعرض النساء إلى الإساءة، وعدم ثقة المجتمع المحلي بقدرة النساء العاملات سيما صغيرات السن منهن على مواجهة التحديات التي قد تواجههن بالداخل المحتل والمتمثلة بتحمل المشقة والتعب الجسدي، إلى جانب مواجهة المستعمِر/ة رب/ة العمل أو المستعمِر الشرطي، وسلسلة الشبكات الاستغلالية التي قد تعرضهن كنساء وكفلسطينيات إلى الاستغلال الجنسي، أو الاغتصاب، أو السرقة، أو للاعتقال والاستجواب، ومحاولات الإسقاط للعمل لدى أجهزة المخابرات الإسرائيلية وذلك بسبب وضعهن القانوني الضعيف كعاملات غير شرعيات، وبسبب طبيعة المستعمِر الإسرائيلي كذلك في استخدام حالة الفقر والعوز لإسقاط الفلسطينيين في شباك العمالة. هذا بالإضافة إلى الأفكار النمطية حول إمكانية تحرر النساء العاملات من القيود التي

تفرضها الوصاية الذكورية على النساء في حالة خروجهن للعمل خارج حدود مدينتهن، بحيث تتوفر الإمكانية لممارسة حريتهن في الملبس وفي زيارة الأماكن الترفيهية أو نسج العلاقات الغرامية أو الجنسية خارج نطاق الزواج، خصوصا للنساء اللواتي سبق لهن الزواج.

ولا بد من التأكيد هنا على أننا كنا في هذا الفصل قد تحدثنا عن الآليات التي تتعامل النساء فيها مع الصور النمطية ضمن التحريم الاجتماعي لعملهن في الداخل المحتل أو في المستوطنات، حيث قد يصمتن قهراً أو يتحدثن غضباً نتيجة تعرضهن للتقولات من المجتمع المحلي ومن العمال على الحواجز والطرق الالتفافية. ولكنهن في النهاية عبّرن بطريقة أو بأخرى بأن طريقة مقاومتهن لهذه التقولات تكون من خلال عدم الاستجابة، حيث يعلمن تماما بأن هذه التقولات لن تغير من واقعهن شيئاً، ولا وجود لأي من شبكات الحماية الرسمية أو غير الرسمية التي بإمكانها أن تضع حدا لعملهن في الداخل المحتل وفي المستوطنات.

إن النساء الظهراويات العاملات في الداخل المحتل وفي المستوطنات يعلمن كل العلم بأن حالة البطالة –كما وضّح شوقي جلال– ممكن أن تدخلهن في حالة من العزلة الاجتماعية أو تسبب لهن عدم الشعور بالثقة بالنفس (جلال 2004، 101)، لذلك فهن يشعرن بأنهن مجبرات على الاستمرار. وهذا يقودنا إلى الحديث عما عبّرت عنه النساء العاملات الظهراويات من أن عملهن يساهم في كسر عزلتهن عن الأصحاب والأقارب، حيث يمكنهن من المشاركة في الأفراح والأتراح، وبالشعور بذواتهن لدى إنفاقهن ودعمهن المالي والعيني لهؤلاء الأقارب والأصدقاء. كما عبّرن عن اعتيادهن على تلبية احتياجاتهن من ملبس لائق لهن ولبناتهن، وهذا ينطبق على ما ورد من جلال حيث الحديث عن أن الفقر قد يقود إلى عدم إنجاز بعض المهام الأولية مثل المشاركة في حياة المجتمع، والخجل من الظهور أمام المجتمع (جلال 2004، 75). فالنساء

الظهراويات كن قد عبّرن عن تعويضهن لبناتهن عن أيام الفقر التي عشنها، كما عبّرن عدة مرات عن إنجازهن في بناء منازلهن أو ترميمها، وهو ما يعبر عن طموحهن بأن يظهرن في المجتمع بطريقة لائقة. كذلك فإن استمرارهن في العمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على هذه الصورة اللائقة لذواتهن ولأسرهن.

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة الوقوف على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تدفع بالنساء الفلسطينيات الظهراويات للعمل لدى المشغّل الإسرائيلي في الداخل المحتل وفي المستوطنات المقامة على أراضيها، بالإضافة إلى الوقوف على ظروف العمل التي تحيط بهن، وما يترتب على هذا العمل من آثار على ذوات النساء وأفراد عوائلهن في ظل الصورة النمطية المرتبطة بعمل النساء في الداخل المحتل أو في المستوطنات.

لا بد من التأكيد بداية على أن الاستعمار الجديد يقوم على تزاوج ما بين الاستعمار والليبرالية الجديدة والتي تتقاطع مع عناصر نزع الملكية وما يرتبط بها من عمليات الاستغلال التي تؤدي بدورها إلى خلق الطبقة الفقيرة، وجيش احتياطي من العمالة البائسة، وبالتالي، قبول ظروف العمل غير اللائقة. فعملية نزع الملكية هي عملية عنصرية رأسمالية، واستراتيجية استعمارية استيطانية تسير جنباً إلى جنب مع نظام العمل القسري، وأشكال استغلال القوى العاملة. وتتجلى هذه الصورة في المناطق الحدودية في فلسطين، إذ يتم صناعتها لتقوم بعملية تنظيم المساحة، وعملية تدفق رأس المال والعمالة لتحقيق أهداف اقتصادية فعّالة، حيث تشكّل علاقات الإنتاج والاستهلاك.

لقد حاولت هذه الدراسة النظر إلى خصوصية مدينة الظاهرية كمدينة عاشت الواقع السياسي الاقتصادي الذي مر على فلسطين، والتي تأثرت بسياسات الاستعمار العثماني، مروراً بالانتداب البريطاني وعملية تعميق نمط الزراعة النقدية الرأسمالية التي كانت قد بدأت في أواخر العصر العثماني، حيث شكّل ذلك بدايات في تغيير نمط الإنتاج السائد، وبدايات التغيير في أدوار كل من النساء والرجال بحسب الطبقة الاجتماعية التي ينتمون/ ينتمين إليها. وقد تميزت الظاهرية بأنها منطقة حدودية تقع على نقاط التماس مع الأراضي المحاذية للأراضي المحتلة عام 1948، وقد جرد بعض الفلاحين فيها من أراضيهم التي ضمت إلى الداخل المحتل، بينما حرم البعض الآخر من فلاحة أرضه القريبة من الحدود خوفاً من العصابات الصهيونية.

كما بيّنت الدراسة الواقع الذي خلقته نكسة عام 1967 بفتحها باب العمالة إلى الداخل المحتل وجذبها الأيدي العاملة الفلسطينية من خلال استراتيجية الاحتلال العسكري الإسرائيلي في خلق فجوات الأجور ما بين السوق المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والذي ساهم في تسريح المزيد من فلاحي الظاهرية من أراضيهم. فخصوصية موقع الظاهرية جعلتها أكثر تأثراً من المناطق الريفية الأخرى في الضفة الغربية بسبب عامل قربها من أراضي الداخل المحتل، وارتباطها بعلاقات اجتماعية واقتصادية مع فلسطينيي الداخل المحتل الذين يقطنون البلدات العربية في بئر السبع والنقب المحاذية لأراضي الظاهرية. هذا بالإضافة إلى تأثر الظاهرية كغيرها من المناطق الريفية الفلسطينية بالتبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، وما ترتب عليه من تغييرات بنيوية كانت قد دمرت القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني، ولا سيما في قطاع الزراعة.

لقد وضحت هذه الدراسة أثر الاستعمار الجديد المتمثل بسياسات الاستعمار الاستيطاني وسياسات الليبرالية الجديدة على النساء الظهراويات ضمن العائلات الفقيرة في الظاهرية، واللواتي افتقدن إلى

أي مورد اقتصادي لتوفير الحياة الكريمة، أو إلى سياسات الحماية من قبل المؤسسات ذات الاختصاص. كل ذلك دفع هؤلاء النساء للعمل في الداخل المحتل أوو في المستوطنات المقامة على أراضي الظاهرية، حيث خُلقت ظروفٌ مشابهة لتلك الظروف التي تعيشها نساء العالم الثالث ضمن منظومة التقسيم العالمي للعمل، من ثنائية الحيز العام والخاص إلى عقيدة الرجل المعيل والزوجة ربة المنزل.

كما بينت الدراسة بأن معظم النساء الظهراويات اللواتي يعملن في الداخل المحتل أو في المستوطنات كن قد مررن بخبرات العمل في السوق المحلي في الظاهرية أو في محافظة الخليل بشكل عام، سواء من خلال تشغيلهن الذاتي لأنفسهن في التطريز والخياطة، أو العمل في قطاع الخدمات. وأظهرت الدراسة أيضاً أن نقص السياسات التشغيلية لهذا النوع من الأعمال كان قد شكّل عائقاً أمام تحسن وضعهن الاقتصادي، ما دفع بهن إلى سوق العمل في الداخل المحتل.

إن النساء اللواتي يتوجهن من الظاهرية للعمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات هن نساء فقدن المعيل الرجل إما بسبب الانفصال، أو بسبب الموت، أو هن النساء اللواتي يعاني أزواجهن من البطالة أو الإدمان على المخدرات. كما أظهرت الرسالة بأن هناك فتيات طفلات ينتمين إلى صغار الفلاحين كن قد توجهن للعمل في الداخل المحتل وهن يبلغن من العمر 11 عاماً، وذلك بسبب عدم كفاية عائد الأرض أو تربية المواشي.

كما وجدت الدراسة بأن النساء اللواتي يتوجهن إلى الداخل المحتل أو المستوطنات يعملن في قطاع الخدمات وقطاع الزراعة والصناعة التصديرية، وأن عملهن من خلال تصاريح عمل رسمية كان قد توقف مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، الأمر الذي جعل عملهن في القطاع "غير الرسمي"

وبشكل "غير قانوني". وقبل ذلك الوقت، وأثناء عملهن القانوني من خلال تصاريح العمل، إلا أنهن كن يعملن في ظروف استغلالية تمييزية قائمة على الهوية القومية بصفتهن نساء فلسطينيات.

كما بينت الدراسة بشكل عام أن ظروف عمل النساء في القطاعات آنفة الذكر مشابهة لظروف نساء العالم الثالث الفقيرات اللواتي يضطررن للهجرة إلى خارج بلدانهن في سبيل العمل في ظروف استغلالية وقهرية في قطاع الزراعة والصناعة التصديرية بالإضافة إلى قطاع الخدمات، حيث ساعات العمل الطويلة، والأجور المتدنية، والحرمان من الإجازات السنوية والمرضية، ومن مستحقات نهاية الخدمة، ناهيك عن تعرضهن إلى إمكانية الطرد التعسفي، واضطرارهن للمبيت في ظروف تنعدم فيها عناصر الأمن والأمان والحماية من التعرض للاغتصاب أو الاستغلال الجنسي، والحرمان من المواصلات الآمنة، وتعرضهن إلى الاستغلال من شبكة عريضة مرتبطة بمجموعة من المتعاقدين من الباطن مع أصحاب العمل.

وقد وجدت هذه الدراسة بأن النساء الظهراويات اللواتي يعملن في قطاع الخدمات يعملن في منازل العائلات اليهودية وكذلك في منازل عائلات فلسطينيي الداخل. وعلى الرغم من أن عملهن لدى هذه العائلات يقع في دائرة الاستغلال لقوة عملهن وانعدام الحقوق العمالية وتحرر العائلات المشغّلة من اللوائح التنظيمية للتشغيل المتعارف عليها في منظمة العمل الدولية، إلا أن هذه الدراسة قد بينت بأن النساء الظهراويات العاملات في منازل العائلات اليهودية يتعرضن إلى سوء المعاملة التي تتراوح بين منعهن من الجلوس ومنعهن من الأكل والشرب، وبين عدم إعطائهن أجورهن المتفق عليها. وبالتالي، يتم استغلال وضعهن كنساء وكفلسطينيات يعملن بشكل "غير قانوني" وبدون تصريح عمل يخولهن بتوجيه الشكاوى ضد العائلات المشغِّلة.

وأوضحت هذه الدراسة أن النساء الظهراويات العاملات في الزراعة والصناعة التصديرية يعانين من الاضطهاد المركب من السماسرة الرجال والسمسارات النساء إلى جانب المشغل الإسرائيلي، حيث لا تعمل النساء الظهراويات في هذا القطاع بشكل ذاتي مثل النساء العاملات في قطاع الخدمات، بل من خلال التعاقد من الباطن.

كما بيّنت الدراسة بأن النساء الظهراويات وبعد انخراطهن بالعمل في الداخل المحتل أو في المستوطنات لسنوات عديدة تتراوح ما بين 10 سنوات إلى 35 سنة لم يتوقفن عن العمل بسبب الخوف من الانكشاف، حيث تعتمد عوائلهن الممتدة على أجورهن لتأمين مصاريفها المعيشية اليومية. بل وجدت الدراسة بأن النساء الظهراويات قد يتوقفن عن هذا النوع من العمل في حالة توفر مصدر مالي مستمر من أحد الأقارب من الدرجة الأولى، أو بسبب وصولهن إلى درجة من عدم العوز بعد إتمام بناء منازلهن وتوفر العمل لأبنائهن في الداخل المحتل بدلاً منهن.

وأظهرت الدراسة أن أعداد النساء الظهراويات اللواتي يتوجهن للعمل في الداخل المحتل في تزايد، بينما تبين أن عدد النساء الظهراويات اللواتي يعملن في المستوطنات المقامة على أراضي الظاهرية لا يتجاوز 4 أو 5 نساء فقط.

كذلك أشارت الدراسة إلى التحريم الاجتماعي لعمل النساء في الداخل المحتل وشرحت معاناتهن نتيجة لتعرضهن لتقولات المجتمع المحلي أثناء توجههن إلى العمل. كما ناقشت هذه التقولات النابعة من الأفكار النمطية حول العمل في الداخل المحتل وفي المستوطنات وما يترتب عليه من الحالة الاستغلالية الاستعمارية المركبة التي تعيشها النساء الفلسطينيات في الظاهرية. فقد وجدت الدراسة بأن التحريم ينبع كنتيجة للمعتقدات السائدة حول الخوف من أثر تحرر النساء من الوصاية الأبوية الذكورية في المجتمع المحلي.

كما بينت هذه الدراسة بأن النساء الظهراويات، وعلى الرغم من وصف عملهن في الداخل المحتل وفي المستوطنات بأنه عمل مرّ، ومتعب، وظالم، وقاهر، وبأنه الموت، إلا أنهن يسعين إلى الاستمرارية في هذا النوع من العمل للحفاظ قدر الإمكان على وضع لائق في المجتمع المحلي في الظاهرية من خلال قدرتهن على القيام بأدوارهن المجتمعية تجاه الأقارب والمعارف والنسائب. وبالرغم من شعورهن بالاعتزاز بأنفسهن إلا أن مكانتهن في المجتمع المحلي في الظاهرية لم تتطابق مع الرجل المعيل، سواء من حيث التحكم بمصدر الدخل، أو بالتغيير في الأدوار النمطية لكل من الرجال والنساء، أو في القدرة على اتخاذ القرار وتقرير مصائرهن، وهذا الأمر مرتبط أشد الارتباط بمستوى تقدير المجتمع المحلي لهن ولعملهن ولمساهمتهن في المجتمع (Young1992,155).

المصادر والمراجع:

أفهيلد، هورست، مترجم.2007. *اقتصاد يغدق فقراً التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه*. الكويت: عالم المعرفة.

أمين، سمير، مترجم. 2002. *الاقتصاد السياسي للتنمية*. بيروت: دار الفارابي.

بايبر، شارلين ناجي هيسي وباتريشا لينا ليفي، مترجم. 2015. *مدخل إلى البحث النسوي ممارسة وتطبيقا*. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

بيدرو, كونسيساو، مترجم.2019. *تقرير التنمية البشرية، لمحة عامة، أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

https://hdr.undp.org/system/files/documents/hdr2019overview-arabic.pdf

(تاريخ الدخول 19 أيلول ، 2021)

جمجوم، حازم.2021 . مترجم، "روابط القرى: سلطة 'إسرائيل' الوطنية وانتفاضة عام 1981-1982". *موقع باب الواد*. (تاريخ الدخول آذار 1، 2021)،

https://babelwad.com/ar/

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. *المرأة والرجل في فلسطين، قضايا وإحصائيات 2020*. رام الله – فلسطين.

---.2019. *مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2018*. رام الله – فلسطين

http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2433.pdf

الحلايبة، حمزة.2020. *الاستيطان والجدار في محافظة الخليل*. اسطنبول: مركز *رؤية للتنمية السياسية*. (تاريخ الدخول تشرين الأول 29، 2021) https://vision-pd.org/wp-content/uploads

حمامي، ريما. 1998. *الاقتصاد والعمل: الفصل بين الجنسين في الحياة الاقتصادية الفلسطينية*. بيرزيت: مركز دراسات التنمية- جامعة بيرزيت.

خليفة، سحر. 2008. *عباد الشمس*. بيروت: دار الآداب.

دعنا، طارق. (2014). موقف في قضية: "الرأسمالية الفلسطينية المتمادية". فلسطين: *شبكة السياسات الفلسطينية (الشبكة)*.(تاريخ الدخول أيار 27، 2020)، https://al-shabaka.org/briefs/%D8%A7%D9%84%D8%B1

سلامة، عبد الغني. 2019. "النيوليبرالية في السياسة الاسرائيلية". قضايا إسرائيلية، *المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار*، العدد 74(يوليو). (تاريخ الدخول 6 آب، 2020)، https://www.madarcenter.org/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A9

سليمان، حيان: 2006. محاضرة بعنوان "اقتصاد الظل او الاقتصاد الخفي"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية. (تاريخ الدخول 29 أيار 2020) http://www.mafhoum.com/syr/ar/prev.html

شبانة، لؤي وجواد صالح. 2009. *تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة: دراسة كمية نوعية حول مشاركة المرأة في سوق العمل*. رام الله: مركز المرأة للأبحاث والتوثيق.

الصيريفي، عماد، وسمارة، ناهد .2016. *النساء والاقتصاد غير الرسمي الفلسطيني*. مركز دراسات التنمية–جامعة بيرزيت.

صن، آمارتيا، محرر .2004. *التنمية حرية*. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

طبر لیندا وآخرون.2013. *قراءات نقدية للتنمية في السياق الاستعماري*. بيرزيت: مركز دراسات التنمية، جامعة بيرزيت.

عدلي هويدا.2008، "الأبعاد الجندرية للعمل غير المهيكل" *في: العمل غير المهيكل في الدول العربية*. راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية 144–155. (تاريخ الدخول 3 أيلول/ 2020)

http://www.annd.org/cd/arabwatch2016/pdf/arabic/7.pdf

عليان، عليان. 2019. *أزمات النظام الرأسمالي؛ من الكساد الكبير (1929 - 1933) إلى أزمة 2008 المالية والاقتصادية الكبرى*. عمان: دار الآن ناشرون وموزعون.

فرسخ، ليلى، محرر . 2013. *العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967–2007*. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

---. 2009. *العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية 1967-2007*. بيروت، رام الله : مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية- مواطن.

كرزم، جورج. 2015. "السيادة الوطنية على الغذاء": مجلة العمل التنموي/ معا. العدد 78. (تاريخ الدخول 13 نيسان 2022)، https://www.maan-ctr.org/magazine/article/865

كنفاني غسان. (د.ت). *ثورة 36-39 في فلسطين (خلفيات وتفاصيل وتحليل)*. القاهرة: دار التقوى للنشر.

لينين، فلاديمير، مترجم.1917. *الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية. أسس الاقتصاد الاجتماعي*. موسكو: دار التقدم.(سنة الترجمة غير معروفة).

محمد، جبريل. *المسألة الزراعية في فلسطين من الالتزام العثماني إلى الاستيطان الصهيوني*. كتاب قيد النشر: رام الله: اتحاد لجان العمل الزراعي، 1-69.

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية "الريحان الدامي"، فيلم وثائقي (25 آذار 2018 ، فلسطين). (تاريخ الدخول أيلول 16، 2019)

https://www.youtube.com/watch?v=84ddGYm4ICE

مويرز، كولين، مترجم .2008. *الإمبرياليون الجدد، إيديولوجيات الإمبراطورية*. الرياض: العبيكان للنشر.

هارفي، ديفيد، مترجم. 2013. *الوجيز في تاريخ النيوليبرالية*. دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب.

المراجع الأجنبية:

Abed, George. "Economic Development in Mandatory Palestine: 1918–1948." In *The Palestinian Economy*, pp. 13-35. Routledge, 2015.

Abu Awwad, Nida. *"*Gender and Settler Colonialism in Palestinian Agriculture: Structural Transformations.*" Arab Studies Quarterly,* vol. 38, no. 3, 2016, p. 540-561. *https://doi.org/10.13169/arabstudquar.38.3.0540*.

---. "Informal Economy, Gender and Power Relationships Within a Settler-Colonial Context: The Case of The Palestinian West Bank Following the Second Intifada." PhD diss., University of Exeter, 2011. *https://www.researchgate.net/publication/317841172_Informal_economy_gender_and_power_relationships_within_a_settler-colonial_context_the_case_of_the_Palestinian_West_Bank_following_the_second_intifada*

Acosta-Belen, Edna, and Christine Bose. *"*From Structural Subordination to Empowerment: Women and Development in Third World Contexts.*" Gender and Society,* vol. 4, no. 3, 1990, pp. 299–320, www.uvm.edu/~jwaldron/articles/womenanddevelopment.pdf. *Accessed 22 July 2024.*

Alfosea, Francisco José Torres. "Application Of the Accumulation by Dispossession Principle to The Israel-Palestine Relationships." *Boletín de la Asociación de Geógrafos Españoles no.63* (2013) :455-457.

Bacchus, Nazreen, "The Effects of Globalization on Women in Developing Nations" (2005). Honors College Theses. Paper 2. *http://digitalcommons.pace.edu/honorscollege_theses/2*

Bee, Anna. *2000. "*Globalization, Grapes and Gender: Women's Work in Traditional and Agro-export Production in Northern Chile*."* *Geographical Journal 166 (3): 255–65.* https://doi.org/10.1111/j.1475-4959.2000.tb00024.x.

Benería, Lourdes and Gita Sen. *"*Accumulation, Reproduction, and "Women's Role in Economic Development*": Boserup Revisited."* *Signs: Journal of Women in Culture and Society* 7 (1981): 279 - 298.

---. *"*Class And Gender Inequalities and Women's Role in Economic Development: Theoretical and Practical Implications.*"* *Feminist Studies 8, no. 1 (1982): 157-176.*

Bennholdt-Thomsen, Veronika and Maria Mies. *Subsistence Perspective*. London: Zed Books, 2000.

Bornstein, Avram S. *"*Border Enforcement in Daily Life: Palestinian Day Laborers and Entrepreneurs Crossing the Green Line.*"* *Human Organization, vol. 60, no. 3, 2001, pp. 298–307,* www.jstor.org/stable/44127267.

Boserup, Ester. *Woman's Role in Economic Development*, New York: St. Martin's Press,1970.

Clarno, Andy. *Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa after 1994*. London: University of Chicago Press, 2017.

Crush, J., Dodson, B., Gay, J., & Leduka, C. *Gender and remittances: Creating gender responsive local development: The case of Lesotho*. Retrieved from Southern African Migration Programme website: https://scholars.wlu.ca/samp .(2007). *Accessed 7 October 2022.*

https://scholars.wlu.ca/cgi/viewcontent.cgi?article=1003&context=samp

Elson, Diane," The Impact of Structural Adjustment on Women: Concepts and Issues," Manchester Discussion Papers in Development Studies 23236, University of Manchester, School of Economic, International Development Center. 1987.

Elson, Diane, and Ruth Pearson. "'Nimble Fingers Make Cheap Workers': An Analysis Of Women's Employment in Third World Export Manufacturing." *Feminist review* 7, no. 1 (1981): 87-107.

Englert, Sai. "Settlers, Workers, and the Logic of Accumulation by Dispossession." *Antipode* 52, no. 6 (2020): 1647-1666.

Fagunwa, Temitope. "A Marxian Analysis on The Bond Between Capitalism and the Oppression of Nigerian Women Since Colonial Times." *Ufahamu: A Journal of African Studies* 41, no. 2 (2020).

Farsakh, Leila. "Economic Prospects for a One-State Solution in Palestine-Israel." *Holy Land Studies* 12, no. 2 (2013): 119-140.

---. "Palestinian Labor Flows to the Israeli Economy: A Finished Story?" *Journal of Palestine Studies* 32, no. 1 (2002): 13-27.

Federici, Silvia. "Women, Reproduction and Globalization". In *Économie mondialisée Et identités De Genre*, edited by Fenneke Reysoo. Genève: Graduate Institute Publications, 2002. https://doi.org/10.4000/books.iheid.6171.

Fergusson, James, and Larry Lohmann. "The Anti-Politics Machine: Development and Bureaucratic Power in Lesotho." *The Ecologist* (1994): 176-181.

Fields, Gary. "Landscaping Palestine: Reflections of Enclosure in A Historical Mirror." *International Journal of Middle East Studies* 42, no. 1 (2010): 63-82.

---. "Enclosure: Palestinian Landscape in A “Not-Too-Distant Mirror”." *Journal of Historical Sociology* 23, no. 2 (2010): 216-250.

Griffin, Laura. Borderwork: ‘Illegality', Un-bounded Labour and the Lives of Basotho Migrant Domestic Workers. PhD thesis, The University of Melbourne, 2010.
Accessed 12 September 2018.
https://rest.neptune-prod.its.unimelb.edu.au/server/api/core/bitstreams/70fb53fb-0f5d-5ffa-86c1-ff44ddc5faee/content

Hanieh, Adam. *Lineages Of Revolt: Issues Of Contemporary Capitalism in The Middle East*. Chicago: Haymarket books, 2013.

Holley, Michael. "Disadvantaged By Design: How the Law Inhibits Agricultural Guest Workers From Enforcing Their Rights." *Hofstra Lab. & Emp. LJ* 18 (2000):575 – 623.

Kusakabe, Kyoko, and Ruth Pearson. "Transborder Migration, Social Reproduction and Economic Development: A Case Study of Burmese Women Workers in Thailand." *International Migration* 48, no. 6 (2010): 13-43.

Lan, Pei-Chia. "Negotiating Social Boundaries and Private Zones: The Micropolitics of Employing Migrant Domestic Workers." *Social problems* 50, no. 4 (2003): 525-549.

Locker-Biletzki, Amir. "Rethinking Settler Colonialism: A Marxist Critique of Gershon Shafir." *Rethinking Marxism* 30, no. 3 (2018): 441-461.

Lloyd, David, and Patrick Wolfe. "Settler Colonial Logics and The Neoliberal Regime." *Settler Colonial Studies* 6, no. 2 (2016): 109-118.

Minh-ha, Trinh T. *Woman, Native, Other: Writing Postcoloniality and Feminism*. Bloomington: Indiana University Press, 1989. http://www.jstor.org/stable/j.ctt16xwccc.

"Moors, Annelies. Crossing Boundaries, Telling Stories Palestinian Women Working in Israel and Poststructuralist Theory". In Boer, Inge E., Annelies Moors, and Toine van Teeffelen, eds. Changing Stories: Postmodernism and The Arab-Islamic World. Vol. 3. Amsterdam: Rodopi, 1995.

Pande, Amrita. "'The Paper That You Have in Your Hand Is My Freedom': Migrant Domestic Work and the Sponsorship (Kafala) System in Lebanon." *The International Migration Review* 47, no. 2 (2013): 414–441.

Parizot, Cedric. "Entrepreneurs Without Borders: Policies of Closure and Border Economy Between the Southern West Bank and the Northern Negev." 2000–2005. RAMSES. European Studies Centre," *RAMSES Working Paper* 5 (2006): 5-13.

Pearson, Ruth. "Reassessing Paid Work and Women's Empowerment: Lessons from The Global Economy." *Feminisms In Development: Contradictions, Contestations and Challenges.* 16 (2007): 201-213.

Ponting, Samantha. "A Political Economy of Contemporary Border Security Walls." PhD diss., Carleton University, 2012.

Razavi, Shahra. *The Gendered Impacts of Liberalization: Towards "Embedded Liberalism*" New York: Routledge,2009.

Reese, E. "Patriarchy & Accumulation on a World Scale: Women in the International Division of Labour, *1998." JOURNAL Of INTERCULTURAL STUDIES* 22, no. 3 (2001): 333–34.

Richter, H. G. "Land Use and Land Transformation." *Geo Journal* 8, no. 1 (1984): 67-74.

Rockwell, Susan. "Palestinian Women Workers in The Israeli-Occupied Gaza Strip." *Journal of Palestine Studies* 14, no. 2 (1985): 114-136.

Romero, Mary, and Nancy Pérez. "Conceptualizing The Foundation of Inequalities in Care Work." *American Behavioural Scientist* 60, no. 2 (2016): 172-188.

Samara, Adel. "Globalization, The Palestinian Economy, And The" Peace Process". *Journal of Palestine studies* 29, no. 2 (2000): 20-34.

Samed, Amal. "The Proletarianization of Palestinian Women in Israel." *MERIP Reports* 50 (1976): 10-26. *https://doi.org/10.2307/3010884*.

Sparr, Pamela. "Feminist Critiques of Structural Adjustment". In Sparr, Pamela (ed.), Mortgaging Women's Lives: Feminist Critiques of Structural Adjustment London and New York: Zed Books, 1994.

Veracini, Lorenzo. "Introducing: Settler Colonial Studies." *Settler colonial studies* 1, no. 1 (2011): 1-12.

Wolfe, Patrick. "Settler Colonialism and the Elimination of the Native." *Journal of genocide research* 8, no. 4 (2006): 387-409.

Yeoh, Brenda SA, Shirlena Huang, and Joaquin Gonzalez III. "Migrant Female Domestic Workers: Debating The Economic, Social and Political Impacts in Singapore." *International Migration Review* 33, no. 1 (1999): 114-136.

Young, Kate. *Household Resource Management*. New York and London: Routledge, 1992.

---. *Planning Development with Women: Making A World of Difference*. New York: St. Martin's Press, 1993.